دراسات في المنهج (١٦)

منهج تفسير القـــــرآن الكريم بين الالتزام بالمأثور عن السـلَف والاجتهاد المشـــــروع للخلَف

دراسـة نظرية تطبيقيـة نقديـة

تأليف

عبد الله بن ضيف الله الرحيلي

أُستاذٌ في الحديث وعلومه

عُضْو هيئة التدريس بجامعة طيبة بالمدينة المنورة سابقاً

www.alukah.net
شبكة الألوكة

دراسات في المنهج (١٦)

منهج تفسير القرآن الكريم
بين
الالتزام بالمأثور عن السلف والاجتهاد المشروع للخلف

دراسة نظرية تطبيقية نقدية

تأليف

عبد الله بن ضيف الله الرحيلي

أُستاذٌ في الحديث وعلومه. عُضْو هيئة التدريس بجامعة طيبة بالمدينة المنورة سابقاً

ح عبد الله ضيف الله الرحيلي ، ١٤٤٥هـ

الرحيلي ، عبد الله بن ضيف الله

منهج تفسير القرآن الكريم بين الالتزام بالمأثور عن السلف والاجتهاد المشروع للخلف .

عبد الله بن ضيف الله الرحيلي -ط١- الرياض ، ١٤٤٥هـ

٣٢٥ ص ؛ ١٧ ×٢٤سم (دراسات في المنهج ؛ ١٦)

رقم الإيداع: ١٤٤٥/٢٢١٠٨هـ

ردمك: ٩-٠٩٦٦-٠٥-٦٠٣-٩٧٨

رقم الإيداع: ١٤٤٥/٢٢١٠٨هـ

ردمك: ٩-٠٩٦٦-٠٥-٦٠٣-٩٧٨

مؤسسة محراب العلم الوقفية - للنشر والتوزيع

لطلب نسخ: جوال ٠٥٤ ٧٣٣ ٧٦٧٩ .

عنوان المؤلف البريدي

Email:ruhaili65@hotmail.com

منهج تفسير القرآن الكريم
بين
الالتزام بالمأثور عن السلف والاجتهاد المشروع للخلف

دراسة نظرية تطبيقية نقدية

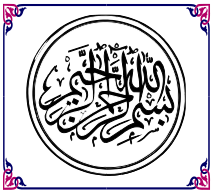

الطبعة الأولى

١٤٤٦هـ - ٢٠٢٤م

حقوق الطبع محفوظة

مؤسسة محراب العلم الوقفية - للنشر والتوزيع

لطلب نسخ جوال ٠٥٤ ٧٣٣ ٧٦٧٩

عنوان المؤلف البريدي

Email:ruhaili65@hotmail.com

www.alukah.net
شبكة الألوكة

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات ٥
المقدمة ١٥
تمهيـــدٌ: بين يَدَي موضوع الكتاب لا بدّ منه ١٩
أدواتٌ تُساعِدُ على السلامة مِن الخطأِ في التفسير ٢٧
أ – وسائل المؤهلات والأدوات العلمية، ومنها: ٢٧
ب– وسائل نفسية وشخصية، ومنها: ٢٩
الفصل الأول: حُكم التقيّد بأقوال السلف في تفسير القرآن ٣١
المبحث الأول: تحرير محلّ النظر، وبيان أهمية بحث الموضوع ٣٣
أوّلاً: تحرير محل البحث والنظر: ٣٣
ثانياً: أهمية بحثِ هذا الموضوع وتحديدِ الموقف الشرعيّ منه: .. ٣٤
المبحث الثاني: تقريرُ الحكم، ومناقشاتٌ حَوْلَهُ ٣٧
أوّلاً: بيان الحكم في هذا الموضوع وتقريره: ٣٧
ثانياً: أسئلة ومناقشاتٌ موجَّهةٌ للمُخَالِفِ في هذا الحكم: ٣٩
أ – أسئلةٌ موجَّهةٌ إلى القائل بهذا القول: ٤٠

ب- مناقشاتٌ موجَّهةٌ للقائل بهذا القول: ٤٢
المبحث الثالث: مناقشةٌ لإيجاب التقيّد بأقوالِ السلف في التفسير ٥٣
توطئة: ٥٣
خلاصةُ هذا الرأي: ٥٤
خلاصة الأَوْجُهِ المنتقدَة في هذا الرأي، إجمالاً: ٥٤
أسباب مناقشة هذا الرأي في مبحثٍ مستقل: ٥٥
وإليك بعضَ كلامِ القائلين بهذا الرأي: ٥٦
١- كلامٌ للإمام ابن جرير الطبري في القولِ بذلك: ... ٥٧
٢- كلامٌ للإمام القرطبي في القولِ بذلك: ٥٨
٣- كلامٌ للإمام ابن تيمية في هذا الموضوع: ٦١
مناقشةٌ لاستمرار الاحتجاج بالقول المنسوب خطأً
لابن تيمية: ٧١
٤- كلامٌ للإمام ابن القيم: ٧٦
تعليقٌ على كلام الإمام ابن القيم: ٧٨
٥- كلامٌ للإمام الشاطبي: ٨٠
٦- وأخيراً: ٨٠
مناقشة الرأي: ٨٣
وقفةٌ عند المرويّ عن السلف في ذمِّ الرأي: ٨٥
الفصل الثاني: تحديدُ حجمِ التفسيرِ بالمأثورِ المرفوعِ ٨٩
المبحث الأول: أهميّة التحديد لحجم هذا النوع من التفسير ٩١

توطئة: ٩١
دراساتٌ في جمْع التفسير بالمأثور: ٩٤
أولاً: ممن عُنِيَ بهذا الجمع: الإمام السيوطي: ٩٥
ثانياً: مرويات التفسير بالمأثور في كتب السّنّة: ٩٧
ثالثاً: الروايات في التفسير المشتمل عليها تفسيرُ الطبريّ: ٩٧
رابعاً: الرجوع إلى "جامع الأصول في أحاديث الرسول"،
لابن الأثير: ٩٨
المبحث الثاني: كلامٌ للإمام ابن حجر في مصادر التفسير بالأثر ١٠٠
ملحوظتان مهِمَّتان بشأنِ التفسير بالمأثور والتفسير بالمعقول: ١٠٩
المبحث الثالث: موسوعات التفسير: العلاقة والدلالات ١١٣
توطئة: ١١٣
بعض موسوعات التفسير المأثور: ١١٤
١- موسوعة التفسير بالمأثور: ١١٤
التعريف بالكتاب: ١١٤
أقسام الموسوعة: ١١٥
٢- الموسوعة الشاملة لتفسير القرآن الكريم: ١١٦
نبذة عن المشروع: ١١٦
٣- موسوعة تفاسير القرآن-الإصدار الأول [محدّث]. ١١٦
ملحوظات ينبغي مراعاتها بشأن هذه الموسوعات: ١١٧

الفصل الثالث: بيانٌ نَظَرِيٌّ لأَنواعِ التفسيرِ غير المقبول.....١١٩
تمهيـد: في ضوابط التفسير بِنَوْعَيْه ١٢١
المبحث الأول: حصْرٌ نَظَرِيٌّ لأنواعِ التفسيرِ المنقولِ غير المقبول ١٢٣
الحالات التي يُرَدُّ فيها التفسير بالمأثور:.....١٢٣
النتيجةُ الإجمالية لهذا المبحث: ١٢٥
المبحث الثاني: حصْرٌ نَظَرِيٌّ لأنواعِ التفسير بالرأي غير المقبول ١٢٦
توطئة في مفهوم التفسير بالرأي، والتفسير المذموم: ١٢٦
أنواع التفسير بالرأي المردود:.....١٢٧
الفصل الرابع: اللغة العربية وتفسير القرآن الكريم.....١٣٥
تمهيـد: واقعُ كتب التفسير مع اللغة العربية ١٣٧
المبحث الأول: أهمية اللغة العربية لتفسير القرآن.....١٣٨
مُقْتَضياتُ كونِ القرآنِ عربيّاً: ١٤٤
جهود المسلمين في خدمة القرآن معْجزةٌ باهرةٌ: ١٤٦
المظهَرُ الأول: جهودهم في التفسير دليلٌ على عظَمة
القرآن الكريم ١٤٦
المظهَرُ الثاني: جهودهم في مجال علوم القرآن دليلٌ على
عظَمة القرآن الكريم.....١٤٧
المظهَرُ الثالث: جهودهم في مجال تدبر القرآن دليلٌ
على عظَمة القرآن.....١٥٣

www.alukah.net
شبكة الألوكة

المظهَرُ الرابع: إعجاز الربط الإلهي بين القرآن واللغة
العربية: ١٥٦
المبحث الثاني: أَمثلةٌ لبيان أهمية اللغة العربية لتفسير القرآن ١٥٧
المطلب الأوَّل: تأكيد الأئمة على أهمية اللغة العربية
لوحي الله:.....١٥٧
المطلب الثَّاني: أمثلةٌ تُوَضِّحُ أهمية اللغة في تفسير
القرآن وفقهه: ١٥٨
الفصل الخامس: الإسرائيليات في كتب التفسير.....١٦٩
تمهيدٌ:.....١٧١
المبحث الأول: المقصود بالروايات الإسرائيلية ١٧٢
الروايات الإسرائيلية صنفان:.....١٧٢
المبحث الثاني: الموقف مِن الروايات الإسرائيليات في كتب التفسير ..١٧٥
الملحوظة الأُولى: ١٧٥
خُلاصةُ هذا المنهج هي:.....١٧٦
الملحوظة الثانية: ١٧٧
دلالَةُ حديث النهي عن تصديق أهل الكتاب أو تكذيبهم: .١٧٩
الفصل السادس: أَمثلةٌ تطبيقيَّةٌ مِن كُتب التفسير لأَنواعِ التفسيرِ غير المقبول.....١٨٧
تمهيد: حَوْل الأمثلة التطبيقيَّة للتفسير بِنَوْعَيْه ١٨٩
المثال الأوَّل: الأباطيل المذكورة في موضوع زواجه ﷺ بزينب.....١٩٢
المثال الثَّاني: الأباطيل المذكورة في قصَّة الخصمين مع داود عليه السلام.....١٩٥

المثال الثالث: مجموعةُ أمثلةٍ لِما ذكَره المفسرون مِن القصص الإسرائيلية..١٩٦
خلاصة هذا المثال من كتب التفسير:.....١٩٦
وإليك نصَّ كلامهم: ١٩٦
وقفةٌ إجماليةٌ حَوْل هذا المثال:.....٢٠٢
المثال الرابع: ما ذكره المفسرون مِن تلفيقات بشأن ابتلاء داود عليه السلام.٢٠٣
خلاصة هذا المثال مِن كتب التفسير:.....٢٠٣
وإليك نصَّ كلامهم: ٢٠٣
وقفةٌ إجماليةٌ حَوْل هذا المثال:.....٢٠٩
تنبيهات مهمّةٌ في سياق نقْد الإسرائيليات في كتب التفسير: ٢١٤
المثال الخامس: ما ذكره المفسرون مِن تفصيلاتٍ بشأن تفسير آياتِ
البرق والرعد والسحاب والصواعق.....٢١٦
خلاصة هذا المثال بحسب ما أَوْرَدَتْهُ كتبُ التفسير:.....٢١٦
وإليك نصَّ كلامهم: ٢١٧
وإليك نموذجاً من ذلك: ٢١٨
وقفةٌ إجماليةٌ حَوْل هذا المثال:.....٢٢٠
المثال السادس: ما جاء عن السلف في تفسير "الرقيم" ٢٢٢
خلاصة هذا المثال من كتب التفسير: ٢٢٢
وإليك نصَّ كلامهم:.....٢٢٣
وقفةٌ إجماليةٌ حَوْل هذا المثال: ٢٢٤
المثال السابع: أقوالهم بشأن بداية قصة أصحاب الكهف ٢٢٦

www.alukah.net
شبكة الألوكة

وقفةٌ إجماليةٌ حَوْل هذا المثال: ٢٢٨
المثال الثامن: الأقوال في كتب التفسير عن سبب بعْث أصحاب الكهف مِن نومهم ٢٣٠
أقوال المفسرين في ذلك: ٢٣٠
وقفةٌ إجماليةٌ حَوْل هذا المثال: ٢٣٣
المثال التاسع: أمثلةٌ لخطأِ الاستغراق في تفصيلِ ما أراد اللهُ إجماله، أو عمومه ٢٣٤
خلاصة هذا المثال من كتب التفسير: ٢٣٤
وإليك نصّ كلامهم: ٢٣٤
وقفةٌ إجماليةٌ حَوْل هذا المثال: ٢٣٧
المثال العاشر: أمثلةُ التكلف في التفسير، والتأويل بغير دليل ٢٣٩
خلاصة هذا المثال من كتب التفسير: ٢٣٩
وإليك نصَّ كلامه: ٢٤٠
وقفةٌ إجماليةٌ حَوْل هذا المثال: ٢٤٤
المثال الحادي عشر: أمثلةٌ لشطحات بعض الفِرَق والطوائف في التفسير ٢٤٥
خلاصة هذا المثال من كتب التفسير: ٢٤٥
وإليك نصَّ كلامه: ٢٤٥
وقفةٌ إجماليةٌ حَوْل هذا المثال: ٢٤٨
المثال الثاني عشر: ما جاء عند المفسرين في تفسير "الأمّة" ٢٤٩
خلاصة هذا المثال من كتب التفسير: ٢٤٩

وقفةٌ إجمالية حول هذا المثال:.....٢٥٤
المثال الثالث عشر: ما أَوْرَدهُ المفسرون بالمأثور بشأن هاروت وماروت٢٥٥
الآيات في الموضوع: ٢٥٥
خلاصة هذا المثال من كتب التفسير:.....٢٥٥
وإليك نصَّ كلامهم: ٢٥٦
وقفةٌ إجمالية عند تفسيرهم لقصة هاروت وماروت: ..٢٦٥
سببُ حصول هذه الأخطاء لدى بعض المفسّرين: ..٢٦٦
الفصل السابع: ضوابط منهجية في التفسيرِ.....٢٧٥
تمهيد ٢٧٧
المبحث الأول: معالم المنهج بين التفسير بالمأثور والتفسير بالمعقول...٢٧٨
المبحث الثاني: قواعد منهجية للتعامل مع روايات أهل الكتاب ٢٨٢
القاعدة الأُولى: وجوب الاطّلاع على ما ورد في القرآن والثابت
مِن الأحاديث: ٢٨٢
القاعدة الثانية: لا يكفي مجرّد الوقوف على النصوص:.....٢٨٣
القاعدة الثالثة: وجوب جمْع الأدلة وعدم اجتزاء بعضها
والغفلة عن الباقي: ٢٨٥
تَوافُقٌ لطيف: ٢٨٦
المبحث الثالث: قواعد منهجية لتمييز الصحيح من الخطأ في التفسير ٢٨٩
القاعدة الأُولى: كلُّ معنىً يُخالِف الكتاب والسنّة فهو باطل:.٢٨٩

www.alukah.net
شبكة الألوكة

القاعدة الثانية: الحديث يُفسِّرُ بعضُه بعضاً والنصوص يُفسِّر بعضها بعضاً..... ٢٩٠
القاعدة الثالثة: عَرْضُ استنباطات الناس على النصوص وقواعد الإسلام وكليّاته العامّة:..... ٢٩٢
المبحث الرَّابع: قصّة أيوب عليه السلام في ضوء منهجية التفسير ٢٩٤
الدَّاعي إلى كتابة هذا التعليق: ٢٩٤
وقفةٌ عند الضُّرّ الذي مَسّ أيوبَ عليه السلام: ٢٩٩
خاتمة الموضوع: ٣٠٧
الخاتمة..... ٣٠٩
فهرس المصادر والمراجع ٣١٥

www.alukah.net
شبكة الألوكة

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أمّا بعد: فهذا موضوعٌ بدأتُ أكتبه منذُ سنواتٍ، عن: المنهجية اللازمة لتفسير القرآن الكريم، تناولتُ فيه ما يتعلق بكلٍّ مِن منهجية التفسير بالمأثور، ومنهجية التفسير بالمعقول، وتحديد المنهج المختار بالنظر إلى كلٍّ مِن المنهجين، وفي ضِمْنهِ ناقشتُ أمراً في غاية الأهمية في هذا الباب، قد كان هو مَثَارَ البحث في الأصل، وكان هو أَوّلَ ما كنتُ كتبتُه من البحث، وهو: حُكْم التقيّد بأقوال السلف الصالح في التفسير، ولاسيما أقوال الصحابة، رضوان الله عليهم؛ حيث كنتُ درَّست هذا الموضوع لطلابي بقسم الدعوة والاحتساب، بمرحلة الماجستير، قبل سنوات؛ فجرى بيننا نقاشٌ جادٌّ حادٌّ أوّلَ الأمر؛ وذلك للمنهجية التي عرضتُها عليهم، ودعوتُهم إليها؛ فاستغربوها، ثمّ استسلمنا جميعاً -بفضل الله- لِما نراه الحقَّ والصوابَ في هذا الموضوع[1]! وكنتُ قد أَحلتُ على مسوّداتِ هذا الموضوع، غيرَ مرّةٍ في بعض كتاباتي، بعنوان: "حكم التقيد بأقوال السلف في التفسير"، لكن بعد مزيدٍ مِن البحث والنظر، والإضافات

(١) على ما ذكرتُهُ في مقدمة كتابي: "استخراج الآيات والأحاديث في البحوث العلمية: طرُقه - وسائله، عن طريق الكتب وعن طريق الحاسوب"، الرياض، الطبعة الأُولى، ١٤٢٥هـ.

الكثيرة عليه، اخترتُ طبْعَه بهذا العنوان الذي أَثْبَتُّه على غلافه: "منهج تفسير القرآن الكريم بين الالتزام بالمأثور عن السلف والاجتهاد المشروع للخلف: دراسة نظرية تطبيقية نقدية".

وبالرغم مِن أنَّ المنهج العامّ، الشائع لدى المسلمين على امتدادِ العصور، هو الأَخْذُ في تفسير القرآن الكريم بكُلٍّ مِن التفسير بالمأثور، والتفسير بالمعقول (بالاجتهاد)، وهذا هو المتَّبَعُ في كثيرٍ مِن كُتُبِ التفسيرِ، أو غالبها.

لكن، مع ذلك، قد شاعَ لدى كثيرٍ مِن الناس إطْلاقُ الذمِّ على الرأيِ، وإطلاق الذمّ على تفسير القرآن بالرأْيِ، وإطْلاقُ الدعوةِ إلى تفسير القرآن بالمأثورِ فقط؛ بِحُسبانِ مَن دعا إليه أنه هو معيار الصواب في التفسير! وهذا مسلَكٌ خطأٌ، وحَيدَةٌ عن المنهجِ المطلوبِ مراعاتُه في فقهِ كتابِ اللهِ تعالى، وفي تفسيره.

وهذا هو ما اقتضى كتابَةَ هذا الكتاب في هذا الموضوع ومناقشةِ هذا المسْلَك.

واقتضى هذا الأمر نظرةً متأنّيةً إلى مسالكِ كتبِ التفسير في ضوء المنهج المختار، الذي أراهُ متعيناً مراعاتُه على المسلم والمسلمة في هذا العصر؛ لفقهِ كتابِ الله تعالى فقهاً سديداً، وتَدَبُّرِه بمنهجٍ يُوْصِل إلى ما أراده الله تعالى بأمْرِهِ للمسلم والمسلمة بتدبُّرِ كتابه العزيز المعجِز، الذي لا يأتيه الباطل مِن بين يديه، ولا مِن خَلْفه! وبهذا المنهج يتجدد تدبّر الكتاب العزيز، يُعالِج حال المسلم والمسلمة في هذا العصر وفي كل عصْرٍ.

وقد تأخّرَ إخراج الموضوع سنواتٍ كثيرة؛ وذلك لبعض الانشغال، وكذلك رغبةً في استكمالِ جانبٍ مِن الموضوع، أو جانبٍ ذي صِلَةٍ به، وهو التطرق إلى **أسباب الخطأِ وأسباب الصواب في تفسير المفسِّرين للكتاب العزيز، وكتابةِ نظرة نقديّة**

www.alukah.net
شبكة الألوكة

لكُتب التفسير، أو لبعض تفسيراتهم لبعض المواضع مِن كتاب الله تعالى، وتأخرَ كذلك رغبةً في إيراد أمثلةٍ تطبيقية تفصيلية لبعض ما قرّرتُه في البحث مِن منهجيّةٍ؛ وذلك لإيضاح المعنى؛ ولإثبات هذه المنهجية السديدة نظريّاً وتطبيقيّاً؛ بدلاً مِن أنْ يكون الكلام نظريّاً فقط، وهذا كان سبباً أساسيّاً في هذا التأخر الطويل في نشْره ربما أكثر مِن عشين سنةً؛ وذلك رغم قناعتي بأهميّة الموضوع وأهميّة الإسراع في نشره، لكنّ الخيرَ فيما اختاره الله سبحانه.

إنني على قناعةٍ بأهميّةِ هذا الموضوع، وأهميّةِ ما قرّرتُه فيه؛ لحفْظ القرآن الكريم أنْ تُحَرَّف معانيه، أو يُحال بين الناس وبين هداياته.

لعل الله سبحانه أنْ يُحقّق ما أرجوه مِن توفيقه المتخصصين للإسهام في تَمْحيص كُتب التفسير؛ لتمييز الصواب مِن الخطأ فيما اشتملتْ عليه مِن تفاسير -رُغْم ما لدى المفسّرين مِن كثيرٍ مِن الصواب والخير- وذلك لصيانةِ كتاب الله عن التأثير السلبي لتلك الأقوال الباطلة في التفسير، والروايات الزائفة، التي نَقَلَتْها كثيرٌ مِن كُتب التفسير؛ فليس لدى المسلم شيءٌ مقَدَّسٌ أكثرَ مِن الوحيين: كتاب الله تعالى، وأحاديث الرسول ﷺ. وهذا مع ما رأيتُهُ مِن بعض المحاولات التصحيحية الجيّدة، إلا أني أرى هذا الواجب على الأمّة تُجاه كتاب ربها، سبحانه، لا زال قائماً.

ورأيتُ أنْ أَذْكُرَ -في البداية- بعض النقاط المنهجية المساعِدة على تَجَنُّب الوقوع في أخطاء المخطئين في تفسيرهم لكتاب رب العالمين، القرآن الكريم[1].

وقبْل ختْمِ هذه المقدّمة، لا بدّ مِن الإشادة بفضل أئمّة التفسير بعامّةٍ،

(١) وقد سبقَ أن كتبتُ كتاباً بعنوان: "مَدخَلٌ لدراسة (مشْكل الآثار) - مقاييس لصحة تفسير النصوص - أنواع استشكال النصوص وأسبابه، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م، وقد أوردتُ فيه نقاطاً في هذا الموضوع، أُراها مهمةً ومفيدةً في تَبَيُّنِ بعض النقاط المنهجية لفقه التفسير والحديث.

والإشـــادة بجهودهم في مجال خدمة كتاب الله تعالى بصـــفةٍ عامّة، وشُـــكْرِ جهودهم، وأهمية استثمارها في فقه القرآن وتفسيره وفهْمِ موضوع هذا الكتاب، الذي أُقدِّمُه للقارئ الكريم على اســـتحياءٍ أمام جهودِ أولئك الأئمة الكبار مِن المفسرين.

وأُشير في ختام هذه المقدّمة، كذلك، إلى فضْلِ الفضلاء على هذا الكتابِ وعلى كاتبِه، وذلك بالرأي والنصْح والاقتراحات والتساؤلات المفيدة والنقْد، ممن لا آتي على حصْره ولا حصْرِهم الآن.

وأســألُ الله تعالى أنْ يَجزي أُولئك الأفاضــل خير الجزاء، ويَجعل لهم ســهماً وافراً في ثواب الكتاب، وأن يجعل هذا العمل صــواباً، موفَّقاً، موصِــلاً لمرضــاته، مقبولاً عنده، وعند عباده الصالحين. والحمد لله رب العالمين.

وكَتَبَهُ/ عبد الله بن ضيف الله الرحيلي
المدينة المنورة
١-١-١٤٤٥هـ

بريد المـؤلـــف
Email:ruhaili65@hotmail.com
حسابه على منصَّة 𝕏
@Alruhaili_Abdu

www.alukah.net
شبكة الألوكة

تمهيـــدٌ
بين يَدَي موضوع الكتاب لا بدّ منه

تَتعيّن الإشارة هنا إلى موضوعٍ آخرَ ذي علاقةٍ بموضوع هذا الكتاب، لكنه مختلِفٌ عنه، ولا بدّ مِن التعريج عليه، أو التنبيه بشـأنه، ولو بإشـاراتٍ موجزة؛ لئلا يَلتبِس على قارئ هذا الكتاب هذا المسْلك بذاك.

إنه مشـــروع الإساءة إلى قدسيّة القرآن الكريم، والإساءة إلى التفسير للكتاب العزيز بالمأثور مطْلقاً، وتشويه تراث تفسير القرآن المرويّ عن الأسلاف الصالحين مِن أئمة التفسير على مرّ العصور.

هذا الموضوع أصبح مشـروعاً قذِراً شائعاً، ولاسيما في بعض الأوساط، وله مناهجه ونشـاطاته، ووسـائله وأسـاليبه، ورجاله ونسـاؤه، الحاقدون على الله سبحانه وعلى خاتم رسله ﷺ، ودِينه: قرآناً وسنّةً، وذلك بحسبِ ما قالوه هم بألسـنتهم، وكتبُوه بأقلامهم، وردَّدُوه في برامجهم، حتى رأيتُ مقْطعاً تسـجيليّاً لأحد هؤلاء الخاسرين، يَردُّ فيه على الله، عَزَّ اسمُهُ، في آيةٍ مِن كتابه الكريم!

ويُطْمَع -مِن وراء ذلك المشـروع في تحريف الإسـلام- في تَحقيق هدفِهم المتمثِّل في إسقاط الإسلام وإزالته مِن الوجود، لكن، هيهات؛ فإنَّ دينَ الإسلام واضحٌ كُلَّ الوضوحِ؛ محفوظٌ بحفظِ اللهِ له.

إنّ هدَفَ ذلك المشـــروع، هدفٌ محكومٌ عليه مِن الله الخالق ســـبحانه بالفشـــل؛ لأنه جلَّ جلاله قد تَكفّل بحفظ القرآن الكريم وحِفْظِ هذا الدين، الذي اختاره الله ديناً للبشرية كلها، وخاتَماً لرسالاته إلى أهل الأرض.

وهذا المشـــروع أُشِيع في السنوات الأخيرة الماضية؛ وضاعفَ أصحابُ هذا التوجّه وداعِموه جهودَهم بأســـاليبَ ماكرةٍ خادعةٍ، لكن، لن يَنْخدع به إلا الجَهَلة؛ مهما كَثُر الناعقون به بمختلف الوسائل والأساليب.

وتشيرُ الظواهر إلى اغترار بعض الجاهلين والأغرار بتلك الأصوات والأقلام النّشـــاز، وما كان لِيَحْصُـــل هذا لولا غفلةُ المســـلمين عنهم وعن مشـــروعهم، وكـذلـك لولا جهْـلُ هؤلاء المتـأثرين بالطعون الآثمـة الكـاذبـة على كتـابِ رب العالمين، وعلى مقامِ رســـوله ﷺ وحديثه. ومع ذلك فإنّ هذا الاغترار بهذه الادّعـاءات البـاطلة ســـيزول يقيناً؛ وذلـك لوعْـدِ الله بأنّ العـاقبـة لهـذا الـدين والمستمسكين به.

إنّ هؤلاء الطاعنين في الإســـلام، بأســـاليبهم الجديدة القديمة هذه، قد ســاعدَهم اســتغلالُهم لفضــاءِ وســائلِ التواصــل الاجتماعي المســتجدّة، المفتوحة أبوابها في عصـــرنا، وكذلك ما يتحقق لهم مِن بريقِ المكاســـب الدنيوية العاجلة الزائفة، لكنها لن تدوم لهم، ولن يَســـعدوا بها في الدنيا ولا في الآخرة؛ إذْ لن يَحْصلَ هؤلاء إلا على هذه الفرصة المحدودة؛ ليُسجّلوا على أنفسهم الدخول في قائمةِ المحارِبين لله ورسوله وكتابه ودِينه وللفضيلة والعدْل، وأَخْذِ شيءٍ مِن المال الحرام، والشُهْرةِ المؤقتةِ الممقَّتَة، التي لا تَعْدو أنْ تَكون شُهرةً كشُهْرة إبليس. هذا هو اليقين، الذي جاء به وعْد الله تعالى وإخبارُه عن عاقبة الخير والشـــر، والمعروف والمنكر، وعاقبةِ أصـــحابِ كلٍّ منهما، ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ

www.alukah.net
شبكة الألوكة

﴿لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

وهؤلاء الذين تَوَلَّوْا كِبْرَ هذه الجريمة قد اجتمع فيهم: الجهل، والكذب، والإفساد في الأرض، والإجرام، إلى آخر ما هنالك مِن الأوصاف التي ذكرها الله فيهم -على نحو ما كان عليه أسلافهم عند نزول القرآن الكريم- في آياتٍ كثيرة في كتابه، وذكَر عاقبتَها وعاقبةَ أصحابها.

ومما ذكرَه الله عن ذلك -على سبيل المثال، لا الحصْر-:

قوله تعالى مخاطباً رسوله ﷺ: ﴿تِلْكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهَآ إِلَيْكَ ۖ مَا كُنتَ تَعْلَمُهَآ أَنتَ وَلَا قَوْمُكَ مِن قَبْلِ هَٰذَا ۖ فَٱصْبِرْ ۖ إِنَّ ٱلْعَٰقِبَةَ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [هود:٤٩].

وقوله تعالى لخاتم رسله: ﴿فَٱصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ ۖ وَلَا يَسْتَخِفَّنَّكَ ٱلَّذِينَ لَا يُوقِنُونَ﴾ [الروم: ٦٠].

وقوله تعالى: ﴿فَٱصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ ۖ فَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ ٱلَّذِى نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ فَإِلَيْنَا يُرْجَعُونَ﴾ [غافر: ٧٧].

وقوله تعالى لرسوله: ﴿قُلْ يَٰقَوْمِ ٱعْمَلُوا۟ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنِّى عَٰمِلٌ ۖ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن تَكُونُ لَهُۥ عَٰقِبَةُ ٱلدَّارِ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [الأنعام: ١٣٥].

وقوله تعالى لرسوله نوحٍ عليه السلام بشأن قومه حين كذّبوه: ﴿فَكَذَّبُوهُ فَنَجَّيْنَٰهُ وَمَن مَّعَهُۥ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَعَلْنَٰهُمْ خَلَٰٓئِفَ وَأَغْرَقْنَا ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا ۖ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُنذَرِينَ﴾ [يونس: ٧٣].

تأمّلْ هذه الآيات البيّنات، وهذه الأخبار، وهذا الوعيد المؤكَّد مِن الله الخالق!

إن هذا مما يوقِظُ القلوب، حقّاً، لو كان هؤلاء يعقلون!

ومما أَذهلني ما رأيتُهُ في القرآن الكريم، في موضـــعٍ منه، ذَكرَ اللهُ فيه موقف هؤلاء المعاندين والطاعنين في كتاب الله وفي دينه، ودعاواهم الزائفةَ ضـــدَّ كتابه، وعاقبتَهم، وما تَوَعّدهم به؛ فيا له مِن حالٍ وموقفٍ؛ لو كانت لهم قلوب!

فإليك هذه الآيات الجليلة -وكفى بها بياناً، ووعيداً إلهيّاً- وانظرْ ماذا يقول عن وصْفهم وأعمالِهم ومصيرِهم يوم القيامة: ﴿... هُنَالِكَ تَبْلُواْ كُلُّ نَفْسٍ مَّآ أَسْلَفَتْ ۚ وَرُدُّوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ مَوْلَىٰهُمُ ٱلْحَقِّ ۖ وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُواْ يَفْتَرُونَ ﴿٣٠﴾ قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ ۚ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٣١﴾ فَذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمُ ٱلْحَقُّ ۖ فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ ۖ فَأَنَّىٰ تُصْرَفُونَ ﴿٣٢﴾ كَذَٰلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى ٱلَّذِينَ فَسَقُوٓاْ أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٣٣﴾ قُلْ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ ۚ قُلِ ٱللَّهُ يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ ۖ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ ﴿٣٤﴾ قُلْ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ ۚ قُلِ ٱللَّهُ يَهْدِى لِلْحَقِّ ۗ أَفَمَن يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّن لَّا يَهِدِّىٓ إِلَّآ أَن يُهْدَىٰ ۖ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴿٣٥﴾ وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا ۚ إِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِمَا يَفْعَلُونَ ﴿٣٦﴾ وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٣٧﴾ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ ۖ قُلْ فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّثْلِهِۦ وَٱدْعُوا۟ مَنِ ٱسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٣٨﴾ بَلْ كَذَّبُوا۟ بِمَا لَمْ يُحِيطُوا۟ بِعِلْمِهِۦ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُۥ ۚ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۖ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٣٩﴾ وَمِنْهُم مَّن يُؤْمِنُ بِهِۦ وَمِنْهُم مَّن لَّا يُؤْمِنُ بِهِۦ ۚ وَرَبُّكَ أَعْلَمُ بِٱلْمُفْسِدِينَ ﴿٤٠﴾ وَإِن كَذَّبُوكَ فَقُل لِّى عَمَلِى وَلَكُمْ عَمَلُكُمْ ۖ أَنتُم بَرِيٓـُٔونَ مِمَّآ أَعْمَلُ وَأَنَا۠ بَرِىٓءٌ مِّمَّا تَعْمَلُونَ ﴿٤١﴾ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ۚ أَفَأَنتَ تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ وَلَوْ كَانُوا۟ لَا يَعْقِلُونَ ﴿٤٢﴾ وَمِنْهُم مَّن يَنظُرُ إِلَيْكَ ۚ أَفَأَنتَ تَهْدِى ٱلْعُمْىَ وَلَوْ كَانُوا۟ لَا يُبْصِرُونَ

www.alukah.net
شبكة الألوكة

﴿٤٣﴾ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظۡلِمُ ٱلنَّاسَ شَيۡـٔٗا وَلَٰكِنَّ ٱلنَّاسَ أَنفُسَهُمۡ يَظۡلِمُونَ ﴿٤٤﴾ وَيَوۡمَ يَحۡشُرُهُمۡ كَأَن لَّمۡ يَلۡبَثُوٓاْ إِلَّا سَاعَةٗ مِّنَ ٱلنَّهَارِ يَتَعَارَفُونَ بَيۡنَهُمۡۚ قَدۡ خَسِرَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِلِقَآءِ ٱللَّهِ وَمَا كَانُواْ مُهۡتَدِينَ ﴿٤٥﴾...﴾ [يونس: ٣٠-٤٥].

لو تأمّل أولئك السفهاء المجترئون على كتابِ الله وعلى حديثِ رسوله ﷺ لأدركوا عِظَمَ جريمتهم وجرْأتِهم، ولأسرعوا إلى التوبة مما ارتكبوه؛ ولَرَدُّوا بأنفسِهم على أنفسِهم؛ لكنّ القلوب قد حجَبَها الضلال عن الهُدى، وسيعلمون غداً مَن الكذّاب الأشِر!

وإنّ مِن الواجب على المسلمين: الاطلاع على المذاهب المنحرفة، والفِرَق الضالة -قديمها وحديثها- فيما يتعلق بمزالقهم وضلالاتِهم التي ادّعوها، أو زعموها تُجاهَ القرآن وتفسيره، كالمعتزلة، وغلاةِ الصوفية، والمدَّعِين الطريقة الإشارية في تفسيرِ القرآن الكريم، وأصحاب المنهج التحرريّ في التفسير، الضاربين بِعُرْض الحائطِ أُصولَ التفسير، وقواعدَ اللغة العربية، ودلالاتها الصحيحة، ومختَلَف الأدلة الشرعية. وكذلك، الاطّلاع على موقفِ علماء الإسلام مِن هذه الاتجاهات المنحرفةِ في التفسير، وتفنيدهم لضلالاتهم. ولا شك في أهمّيّة هذا الباب وخطورته، لاسيما في هذا العصر، الذي شاعتْ، أو أُشيعتْ فيه انحرافاتهم الخطيرة. بل إنّ مِن أَوْجَبِ واجباتِ المسلمين في هذا العصْر: التصدّي لانحرافاتِ أُولئك، وكَشْف حقيقةِ مشروعاتهم هذه غير المشرُوْعة! ومِنْ أهمّ واجبات المسلمين في هذا العصر: إيقاف عَبَثِ العابثين بكتاب الله، الساعين في التطاول على قدسيةِ القرآن الكريم، ومكانته، ودِقتِهِ، وإعجازه، وإيضاح كوْنهِ أعلى وأَجلَّ مِن قَبُولِه لانحرافاتهم التافهة السخيفة الخطيرة، وكذلك الساعين في التطاول على قُدْسيَّة أحاديث الرسول ﷺ، والتطاول على مقام النبوة.

ومِمن سعى في الترويج لهذه الادّعاءات على كتاب الله وعلى أحاديث رسول الله ﷺ، وعلى الإسلام بصفةٍ عامّة -بحسب كلامهم وما دَعوا إليه بألسنتهم وأقلامهم-:

سعد الدين إبراهيم، ومحمد شحرور، ونوال السعداوي، ويوسف زيدان، وعدنان إبراهيم، وإسلام بحيري، وجمال البنا، وعلي منصور الكيالي، وعدنان غازي الرفاعي، وإبراهيم عيسى[١]، وغيرهم ممن على شاكلتهم مِن أصحاب المذهب المدّعِي التنوير العربي، وسِواهم، الذين أصبح واضحاً أنّهم يتبَنّاهم، ويَدْعَمُ مشروعاتِهم ومغالطاتهم، جهاتٌ تَكيدُ الإسلامَ وكتابَه وتُرَاثَه وأهلَه، ورسوله.

وهؤلاء الطاعنون في الإسلام استخدموا وسائلَ وأساليبَ كثيرة:

- فمرةً يدّعون أنّ تفاسير القرآن قديمة وجامدة ولا بدّ مِن عملِ تفاسيرَ بديلة منْفَتحة.
- ومرةً يُحرّفون معاني القرآن عن قصْدٍ، وهم يَعْلمون.
- ومرةً يَطعنون في رموز القرآن وعلماء الإسلام بعامّة.
- ومرةً، ومرةً...إلى آخر ما هنالك.

وبحمد الله، قد ظهرتْ أخيراً بعضُ الردود المباركة على كلام هؤلاء، بوسائل متعددة، وبيان ما لديهم مِن زيفٍ وأكاذيبَ، وما لديهم مِن أساليبَ منافِقةٍ[٢]؛

---

(٢) وبعض هؤلاء أمناء في "مركز تكوين" ويقدّمون عبْرها أنشطةً تَدّعي التنوير، وهم يُحاربون ثوابت الإسلام ويُشككون في السُّنَّة والسيرة النبوية ويطعنون في الصحابة. ينظر للردود عليهم: "موسوعة الرَّد على الملحدين العرب"، د. هيثم طلعت علي سرور، وجهود آخرين مماثلة.

(١) وذلك بالردّ عليهم بمختلف الوسائل والأساليب، سواء: بالكتب، أو المواقع الإلكترونية، والبرامج الرقمية، والمحاضرات والندوات، والمقاطِع الصوتية، التي لا يأتي عليها الحصْر في هذا المقام. ومثلاً: يُنظر كتاب "الشحارير بين الجهل والتدليس في القرآن والحديث"، أبو معاذ، هاني يوسف، =

www.alukah.net
شبكة الألوكة

إذْ يَدّعون إيمانهم بالقرآن وبنبوّةِ الرسول ﷺ ورسالته في الوقت الذي يطعنون في ذلك كله بمختَلف الوسائل والأساليب!

وهؤلاء المجترئون على كتاب الله، قد وصَفهم رسول الله ﷺ، وحذّرَنا منهم على ما جاء في الحديث عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: تَلاَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هَذِهِ الآيَةَ: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۘ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾، [آل عمران: ٧]، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: **(فَإِذَا رَأَيْتِ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ فَأُولَئِكِ الَّذِينَ سَمَّى اللَّهُ فَاحْذَرُوهُم)**(١).

وهذا هو ختْم الرســـول ﷺ وحُكْم النبوّة على هذا الحكْم عليهم، الحكْم الذي قد صدرَ عن الله جلَّ جَلاله وعن رسول الله ﷺ؛ فلا يَنقُضُه ناقض!

وأخيراً، أرجو أنْ يُدْرِك القارئ الكريم أنّه لا لقاءَ لنا نحن المســـلمين مع مسالكِ أصحاب هذا المشروع، ولا لِقاء لموضوع كتابي هذا مع مشروعهم غير المشـــروع إلا كما لو التقى الحق مع الباطل، وهذا أمرٌ مســـتحيل، إلا أنْ يكونَ لقاء المنازَلَةِ والمقارَعَة.

ومِن هنا تأتي الحاجة لموضـــوع هذا الكتاب في تقرير المنهجية العلمية في تفســـير القرآن الكريم، ويَدْخل في موضـــوعِ الكتاب، أيضـــاً: بيانُ عدمِ الإلزام

= القاهرة، مؤســـســـة بيان للترجمة والنشـــر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠٢١م، في الردّ على محمد شـــحرور وأتباعه، ويُنظر فديوهات كثيرة على: قناة إزالة https://youtu.be/jEBsS_3atbM، في الرد على مختلف أصحاب هذا المشروع المنحرف.

(١) أخرجه البخاري ومسـلم في صـحيحيهما: البخاري برقم ٤٥٤٧، ومسـلم، برقم (٢٦٦٥)، عن عائشة، رضي الله عنها.

بالقول المأثور عن بعض السلف في التفسير عندما يقتضي الدليلُ ترجيحَ خلافِه. أمّا مشروع هؤلاء المسيئين إلى الله ورسوله ودينه، فهو شيءٌ آخر، إنه: هدْم التفسير بالمأثور، وهدْم مكانةِ السلف الصالح، رحمهم الله، وهدْم عِلْمِهم وتفسيرِهم للقرآن؛ فهذا هو موضوعِ الطاعنينَ الأفّاكين!

والحمد لله رب العالمين.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

هناك أُمورٌ ووسائلُ، ينبغي توافرها للمتكلم في التفسير؛ لتَعْصِمَهُ مِن الوقوع في مختلف الأخطاء في التفسير، ويُمْكِنُ تصنيفها إلى صنْفين:

أ – وسائل المؤهلات والأدوات العلمية، ومنها:

١- معرفةُ مجالات الأهلية للتعرّض لتفسير الكتاب العزيز، وأهمّها:

- إتقان مهارة القراءة والكتابة والفهم.
- التمكّن مِن علوم اللغة العربية بمختَلف تخصصاتها؛ لأنّ القرآن نَزَلَ بلسانٍ عربيّ مبين، وقد نوّهَ الله بذلك؛ فلن تستطيع الوصولَ إلى معانيه ودقائقِه بغير اللغة العربية، نحواً، وصَرْفاً، وبلاغةً، وإملاءً.
- التمكن مِن التجويد وتصحيح القراءة للقرآن الكريم، بل وتَلَقِّي هذا العلم عن أهله المتخصصين فيه.
- المعرفة بالقراءات المتواترة؛ لأنها تُضيف أبعاداً أُخرى للتفسير. ثم إنّ الأصل هو أننا لسنا مقيَّدين بالرواية المشهورة عندنا فقط؛ وإلا حُرِمنا مِن خيرٍ كثيرٍ في القراءات الأخرى. بل حتى القراءات الشاذة يستفاد منها في الاستدلالات اللغوية.

- الإلمام بقواعد التفسير، لكن وَفْقَ تحريرٍ لها، وتمييزٍ بين المقبول منها والمردود مِن هذه القواعد، التي فيها نقاشٌ، أو في منهجِ تطبيقها نقاش.
- التمكن مِن مختَلَف العلوم الأخرى ذات العلاقة؛ إذْ كلها لها أهميّةٌ وأَثَرٌ في فهم القرآن وتدبره وتفسيره، كعلم أصول التفسير، وعلوم الحديث ومصطلحه، وعلم الفقه وأُصوله.
- الاطلاع على المذاهب المنحرفة، والفِرَق الضالة -قديمها وحديثها- فيما يتعلق بمزالقهم وضلالاتِهم التي ادّعوها، أو زعموها تُجاهَ القرآن وتفسيره؛ كي لا تَرُوج على المفسِّر والمتكلم عن كتاب الله، دون أنْ يَشْعُر.

٢- الإلمام بعلمِ أصولِ التفسير، ومختَلف علومِ القرآن الكريم؛ فهي شرطٌ لفهمه وتحصيل الأهلية للكلام في تفسيره.

٣- الاطلاع على كتبِ المفسرين وتفسيرِهم وأقوالهم المبثوثة في مختلف المراجع. وهذا على الرغمِ مِن أنّ أقوال السابقين مِن السلف والعلماء غيرُ ملزِمةٍ مطلقاً، لكنْ هذا لا يُسَوِّغُ إهمالَها على وَجْهِ العموم، بل إنّ الرجوع إليها مِن أهم المصادر التي تُمِدُّ المفسِّرَ بالمعرفة، سواءٌ في حال موافقةِ المتكلِّم في فقْهِ القرآن الكريم، أو في حالِ المخالَفة لأقوالهم.

٤- الإلمام بعلم أصول الحديث بمختَلَف مجالاته، والإلمام بمنهج المحدّثين في معايير التصحيح والتضعيف، والقبول والردّ للروايات، وهذا في غاية الأهمية للمفسر؛ إذْ بدونه لا يستطيع التمييز بين ما يُقْبل وما يُردّ مِن الروايات في التفسير؛ ولا يُفَرَّق بين الأحاديث الثابتةِ عن رسول الله ﷺ والأحاديثِ

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الموضوعةِ عليه، ولاسيما أنّ الأحاديث والمرويات، على اختلاف درجات ثبوتها، مملؤةٌ بها كتب التفسير.

٥- الإلمام بمنهجِ تفسير القرآن الكريم، والتفريقِ بين مسالك الصواب في التفسير ومسالك الخطأ فيه.

ب- وسائل نفسية وشخصية، ومنها:

١- قبل أن تتكلم في تفسير كتاب الله تعالى، يجب عليك التأكد مِن أهليّتك للكلام في تفسير كتاب الله تعالى؛ فإنْ توافرتْ لديك، وإلا فبادرْ بالأخذ بأسباب استكمال هذه الأهلية.

٢- تَسليم القِيادِ للقرآن الكريم وهداياته؛ وذلك بالرغبةِ الصادقةِ في الْتماس هداياته؛ للاهتداء بها، والخضوع لها، وتطبيقها في الحياة.

٣- الرغبة الصادقة في تحصيل القرآن الكريم وعلومه ودقائقه وهداياته؛ لوجْه الله سبحانه، وحده لا شريك له.

٤- القناعة واليقين بقيمة القرآن وعلومه وهداياته؛ وأنّه كتاب الله، الذي لا يأتيه الباطل مِن بين يَدَيْه ولا مِن خَلْفِه.

٥- التخلي عن مختلف العوائق والحواجز، التي تحوْلُ بينك وبين كتاب الله تعالى وهداياته وعلومه، سواءٌ كانت تلك العوائق والحواجز حِسّيةً أو معنويةً.

٦- التخلّي عن أيّ مذهبيةٍ تَمْنع القلبَ مِن قبول منهج الله وهدايته، وكذلك، السلامة مِن التعصب، أيّاً كان ذلك المذهَب، أو تلك العصبية: سواءٌ كان التعصب لمذْهبية فقهية، أو مذهبيةٍ عقَديّة، أو سلوكيّة، أو سِوى ذلك.

٧- القناعة بأهميّة منهج المحدِّثين في قبول الروايات وردّها، وأنه المنهج الذي

يَجِبُ تحكيمه في قبول المرويات وردِّها.

٨- السلامة مِن الوقوعِ في أَسْرِ الهوى، ومختلَفِ أنواعِ الضلالِ والانحرافِ، وسائرِ موانعِ القبول لأوامر القرآن الكريم، ونواهيه، وأحكامه، وتوجيهاته؛ إذْ الأصل أنّ هدايات القرآن الكريم لا تَحُلُّ إلا في محلٍّ سالمٍ مِن أيِّ حائلٍ يَحُول بين الإنسانِ وبين هداياتِ القرآن الكريم.

٩- التخلي عن سائرِ الموروثاتِ الثقافية، والمعلوماتِية، والمعرفةِ المتعارِضةِ مع القرآن وهداياته.

نسأل الله تعالى أنْ يَهْدينا سواء السبيل.

الفصل الأول
حُكم التقيّد بأقوال السلف في تفسير القرآن

عناصر هذا الفصل:

المبحث الأول: تحرير محلّ النظر، وبيان أهمية بحث الموضوع.

أوّلاً: تحرير محل البحث والنظر.

ثانياً: أهمية بحثِ هذا الموضوع، وتحديدِ الموقف الشرعيّ منه.

المبحث الثاني: تقرير الحكم، ومناقشات حوله.

أوّلاً: بيان الحُكم في هذا الموضوع وتقريره.

ثانياً: أسئلة ومناقشاتٌ موجَّهةٌ للمُخَالِفِ في هذا الحكم:

المبحث الثالث: مناقشةٌ لإيجاب التقيّد بأقوالِ السلف في التفسير.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

المبحث الأول
تحرير محلّ النظر، وبيان أهمية بحث الموضوع

أوّلاً: تحرير محل البحث والنظر:

بادئ ذي بدءٍ، لا بدّ من تحديدِ محل البحث والنظر في هذا الفصل؛ كي يكون الحديث معلوماً مَوْقِعُهُ دون تخرّصٍ أو ظنون، أو لبْسٍ يوقِعُنا أو يوقِع غيرنا في سوء الفهم لمسألة البحث.

ويتحدد موضوع البحث والنظر بتأمل النقاط الآتية:

١- ليس البحث في هذا الفصل فيما أجمع السلف الصالح عليه، رحمهم الله تعالى، لأن الإجماع إذا صحّ انعقادُهُ وجب المصير إليه.

٢- ليس البحث في الدعوة إلى إهمال أقوال السلف أو عدمِ الإفادة منها، أو في ازدرائهم، أو عدم احترامهم، أو التشنيع عليهم في بعض أقوالهم، أو ترْك بعض أقوالهم بمحض الهوى.

٣- ليس بحثُ المسألة قائماً على اتّهامنا للسلف بأنهم أعرضوا عن هدايةِ القرآن أو معانيهِ أو حكْمِهِ في شيءٍ ما، وإنما قائمٌ على الرغبة في معرفة المنهج الشرعي الذي أَمَرَنا الله تعالى به، لفهم كتابه وتدبُّره والعمل به.

إِذَنْ، محل البحث والنظر في هذا الفصـــل، هو في حكم إيجاب الالتزام بأقوال السلف في التفسير مطلقاً، وعدمِ إباحة الخروج عن أقوالهم.

وبعبارةٍ أخرى: البحث في هذا الفصـــل، هو بحثٌ في حكم الخروج عن أقوال السلف في التفسير إذا اقتضى حالُ البحثِ والدليل الشرعي ذلك.

ثانياً: أهمية بحثِ هذا الموضوع وتحديدِ الموقف الشرعيّ منه:

تأتي أهمية بحث هذا الموضـوع مِن حيث تعلُّقه بكتاب الله تعالى -الكتاب الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا مِن خلفه، تَنْزيلٌ مِن حكيم حميد- وأننا مأمورون شـرعاً بتدبُّره، والاحتكام إليه في جميع شـؤوننا، والعمل به. فالواجب علينا معرفة منهج تحقيقنا لهذا الواجب، وهل نحن متعبَّدون فيه بتفسيرِ أحدٍ مِن الناس؟

نعمْ هذا واجبٌ علينا معرفته؛ لأن ما لا يَتِمُّ الواجب إلا به، مما هو في مقْدورِ المكلَّف، فهو واجب.

وتأتي أهمية بحث هذا الموضـــوع، أيضـــاً، مِن حيث وجوبُ الحفاظِ على كتاب الله، والحفاظِ على مكانته وخصـائصـه؛ لأنه وإن كان الله تعالى حافظَهُ ومتكفِّلاً بحفظه، إلا أننا أيضـاً متعبَّدون شـرعاً بالحفاظ عليه، وصـيانته عن كل تحريفٍ، أو تغييرٍ، أو تبديلٍ، أو تقييدٍ لم يأْذَن به الله.

والقرآن معجزٌ في ألفاظه وفي معانيه، ومِن إعجازه أنّ الله ﷻ اقتضـــتْ حِكمته الارتباطَ بين القرآن والإنســـان والزمان، فهو كتابٌ يتجدّد إعجازه وهدايته بتجدّد المتدبرين، وبتجدد الأزمان؛ ولذلك يفتح الله مِن المعاني على مَن يتدبَّره ما لم يفتحْه على متدبرٍ آخر، ويَفتح مِن ذلك على المتأخر ما لم يَفْتحه على المتقدم، وإنْ كلاًّ هَدَى الله! وكذلك يتكشـــف للناس في كلّ عصـــرٍ مِن

www.alukah.net
شبكة الألوكة

إعجازه وهدايته ما لم يتكشّف لهم في الزمن الذي قبله.

وهذا كله لا يتوافر في كلام البشر وفي تفسيرهم.

فإذا نحن قصَرْنا معاني القرآن على تفسير مَن سَبَقنا فقد خرجْنا في كثيرٍ مِن أمورنا عن هدايات كلام الله، وخرجْنا عن تحكيمِ كلام الله في شؤوننا إلى تحكيمِ كلامِ البشر -وإنْ كان تفسيراً للقرآن- ذلك أنّ القرآن لا يأتيه الباطل مِن بين يديه ولا مِن خلفه.

أما كلام البشر فغيرُ معصومٍ عن الخطأ، ولو كان تفسيراً للقرآن؛ لأنهم إنما يَلْتمسون بتفسيرهم معانيَ كلامِ الله ومقاصده، فقد يصِيبون وقد يُخْطئون.

وكلام الله وأحكامه في كتابه الكريم تشمل الماضي والحاضر والمستقبَل. أمّا كلام البشر وتصوّراتهم فلا تستوعِب الماضي والمستقبَلَ، بل لا تستوعبُ الحاضرَ، فضلاً عن الماضي والمستقبل!

ومشكلاتُ الإنسان ليست ثابتة، وكذلك ظروفه وأحواله؛ فلكلِّ عصْرٍ جديدُهُ.

وهذا العصر الذي نعيش فيه نحن قد استجدّتْ فيه أمورٌ واكتشافاتٌ متعددة لم تَظهر في عصر السلف، ولا خطرتْ لهم على بالٍ، ولذلك لم يتكلموا عنها. ولكن كلُّ تلك الأمور قد تحدَّثَ عنها القرآن واشتمل على بيانِ حكمها إنْ نحن عرضناها عليه في نصوص آياته لا في تفسير المفسرين فحسْبُ، الذين لم تَخْطر لهم هذه الأمور على بالٍ.

إلى غير هذا من الأسباب التي تتضح بها أهمية مناقشةِ هذا الموضوع، وتَبيُّنُ الرأي الصائب فيه.

ولعله بهذا يتبين لنا أنّ هذه القضية ذاتُ شأنٍ وأيُّ شأنٍ، ولاسيما في

المجالات الآتية:

- منهج تدبُّرِ كتاب الله تعالى.
- منهج تحكيمه في جميع شؤون الحياة.
- منهج التعرُّفِ على كلام الله في كتابه العزيز وعلى أسراره وخصائصه.
- منهج التعرُّف على معجزاته، التي أَخبر عنها أنها متجدِّدةٌ، فقال: ﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ ۗ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ﴾، [فُصِّلت: ٥٣].

وقال سبحانه مخاطباً رسوله الكريم ﷺ: ﴿قُلْ أَىُّ شَىْءٍ أَكْبَرُ شَهَٰدَةً ۖ قُلِ ٱللَّهُ ۖ شَهِيدٌۢ بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ ۚ وَأُوحِىَ إِلَىَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ...﴾، [الأنعام: ١٩]. نَعَمْ: هكذا تأتي عالمية القرآن وخلوده وشموله لكل مكانٍ وزمانٍ وأقوامٍ، وحتى التعبير عن هذا المعنى يأتي بهذا الأسلوب والتعبير المعْجز إيجازاً واستغراقاً!

فهل يَحقُّ لنا نحن البشـــر –بعد هذا– أن نُقيّد القرآن، وأن نُحدِّدَ مجال هداياته بزمانٍ، أو مكانٍ، أو أشخاصٍ، أو مفاهيمَ **ليست وحياً إلهياً، ولا مِن وحْيِ الوحْي الإلهيّ؛ بدلالة الدليل الواضح!**

على كلٍّ هذا هو موضوع المناقشة في المبحث الآتي.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

المبحث الثاني
تقريرُ الحكم، ومناقشاتٌ حَوْلَهُ

أوّلاً: بيان الحكم في هذا الموضوع وتقريره:

السؤال هو: هل نَخْرج عن أقوال السلف في التفسير؟

الجواب: نعم يجوز أن نخرج عن أقوالهم في التفسير إذا اقتضى البحثُ والدليلُ الشرعيُّ ذلك. لكن لا يصح لنا الخروج عن عمومِ منهجهم، الذي صح إجماعهم عليه، سيّما أنّ الصحابة شهِدوا الوحيَ والتَّنْزيل، وعَرفوا أحوال مَن نزل فيهم القرآن مِن عربٍ ويهودَ ومنافقين، وهم أهل اللسان، مع سلامة مَقْصدِهم، وحُسْن فهمهم، رضي الله عن أصحاب رسوله جميعاً.

أمَّا أقوال الصحابة فلها بعض القواعد الخاصة، وليس الحكم فيها حكماً واحداً مطلقاً، وخلاصة القول في ذلك هو:

إذا أَجمعَ الصحابة ﷺ على قولٍ؛ فهو حجّةٌ لا يَجوز مخالفته، وأمّا إذا اختلفوا فيُرَدُّ ما تنازعوا فيه إلى الله ورسوله ﷺ، وليس قولُ واحدٍ منهم حجّةً على الآخَر مِن حيثُ هو، ولم يكن قولُ بعضهم حجةً مع مخالفةِ بعضهم باتّفاق العلماء، وأمّا إن قال أحدهم قولاً لم يَقُل بعضهم بخلافه، ولم ينتشر،

فهذا فيه نزاع[١].

ولعَلَّ مِن المهِمّ الإشارةُ هنا إلى أنَّ ما أثر عن الصحابة في التفسير نوعان:

نوعٌ له حكم الرفع؛ إذا كان ممَّا يبعد أن يقوله الصحابي مِن تِلقاء نفسه.

ونوعٌ ناتجٌ عن اجتهاد الصحابي وفهمه، وهذا لا يعدو كونه قول صحابي، ويجري فيه الخلاف المعروف المسطور في كتب أصول الفقه، لكن ما يهمنا هنا هو أنَّ الصحابي في هذا قال برأيه؛ فهو نوعٌ من التفسير بما رآه لا بما رواه، وأصل المسألة يمكننا أن نقولَ إنها بدأت من هنا.

وسيأتي مَزيد تَعَرُّضٍ لبعض مسائل هذا الموضوع في عددٍ مِن الموضوعات المتفرّقة في هذا الكتاب، بصورةٍ مباشِرةٍ أو غير مباشرة، مما تراه في عناوين موضوعاته.

---

(١) يُنظَر على سبيل المثال: الإمام ابن تيمية، رحمه الله تعالى، مجموع الفتاوى، ١٤/٢٠. ولمزيدٍ مِن التفصيل والتأصيل في حكم قول الصحابي -ومنه ما كان في التفسير- يُنظر، أيضاً، ما ذَكره الإمام ابن حجر في "نزهة النظر في توضيح نُخبة الفِكَرِ"، بتحقيقي، وما عَلّقْتُهُ في حواشيها، الطبعة الثالثة، ١٤٤٣هـ، وما هنالك مِن كلامٍ عن الحديث الموقوف، والموضوعات المرتبطة به، كالمرفوع تصريحاً، والمرفوع حُكماً -ومِنه بعض ما ورد عن الصحابي، وبعض عبارات الصحابي في الرواية، وذلك في الصفحات: ١٤٢-١٥١؛ ففيها تقعيدٌ وتوضيحٌ للحكم في هذا الموضوع. وقد تناولَ د. عياض بن نامي السلمي حُكم قول الصحابي ومدى حُجِّيَّتِه، وفَصَّل القولَ فيه، وأجادَ، في كتابه (أصُول الفِقهِ الذي لا يَسَعُ الفَقِيهِ جَهلَهُ، دار التدمرية، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م)، (ص١٨٤-١٨٨). ولا أوافقُه في قوله: "وأما إذا اختلف الصحابة على أقوال فالخروج عن أقاويلهم يقتضي تخطئتهم جميعاً، وهي بعيدة، فالواجب أن يختار من أقوالهم ما يسنده النظر والدليل..."؛ وذلك لعدم وضوح الدليل على هذا القول؛ ولأنَّه يتعارضُ منهجيّاً مع أصلِ النظرِ في مثلِ هذه المسألةِ، وهو اشتراط الدليل المقتضي للأخذ أو الترك.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

ومَبْنَى هذا الحكمِ على أربعةِ أمورٍ:

الأول: لأنّ كلاًّ منهم غير معصـــوم من الخطأ؛ وهذا يؤدِّي بنا إلى وجوب مخالفتهم فيما تَبين لنا مِن خطأِ أحدهم.

الثاني: لأن الواجب أن لا تَختلط علينا قدســيّة كلام الله بتقديس تفســير المفسرين، الذين هم بشرٌ مهما بلغوا في العلم والفضل، فيجب أن نفرِّق بين كلام الله وكلام البشر، فلا نرفع كلام البشر وعلمهم إلى مَصافِّ كلام الله تعالى!

الثالث: لأننا مأمورون بالتدبر وأن يقومَ كلٌّ منّا بعملية التدبر هذه – والتفســيرُ فرْعٌ عنه– ولم يُحِلْنا الله تعالى على تدبرِ أحدٍ مِن الناس سِوى رسوله ﷺ بقوله تعالى: ﴿...وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾! [النحل: ٤٤].

الرابع: لأنّ باب الاجتهاد الشــرعي مفتوحٌ لاســتنباط الأحكام مِن النصــوص، وَفْق ضــوابطه الشــرعية، وليس مِنْ شــيء يَحْكم بأنّ الاجتهاد قَصْرٌ على أهل فترةٍ زمنيّة معيّنة مِن تاريخ الإسلام!

ثانياً: أسئلة ومناقشاتٌ موجَّهةٌ للمُخَالِفِ في هذا الحكم:

ينقسم الكلام في هذه الفِقرة إلى الآتي:

– أسئلة موجَّهةٌ للقائل بعدم جواز الخروج عن أقوال السلف في التفسير.

– مناقشات موجَّهةٌ للقائل بعدم جواز الخروج عن أقوال السلف في التفسير.

وفيما يلي الحديث عن ذلك:

أ – أسئلةٌ موجَّهةٌ إلى القائل بهذا القول:

س١– هل مِن دليلٍ مِن الكتاب والسّـنَّة يَدلُّ على الحكم بوجوب الالتزام بأقوال السلف في التفسير وعدم الخروج عنها؟

س٢– إذا ثبت خطأُ تفسيرٍ ما لشيء مِن القرآن عن أحدٍ مِن السلف فما الحكم فيه؟ هل هو وجوب الأخذ به أم وجوب الترك له؟

إذا كان جوابك عن ذلك هو وجوب الترك لخطئه، فقد قلتَ بجواز الخروج عن التفسير الوارد عن أحدٍ مِن السلف.

وإن كان جوابك عن ذلك هو وجوب الأخذ بخطئه فقد اعتقدتَ فيه العصمة، ورفعتَ كلامه إلى مستوى كلام الله تعالى، بل جعلتَ كلامَه حجةً على كلام الله!

س٣– ماذا تقول عن مسألةِ تحكيم القرآن في مستجِدّات العصر؟:

هل تُخْرِجها عن حُكمِ القرآن؛ لأن السلف لم يتعرضوا لها؛ لعدم ظهورها في عصرهم أصلاً، وأنت تقول بعدم جواز الخروج عن تفسيرهم للقرآن؟ أم تَخْرج عن أقوالهم في هذه المستجِدّات وتُحَكِّم القرآنَ فيها؟

إنْ كان جوابك هو: صرْف النظر عن تحكيم الكتاب العزيز في شأن مستجدّات العصر؛ فقد ارتكبتَ أَمراً جللاً، عياذاً بالله تعالى!

وإنْ كان جوابك هو: أنك تَخْرُج عن أقوالهم في هذه المستجدّات وتُحكِّم القرآنَ فيها؛ فقد رجعتَ إلى الرأي الذي ندعوك له.

س٤– ما جوابك عن عمومِ ما جاء في القرآن مِن أدلة تردُّ قولَك هذا مثل قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾، [النساء: ٨٢]، ولم يَسْتَثْنِ سبحانه مِن هذا أحداً

www.alukah.net
شبكة الألوكة

مِن السلف أو سِواهم. ولم يَقُلْ سبحانه: أفلا يتدبرون تفسير القرآن، أو تفسير السلف للقرآن!

س٥- ما تقول عن تطبيق هذا الرأي -الذي تقول به- على قول الصحابي في بابِ تفسيرِ الصحابي، فضلاً عن تفسير غيره؟

س٦- إذا قلتَ بوجوب الأخذ بأقوال السلف في تفسير القرآن وعدم الخروج عنها؛ فهل الحكم عندك هو وجوب الأخذ بأقوالهم جميعاً؟ أم وجوب الأخذ بأقوال بعضهم دون بعض؟ وإذا كان الحكم عندك هو التخيُّر فمَنْ هؤلاء الذين تأخذ بأقوالهم ومَنْ الذين تَرُدُّ أقوالهم؟ وما المعيار؟

س٧- إذا كان الحكم عندك هو وجوب الأخذ بأقوال السلف كلها؛ فما الحكم عندك إذا تعارضتْ أقوالهم؟ وإن كان الحكم عندك، عندئذٍ، هو التخيُّر أو الترجيح فما المعيار؟

س٨- ثمّ إنْ قلتَ بالخروج عن قولهم في هذه الحال؛ ألا يَسَعُك الخروجُ عن أقوالهم للدليل في مختلف الأحوال، كما وَسِعَك الخروج في هذه الحال الأخيرة؟

س٩- هل الذي تلتمسه في التفسير هو تفسير المفسرين أم معاني كلام الله تعالى رب العالمين؟! وبناءً على هذا: هل المقياس في قبول التفسير هو كَوْنه الذي يدلُّ عليه كلام الله تعالى، أم كَوْنه قال به فلان أو فلان، أو قال به أحدٌ مِن السلف؟!

س١٠- إذا قلتَ: السلف أعلمُ، قلتُ لك: نعم، ولكن، ليست هذه مسألةَ البحث. ثم، هذا لا يصحّ أنْ يكون مقياساً للترجيح في هذه

القضـــية؛ لأننا لا نجوِّز القول على الله بغير علْم، وإذا توافر العلم بشيءٍ مِن أحكام الشرع وجب المصير إليه، سواء كان القائل به مِن السلف أمْ مِن الخلف! كما أن القول على الله بغير علمٍ مردودٌ، ونتائجَ القول على الله بغير علم، مردودةٌ، ســواء صَــدَرَ ذلك مِن أحدٍ من الخلَف أم مِن السلف!

ب- مناقشاتٌ موجَّهةٌ للقائل بهذا القول:

١- لو احتجَجْتَ على القول بعدم جواز الخروج عن أقوال الســلف في تفسير القرآن الكريم بحجةٍ عقليةٍ، لقلتُ لك:

أمّا الاستدلال العقليّ المتفِقُ مع النصوص الشرعية ومقاصدها فإنه لا يَدلّ إلا على العكس، وهو أنه لا يجوز حصْــرُ هداياتِ الكتاب العزيز، وأحكامه، ومقاصده في ألفاظ السلف، رحمهم الله، أو في تفسيراتهم.

ولكن هل تَجِدُ دليلاً على قولك من القرآن الكريم؟ كلا.

وهل تَجِدُ دليلاً من أحاديث النبي ﷺ على قولك؟ كلا.

بل هل تَجِدُ دليلاً على هذا القول يصــح في منهج الســلف؟ كلاّ؛ إنّ منهجَهم العمليَّ على العكس من ذلك: فما جاء مفسِّرٌ إلا أَخذ مِن أقوال مَن سبقه من التفسير وتَرَكَ، ووافق واعترض.

٢- فإنْ أردتَ اتّباع السلف فهذا هو منهجهم.

٣- وإنْ أردتَ اتّباع الكتاب والسّــنَّة، فهذا القول الذي تَذهب إليه، لا يدلاّن عليه ولا يُقِرَّانه.

٤- وإن أردت دلالةَ العقل، فقد تَبَيَّنَ بالبحث والنظر أنه لا يَدل على جواز ذلك القول.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

٥- والعقل لا يَسْتقل بالتشريع؛ حتى تستدل به وحده، وإنما تقوم دلالةُ العقل في حدود المساحةِ التي أعطاه إياها الشرع، أو في حدود النظر في فهم النصوص، وقد علمتَ أنه لا نصوص تُجيز هذا المسلك، فضلاً عن أنْ توجبه! فأين تذهب! وهل تريد نُصْرة الدِّين على غير هَدْي الدِّين نفسه!

فالقول بوجوب التزام أقوال السلف في التفسير قولٌ لا يصح؛ وذلك لعدم قيام الدليل عليه؛ ولقيام الأدلة على إبطاله؛ ولِما يترتب عليه من محاذير شرعية لا يرضاها مسلمٌ، وقبْل ذلك وبَعْده لا يرضاها الله سبحانه.

ويمكن صياغة بعض هذه المحاذير في الأسئلة الآتية:

١- هل أصبحتْ هدايات الكتاب العزيز وأحكامه منحصرةً في تفسير السلف له؟! وهل أَعطى الله هذا الحق لشخصٍ أو جماعةٍ أو أهلِ عصرٍ دون غيرهم!

٢- وهل يقف هذا الكتاب العزيز عند هذا الحد، وهو الكتاب الذي لا يَخْلق على كثرة الردّ، ولا تنقضي عجائبه!

٣- ولو كان هذا الحصْر في تفسير القرآن ممكناً شرعاً، لكان أَوْلى الناس بتفسير ألفاظه بألفاظٍ أخرى شارحةٍ رسولَ الله ﷺ، ولأراده الله سبحانه لرسوله قدَراً وشرعاً، ولكنه لم يُرِدْهُ لرسوله ﷺ، فغيرُ رسول الله أَوْلى بأن يَسَعه ما وَسِع رسولَ الله في هذا، وبأن لا يتحقق على يديه هذا الحق وهذا المطلب وهذا الخير -في نظر القائل- كما لم يتحقق على يد رسول الله بهذه الطريقة!

٤- واللهُ ﷻ قادرٌ أن يُنْزِل الكتاب على وجهٍ لا يحتاج إلى تفسير.

٥- وقادرٌ على أن يُنْزِل الكتاب ويُنْزِل معه تفسيراً له.

٦- وقادرٌ على أن يأمر رسولَه ومصطفاه ﷺ بتفسيره على هذا الوجه.

٧- ولكنه ما أراد ذلك؛ ولذلك ما قدّره تقديراً كونياً؛ فتطابقتْ على هذا دلالةُ شرْعه ودلالةُ قدَرِه سبحانه، فأين نذهب!

٨- إذا قلتَ لي: إن الحجة قائمة في أقوال السلف، فلا يَسُوغ لنا أن نُحْدِثَ قولاً لم يُحْدثوه في تفسير القرآن؛ قلتُ لك:

- إذا صح إجماعُهم على مسألةٍ ما في التفسير فلا يجوز لنا الخروج عن إجماعهم. والإجماعُ بمعناه الاصطلاحي عزيزٌ، على ما بيَّنَه الإمام أحمد. هذا في الأحكام الشرعية؛ فما بالك به في التفسير! أمّا حكاياتُ الإجماعِ فكثير منها لا يصح ولا يثبت.

- أما إذا لم يكن إجماعٌ؛ فلا حجةَ شرعاً توجب الاقتصار على أقوالهم سِوى أنْ تَثْبُتَ دلالةُ النص الكريم نفسِه -إذا اقتضى النصُّ المصيرَ إلى ذلك في مسألةٍ ما محدّدةٍ- والمسلمُ المتعبِّد لله بكلامه سبحانه، يجب عليه أن يَدور مع دلالةِ كلامِ ربه، وأن يجتهد في فهمه فهماً صحيحاً، وَفْق الأصول المعتمدة.

- أما السلف فمجتهدون، ويصيبون ويخطئون، وهم بَيْن الأجر والأجرين، وهذا لا يوجِب علينا الحطَّ عليهم، ولا تقديسهم، ولكن نحترمهم، ولا يوجِب ذلك علينا أيضاً صرْفَ النظر عن أقوالهم مطلقاً، ولا التقيّد بأقوالهم مطلقاً.

٩- وإذا تعارَض احترامُنا للسلف مع احترامنا لكتاب الله في مسألةٍ ما -افتراضاً- قدّمنا، وجوباً، احترامَ كتاب الله تعالى.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

١٠- وإذا تعارضت أقوال السلف أو اختلفت في التفسير، أو تعددتْ ففي أيٍّ منها تقومُ الحجة عند مَن يوجب التقيدَ بأقوالهم ولا يُجيز الخروج عنها!

فغيرُ ممكنٍ أنْ يقول: إنّ الحجة فيها كلِّها. ولا أنْ يقول: إنّ الحجةَ في بعضها!

١١- ولعل مما يُهوِّل به صاحبُ هذا القولِ التعبيرَ بما يأتي: "إحداث قولٍ جديد" أو "ابتداعُ قولٍ جديد"؛ لِيُوهِم غيرَه أنّ ذلك إحداثٌ، وبدعةٌ يَأْباها الشرع كما في حديث: (**مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ فِيهِ فَهُوَ رَدٌّ**)[1]!. يقول هذا الْمُستدِلُّ مثلَ هذا القول، وهو لا يستطيع إثباتَ وجوبِ التقيد بأقوالهم في التفسير شرعاً؛ بحيثُ يَقْفِل باب التفسير بالاجتهاد بضوابطه الشرعية!

١٢- وانظر عندئذٍ كيف يَضع هذا القائلُ السلفَ في موضع الرسول ﷺ مِن حيث لا يشعر!، فالرسول قال: (**في أَمْرنا**) ولم يقل: في أمْر فلان أو آخَر، فرداً أو جماعة!

١٣- منْعُ الخروج عن أقوال السلف في التفسير -إذا اقتضى الدليلُ الشرعيُّ ذلك الخروجَ- يُفْضي إلى القول بقدسيّة تفسيرهم للقرآن.

وهذا يستلزم عدمَ جواز الترجيح بين أقوالهم أو التخيُّر منها.

فمَن يَمنع الخروجَ عن أقوال السلف، ثم يجيز الترجيح بين أقوالهم، أو التخيُّرَ

---

(١) البخاري، ٢٦٩٧، ومسلم، (١٧١٨)، الأقضية، عن عائشة رضي الله عنها. وفي رواية عند الإمام مسلم: (**مَنْ عَمِلَ عَمَلاً لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ**). وعلّقها البخاري في موضعين من صحيحه: في البيوع، باب النجش...، وفي الاعتصام بالكتاب والسنّة، باب إذا اجتهد العامل أو الحاكم.

منها، يُناقِضُ آخرُ رأيه أوَّلَهُ!

١٤- لو استدللتَ في هذه المسألة بقولٍ تنقله عن أحدٍ من السلف في الموضوع، لقلتُ لك: ليس هذا دليلاً صحيحاً في هذه المسألة؛ لأن هذا الدليلَ والاستدلالَ به، هو محل النظر والبحث، وهو لَمّا يَثْبُتْ دليلاً بعدُ؛ فكيف يَصحّ هذا دليلاً في محل النِّزاع في الوقت الذي يجري فيه النِّزاع بين القولين!

١٥- هذه المسألة (حُكْم التقيد بأقوال السلف في التفسير) مثالٌ صالحٌ لبيان أهميةِ قاعدةٍ في منهجِ تلقّي العلم، وهي: وجوب التفريق بين الرأي والرواية، وتمييز كلٍّ منهما عن الآخر في بابِ الفهم والاستدلال؛ وذلك كي لا يختلط علينا غيرُ المنَزّه عن الخطأ، بالمنَزه عنه.

وهي قاعدةٌ توصّلتُ إليها، وإلى أهميتها: مِن تتبعِ أدلةِ الشرع، وأصولِ الاستدلال، وطبيعةِ كلٍّ منها، ومنهجِ أهل السّنَّة والجماعة في ذلك؛ فالحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

ولعله قد اتضح الآن أنّ القائلَ بعدم الخروج عن أقوال السلف في تفسير كتاب الله، إذا اقتضى الدليلُ ذلك، إنما يَضع آراءَهم في موضع الرواية، ويضع أقوال الأشخاص في مقام الإجماع، ويضع أقوال السلف الخلافية وأقوالهم المتعددة في مقام الإجماع!

ولو عَلِمَ هذا القائل أنّ هذه هي حقيقةُ قوله؛ لتبرأَ منه واستغفر!

ولو عَلِمَ مدى جناية قوله هذا على كتاب الله، وعلى منهج تدبُّرِه والعملِ به، وعلى حديث رسوله ﷺ، لَتبرَّأَ واستغفر أكثرَ فأكثر!

يا هذا! أتعْلمُ أنّ مقتضى قولك هذا هو:

١- إلغاء التفسير بالرأي المعتَمد عند أئمة السلف!

www.alukah.net
شبكة الألوكة

٢- وكذلك إلغاء أصول التفسير التي حدّدها العلماء!

٣- ولو كان قولك صواباً لَـمَا وضعوا هذه القواعدَ للتفسير، ولَمَا أَلَّفَ متأخرٌ بعد متقدِّمٍ في التفسير أصلاً![1].

١٦- قلتُ: إذا أنت ذهبتَ إلى القول بعدم جواز الخروج عن أقوال المفسرين السابقين؛ فأنت، إذَنْ، لا تُجيز مِن معاني كلام الله في كتابه إلا ما أجازه المفسرون، أو قالوا به! وهذا رأي يَتَبرأُ منه كلُّ مسلم عاقل مخلص!

١٧- ولقد عجبتُ أشدَّ العَجب ممن يدّعي أنه يُحكِّم الكتاب والسّنَّة في فهم الدِّين والعمل به، ثم تَعْرِضُ له مسألةٌ واحدةٌ مِن مثل هذه المسائل التي انعقد فيها ذهنه على رأيٍ زمناً، أو لقّنه إياه مَنْ علّمه، فتَسُوق له أدلة الكتاب والسّنَّة على أنّ الصواب في غير ذلك، ولكنه لا يتغير عن رأيه المخطئ، أو رأيِ مَن علّمه، الذي ليس عليه دليل مِن نصوص الوحي، بل هو رأيٌ يُعارضها، ويُكَرِّر الاحتجاج فيه بمجرد أقوالٍ لبعض الأئمة - بدلاً من الانصياع لِـحُكم النصوص الشرعية- وهو يَعْلم، بل لعلَّه يقول بلسانه: إنّ أقوال الأئمة لا يُستدل بها على الكتاب والسّنَّة، وإنما يُستَدل لها مِن الكتاب والسّنَّة، فكيف يستقيم هذا المسْلك الذي تتناقض فيه النظرية مع التطبيق!

١٨- يقول بعضهم -لعباً بالألفاظ، واستماتةً في إثبات صواب رأيه- إذا أَجمع السلف على قولين في مسألةٍ؛ فلا يصح لنا أن نُحْدِثَ قولاً ثالثاً!

---

(١) ذكّرني بمضمون هذه الفِقْرة أخي وتلميذي الْمُجِدّ د.ناجي حضيري، أيامَ دراسته عندي بمرحلة الماجستير، جزاه الله خيراً.

قلتُ: سبحان الله! إذا أجمعوا على قولين مختلفين! ما هذا؟ قُلْ: إذا اختلفوا في المسألة على قولين. أمّا الإجماع فلا يكون إلا على قولٍ واحد، أو حُكمٍ واحدٍ، لا تعارُضَ فيه.

ولَعلَّه يَحتجُّ عليك عندئذٍ بأن فلاناً مِن الأئمّة قد أَطلق مثل هذا الإطلاق!

والجواب هو: ولو أَطلقه فلان أو فلان، فهو غير صحيح، ولا يُصيّره ذلك دليلاً شرعياً، وإنما يكون إطلاقُ إمامٍ مِن الأئمة مثل هذا القول: إما مِن باب التجوّز في العبارة، أو مِن باب الخطأِ، وأما الإجماع الذي هو حجةٌ شرعية فليس هو هذا قطعاً، ولكن فرقٌ بين: قال فلان، وبين الاستدلال!

١٩- قلتُ: وينبني على القول بالتزام أقوالهم في التفسير: تقديسُ مسالك المفسرين ومناهجهم في كتبهم.

هذا على الرغم مما شُحِنَ به كثيرٌ منها مِن أباطيل، ومِن مسالكَ مخطئةٍ، وأخبارٍ، واهية وموضوعة. يَعْلم هذا مَن يَطّلع على كتب التفسير اطّلاعَ متخصصٍ مدقّقٍ.

١- ويُمْكن معرفة طَرَفٍ مِن هذا بالاطلاع على تقييم الإمام ابن تيمية - رحمه الله تعالى- لكُتب التفسير، وما أوضحه مِن انتقادات علمية رصينة مصوَّبةٍ نحو منهج مؤلفي كتبِ التفسير، التي عَرَضَ لذكْرها[١].

٢- ويُمْكن كذلك أنْ نعْرف جانباً مِن ذلك بالوقوف على كتاب: "بِدَعُ التفاسير"[٢].

٣- أو كذلك بالنظر في كتاب: "الإسرائيليات والموضوعات في كتب

---

(٢) يُنظَر ذلك عند الإمام ابن تيمية في: "مقدّمة في أُصول التفسير": ٧٩ - ٩٣، ط. زرزور. الطبعة الثانية.

(٣) لمؤلفه: عبد الله بن الصديق الغماري. نشرته دار الكتبي، بمصر، ط. ١٤١٢هـ-١٩٩٢م. وقد تتبّعَ فيه ما رآه مِن ذلك في تفسير القرآن سورةً سورةً، مِن أوله إلى آخره، فعَرَضَ لمواضع في نحو خمسين سورة. وهو كتابٌ مفيد، بالرغم مما لي عليه مِن بعض المآخذ، وليس هذا موضعُ تتبُّعِها.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

التفسير"[١].

٤- أو كذلك بالنظر في كتاب: "المناهج المنحرفة في كتب التفسير: دوافعها ودفْعها"[٢].

طريفةٌ حدَثتْ لي في سياق مناقشة هذا الرأي:

قلتُ: أنت لا تُحَدِّدُ مفهوم كلمة "السلف" بشيء مُعَيّن، فمَنْ هم السلف عندك؟

قال: هم الصحابة والتابعون ومَنْ بعدهم، فَمَن اتّبعهم بإحسان.

قلتُ: إلى أيّ زمن؟

قال: إلى ما شاء الله.

قلتُ: الشيخ عبد الرحمن بن ناصر بن ناصر السعدي مِن السلف؟ -وهو معاصِرٌ قد توفي-.

قال: نعم منهم.

قلتُ له: وأنا إذا متُّ، مِن السلف؟

قال: نعم!

قلتُ: إذَنْ، لماذا تخالفني في رأيي الآن!

تحديد مفهوم السلف والخَلَف:

ليس المراد هنا الإطالة والتفاصيل وإكثار النقل في تعريف هذين المصطلحين، وإنما إيضاحهما مِن بابٍ قريبٍ كافٍ في بيان المراد.

---

(٢) لمؤلفه: د. محمد بن محمد أبو شهبة، القاهرة، مكتبة السّنَّة، الطبعة الرابعة، ١٤٠٨هـ، وقد بحَث فيه هذا الموضوع نظرياً، إلى جانب النقد التطبيقيّ في هذا المضمار.

(١) لمؤلفه: د. محمد بن حسين الذهبي، القاهرة، مكتبة وهْبة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

السلف: الأصل في معناه هو إطلاق كلمة السلف على مَن مضى مِن آبائك وأجدادك، أو أهل دينك ومذهبك، لكن، ليس المقصود بهم أيّ سلفٍ، وإنما السلف الصالح، الذين يُستأنس بمنهجهم وتطبيقاتهم للإسلام، وهم الذين مَضَوْا في القرون الماضية مِن تاريخ المسلمين، ولا سيما خيرُ القرون، الذين زكّاهم رسول الله ﷺ بقوله: (**خَيْرُ أُمَّتِي الْقَرْنُ الَّذِينَ يَلُونِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ يَجِيءُ قَوْمٌ تَسْبِقُ شَهَادَةُ أَحَدِهِمْ يَمِينَهُ وَيَمِينُهُ شَهَادَتَهُ**)[1]، وأحاديث أُخَرُ في هذا السياق تؤكّد إثبات فضْلَ القرون الثلاثة الأولى بدْءاً مِن القرْن الذي كان فيه رسول الله ﷺ.

وهناك، أيضاً، أحاديث وروايات بشأن تفضيل القرون الثلاثة، قد يَستدل بها مَن لم يُصِبْ فقهها، فيُعارِضُ بها الأحاديث الصحيحة الواضحة؛ فيَفهَم منها ذمَّ الخلَف، وليس الأمرُ كذلك؛ فينبغي أنْ يَتنبّه لهذا الخطأ مَن يَلتمس الفقه السديد، ويَلتمس الأخذ بالأحاديث كلها على المراد بكلٍّ منها.

ومثل هذا الحديث (**خَيْرُ أُمَّتِي الْقَرْنُ الَّذِينَ يَلُونِي**...) تزكيةٌ مِن الرسول ﷺ لأهل القرْن، لا تزكيةَ كلِّ شخصٍ مِن أفراد هذه القرون، وهذا هو الذي شَهِد به واقِعُ الحال في تلك القرون، وهو أنّ تلك القرون الخيرُ فيها غالبٌ، وليس معنى ذلك أنه لم يكن فيهم أحدٌ خارجٌ عن هذه التزكية العامّة.

نَعمْ، هذه الخيرية شاملة لأهل القرن في الجملة؛ وليس مِن لازِمها تزكيةُ كلِّ فردٍ مِن أهل هذا القرن أو ذاك في كل شيء، لكنها تزكيةٌ لأغلبهم، وحسبك بها مِن تزكيةٍ نبوية!

ثمّ لفْظ التزكية هذه قد جاء بتعبيرٍ دقيق؛ إذ لم يَقُل: إنهم معصومون، أو لا

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، وغيره، عن عبد الله (بن مسعود)، رضي الله عنه، برقم ٢٥٣٣.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

يُخطئون، وإنما هي حُكْمٌ بخيريّتهم.

بل قد جاء في النصوص ما يُثْبت أنّ أهل تلك القرون المفضّلة مُعرّضون للخطأِ كسائر بني آدم، وأنهم غير معصومين، كحديث: (**إِذَا حَكَمَ الحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ**)[١]، وحديث: (**وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ لَمْ تُذْنِبُوا لَذَهَبَ اللهُ بِكُمْ، وَلَجَاءَ بِقَوْمٍ يُذْنِبُونَ، فَيَسْتَغْفِرُونَ اللهَ فَيَغْفِرُ لَهُمْ**)[٢]، إلى غير ذلك مِن الأدلة النقلية والعقلية المثْبتة لهذه الحقيقة.

وهذه الحقيقة لا تتعارَضُ مع أهمية عِلْم السلف، وأهمية الإفادة منه بما يتفق مع منهجهم ومع ما دلّت عليه أدلة الشرع، دون ادّعاء العصمة لهم بالقول أو بالفعل.

الخلَف: يُطْلق هذا المصطلح على مَنْ جاء بعد السلف، ممن تأخر زمانه عن زمانهم، وربما كانوا، أو كان بعضهم قد تأخروا عن السلف: عِلماً وفضْلاً.

وقد وردتْ بعض النصوص بوصْف الخلَف أو عصورهم، أو مَن جاء بعد عصْر السلف ببعض الصفات المذمومة، لكن، ليس المراد بذلك ذمّ الخلَف جميعاً، وإنما المقصود ذمّ تلك الصفات المذمومة ممن اتّصف بها، ويُخْطئ مَن يُعمّم ذلك الذمّ على أهل العصور المتأخرة، وربما لجَّ في هذا الشطط، وادّعى أنّ هذا هو الذي عليه دلالة الكتاب والسنّة، ويتناسى نصوصاً في الثناء على أقوامٍ يأتون بعد عصر الرسول ﷺ، مثل حديث: (**وَدِدْتُ أَنِّي لَقِيتُ إِخْوَانِي**)، قَالَ: فَقَالَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ: أَوَلَيْسَ نَحْنُ إِخْوَانَكَ؟ قَالَ: (**أَنْتُمْ أَصْحَابِي، وَلَكِنْ**

(٢) أخرجه البخاري ومسلم في صحيحهما، عن عمرو بن العاص، ﷺ، البخاري برقم ٧٣٥٢، ومسلم برقم (١٧١٦).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، وغيره، عن أبي هريرة، ﷺ، برقم (٢٧٤٩).

إِخْوَانِي الَّذِينَ آمَنُوا بِي وَلَمْ يَرَوْنِي)[١]، وغير ذلك مِن الأدلة.

ويُخْطئ مَن يُسقِط مِن حسابه –في مختلف مراحل تاريخ الإسلام اللاحقة– أولئك الأئمة والعلماء والفضلاء والأخيار؛ احتجاجاً بظواهر أحاديث تفضيل القرون المفضلة؛ أو ظواهر أحاديث ذمّ العصور اللاحقة.

ويُخطئ مَن يتجاهل أئمة الإسلام العِظام، الذين جاءوا بعد تلك العصور المفضّلة.

ويُخطئ مَن يتجاهل أنّ الله قيّضَ للأُمّة في كل عصرٍ مِن عصور الإسلام أئمةً عظماء حقّاً! ولعلّ مَن يَسْلك هذا المسْلك إنما يُقِيمُ هذا التعارض بين السلف والخلَف؛ ظنّاً أنه لا يَستقيم أنْ نأخذ الصواب والحق عنْ كلٍّ مِن السلَف والخلَف!

ولعل هذا الكلام كافٍ في تعريف مصطلح (السلَف والخلَف)، وآثار هذا التعريف، والفقه السديد للأحاديث في هذا الباب.

---

(١) أخرجه أحمد في مسنده، وغيره، عن أنس بن مالك، ﷺ، برقم ١٢٥٧٩، وفي سنده ضعف، لكن، حَكَم له بعضهم بالصحة بمجموع طرقه. انظر تخريجه في حاشية المسند، شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، وآخرين، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م، ٣٨/٢٠.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

المبحث الثالث
مناقشةٌ لإيجاب التقيّد بأقوالِ السلف في التفسير

توطئة:

سبق أنْ قلتُ في مُقَدِّمَةِ هذا الكتاب: "وبالرغم مِن أنَّ المنهج العامّ، الشائع لدى المسلمين على امتدادِ العصور، هو الأخْذُ في تفسير القرآن الكريم بكُلٍّ مِن التفسير بالمأثور، والتفسير بالمعقول (أي: بالاجتهاد)، وهذا هو المتَّبَعُ في كثيرٍ مِن كُتُبِ التفسيرِ.

لكن، مع ذلك، شاعَ لدى كثيرٍ مِن الناس إطْلاقُ الذمّ على الرأيِ، وعلى تفسير القرآن بالرأْيِ، وإطْلاقُ الدعوةِ إلى تفسير القرآن بالمأثورِ فقط، وهذا مسلَكٌ خطأٌ، وحَيدَةٌ عن المنهجِ المطلوبِ مراعاتُه في فقهِ كتابِ اللهِ تعالى، وفي تفسيره.

وهذا هو ما اقتضى الكتابَةَ في هذا الموضوع وفي مناقشةِ هذا المسْلَك.

واقتضى هذا الأمر نظرةً متأنّيةً إلى مسالكِ كتبِ التفسير في ضوء المنهج المختار، الذي أراهُ متعيناً -على المسلم والمسلمة في هذا العصر- مراعاتُه؛ لفقهِ كتابِ الله تعالى فقهاً سديداً، وتَدَبُّرِه بمنهجٍ يُوْصِل إلى ما أراده الله تعالى بأمْرِهِ للمسلم والمسلمة بتدبُّرِ كتابه العزيز المعجِز، الذي لا يأتيه الباطل مِن بين يديه،

ولا مِن خَلْفه!".

خلاصةُ هذا الرأي:

يُمْكن تلخيص هذا الرأي في النقاط الآتية:

١- إيجاب تفسير القرآن بتفسير الصحابة، رضي الله عنهم، على أيّ حال، وعدم الخروج عن أقوالهم في التفسير.

٢- منْعُ جوازِ إحداثِ قولٍ ثالثٍ في تفسير القرآن الكريم، إذا اختلف الصحابة في تفسيره على قولين.

٣- جَزْمُ بعضهم بأنّ تفسير القرآن بغير ما فسّره به الصحابة، رضي الله عنهم، بدعةٌ في الدين، ومخالفةٌ لنهْج المسلمين، مطْلَقاً!

٤- ادّعاءُ أنّ تفسير القرآن بخلاف تفسير الصحابة أو بعضهم، يُعَدُّ طعناً في الصحابة، رضوان الله عليهم!

٥- إطلاق القول بأنّ قول الصحابة، أو قول السلف في التفسير مقدَّم على قول مَن بعدهم، مطْلَقاً!

وهذا القولُ بهذه الصورة يُقرِّرُ أُسساً منهجيةً خطيرةً لتفسير القرآن الكريم؛ وهو كلامٌ قد قلّده بعض الفضلاء مِن عصرنا. فلا بدّ مِن فحْص هذه الأسس المنهجية المدّعاة! وتدقيقها، وهذا الذي سيتَوَجَّهُ له الحديث أو المناقشة فيما يأتي.

خلاصة الأَوْجُهِ المنتقدَة في هذا الرأي، إجمالاً[(١)]:

هذا الرأي، الذي سنناقشه هنا-بالرغمِ مِن أنّ مناقشته قد سَبقتْ ضِمْناً في الكلام السابق مِن أوّل البحث إلى هذا الموضع- يُمْكن تلخيصه في الآتي:

(١) وانظر ما مضى مِن مناقشاتٍ لهذا القول في فقرة "ثانياً" مِن المبحث الثاني، مِن الفصل الأول، وكذلك: المبحث الثالث، مِن الفصل الأول.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

أوّلاً: إطلاق القول بأنّ أحسنَ طُرق التفسير أربعة...إلخ، دون تنبيهٍ على الضوابط الواجب مراعاتها في تطبيق هذا التصنيف لطُرُق أَخْذِ التفسير.

ثانياً: إطلاق القول بهذا الترتيب بين هذه الطرق الأربعة في تَطَلُّبِ تفسير القرآن الكريم عن طريقها بهذا الترتيب؛ فتبحث عنه في القرآن (أيْ: تفسير القرآن بالقرآن)؛ فإنْ لم تجدْ تبحث عنه في الحديث الشريف؛ فإنْ لم تجِد تبحث عنه في تفسير الصحابة، رضوان الله عليهم؛ فإنْ لم تَجدْ تبحث عنه في تفسير التابعين.

ثالثاً: إطلاق القول بأنه لا يَجوز الخروج عن تفسير الصحابة والتابعين، وأنهم إذا أجمعوا على قولين في التفسير فلا يَجوز لِمَن بَعْدهم إِحْدَاث قولٍ ثالثٍ!

رابعاً: إطلاق القول بأنّ أقوال الصحابة وفتاواهم وتفسيرهم للقرآن الكريم تُعَدُّ أحاديث مرفوعة إلى الرسول ﷺ، أو تأخذُ حكمها.

أسباب مناقشة هذا الرأي في مبحثٍ مستقل:

الكلامُ في بابِ تفسير القرآن الكريم أَمْرٌ خطير؛ فلا بدّ أنْ يُعتَمَد فيه على دليلٍ شرعيٍّ ثابت؛ وهذا يُوجِب علينا التحقّقَ مِن مدى استقامة منهجية تفسيرنا لكتاب الله تعالى؛ ولهذا سننظُرُ في هذا الرأي الموجِبِ للتقيد بأقوال السلف في التفسير، ونَفْحصُه؛ لِما يأتي:

١- لأنّ هذا الكلامَ منسوبٌ لإمامٍ مُحقِّقٍ، هو الإمام ابن تيمية، رحمه الله تعالى، ولغيرِه مِن الأئمة! وهذا يُوجِب الوقوفَ عنده والتحقيقَ في مَدَى قبوله أو رَدّه.

٢- لأن الكلام جاء في صورةِ تقعيدِ قاعدةٍ منهجية في باب التفسير وفقْه

كتاب الله تعالى. وتقعيدُ القواعد ورَسْمُ المنهج شأنه أخطرُ مِن مجرّد قولٍ أو فتوى، لا تَدخلُ في إطارِ تحديدِ المنهجِ وتقعيدِ القواعد، التي تُحَكَّم تحكيماً عامّاً شاملاً في مثل هذا الموضوع.

٣- لأنه كلامٌ في قضيّةٍ مِفْصَليّة في فقْه الكتاب العزيز وتَدَبُّره؛ فيَجِب تمحيصُ الكلامِ بشأنها وتحريره، ولأنّ هذا الكلام عن بعضهم في صميمِ موضوعِ بحثنا هذا، ومتعارِضٌ معه بصورةٍ كُلّيّة؛ وهذا، أيضاً، يوجِب الوقوفَ عنده.

٤- لأنّ هذا القول قد انتشر، وكَثُر المقلِّدون له، وتَكرّر نقْلُه - في البحوث والدراسات والمؤلفات المعاصرة، بما فيها بعض كتابات المتخصصين، بصورةٍ مُلْفتةٍ للنظر، نَقْلَ تسليمٍ به، دُونَ مناقشةٍ له، أو فقْهِهِ على نحوٍ صحيحٍ لا يتعارض مع سائر الأدلة-. ظَهَر هذا الشيوع مِن خلال بحثي عن بعض عباراتِ هذا القول ومشاهدةِ نتائج البحث؛ وهذا سببٌ مهمٌّ، كذلك، يَدعو للتوقف عند هذا القول ومناقشته.

وإليك بعضَ كلامِ القائلين بهذا الرأي:

سأقتصِرُ على نَقْلِ مقتطفاتٍ مِن كلام بعض القائلين بهذا الرأي، على وجْه الإيجاز، مُرَتَّبين بحسب سِنِيّ وفياتهم، وهم:

١- أبو جعفر، محمد بن جرير بن يزيد الآملي، الطبري، المتوفى ٣١٠هـ.

٢- أبو عبد الله، محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي، المتوفى ٦٧١هـ.

٣- ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام

www.alukah.net
شبكة الألوكة

بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد الحراني، الحنبلي الدمشقي، المتوفى ٧٢٨هـ.

٤- ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين، المتوفى ٧٥١هـ.

٥- أبو إسحاق، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي، الغرناطي، الشهير بالشاطبي، المتوفى ٧٩٠هـ.

وربما أُعلّق عليها في بعض المواضع في صُلْب البحث، أو في الحاشية؛ نظراً لطول بعض النقل لكلامهم؛ بحيث لا يَحتمل تأخير التعليق عليه، ولا أستطيع تقطيع الرأي بالتعليقات عليه.

ولا بدّ مِن ملاحظةِ أنّ هؤلاء ليسوا جميعاً مؤيّدين لهذا الرأي الموجِب للالتزام بأقوال السلف في التفسير، أو المنْع مِن التفسير بالرأي، وكذلك ليسوا جميعاً على درجةٍ واحدة في هذا الاتّجاه في انتهاج هذا النهج؛ فمثلاً: نجِدُ الإمام ابن جرير والإمام القرطبي قد جاء كلامهما مؤيداً للأخذ بكلٍّ مِن التفسير بالمأثور والتفسير بالرأي، وعندما ذمّا بعض صُوَر التفسير بالرأي لم يأتِ كلامهما في صورةِ ذمّه مطلقاً، وإنما لبعض صُوَرِه. فإليك بعض آرائهم:

١- كلامٌ للإمام ابن جرير الطبري في القولِ بذلك:

الإمام ابن جرير الطبري، المتوفى ٣١٠هـ، بالرغمِ مِن إسهاماته في التفسير بالرأي في تفسيره، فإنه يَعُدُّ تفسيرَ المنقول عنهم (التفسير بالمأثور) مِن المرجّحات المانعة مِن التجاسر على مخالفته؛ فيَحتجُّ كثيراً في تفسيره بالمأثور عن السلف، ومِن ذلك قوله في ترجيح تفسير الآية: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن كَانَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَكَفَرْتُم بِهِۦ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ مِثْلِهِۦ﴾ [الأحقاف: ١٠]:

«...وَالصَّوَابُ مِنَ الْقَوْلِ فِي ذَلِكَ عِنْدَنَا أَنَّ الَّذِيَ قَالَهُ مَسْرُوقٌ فِي تَأْوِيلِ ذَلِكَ أَشْبَهُ بِظَاهِرِ التَّنْزِيلِ، لِأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن كَانَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَكَفَرْتُم بِهِۦ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ مِثْلِهِۦ﴾ فِي سِيَاقِ تَوْبِيخِ اللهِ، تَعَالَى ذِكْرُهُ، مُشْرِكِي قُرَيْشٍ، وَاحْتِجَاجاً عَلَيْهِمْ لِنَبِيِّهِ ﷺ، وَهَذِهِ الْآيَةُ نَظِيرَةُ سَائِرِ الْآيَاتِ قَبْلَهَا، وَلَمْ يَجْرِ لِأَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا لِلْيَهُودِ قَبْلَ ذَلِكَ ذِكْرٌ، فَتُوَجَّهُ هَذِهِ الْآيَةُ إِلَى أَنَّهَا فِيهِمْ نَزَلَتْ، وَلَا دَلَّ عَلَى انْصِرَافِ الْكَلَامِ عَنْ قَصَصِ الَّذِينَ تَقَدَّمَ الْخَبَرُ عَنْهُمْ مَعْنًى، **غَيْرَ أَنَّ الْأَخْبَارَ قَدْ وَرَدَتْ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ بِأَنَّ ذَلِكَ عُنِيَ بِهِ عَبْدُ اللهِ بْنُ سَلَامٍ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ أَهْلِ التَّأْوِيلِ**، وَهُمْ كَانُوا أَعْلَمَ بِمَعَانِي الْقُرْآنِ، وَالسَّبَبِ الَّذِي فِيهِ نَزَلَ، وَمَا أُرِيدَ بِهِ، فَتَأْوِيلُ الْكَلَامِ إِذْ كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ، وَشَهِدَ عَبْدُ اللهِ بْنُ سَلَامٍ، وَهُوَ الشَّاهِدُ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى مِثْلِهِ، يَعْنِي عَلَى مِثْلِ الْقُرْآنِ، وَهُوَ التَّوْرَاةُ، وَذَلِكَ شَهَادَتُهُ أَنَّ مُحَمَّداً مَكْتُوبٌ فِي التَّوْرَاةِ أَنَّهُ نَبِيٌّ تَجِدُهُ الْيَهُودُ مَكْتُوباً عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ، كَمَا هُوَ مَكْتُوبٌ فِي الْقُرْآنِ أَنَّهُ نَبِيٌّ"(١).

ويُصرّح الإمام الطبري أحياناً فيقول:

"لولا أنّ أقوال أهل التأويل مضتْ بما ذكرتُ عنهم مِن التأويل، وأنّا لا نستجيز خلافهم فيما جاء عنهم؛ لكان يحتمله التأويل"(٢).

٢- كلامٌ للإمام القرطبي في القولِ بذلك:

تَناولَ الإمام أبو عبد الله القرطبي، المتوفى ٦٧١هـ هذا الموضوع في مواضع مِن تفسيره، وناقش واستدلّ على ما ارتآه ورجّحه وطبّقه في تفسيره، لكن مجموع ما يَدلّ عليه كلامه كله، هو تأكيده على أهميّة كلٍّ مِن التفسير بالمأثور،

(٢) تفسير الطبري، ٢١/١٣٠-١٣٢، طبعة دار هجر.

(١) المرجع السابق، ١٥/١٨.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

وأنه لا بدّ مِن الاطّلاع عليه أوّلاً، والتفسير بالرأي؛ لئلا تُحْصَر هدايات الكتاب العزيز في كلام السابقين.

حَصَرَ الإمام القرطبيُّ في تفسيره حالاتِ التفسير بالرأي المذموم حصراً إجمالياً في **وجهين**:

الوجه الأول: تفسير القرآن بالهوى:

قال الإمام القرطبي:

"أَنْ يَكُونَ لَهُ فِي الشَّيْءِ رَأْيٌ، وَإِلَيْهِ مَيْلٌ مِنْ طَبْعِهِ وَهَوَاهُ؛ فَيَتَأَوَّلَ الْقُرْآنَ عَلَى وَفْقِ رَأْيِهِ وَهَوَاهُ؛ لِيَحْتَجَّ عَلَى تَصْحِيحِ غَرَضِهِ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ الرَّأْيُ وَالْهَوَى، لَكَانَ لا يَلُوحُ لَهُ مِنَ الْقُرْآنِ ذَلِكَ الْمَعْنَى"(١).

وهذا النوع مِن التفسير بالرأي -حسب رأيه- له حالات؛ لأنه يكون:

أ - "تَارَةً مَعَ الْعِلْمِ، كَالَّذِي يَحْتَجُّ بِبَعْضِ آيَاتِ الْقُرْآنِ عَلَى تَصْحِيحِ بِدَعَتِهِ، وَهُوَ يَعْلَمُ أَنْ لَيْسَ الْمُرَادُ بِالْآيَةِ ذَلِكَ، وَلَكِنَّ مَقْصُودَهُ أَنْ يُلَبِّسَ عَلَى خَصْمِهِ.

ب- وَتَارَةً يَكُونُ مَعَ الْجَهْلِ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَتِ الْآيَةُ مُحْتَمِلَةً؛ فَيَمِيلُ فَهْمُهُ إِلَى الْوَجْهِ الَّذِي يُوَافِقُ غَرَضَهُ، وَيُرَجِّحُ ذَلِكَ الْجَانِبَ بِرَأْيِهِ وَهَوَاهُ؛ فَيَكُونُ قَدْ فَسَّرَ بِرَأْيِهِ، أَيْ: رَأْيُهُ حَمَلَهُ عَلَى ذَلِكَ التَّفْسِيرِ، وَلَوْلَا رَأْيُهُ لَمَا كَانَ يَتَرَجَّحُ عِنْدَهُ ذَلِكَ الْوَجْهُ.

ج- وَتَارَةً يَكُونُ لَهُ غَرَضٌ صَحِيحٌ؛ فَيَطْلُبُ لَهُ دَلِيلاً مِنَ الْقُرْآنِ وَيَسْتَدِلُّ عَلَيْهِ بِمَا يَعْلَمُ أَنَّهُ مَا أُرِيدَ بِهِ؛ كَمَنْ يَدْعُو إِلَى مُجَاهَدَةِ الْقَلْبِ الْقَاسِي؛

(١) تفسير القرطبي، ١/١٣٣-١٣٤.

فَيَقُولُ: قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ٱذْهَبْ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ﴾ [طه: ٢٤] وَيُشِيرُ إِلَى قلبه، ويومئ إلى أنه المراد بفرعون.

هذا الْجِنْسُ قَدْ يَسْتَعْمِلُهُ بَعْضُ الْوُعَّاظِ فِي الْمَقَاصِدِ الصَّحِيحَةِ؛ تَحْسِيناً لِلْكَلَامِ، وَتَرْغِيباً لِلْمُسْتَمِعِ. وَهُوَ مَمْنُوعٌ لِأَنَّهُ قِيَاسٌ فِي اللُّغَةِ، وَذَلِكَ غَيْرُ جَائِزٍ.

وقد تستعمله الْبَاطِنِيَّةُ(١) فِي الْمَقَاصِدِ الْفَاسِدَةِ، لِتَغْرِيرِ النَّاسِ؛ وَدَعْوَتِهِمْ إِلَى مَذَاهِبِهِمُ الْبَاطِلَةِ؛ فَيُنَزِّلُونَ الْقُرْآنَ عَلَى وَفْقِ رَأْيِهِمْ وَمَذْهَبِهِمْ، عَلَى أُمُورٍ يَعْلَمُونَ قَطْعاً أَنَّهَا غَيْرُ مُرَادَةٍ.

فَهَذِهِ الْفُنُونُ أَحَدُ وَجْهَيِ الْمَنْعِ مِنَ التَّفْسِيرِ بِالرَّأْيِ"(٢).

الْوَجْهُ الثَّانِي: المسارعة إلى تفسير القرآن بظاهر العربية، دون نظرٍ إلى السماع والنقل وأَوْجُه استعمالاتِ اللغة العربية، مِن حقيقةٍ ومجازٍ، وما إلى ذلك.

قال الإمام القرطبي عن هذا:

"أَنْ يَتَسَارَعَ إِلَى تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ بِظَاهِرِ الْعَرَبِيَّةِ، مِنْ غَيْرِ اسْتِظْهَارٍ بِالسَّمَاعِ وَالنَّقْلِ، فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِغَرَائِبِ الْقُرْآنِ، وَمَا فِيهِ مِنَ الْأَلْفَاظِ الْمُبْهَمَةِ، وَالْمُبْدَلَةِ(٣)،

---

(٢) الباطنية: اسمٌ لِفِرَقٍ كثيرة، مشهورةٍ، منذ العصور اللاحقة بعد خيرِ القرون، ويَجمعهم العقيدة الباطنية، وادّعاء الإسلام في الظاهر، وإبطانهم الزندقة والتحريف للدِّين، ومحاربتهم لفهم الإسلام بحسَب ما دلّت عليه ظواهر نصوص القرآن الكريم والحديث الشريف، مع جُرْأتهم على تحريف نصوصهما بحسَب تفسيراتهم الباطنية المدّعاة، ومحاربتهم للعقل. وأُلِّفتْ في بيان حالهم والتحذير منهم كثيرٌ مِن المؤلفات، منها: (فضائح الباطنية)، للإمام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي المتوفى: ٥٠٥هـ، تحقيق عبد الرحمن بدوي، الكويت، مؤسسة دار الكتب الثقافية.

(٣) تفسير القرطبي، ١/١٣٣-١٣٤.

(٤) ضُبِطتْ في طبعة تفسير القرطبي هكذا "المبَدَّلة"، وهو خطأٌ. والألفاظ المبْدلة هي التي حَصَل فيها إبدالُ حرفٍ بحرف؛ فإنّ لها أهميةً في باب فقْهِ دلالاتِ الألفاظ في الكتاب العزيز؛ لِما في معرفة =

www.alukah.net
شبكة الألوكة

وَمَا فِيهِ مِنَ الِاخْتِصَارِ وَالْحَذْفِ، وَالْإِضْمَارِ، وَالتَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ، فَمَنْ لَمْ يُحْكِمْ ظَاهِرَ التَّفْسِيرِ، وَبَادَرَ إِلَى اسْتِنْبَاطِ الْمَعَانِي بِمُجَرَّدِ فَهْمِ الْعَرَبِيَّةِ كَثُرَ غَلَطُهُ، وَدَخَلَ فِي زُمْرَةِ مَنْ فَسَّرَ الْقُرْآنَ بِالرَّأْيِ"(١).

وذَكَرَ الإمام القرطبي بعد ذلك هنا كلاماً مهمّاً بشأن التفسير بالرأي، فقال:

"والنقل والسماع لا بدّ له مِنْهُ فِي ظَاهِرِ التَّفْسِيرِ أَوَّلاً؛ لِيَتَّقِيَ بِهِ مَوَاضِعَ الْغَلَطِ، **ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ يَتَّسِعُ الْفَهْمُ وَالِاسْتِنْبَاطُ.**

وَالْغَرَائِبُ الَّتِي لَا تُفْهَمُ إِلَّا بِالسَّمَاعِ كثيرة.

ولا مَطْمع فِي الوصول إِلَى الْبَاطِنِ قَبْلَ إِحْكَامِ الظَّاهِرِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَءَاتَيْنَا ثَمُودَ ٱلنَّاقَةَ مُبْصِرَةً فَظَلَمُوا۟ بِهَا﴾[الإسراء: ٥٩]، مَعْنَاهُ: آيَةً مُبْصِرَةً؛ فَظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ بِقَتْلِهَا، فَالنَّاظِرُ إِلَى ظَاهِرِ الْعَرَبِيَّةِ يَظُنُّ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ أنّ الناقة كانت مبصرة، ولا يدري بماذا ظَلَمُوا، وَأَنَّهُمْ ظَلَمُوا غَيْرَهُمْ وَأَنْفُسَهُمْ، فَهَذَا مِنَ الْحَذْفِ وَالْإِضْمَارِ، وَأَمْثَالُ هَذَا فِي الْقُرْآنِ كَثِيرٌ.

وَمَا عَدَا هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ فَلَا يَتَطَرَّقُ النَّهْيُ إِلَيْهِ. وَاللهُ أَعْلَمُ"(٢).

٣- كلامٌ للإمام ابن تيمية في هذا الموضوع:

المنقول عن الإمام ابن تيمية، المتوفى ٧٢٨هـ، في هذا الموضوع **اتجاهان:**

الاتجاه الأول: هو القول الموجب للأخذ بأقوال السلف في التفسير، وعدم

= الإبدال فيها مِن أهميّةٍ لإدراك أصْل اللفظة قبْل الإبدال وما آلتْ إليه بعد الإبدال، مثل: الياء المبدلة من همزة في (ايتوني) المبنى للمعلوم. أَصْلها: ائتوني؛ فالياء مُبْدلة مِن همزة. والأمثلة كثيرة.

(٢) القرطبي، ١/٣٣-٣٤. ولعلّه يَقصِد: محْض الرأي بغير علْمٍ؛ وإلا فلا يَصحّ قبول هذا الإطلاق.

(١) تفسير القرطبي، ١/٣٤. وقد عرفنا أنّ هذين الوجهين المقصودين بكلامه هما: ١-تفسير القرآن بهواه. ٢-التسرّع إلى تفسير القرآن بظاهر العربية، دون الْتفات إلى مختلَف استعمالات اللغة العربية المتنوعة.

جواز الخروج عن أقوالهم، بل تبديعُ ذلك ومنْعه.

بعض كلامه في تقرير هذا الاتجاه:

وأكتفي بالنصوص الآتية عن ابن تيمية، في تقريره للرأي المؤيّد لهذا الاتجاه:

"...فَإِنَّ الصَّحَابَةَ وَالتَّابِعِينَ وَالْأَئِمَّةَ إذَا كَانَ لَهُمْ فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ قَوْلٌ، وَجَاءَ قَوْمٌ فَسَّرُوا الْآيَةَ بِقَوْلٍ آخَرَ لِأَجْلِ مَذْهَبٍ اعْتَقَدُوهُ، وَذَلِكَ الْمَذْهَبُ لَيْسَ مِنْ مَذَاهِبِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانِ؛ صَارُوا مُشَارِكِينَ لِلْمُعْتَزِلَةِ وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْبِدَعِ فِي مِثْلِ هَذَا[١].

وفِي الْجُمْلَةِ: مَنْ عَدَلَ عَنْ مَذَاهِبِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَتَفْسِيرِهِمْ إلَى مَا يُخَالِفُ ذَلِكَ كَانَ مُخْطِئاً فِي ذَلِكَ، بَلْ مُبْتَدِعاً[٢]، وَإِنْ كَانَ مُجْتَهِداً مَغْفُوراً لَهُ خَطَؤُهُ. فَالْمَقْصُودُ بَيَانُ طُرُقِ الْعِلْمِ وَأَدِلَّتِهِ وَطُرُقِ الصَّوَابِ.

وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ الْقُرْآنَ قَرَأَهُ الصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ وَتَابِعُوهُمْ، وَأَنَّهُمْ كَانُوا أَعْلَمَ بِتَفْسِيرِهِ وَمَعَانِيهِ[٣]، كَمَا أَنَّهُمْ أَعْلَمُ بِالْحَقِّ الَّذِي بَعَثَ اللهُ بِهِ رَسُولَهُ ﷺ؛ فَمَنْ خَالَفَ قَوْلَهُمْ وَفَسَّرَ الْقُرْآنَ بِخِلَافِ تَفْسِيرِهِمْ فَقَدْ أَخْطَأَ فِي الدَّلِيلِ وَالْمَدْلُولِ

---

(٢) أقول: ليس الأمرُ كذلك، وهذا الكلام مِن أَهمّ الدواعي التي دعتني لإفراد مناقشة هذا القول بكلامٍ خاصٍّ به في هذا الموضع؛ إنّ هذا القول خطير على منهجية تفسير كلام الله تعالى، وينبغي للعلماء والباحثين وطلاب العلم التنبّه لهذا الخطأ وعدم متابعة هذا الرأي، مع العلم بأننا نلتمس للإمام العذر في إطلاق هذا القول بحمْله على عدة محامِل لا تخفى على اللبيب المنصِف.

(٣) أقول: كلا، ليس الأمر كذلك، ولو أَخذنا بهذا القول؛ لَقَصرْنا هداياتِ كتاب الله على ما وصَلَ إلينا مِن أقاويل الصحابة والتابعين؛ وذلك جنايةٌ كبيرةٌ على كتاب الله تعالى. نعمْ هذا القول حقٌّ تَنْزيله على منهج التفسير فيما يتعلّق بأصول منهج الصحابة والتابعين، لا فيما يتعلّق بأقوالهم في التفسير.

(٤) نعمْ، هم أَعلم مِنّا، لكنْ ليس هناك دليلٌ على إبطال اجتهادنا في تفسير القرآن بناءً على هذه الأَعْلميّة، ولا دليل على قَفْل باب الاجتهاد في تفسير القرآن، ولا قَفْل باب تدبُّره على مَن جاء بعد الصحابة والتابعين.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

جَمِيعاً[١]. وَمَعْلُومٌ أَنَّ كُلَّ مَنْ خَالَفَ قَوْلَهُمْ، لَهُ شُبْهَةٌ يَذْكُرُهَا: إِمَّا عَقْلِيَّةٌ، وَإِمَّا سَمْعِيَّةٌ. كَمَا هُوَ مَبْسُوطٌ فِي مَوْضِعِهِ.

والْمَقْصُودُ هُنَا التَّنْبِيهُ عَلَى مَثَارِ الِاخْتِلَافِ فِي التَّفْسِيرِ، وَأَنَّ مِنْ أَعْظَمِ أَسْبَابِهِ الْبِدَعَ الْبَاطِلَةَ، الَّتِي دَعَتْ أَهْلَهَا إِلَى أَنْ حَرَّفُوا الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ، وَفَسَّرُوا كَلَامَ اللهِ وَرَسُولِهِ ﷺ بِغَيْرِ مَا أُرِيدَ بِهِ، وَتَأَوَّلُوهُ عَلَى غَيْرِ تَأْوِيلِهِ.

فَمِنْ أُصُولِ الْعِلْمِ بِذَلِكَ أَنْ يَعْلَمَ الْإِنْسَانُ الْقَوْلَ الَّذِي خَالَفُوهُ، وَأَنَّهُ الْحَقُّ، وَأَنْ يَعْرِفَ أَنَّ تَفْسِيرَ السَّلَفِ يُخَالِفُ تَفْسِيرَهُمْ، وَأَنْ يَعْرِفَ أَنَّ تَفْسِيرَهُمْ مُحْدَثٌ مُبْتَدَعٌ، ثُمَّ أَنْ يَعْرِفَ بِالطُّرُقِ الْمُفَصَّلَةِ فَسَادَ تَفْسِيرِهِمْ بِمَا نَصَبَهُ اللهُ مِنَ الْأَدِلَّةِ عَلَى بَيَانِ الْحَقِّ.

وَكَذَلِكَ وَقَعَ مِنَ الَّذِينَ صَنَّفُوا فِي شَرْحِ الْحَدِيثِ وَتَفْسِيرِهِ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ جِنْسِ مَا وَقَعَ فِيمَا صَنَّفُوهُ مِنْ شَرْحِ الْقُرْآنِ وَتَفْسِيرِهِ.

وَأَمَّا الَّذِينَ يُخْطِئُونَ فِي الدَّلِيلِ لَا فِي الْمَدْلُولِ: فَمِثْلُ كَثِيرٍ مِنَ الصُّوفِيَّةِ وَالْوُعَّاظِ وَالْفُقَهَاءِ وَغَيْرِهِمْ؛ يُفَسِّرُونَ الْقُرْآنَ بِمَعَانٍ صَحِيحَةٍ؛ لَكِنَّ الْقُرْآنَ لَا يَدُلُّ عَلَيْهَا، مِثْلَ كَثِيرٍ مِمَّا ذَكَرَهُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِي فِي "حَقَائِقِ التَّفْسِيرِ"، وَإِنْ كَانَ فِيمَا ذَكَرُوهُ مَا هُوَ مَعَانٍ بَاطِلَةٌ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ يَدْخُلُ فِي الْقِسْمِ الْأَوَّلِ، وَهُوَ الْخَطَأُ فِي الدَّلِيلِ وَالْمَدْلُولِ جَمِيعاً، حَيْثُ يَكُونُ الْمَعْنَى الَّذِي قَصَدُوهُ فَاسِداً"[٢].

---

(٢) أقول: ليس الأمرُ كذلك على كلّ حال؛ بل قد يكون مَن فسّر القرآن بعدهم باجتهادٍ صحيحٍ مصيباً؛ طالما أنّ قوله أو رأيه كان مبنيّاً على اجتهادٍ مشروع، بل مأمور به؛ وذلك لدعوةِ الله للناس جميعاً إلى تَدبُّر كتابه؛ فوَجَبَ على كل مسلم ومسلمة أن يتدبر كتاب الله؛ فلْيتدبّر كلٌّ على قدْر علمه واستطاعته، بشرطِ أن لا يقول في كتاب الله بغير علمٍ وأهليّة للقول في تدبره وتفسيره، ولا شك في أنّ كل إنسانٍ قد أَقْدَرَهُ مُنْزل القرآن على شيءٍ ما مِن التدبر، لكنه محكومٌ بأن لا يتجاوزَ حدوده.

(٣) مجموع الفتاوى، طبعة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م، ١٣/٣٦١-
=

وقال ابن تيمية في موضعٍ آخر -بعد أن تكلم عن تفاسير غُلاة الصوفية-:

"وَقَدْ تَبَيَّنَ بِذَلِكَ أَنَّ مَنْ فَسَّرَ الْقُرْآنَ أَوْ الْحَدِيثَ وَتَأَوَّلَهُ عَلَى غَيْرِ التَّفْسِيرِ الْمَعْرُوفِ عَنْ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ؛ فَهُوَ مُفْتَرٍ عَلَى اللهِ، مُلْحِدٌ فِي آيَاتِ اللهِ، مُحَرِّفٌ لِلْكَلِمِ عَنْ مَوَاضِعِهِ، وَهَذَا فَتْحٌ لِبَابِ الزَّنْدَقَةِ وَالْإِلْحَادِ، وَهُوَ مَعْلُومُ الْبُطْلَانِ بِالِاضْطِرَارِ مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ"(١).

تعليقٌ على قول الإمام ابن تيمية هذا:

يَتلخص تعليقي عليه -إضافةً إلى ما علّقتُهُ عليه في الحاشية فيما سبق- في الآتي:

١- لا شكّ في أنّ قولَ ابن تيمية هذا -رحمه الله تعالى- خطأٌ ظاهرٌ وخطيرٌ(٢)؛ ولا أراه قد طَبّقه في منهجه العمليّ في تفسيره لكتاب الله تعالى، ولا أَظنه استقرّ عليه رأيه، بل لعله كان كَتَب هذا الرأي في أَوّل حياته، ثمّ بعد أن استقرّتْ آراؤه على ما أَوصَله له اطّلاعه وتحقيقه في المسائل انتقل عن هذا الرأي، فهذا هو الظنُّ الحسَنُ بهذا

= ٣٦٣، وانظر، أيضاً، كلامه في: ١٣/٢٤٣-٢٤٤، وهو في "مقدمة في أصول التفسير"، لابن تيمية، ١/٣١-٣٩.

قلتُ: قد اتّضح لي -كما بيّنتُهُ في الصفحات التالية- أنّ مراد ابن تيمية بهذا القول **ليس هو ما يَبدو مِن العموم في كلامه، بل إنه لا يقصد به هذا الإطلاق؛ وذلك بدلالة ما سأذكره قريباً في تصحيح هذا الفهم الخطأ لكلام الإمام. وإنه لأَمْرٌ في غاية الأهمية أنْ يُصحّح هذا الخطأ.**

(٢) مجموع الفتاوى، ١٣/٢٤٣.

(١) **لكن، أُنبّهُ القارئ الكريم، هنا، إلى ما توصّلتُ إليه مِن نتيجة البحث الآتية في بيان حقيقة هذا القول، وأنّ الصحيح عنه في هذا هو ما أَوصَلني الله إليه، أنه ليس هو قول الإمام ابن تيمية، رحمه الله، الذي عليه العمل عنده، لكن القول منسوب إليه، وموجود فيما كتَبَهُ، ومنتشِرٌ عنه، ويَحتجُّ به محتجُّون كثُرٌ في عصرنا، وقد كتبتُ هذا النقل عنه قبل أنْ تنكشِف لي هذه الحقيقة، التي سأُوضّحها في الصفحات الآتية.**

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الإمام المحقّق المدقق، الذي أَذهَل الدنيا بسعة اطّلاعه ودِقّتِهِ. وهذا القول المنقول عن الإمام ابن تيمية لا يَتّسِقُ، كذلك، مع اعتداله وسماحته ورفْقه المعروف بالمخالفين له، الشاهدة بها كُتُبه.

٢- ويُجابُ عن هذا القول، المعْزوّ للإمام: ما الدليل الشرعي الثابت الدال على أنّ الاجتهاد الشرعيّ في تدبر القرآن الكريم فتْحٌ لباب الزندقة والإلحاد؟! وأنه ليس تدبّراً مشروعاً، بل ليس تدبّراً مأموراً به! سبحان ربي!

٣- وقد قال الإمام -رحمه الله تعالى- بعد عبارته هذه:

"وهو معلوم بالاضطرار من دين الإسلام"! وهذا يحتاج إلى دليلٍ شرعيّ يَدُلّ عليه. ويَبدو أنّ هذا كلامٌ للإمام ابن تيمية رحمه الله تعالى في بداية أَمره، لا في الفترة التي انتهى إليها قوله وتحقيقه في مثل هذه المسائل؛ ولستُ أرى نسبةَ هذا القول إليه، أو مؤاخذتَه به؛ وذلك لثبوت أقواله بما يتطابق مع ما دلّت عليه الأدلةُ مجتمعةً، مِن مشروعية الاجتهاد في تفسير كتاب الله وتَدبُّره، بل ومع أَمْرِ الله بذلك ودعوتِه سائرَ عباده إلى ذلك. ويكفي لإثبات القول الصحيح عن الإمام ابن تيمية ما دوّنه في مقدّمته في أُصول التفسير، وما فصّل فيها مِن نقْدٍ علميّ لمناهج المفسرين وتفسيراتهم التي عَرَض لذكْرها.

٤- **نتيجةٌ أَسْفَرَ عنها البحث عن حقيقةِ عزْوِ هذا القول:**

وأخيراً: يتعيّن أن أقول: كنتُ قلتُ هذا الكلام السابق في العزو لابن تيميةُ، وقد علّقتُ منذ زمَنٍ على هذا بقولي: (لم يَقُل الله هذا، وإنما أَمَرَ اللهُ كلَّ مسلمٍ ومسلمةٍ بتدبّر القرآن أَمْراً عامّاً، يَدخُلُ فيه كلُّ مَن جاء بعد الصحابة، ﷺ، إلى قيام الساعة؛ فمَن اجتهَدَ في تفسير القرآن الكريم، ملتزِماً المنهج

الصحيح في تفسيره، مستدِلاً استدلالاً صحيحاً؛ فهو مأجورٌ غيرُ مأزور، ولا يَثْبُتُ دليلٌ على تأثيمه، فضلاً عن تبديعه؛ بل الأدلةُ توجب على المسلم هذا التدبر، وهي موجِبةٌ له حُسْنَ الثواب عليه؛ وذلك بمقتضى أمْر الله تعالى بتدبُّرِ كتابه)، **كان هذا ما قلتُهُ مِن قبل.**

لكن، لا تَعْجل عليّ، أيها القارئ الكريم، ولا تَعْجل على الإمام ابن تيمية، رحمه الله؛ فقد وفّقني الله لِتَبيُّن حقيقة هذا العزو للإمام ابن تيمية، ويا لها مِن حقيقة!

لا أُوفِّي اللهَ شكراً على تَبَيُّن هذه الحقيقة، حيث اتّضح لي أنّ كلام الإمام ابن تيمية هذا، ليس على ما يَدُلُّ عليه ظاهِره، وإنما مراده به شيء آخر، لا يتعارض مع تعليقي السابق، وأُوضِّحُ هذا في الأسطر الآتية:

لقد صَدقتْ رؤياي مِن قبلُ في الإمام ابن تيمية، التي ذكَرتُها في تعليقي السابق بأنّ في نسبة هذا القول له نظراً، فالإمام ابن تيمية بُراءٌ مِما يَدل عليه ظاهرُ قوله هذا، وأقول: قوله هذا، ولا تَعجَبْ؛ فقد اتضح لي هذا بتأمّل سياق كلامه؛ أنه كلامٌ مستقيم في سياقه عنده؛ إذْ كان الكلام في سياقِ الحديث عن منهج التفسير المنحرِف عن منهج سَلف الأمّة؛ مِن التفسير الإشاري، والتفسير بادّعاء الإلهام، وما يدّعيه مشايخ الطرق المنحرفة عن جادة رسول الله ﷺ وأصحابه في تفسير كتاب الله وتَدبُّره؛ حيث يتجرّأُ أولئك على تحريف الكتاب العزيز، وعلى ادّعاءاتٍ لا يَدلُّ عليها كتاب الله، بل ولا يُقِرّها، ويَختَطّون نهجاً غيرَ سبيل المؤمنين في تفسير كتاب رب العالمين؛ فهذا هو الذي عَناهُ الإمام ابن تيمية بقوله السابق ذِكْره، وما في معناه مِن أقواله؛ وهو حقٌّ ينبغي أن لا يَمتري فيه مسلمٌ بحالٍ!.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

إنّ مِن المؤسفِ حقّاً أنْ يُنتزَع قولُ الإمام هذا مِن سياقه؛ فيُورَد في سياق العموم الذي لا يُقرّه كتابُ الله، ولا سنّة رسوله ﷺ، ولا يُقرُّه الإمام ابن تيمية ومنهجُه العامّ، الذي فاضتْ به مؤلفاته وإبداعاته في التحقيق والنقد!

أرأيتم كيف تكون الجناية على تفسير كتاب الله، وعلى منهج هذا الإمام، وعلى منهج السلف في التفسير!

وكم أذهلني ما رأيته مِن كثرة النقل لقول الإمام ابن تيمية هذا، وأمثالِ هذا القول، والاحتجاجِ به **مقطوعاً عن سياقه، ووضْعه في سياق العموم، الذي يَبْرأُ منه الإمام وسائرُ أئمة السلف الصالح!** بل رأيتُ كتاباً مؤلَّفاً في الاحتجاج على تعميم هذا الاجتزاء لهذا القول، والادّعاء بأنه هو المنهج الصحيح، فإنّا لله، وإنّا إليه راجعون! (ولا أُريد ذِكْر هذا الكتاب؛ حتى لا يُدّعى على كلامي تُهْمةُ الإثارة، وما إلى ذلك، لكن، مَن رأيتموه يَدّعي مثل هذه الدعوى على الإمام ابن تيمية، أو يَنسِبُ إليه هذا الرأي؛ فاعلَموا أنّ هذه هي حقيقة ادّعائه).

نقول هذا، مع التأكيد على أهميَّة الرجوع إلى التفسير المأثور عن الصحابة ﷺ ومن بعدهم من السلف الصالح، وأهَمِّيّة التأكيد على الإفادة منه، بضوابطه المنهجية، سواء كان الواردُ عنه تفسيراً بالرواية أو بالرأي.

وبعدَ هذا الإيضاح، أُشيرُ في الأسطر الآتية إلى القول الصحيح عن الإمام ابن تيمية، رحمه الله تعالى في الموقف مِن هذه القضية:

الاتجاه الثاني عنده: وهو الاتجاه الصحيح عند الإمام ابن تيمية: هو رأيه المستفيض في كتاباته، المتَّسِق مع المنهجية السديدة في منهج فقه كتاب الله تعالى وتفسيره، المتمثل في الأخذ بالتفسير الصائب، سواءٌ أكان التفسيرَ بالمأثور، أم كان التفسيرَ بالرأي؛ إذ المهم هو دلالة الدليل الصحيح.

بعض كلامه في تقرير هذا الاتجاه (الثاني):

مما يُثْبِتُ هذا الاتِّجاه الصحيح عن الإمام ابن تيمية أنه: نَقَدَ بعضَ المفسرين، ومناهجَ التفسير في كُتبهم؛ فصوّب منها وخطّأَ، وانظرْ إليه وهو يقول في هذا:

"وَفِي "التَّفْسِيرِ" مِنْ هَذِهِ الْمَوْضُوعَاتِ قِطْعَةٌ كَبِيرَةٌ مِثْلُ الْحَدِيثِ الَّذِي يَرْوِيهِ الثَّعْلَبِيُّ وَالْوَاحِدِيُّ والزمخشري فِي فَضَائِلِ سُوَرِ الْقُرْآنِ سُورَةً، سُورَةً؛ فَإِنَّهُ مَوْضُوعٌ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْعِلْمِ. و"الثَّعْلَبِيُّ" هُوَ فِي نَفْسِهِ **كَانَ فِيهِ خَيْرٌ وَدِينٌ، وَكَانَ حَاطِبَ لَيْلٍ يَنْقُلُ مَا وُجِدَ فِي كُتُبِ التَّفْسِيرِ مِنْ صَحِيحٍ وَضَعِيفٍ وَمَوْضُوعٍ. و"الْوَاحِدِيُّ" صَاحِبُهُ كَانَ أَبْصَرَ مِنْهُ بِالْعَرَبِيَّةِ؛ لَكِنْ هُوَ أَبْعَدُ عَنْ السَّلَامَةِ وَاتِّبَاعِ السَّلَفِ. والبغوي تَفْسِيرُهُ مُخْتَصَرٌ مِنْ الثَّعْلَبِيِّ لَكِنَّهُ صَانَ تَفْسِيرَهُ مِنْ الْأَحَادِيثِ الْمَوْضُوعَةِ وَالْآرَاءِ الْمُبْتَدَعَةِ. وَالْمَوْضُوعَاتُ فِي كُتُبِ التَّفْسِيرِ كَثِيرَةٌ...**"[(١)].

وأشار إلى أسباب الخطأ في التفسير، ومِن ذلك، قوله:

"...وَأَمَّا النَّوْعُ الثَّانِي مِنْ مُسْتَنَدَيْ الِاخْتِلَافِ[(٢)]: وَهُوَ مَا يُعْلَمُ بِالِاسْتِدْلَالِ، لَا بِالنَّقْلِ[(٣)]، فَهَذَا أَكْثَرُ مَا فِيهِ الْخَطَأُ مِنْ جِهَتَيْنِ، حَدَثَتَا بَعْدَ تَفْسِيرِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَتَابِعِيهِمْ بِإِحْسَانٍ.

وذكَرَ هاتين الجهتين مِن جهات الخطأ، فقال:

إحْدَاهُمَا[(٤)]: قَوْمٌ اعْتَقَدُوا مَعَانِيَ ثُمَّ أَرَادُوا حَمْلَ أَلْفَاظِ الْقُرْآنِ عَلَيْهَا.

---

(٢) مجموع الفتاوى، طبع مجمّع الملك فهد لطباعة المصحف، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م، ١٣/٣٥٤.

(٣) يَقصِد: الاختلاف في التفسير.

(٤) يَقصِد: التفسير بالرأي والاجتهاد. وفي هذا دلالةٌ على إقراره للتفسير بالرأي والاجتهاد الصحيح. وقد تَكلّم قبْله بكلامٍ جميلٍ عن الاختلاف في التفسير الوارد عن السلف، وهو الاختلاف الذي سببه النقل، وأَوضحَ أسبابَه ومنهجَ فقهه.

(٥) أيْ: إحدى تَيْنِكَ الجهتين مِن أسباب الخطأ في التفسير، الحادثتين بعد التابعين وتابعيهم.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

والثَّانِيَةُ: "قَوْمٌ فَسَّرُوا الْقُرْآنَ بِمُجَرَّدِ مَا يُسَوِّغُ أَنْ يُرِيدَهُ بِكَلَامِهِ مَنْ كَانَ مِنْ النَّاطِقِينَ بِلُغَةِ الْعَرَبِ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إلَى الْمُتَكَلِّمِ بِالْقُرْآنِ وَالْمُنَزَّلِ عَلَيْهِ وَالْمُخَاطَبِ بِهِ".

وذَكَرَ ابن تيمية أنّ "**التَّفَاسِيرَ الَّتِي يُذْكَرُ فِيهَا كَلَامُ هَؤُلَاءِ[1] صِرْفاً لَا يَكَادُ يُوجَدُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ هَاتَيْنِ الْجِهَتَيْنِ.**

مِثْلَ: تَفْسِيرِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، وَوَكِيعٍ، وَعَبْدِ بْنِ حميد، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إبْرَاهِيمَ دحيم، وَمِثْلَ تَفْسِيرِ الْإِمَامِ أَحْمَد، وَإِسْحَاقَ بْنِ رَاهَوَيْه، وبقيّ بْنِ مَخْلد، وَأَبِي بَكْرِ ابْنِ الْمُنْذِرِ، وَسُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَة، وَسَنِيدٍ، وَابْنِ جَرِيرٍ، وَابْنِ أَبِي حَاتِمٍ، وَأَبِي سَعِيدٍ الْأَشَجِّ، وَأَبِي عَبْدِ اللهِ بْنِ مَاجَه، وَابْنِ مردويه.

وواصلَ ابنُ تيمية نقْدَه للمفسرين، وقارَن بين اختلاف مناهج المفسرين في ضوء هذين المنهجين، فقال:

"فَالْأَوَّلُونَ[2]: رَاعَوْا الْمَعْنَى الَّذِي رَأَوْهُ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إلَى مَا تَسْتَحِقُّهُ أَلْفَاظُ الْقُرْآنِ مِنْ الدَّلَالَةِ وَالْبَيَانِ.

والْآخَرُونَ[3]: رَاعَوْا مُجَرَّدَ اللَّفْظِ وَمَا يَجُوزُ عِنْدَهُمْ أَنْ يُرِيدَ بِهِ الْعَرَبِيُّ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إلَى مَا يَصْلُحُ لِلْمُتَكَلِّمِ بِهِ وَلِسِيَاقِ الْكَلَامِ. ثُمَّ هَؤُلَاءِ كَثِيراً مَا يَغْلَطُونَ فِي احْتِمَالِ اللَّفْظِ لِذَلِكَ الْمَعْنَى فِي اللُّغَةِ، كَمَا يَغْلَطُ فِي ذَلِكَ الَّذِينَ قَبْلَهُمْ، كَمَا أَنَّ الْأَوَّلِينَ كَثِيراً مَا يَغْلَطُونَ فِي صِحَّةِ الْمَعْنَى الَّذِي فَسَّرُوا بِهِ الْقُرْآنَ، كَمَا يَغْلَطُ فِي ذَلِكَ الآخرون. وَإِنْ كَانَ نَظَرُ الْأَوَّلِينَ إلَى الْمَعْنَى أَسْبَقَ، وَنَظَرُ الآخرين إلَى

---

(٢) أيْ: الصحابة والتابعين وتابعيهم بإحسان.

(٣) وهم "الذين اعْتَقَدُوا مَعَانِيَ ثُمَّ أَرَادُوا حَمْلَ أَلْفَاظِ الْقُرْآنِ عَلَيْهَا".

(١) وهم "الذين فَسَّرُوا الْقُرْآنَ بِمُجَرَّدِ مَا يُسَوِّغُ أَنْ يُرِيدَهُ بِكَلَامِهِ مَنْ كَانَ مِنْ النَّاطِقِينَ بِلُغَةِ الْعَرَبِ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إلَى الْمُتَكَلِّمِ بِالْقُرْآنِ وَالْمُنَزَّلِ عَلَيْهِ وَالْمُخَاطَبِ بِهِ".

اللَّفْظِ أَسْبَقُ".

وَالأَوَّلُونَ صِنْفَانِ:

"تَارَةً يَسْلُبُونَ لَفْظَ الْقُرْآنِ مَا دَلَّ عَلَيْهِ وَأُرِيدَ بِهِ.

وَتَارَةً يَحْمِلُونَهُ عَلَى مَا لَمْ يَدُلَّ عَلَيْهِ وَلَمْ يُرَدْ بِهِ. وَفِي كَلَا الْأَمْرَيْنِ قَدْ يَكُونُ مَا قَصَدُوا نَفْيَهُ أَوْ إثْبَاتَهُ مِنْ الْمَعْنَى بَاطِلاً؛ **فَيَكُونُ خَطَؤُهُمْ فِي الدَّلِيلِ وَالمَدْلُولِ، وَقَدْ يَكُونُ حَقّاً؛ فَيَكُونُ خَطَؤُهُمْ فِي الدَّلِيلِ لَا فِي المَدْلُولِ.**

وَهَذَا كَمَا أَنَّهُ وَقَعَ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ، فَإِنَّهُ وَقَعَ أَيْضاً فِي تَفْسِيرِ الْحَدِيثِ، فَالَّذِينَ أَخْطَأوا فِي الدَّلِيلِ وَالْمَدْلُولِ -مِثْلُ طَوَائِفَ مِنْ أَهْلِ الْبِدَعِ- اعْتَقَدُوا مَذْهَباً يُخَالِفُ الْحَقَّ الَّذِي عَلَيْهِ الْأُمَّةُ الْوَسَطُ، الَّذِينَ لَا يَجْتَمِعُونَ عَلَى ضَلَالَةٍ، كَسَلَفِ الْأُمَّةِ وَأَئِمَّتِهَا، وَعَمَدُوا إلَى الْقُرْآنِ فَتَأَوَّلُوهُ عَلَى آرَائِهِمْ:

تَارَةً يَسْتَدِلُّونَ بِآيَاتٍ عَلَى مَذْهَبِهِمْ، وَلَا دَلَالَةَ فِيهَا.

وَتَارَةً يَتَأَوَّلُونَ مَا يُخَالِفُ مَذْهَبَهُمْ بِمَا يُحَرِّفُونَ بِهِ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ. وَمِنْ هَؤُلَاءِ فِرَقُ الْخَوَارِجِ وَالرَّوَافِضِ وَالْجَهْمِيَّة وَالْمُعْتَزِلَةِ وَالْقَدَرِيَّةِ وَالمُرْجِئَةِ وَغَيْرِهِمْ"[(١)].

إلى آخرِ ما قاله في هذا الباب.

وأكتفي بهذه النقول عن الإمام ابن تيمية لبيان رأيه هذا. **وواضحٌ مِن مجموع أقواله، أنه:**

- **يَنْقد ما يراه منتقداً مِن المنهجية، التي سار عليها المفسرون مِن السلف الصالح قبْله، ويَقْبل منها ما يَراه مقبولاً، وَفْق المنهج والدليل.**
- **وأنه يتبنّى المنهج السديد في التفسير.**
- **وأنه لا يَمْنع مِن الخروج عن أقوال السلف إذا اقتضى الدليل ذلك.**

(١) مجموع الفتاوى، ١٣/٣٥٥-٣٥٧.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

مناقشةٌ لاستمرار الاحتجاج بالقول المنسوب خطأً لابن تيمية:

عرَفْنا مما سبق، خطأ نسبة ذلك القول للإمام ابن تيمية، ونريد هنا الوقوف وقفةً نقْديةً لِمسْلَك الدعوة إلى تَبَنِّي ما دلّ عليه ظاهر هذا القول(١).

ونقول، ابتداءً: لا إشكال في تقدير الصحابة ومَن تبعهم بإحسان، واحترام فضلهم وعِلمهم، وتفسيرهم للقرآن الكريم، بل الإشكال في عدَمِ ذلك.

لكنّ العجيب الغريب هو تقريرُ هذا القول منهجاً في قواعد الترجيح في تفسير المفسرين، ومِن ذلك -على سبيل المثال- ما قُرِّرَ في كتاب "قواعد الترجيح عند المفسرين: دراسةٌ نظريةٌ تطبيقيةٌ"، حيث عقدَ عنواناً لتقرير هذا القول، واتخاذه قاعدةً من قواعد الترجيح في التفسير، فقال: "المطلب الثالث: قاعدة: تفسير السلفِ وفهمِهم لنصوص الوحي حجة على مَن بعدهم"(٢).

وقد اعتمدَ في تقريره هذه القاعدة على أقوال الإمام ابن تيمية -رحمه الله- هذه، التي نقلتُها فيما مضى، ولم يَلتفتْ لأقوال الإمام الأخرى المعارِضة لهذا القول.

وأوردَ المؤلِّف لهذه القاعدة أدلَّةً عامَّةً، ليس فيها النصُّ على هذه المسألةِ بخصوصِها، وليس فيها النصّ على أنّ تفسير عصْر السلف أو عصورهم حجة في التفسير، وليس فيها أيضاً النصّ على إثبات هذه القاعدة بخصوصِها.

ومِن الاستدلال بالأدلة العامّة، التي استدل بها: استدلالُه بعمومات الآيات، كالاستدلال بالآيةِ في الثناء على السابقين الأوَّلين من المهاجرين والأنصارِ: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ

(٢) وانظر ما مضى مِن مناقشاتٍ لهذا القول في فقرة "ثانياً" مِن المبحث الثاني، مِن الفصل الأول، وكذلك: المبحث الثالث، مِن الفصل الأول.

(١) ١/٢٧١-٢٨٧.

﴿وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠]، **مع عَدَمِ الالتفات إلى بقيَّةِ معنى الآية في الثناء على الذين اتبعوهُم بإحسانٍ، رغْم وضوحِ هذا المعنى في إثباتِ هذه الفضيلة لكُلٍّ مِن السابقين الأوَّلين من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان،** وهو يَشْمَلُ المتّبعين لهم بإحسان إلى يوم الدين؛ بناءً على الإطلاق في الآية.

وهذا مع أنّ الآية ليست واردةً في تفسير الصحابة ومَن بعدهم، للقرآن الكريم، وإنما هي في ثواب السابقين مِن المهاجرين والأنصار ومَن تَبِعهم بإحسان، وفي فضلِهم، جَعَلَنا الله وإياكم منهم!

(وهذا بالرغمِ مِن الجهد المشكور، الذي بَذَلَهُ في الكتاب، جزاه الله خيراً).

ومِن العموم عنده، أيضاً: استدلاله بعموم الآية في قوله تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].

ومِن ذلك: استدلاله بقوله ﷺ: (**خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ**، ...)[(١)].

وليس من السَديدِ، منهجيّاً، بناءُ القاعدةِ على مُجَرَّدِ عمومات لا تَنُصُّ على القاعدةِ بخصوصِها؛ فإنَّ هذه العمومات يُستفادُ منها التزكيةَ العامَّةَ للمعنيين بها.

وكذلك عقَّدَ صاحبُ: "قواعد الترجيح عند المفسرين..."، "المطلب الرابع: قاعدة: تفسير جمهور السَلَفِ مقدَّمٌ على كلِّ تفسيرٍ شاذٍّ"[(٢)]، وكلامه فيه في بعض المواضع، ليس على إطلاقه على كل حالٍ؛ وذلك أنّ الصوابَ في تحديد

(٢) صحيح البخاري، برقم ٣٦٥١، ومسلم، برقم (٢٥٣٣)، عن عبد الله بن مسعود ﷺ.

(١) ١/٢٨٨-٢٩٥.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

التفسير الراجح لشيءٍ في كتابِ الله، ليس هو مقياس: كونُه رأي الجمهور-وإن كان يُؤْنسُ به -إذا ثبتَ أنه رأي جمهور الأئمة المعتَمدين في الجملة فعلاً- أو مقياس رأي غيرِهم، وإنَّما المقياسُ هو: قيامُ الدليل الصحيح عليه.

ويؤخَذُ على الكلام، أيضاً: أنّ إصْدار الحكم بشذوذ الرأي يجب التثبت فيه؛ فليس كل مَن تفرّد برأيٍ في أمرٍ فرعيٍّ اجتهاديّ، يُعدّ شاذّاً، أو يُعدُّ رأيه شاذّاً.

ومما ينبغي لنا في مقام الاستدلال، ومقام تَقعيد القواعد: التنبّه إلى أنه ليس سديداً دائماً إطلاق القول بأنّ قاعدةً ما، يجب تحكيمها في فقه الأدلة، أو في تفسير كتاب الله، أو تفسير حديث رسول الله ﷺ، بصورةٍ قطعية في أيّ موضعٍ أو في أيّ موضوع؛ وذلك لأنّ المحذور في إثبات أمرٍ خاصٍّ بعمومات في الأدلة، يَطّرِد، أيضاً، هنا بالنسبة لتحكيم القواعد؛ إذْ المحذور هناك محذورٌ هنا. نعمْ، القواعد لها أهميّة في تحديد منهج الفقه، لكنها أغلبية، غالباً، لا قطعيةً مطّرِدةً في كل موضعٍ. هذه نقطةٌ منهجية ينبغي الانتباه لها.

والنظر إلى مختَلف الأدلة، والسياق، والملابسات، يُساعِد كثيراً في القول بتفعيل العموم وعدمه في مسألةٍ ما.

نقول هذا، مع التذكير، في الوقت نفسِهِ، بأنّ مِن أهمّ منهجية فقه الإسلام ونصوص الشريعة =تفعيل دلالة العموم في عمومات الشريعة، على الغالب، لا في كل مسألةٍ تُحيط بها ملابساتٌ قد تُخْرجها عن هذا العموم؛ فيتعيّن المصير إليها.

وليس صحيحاً التمسّك بمثل هذه الإطلاقات وهذه العمومات، (مثل العموم في أفضلية الصحابة ومَن تبعهم بإحسان، ومثل تفضيل أصحاب القرون

الثلاثة المفضّـــلة)، والحُكْم بموجبها بأحكامٍ غير مُتَثَبَّتٍ مِن مدى دلالة الدليل عليها!

ولو أردنا المجادلة في مثل هذه الأحكام بمثل المنهج الذي أَثبتَها القائل به؛ لقلنا بأنّها مردودةٌ بعمومات أُخرى في مقابلها، مثل:

قوله ﷺ: **(إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ)**(١). وهذا القول منه ﷺ كان مُوَجَّهاً منه إلى الصحابة، ابتداءً، رضـــوان الله عليهم -ولا شـــك في أنه خِطابٌ يَصْـــدُقُ على الأُمّة كلها مِن بعدهم- وقد ذَكَرَ الرســـول ﷺ أنّهم يُصـــيبون ويُخْطِئون، وأنهم معذورون في خطئهم بعد اجتهادهم.

بينما يَقول المقرّرُ ترجيح أقوالهم في التفسـير مُطْلَقاً، بأنّ أقوالهم في التفسـير حُجّةٌ على مَن سِواهم، مُطْلقاً؛ فكأنهم معصومون عنده مِن الخطأ!

وأمّا رســـول الله ﷺ، فقد أَخبرَ في هذا الحديث، وما في معناه، أنّ المســـتنبِط للأحكام مِن نصوص الشريعة يُصيب ويُخطئ، وأنه بعد الاجتهاد فخطؤه مغفور له!

وكذلك هذا القول مردودٌ بمختلَف عمومات الأدلة على عدم عصـــمة بني آدم، حاشا الرسل والأنبياء، عليهم صلوات الله وسلامه، وأنّ الخطأ مِن طبيعةِ بني آدم!

فهل يُلْغى فضل الصحابة بأدلة عدم عِصْمة بني آدم؟

أو تُلْغى مكانتهم في فهم الدِّين وقُرْب أقوالهم للصواب، مِن حيث الأصل بأدلة عدم عِصمة بني آدم؟

وحينئـذٍ؛ يُسـأَلُ مَـن قـرّر هـذا القـول الخطـأ في التفسـير، فنقـول: **فبـأيّ الأدلـة العامـة نأخـذ؟ الأدلـة العامّـة في هـذا الاتجـاه، أو الأدلـة العامّـة في ذلـك**

(١) البخاري في صحيحه، برقم ٦٩١٩، ومسلم في صحيحه، برقم (١٧١٦)، عن عبد الله بن عمرو بن العاص، وعن أبي هريرة، ﷺ.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الاتّجاه، والحالة هذه؟

ولا جواب لهذا السؤال إلا بأحدِ أمرين:

الأول: الجواب بترجيح أحدهما تحكّماً، دون دليلٍ ظاهرٍ يَقضي بالأخذ بأحد الاتّجاهين هذين. وهذا خطأٌ ظاهر!

الثاني: الجواب بوَضْع كلٍّ مِن عمومات الأدلة لكلٍّ مِن الاتّجاهين في مواضعها، المقصودة بها؛ فيتّضح القول الصواب؛ ويَزول الإشكال؛ وتَسْلمُ الأدلة الشرعية مِن تَوَهُّمِ الإشكال أو التعارض!

والحمد لله رب العالمين.

كل ذلك الخطأ الفادح بسبب مسْلكِ انتزاعِ أقوال الأئمة عن سياقها، وبسبب الاجتزاء في نقْل الأقوال عن أصحابها!

هذه دعوةٌ لكل مسلمٍ ومسلمة للتنبه لأهمية التصحيح المنهجيّ لتفسير القرآن الكريم؛ بالحذر مِن مسالك اجتزاء النقل عن أئمتنا، ومِن ثَمّ الجرأة على وضْعها في سياقٍ غيرِ السياقِ الذي قَصدوه حين أَوْرد أولئك الأئمة أقوالهم تلك في سياقها الصحيح، لا في ذلك السياق الحائد عن نَهْج الأئمة.

وبهذا يتبيّن أنّ هذا القول، أو هذا النهج الخطأ في التفسير لكتاب الله، قد ثَبتتْ براءة الإمام ابن تيمية منه، وبراءة منهج الأسلاف الصالحين منه.

لكن، مع هذا البيان، الذي أَوْضحتُه، فسيبقى هذا القولُ في ذاتِهِ منتقَداً، بغضِّ النظر عن قائله مَن هو، وأنّ مِن الواجب بيان خطئه؛ لأنه مسْلك قائمٌ اليوم في الواقع، وله مناصروه المنافحون عنه غفلةً، باسم الدعوة إلى الاتّباع، أو الدعوة إلى منهج السلف؛ خطأً وتقوّلاً على السلف!

وإنّ مما يُظهِرُ مَدى انتشار هذا المسلك الخطأ في التفسير، بحسب هذا القول المدَّعى: استعراض ما وردَ مِن ترديدٍ لهذا القول في المؤلفات وفي محركات

البحث الرقميّ ووسائل التواصل الاجتماعي، الداعي إلى اتّباعه، والادّعاء بأنه نهجٌ صحيحٌ لفهم كتاب الله وتفسيره!

وإنّ مِن أصعب نتائج البحث الخطأِ في موضوعِ الدعوة لتصحيح منهجِ تفسير الكتاب العزيز، والدعوة إلى منهج السلف في ذلك؛ أنْ تكون النتيجة هي العكس؛ بأنْ تكون دعوةً إلى الأخذِ بنهْجٍ خطأٍ في التفسير، ودعوةً إلى عكسِ منهج السلف الصالح!

٤- كلامٌ للإمام ابن القيم:

الإمام ابن القيم، المتوفى ٧٥١هـ تابعَ ذلك الرأيَ المنقول على إطلاقه خطأً عن شيخِه الإمامِ ابنِ تيمية، بحسب الاتجاه الأول عن ابن تيمية، وقَرّرَه في عدةِ مواضعَ مِن كتبه، أكتفي منها هنا بقوله:

"فَإِنْ قِيلَ: فَإِذَا كَانَ هَذَا حُكْمَ أَقْوَالِهِمْ فِي أَحْكَامِ الْحَوَادِثِ، فَمَا تَقُولُونَ فِي أَقْوَالِهِمْ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ؟ هَلْ هِيَ حُجَّةٌ يَجِبُ الْمَصِيرُ إِلَيْهَا؟

قِيلَ: لَا رَيْبَ أَنَّ أَقْوَالَهُمْ فِي التَّفْسِيرِ أَصْوَبُ مِنْ أَقْوَالِ مَنْ بَعْدَهُمْ، وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى أَنَّ تَفْسِيرَهُمْ فِي حُكْمِ الْمَرْفُوعِ، قَالَ أَبو عَبْدِ اللهِ الْحَاكِمُ فِي مُسْتَدْرَكِهِ: وَتَفْسِيرُ الصَّحَابِيِّ عِنْدَنَا فِي حُكْمِ الْمَرْفُوعِ. وَمُرَادُهُ أَنَّهُ فِي حُكْمِهِ فِي الِاسْتِدْلَالِ بِهِ وَالِاحْتِجَاجِ، لَا أَنَّهُ إِذَا قَالَ الصَّحَابِيُّ فِي الْآيَةِ قَوْلاً فَلَنَا أَنْ نَقُولَ: هَذَا الْقَوْلُ قَوْلُ رَسُولِ الله ﷺ، أَوْ قَالَ رَسُولُ الله ﷺ.

وَلَهُ وَجْهٌ آخَرُ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ فِي حُكْمِ الْمَرْفُوعِ بِمَعْنَى أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ بَيَّنَ لَهُمْ مَعَانِيَ الْقُرْآنِ وَفَسَّرَهُ لَهُمْ كَمَا وَصَفَهُ تَعَالَى بِقَوْلِهِ: ﴿... لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]، فَبَيَّنَ لَهُمْ الْقُرْآنَ بَيَاناً شَافِياً كَافِياً، وَكَانَ إِذَا أَشْكَلَ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَعْنًى سَأَلَهُ عَنْهُ؛ فَأَوْضَحَهُ لَهُ:

www.alukah.net
شبكة الألوكة

- **كَمَا سَأَلَهُ الصِّدِّيقُ**(١) عَنْ قَوْله تَعَالَى: ﴿لَّيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ وَلَآ أَمَانِيِّ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ ۗ مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ وَلَا يَجِدْ لَهُۥ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا﴾ [النساء: ١٢٣]، فَبَيَّنَ لَهُ الْمُرَادَ.

- **وَكَمَا سَأَلَهُ الصَّحَابَةُ**(٢) عَنْ قَوْله تَعَالَى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢]؛ فَبَيَّنَ لَهُمْ مَعْنَاهَا.

- **وَكَمَا سَأَلَتْهُ أُمُّ سَلَمَةَ**(٣) عَنْ قَوْله تَعَالَى: ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾

---

(٢) الحديث جاء بألفاظٍ، منها، بالسند إلى أَبِي بَكْرِ بْنِ عُمَارَةَ بْنِ رُوَيْبَةَ الثَّقَفي، قَالَ: "لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣]، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: كَيْفَ الصَّلاحُ بَعْدَ هَذَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (**يَرْحَمُكَ اللَّهُ يَا أَبَا بَكْرٍ! أَلَسْتَ تَمْرَضُ؟ أَلَسْتَ تُصِيبُكَ اللأوَاء؟**)، قَالَ: (فذاك بذاك). وجاء بألفاظٍ بنحوه، وهو حديثٌ فيه ضعفٌ، بالانقطاع وبتضعيف بعض رواته، لكن، معناه صحيح، وقد أورده الإمام أحمد في المسند، وسعيد بن منصور في سننه، وغيرهما، وذهب بعضهم إلى الحكم بصحته بمجموع طُرقه وشواهده، وانظر تخريجه في حواشي د. سعد بن عبد الله آل حميد، تخريجاً مطوّلاً مفصّلاً، في "التفسير مِن سنن سعيد بن منصور"، ٤/١٣٨١-١٣٨٦. والذي ينتهي إليه البحث هو أنّ للحديث أصلاً صالحاً لإثبات سؤال أبي بكر، ﷺ، هذا السؤال للرسول ﷺ.

(٣) الحديث أخرجه البخاري في نحو سبعة مواضع، منها برقم ٦٩١٨: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢] شَقَّ ذَلِكَ عَلَى أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَالُوا: أَيُّنَا لَمْ يَلْبِسْ إِيمَانَهُ بِظُلْمٍ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (**إِنَّهُ لَيْسَ بِذَاكَ، أَلاَ تَسْمَعُونَ إِلَى قَوْلِ لُقْمَانَ: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾**) [لقمان: ١٣]، ومسلم، برقم (١٢٤).

(٤) لا أظنه وردَ مِن رواية أُمّ سلمة، رضي الله عنها، وإنما هو مِن رواية عائشة، رضي الله عنها، كما أخرجه البخاري في صحيحه في مواضع، منها: نَافِعُ بْنُ عُمَرَ، قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ، أَنَّ عَائِشَةَ، زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ: كَانَتْ لاَ تَسْمَعُ شَيْئاً لاَ تَعْرِفُهُ، إِلَّا رَاجَعَتْ فِيهِ حَتَّى تَعْرِفَهُ، وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: (**مَنْ حُوسِبَ عُذِّبَ**)، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقُلْتُ أَوَلَيْسَ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ [الانشقاق: ٨]، قَالَتْ: فَقَالَ: (**إِنَّمَا ذَلِكِ العَرْضُ، وَلَكِنْ: مَنْ نُوقِشَ الحِسَابَ يَهْلِكْ**)، برقم ١٠٣، ومسلم في صحيحه: عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: (**مَنْ**
=

[الانشقاق: ٨]، فَبَيَّنَ لَهَا أَنَّهُ الْعَرْضُ.

- **وَكَمَا سَأَلَهُ عُمَرُ**(١) عَنْ الْكَلالَةِ فَأَحَالَهُ عَلَى آيَةِ الصَّيْفِ، الَّتِي فِي آخَرِ السُّورَةِ.

وَهَذَا كَثِيرٌ جِدّاً، فَإِذَا نَقَلُوا لَنَا تَفْسِيرَ الْقُرْآنِ، فَتَارَةً يَنْقُلُونَهُ عَنْهُ بِلَفْظِهِ، وَتَارَةً بِمَعْنَاهُ، فَيَكُونُ مَا فَسَّرُوا بِأَلْفَاظِهِمْ مِنْ بَابِ الرِّوَايَةِ بِالْمَعْنَى(٢)**، كَمَا يَرْوُونَ عَنْهُ السُّنَّةَ تَارَةً بِلَفْظِهَا، وَتَارَةً بِمَعْنَاهَا، وَهَذَا أَحْسَنُ الْوَجْهَيْنِ**، وَاللهُ أَعْلَمُ"(٣).

تعليقٌ على كلام الإمام ابن القيم:

لعلَّ من المتَعَيِّنِ هنا التعليق على كلام الإمام ابن القيم، رحمه الله تعالى، بالآتي:

١- أنَّ الذي قال عنه الإمام ابن القيم، رحمه الله تعالى، أنه أحسنُ

= **حُوسِبَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، عُذِّبَ**)، فَقُلْتُ: أَلَيْسَ قَدْ قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ [الانشقاق: ٨]، فَقَالَ: (**لَيْسَ ذَاكِ الْحِسَابُ، إِنَّمَا ذَاكِ الْعَرْضُ، مَنْ نُوقِشَ الْحِسَابَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عُذِّبَ**)، برقم (٢٨٧٦)، وأخرجه أبو داود، والترمذي، وأحمد في المسند، ذكره في نحو عشرة مواضع أو أكثر، كلهم عن عائشة، رضي الله عنها.

(٢) جاء هذا في صحيح مسلم حديثاً طويلاً جميلاً عن عمر، ﷺ، وقال فيه عُمَر: "...ثُمَّ إِنِّي لَا أَدَعُ بَعْدِي شَيْئاً أَهَمَّ عِنْدِي مِنْ الْكَلَالَةِ، مَا رَاجَعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ فِي شَيْءٍ مَا رَاجَعْتُهُ فِي الْكَلَالَةِ، وَمَا أَغْلَظَ لِي فِي شَيْءٍ مَا أَغْلَظَ لِي فِيهِ، حَتَّى طَعَنَ بِإِصْبَعِهِ فِي صَدْرِي، فَقَالَ: (**يَا عُمَرُ! أَلَا تَكْفِيكَ آيَةُ الصَّيْفِ، الَّتِي فِي آخِرِ سُورَةِ النِّسَاءِ!**). وَإِنِّي إِنْ أَعِشْ؛ أَقْضِ فِيهَا بِقَضِيَّةٍ، يَقْضِي بِهَا مَنْ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ، وَمَنْ لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ..."، برقم (٥٦٧).

(٣) رحِمَ الله الإمام ابن القيّم، ولا يَخفى ما في هذا الرأي مِن نظرٍ واضحٍ. يتضح هذا لِمَن وَقَف على واقعِ الحال، وأنّ أقوال الصحابة في التفسير ليستْ كلها مِن قبيل المأثور المرفوع إلى رسول الله ﷺ، بل منها ما هو كذلك، ومنها ما هو مِن اجتهاداتهم المشروعة لهم في تفسير كتاب الله تعالى.

(١) إعلام الموقعين عن رب العالمين، في "فصل: حجية أقوال الصحابة في تفسير القرآن"، وتناول تحته حكم: أقوال الصحابة في تفسير القرآن"، ٤/١١٦-١٥٦.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الوجهين، يتعارض مع واقع المأثورِ عن الصحابة ﷺ؛ إذْ ثبَتَ أنّ الصحابة قد اجتهدوا في تفسيرهم وتدبُّرهم لكتاب الله تعالى؛ فلا يَصحُّ، والحالة هذه، أنْ ننسب أيَّ تفسير للقرآن يَرِد عنهم منسوباً إليهم على أنّه روايةٌ عن رسول الله ﷺ بالمعنى، إلا بدليلٍ يَنصُّ على ذلك؛ ولاسيما أنه قد تَطرّقَ له الاحتمال -وقد سلّم الإمام ابن القيّم بهذا، كما رأيتَ في كلامه السابق-.

٢- وكذلك لا يَصحّ أن نُعطي كلَّ ما رُوِي عنهم في التفسير حُكْم الحديث المرفوع؛ لأنّه ليس كلُّ كلامٍ للصحابي في التفسير يُنزّل منزلة حديث رسول الله ﷺ.

٣- فلا شك في أنّ هذا القولَ مرجوح، وأنَّ كونه مرجوحاً لا يَخفَى على مثل الإمام ابن القيم، لكن، ربما ساقَهُ إلى كلامه هذا الرغْبَةُ في إبطال أدلّة المخالِف له في الرأي كلها، وذلك على ما هو معهودٌ مِن طبيعةِ بعضِ الأئمةِ في المبالغةِ في إبطالِ أدِلَّةِ المخالِف بكُلِّ سبِيلٍ، والله أعلم.

٤- **وثَمّتَ ملحوظةٌ مهمّة** على هذا الاستدلال، الذي أَورده الإمام ابن القيم، وهي أنّ هذا الاستدلالَ ليس مما يَفْصِل في هذا الخلاف، كما هو واضحٌ عند التأمُّل؛ وذلك لأنَّه لا تَعارُض بين مشروعية التفسير بالرأي الاجتهادي وبين التفسير المأثور عن الرسول ﷺ، كالروايات التي ساقها الإمام ابن القيم في أسئلة الصحابة للرسول ﷺ عن شيء مِن تفسير القرآن؛ إذْ هي ليستْ نصّاً في منع التفسير بالرأي.

٥- ونَقول، أيضاً: إنّ ثبوت بعض الروايات عن الصحابة مِن هذا القبيل في التفسير، لا يَعني، بالضرورة، أنهم لم يتكلموا في التفسير إلا بالمرفوع!

٦- وأنَّه بالاطّلاع على سائر ما ذكرْتُه في هذا الكتاب تتبين هذه الحقيقة.

٥- كلامٌ للإمام الشاطبي:

قال الإمام إبراهيم بن موسى الشاطبي، المتوفى ٧٩٠هـ: "... فَلِهَذَا كُلِّهِ يَجِبُ عَلَى كُلِّ نَاظِرٍ فِي الدَّلِيلِ الشَّرْعِيِّ مُرَاعَاةُ مَا فَهِمَ مِنْهُ الْأَوَّلُونَ، وَمَا كَانُوا عَلَيْهِ فِي الْعَمَلِ بِهِ؛ فَهُوَ أَحْرَى بِالصَّوَابِ، وَأَقْوَمُ فِي الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ..."(١).

وواضحٌ أنَّ قوله هذا، رحمه الله، ليس دليلاً على وجوبِ ترجيح أقوالهم على كُلِّ حال؛ لأنَّ العبرةَ بالدليل من الكتابِ أو مِن السُّنَّةِ الثَّابِتَةِ، ولا يُنْكَرُ أهمية الرجوع لأقوالهم والإفادة منها.

٦- وأخيراً:

أَنقُلُ هذا القول الذي وجدتُني مُثْبته في ملفِّ هذا البحث منذ زمنٍ بعيد:

وهو نَقْلٌ لِكلامِ الإمام ابن تيمية في هذا الموضوع مُقرِّرٌ له، وهو قولٌ معروف عن الإمام في كتبه، ولاسيما في "مقدِّمة في أصول التفسير"، وفي "مجموع الفتاوى(٢)"، وإليك كلامه في تقرير حكمِ تفسير الصحابة، رضوان الله عليهم:

---

(٢) الموافقات، للشاطبي، طبعة أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، ٢٨٩/٣.

(١) تَطرّق الإمام ابن تيمية في مجموع الفتاوى في مواضع إلى الاحتجاج بالقول أنه لا يصحّ إحداث قولٍ ثالث إذا اختلفوا إلى قولين، وذلك في: ٥٨/١٣-٥٩، ٩٤/١٥-٩٥، ٣٠٨/٢٧، ١٢٥/٣٤.

قلتُ: وعند التأمل في هذه المسألة؛ يتبيّن أنّ هذا الاستدلال غير منضبط؛ فمثلاً: ما الدليل المقرِّر لهذا الدليل؟ وأيضاً: جاء الاحتجاج بهذه الحجة على إطلاقاتٍ مختلفة تدل على عدم انضباط هذه الحجة أو عدم سلامتها، ولا سيما في الاحتجاج بها مطْلقاً؛ إذْ مرّةً يقال: "قولاً ثالثاً يُعارِض أقوالهم"، ومرّةً بالإطلاق دون قيْد المخالفة هذه، ومرّةً يُقال هذا القول مقروناً بقيدٍ آخر، هو التعليل بأنّ ذلك مستلزمٌ تجهيل الصحابة، أو تخطئتهم، أو يقال ذلك بقيدِ أن يكون إحداث القول الثالث ليس في مَعْرِض ذِكْر الاحتمالات في فهم الآية أو دلالتها. وما مِن شكٍ في أنّ مثل =

www.alukah.net
شبكة الألوكة

"فلا شـــك أن قولهم مقدَّم على قولِ مَن بعدهم؛ لما تقدم، وأما: هل يجوز تفسير القرآن بخلاف تفسيرهم، فللعلماء في ذلك قولان مشهوران، هما متفرعان على مســـألة: (إذا اختلف العلماء على قولين فهل يجوز إحداث قول ثالث؟) على قولين:

القول الأول: أنه يجوز تفســـير القرآن بغير ما فسّـــروا به؛ وذلك أن معاني القرآن واسعة، واللغة العربية واسعة الدلالات، وأفهام العلماء تختلف، فلكل مَن عنده أدوات التفسير وأهليته أن يفسر.

القول الثاني: أنه لا يجوز تفســـير القرآن بما يخالف تفســـيرهم، بل فهمهم حجة على مَن بعدهم، لا يجوز أن يُتجاوز؛ وذلك لِمَا تقدم من أســـباب تميّزهم"(١).

قلتُ: وقال هذا القائل، أيضاً: "والأظهر -والله أعلم- أنهم إذا أجمعوا على قولٍ فلا شك في صوابه، فلا يجوز العدول عنه.

وأما إذا اختلفوا فللمرء أن يأخذ بما ترجّح له مِن القولين.

وأما: هل له أن يُحْدِث قولاً آخر: فإنْ كان خلافُه لهم خلافَ تضـــادٍّ لما فسّـــروا به، فإنّ هذا مردود؛ لأنه يعني أن الحق خفي عنهم، وقد اجتمعوا على

= هذه الاختلافات في التعليل مما يَرِدُ الاحتجاج بهذه الحجة بهذا لإطلاق، المترتّب عليه تقييد القرآن الكريم بأقوال البشَر وأفهامِهم؛ وهذا بخلافِ مسألةِ وجوب التقيّد بمنهج الصحابة وسائر أئمة السلف؛ إذْ لا شك في الفرق بين المنهج، وبين الأقوال الاجتهادية.

(٢) إعلام الموقعين عن رب العالمين، في "فصل: حجية أقوال الصحابة في تفسير القرآن"، وتناول تحته حكم: أقوال الصحابة في تفسير القرآن"، ٤/١١٦-١٥٦. وقد مضى ذِكْر هذا القول تماماً مِن كلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى، ١٣/٢٤٣- ٢٤٤، و١٣/٣٦١ - ٣٦٣.

خلافه[١]، وهذا باطل؛ فالأمة لا تجتمع على ضلالة.

وأما إن كان القول المحْدَث غيرَ مضادٍّ لتفسيرهم ولا يَخرج عن منهجهم مِن الفهم والاستدلال، وإنما هو مزيدُ بيانٍ، أو تفصيلٍ، أو تمثيلٍ، أو توسيعٍ لدائرةِ ما ذكروا فإنه لا بأس به؛ لأن القرآن لا تنقضي عجائبه، وقد قال الله تعالى: ﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ﴾ [فصلت: ٥٣].

والقرآن تبيانٌ لكل شيء، وفيه حَلٌّ لمشكلات العالَم إلى قيام الساعة، فما كان لا يخالف تفسيرَ السلف خلافَ مضادٍّ فلا بأس به"[٢].

ومِن أمثلة ذلك: ما قاله العلامة الشنقيطي –رحمه الله– عن قوله تعالى: ﴿جُندٌ مَّا هُنَالِكَ مَهْزُومٌ مِّنَ ٱلْأَحْزَابِ﴾ [ص: ١١] يُفهم منه أنه لو تستطيعُ جندٌ مِن الأحزاب الارتقاءَ في أسبابِ السماء أنه يرجع مهزوماً صاغراً داخراً ذليلاً، ومما يدل على أن الآية الكريمة يُشار فيها إلى شيءٍ ما، كان يظنه الناس وقتَ نزولها، إبهامه جلَّ وعلا لذلك الجنْد بلفظة "ما" في قوله: ﴿جُندٌ مَّا﴾، وإشارته إلى مكان ذلك الجند، أو مكان انهزامه إشارة البعيد في قوله: ﴿هُنَالِكَ﴾ ولم يتقدم في الآية ما يظهر رجوع الإشارة إليه إلا الارتقاء في أسباب السماوات، فالآية الكريمة يُفهم منها ما ذكرنا، ومعلومٌ أنها لم يفسّرها بذلك أحدٌ مِن العلماء بل عباراتُ العلماء تدور على أن الجند المذكور الكفّار الذين كذّبوه ﷺ، وأنه ﷺ سوف يهزمهم، وأنّ ذلك تحققَ يومَ بدرٍ، أو فتْحِ مكة، ولكن كتاب الله لا تزال تظهر غرائبه وعجائبه.

---

(٢) هذا إلزامٌ فيه نظَرٌ؛ لأنه إلزامٌ بما لا يَلزم؛ لأنّ هذه مسألةٌ اجتهادية بحكم الشرع؛ فليس فيها هذا الحكم بالتضليل، ولا هذا الإلزام.

(٣) وقد مضى نقْل هذا الكلام عن الإمام ابن تيمية، ١٣/٣٦١ – ٣٦٣. قلتُ: قولُه هذا يَتعارضُ مع أوّله؛ إذْ هناك منَعَ وهنا أباحَ، وقد قرّرَ هنا أنّ القرآن تبيانٌ لكل شيء، ولا تنقضي عجائبه، في حين أنه هناك لم يُراعِ هذا المعنى ولم يَلتفتْ إليه؛ طالما أنه قد وردَنا تفسير السلف!

www.alukah.net
شبكة الألوكة

وغرائبه متجددة على مرّ الليالي والأيام، ولا مانع مِن حمْل الآية على ما حمَلَها عليه المفسرون، وما ذكرنا أيضاً أنه يُفهم منها؛ لما تقرر عند العلماء مِن أنّ الآية إن كانت تحتمل معاني كلها صحيح تَعيَّن حمْلُها على الجميع"(١).

مناقشة الرأي:

بالرغم مِن مناقشة هذا الرأي فيما مضى مِن صفحات هذا الكتاب، متفرّقةً -ومِن ذلك ما كان مِن التعليقات التي علّقتُها على هذه الأقوال عند نقلي لها في هذا المبحث- يُمْكن تلخيص مناقشة هذا الرأي الموجِب للالتزام بأقوال السلف في التفسير، تلخيصاً بصورةٍ إجماليةٍ أجتهدُ فيها أنْ تَجْمع بين الاختصار والتلخيص، وذلك في النقاط الآتية:

١- الحجةُ في هذا الموضوع إنما هي فيما تَدلُّ عليه الأدلةُ مجتمعةً، لا في الاستدلال بالأدلة متفرّقةً يُذكَرُ فيها بعض الأدلة دون بعض. وهذا هو ما انتهجْتُه في تقريري لحكم الخروج عن أقوال السلف في تفسير القرآن الكريم حين يَقتضي الدليل هذا الخروج، أو يقتضي الترجيح أو الاختيار مما وردَ عنهم، رضي الله عنهم ورحمهم، في دلالة الأدلة.

٢- ليست الحجة في هذا الموضوع مقتصرةً على الاستدلال بالنصوص وحدها، أو بالمأثور، ولا في الاستدلال بالأدلة العقلية وحدها، وإنما في كلٍّ منها؛ والسببُ: أنَّ الاستدلال غير الأدلة، كما لا يخفَى. وهذا الذي انتهجتُه في تقريري للحكم في ذلك، بينما نَجِد المانعين أو الموجِبين للتقيد بأقوال السلف كثيراً ما يَحتجّون ببعض الأدلة، ويَغفل بعضهم عن استيعاب الأدلة كلها بالنظر.

(١) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين بن محمد المختار الجكَني الشنقيطي، ٢/٢٥٨.

٣- كان مِن أخطاء الموجِبين للتقيد بأقوال السلف في التفسير: احتجاجهم بأقوال السلف في هذا الحكم، أو بأقوال بعضهم، ويَغفل بعضهم عن أنّ التقيّد بأقوال السلف في هذا الباب هو محلُّ النظر والبحث؛ فلا يَستقيم الاستدلال به هنا قبْل إثباتِ حجيّته في هذه المسألة.

٤- كان مِن أخطاء الموجِبين للتقيد بأقوال السلف في التفسير، كذلك: أنّ بعضهم احتج بأقوال السلف في ذلك مع الغفلة عن المنهج العمليّ الذي طبّقه السلف أنفُسُهم عمليّاً، تطبيقاً يَشهد بعدم تَقيّدهم بأقوال السلف في التفسير، وبعدم تقيدهم بأقوال مَن سبقهم مِن المفسرين.

٥- كان مِن أخطاء الموجِبين للتقيد بأقوال السلف في التفسير، كذلك: الاستدلال بالعمومات في مقابل ما دلّتْ عليه أدلةٌ واضحة متكاثرة، وقواعدُ منهجيةٌ معتمدة.

٦- كان مِن أخطاء الموجِبين للتقيد بأقوال السلف في التفسير، كذلك: غفلةُ بعضهم عن آياتٍ واضحات مِن كتاب الله تعالى تُعَدّ في مقام النص في الموضوع، ومِن ذلك آياتٌ واردةٌ في الإعجاز العلمي والإعجاز الطبّي في القرآن الكريم، وآيات تتحدّث عن المستقبل وعن تجدّد آيات الله في الآفاق والأنفس.

٧- لو كان الحكم هو وجوب التقيد بأقوال السلف في التفسير؛ لجاء بيانه واضحاً في كتاب الله تعالى وفي حديث رسوله ﷺ؛ لأنه حكمٌ في غاية الأهميّة ومرتبِطٌ بكتاب الله وبمنهج فهمه، لكن، لم تأتِ آيةٌ تأمر بهذا، أو تَنهى عن عدم التقيد بتفسيرات المفسرين بعد رسول الله ﷺ، ولم يأتِ حديثٌ عنه ﷺ بهذا المعنى.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

٨- كان مِن أخطاء الموجِبين للتقيد بأقوال السلف في التفسير، كذلك:

عدَم مراعاة التوافق بين النظرية والتطبيق في منهج فهْم هذا الموضوع وفي تطبيقاته.

إلى آخرِ ما يُمكن أنْ يُقال مِن نقاط الاستدلال على ترجيح القول الراجح في هذا الموضوع، وهو جواز الخروج عن أقوال السلف، ومنهم أصحاب رسول الله ﷺ، ورضي عنهم، وذلك إذا اقتضى الدليل هذا الخروج عن أقوالهم، لا عن منهجهم.

وقفةٌ عند المرويّ عن السلف في ذمّ الرأي:

ورَدَ عن السلف ذمُّ الرأي، مقيّداً بقيدٍ ما، أو مطلقاً، دون تحديدٍ أو تقييد له، فاحتجّ بذلك بعضُ مَن لم يُحقّق، أو مَن تساهل في التعبير، وتَبنّى موقف العِداء للرأي دون دليل، بل بمخالفةٍ للدليل؛ وذلك احتجاجاً ممن سَلَك هذا المسْلك بذلك الإطلاق أو العموم الوارد عن بعض السلف في ذمّ الرأي!

لكنّ الصواب هو أنّ مرادَ مَن أطلق منهم الذمّ للرأي إنما هو ذمّ الأخذ بالرأي بدون دليل، أو مرادهم به ذمّ الرأي الذي ليس عليه دليل.

ومِن هنا جاء خطأُ إطلاق الذمّ للرأي، وتوارثه الناقلون له. وهو خطأٌ قد ترتّبتْ عليه أخطاء كثيرة خطيرة؛ وذلك لأنّ الرأي نوعان:

١- رأيٌ مذموم، وهو الذي دون دليل.

٢- رأيٌ محمود مشروع، بل واجبٌ الأخذُ به وإعماله ممن كان ذا أهليّةٍ للنظر والاجتهاد.

وهكذا، ترى كيف نشأ هذا الخلاف أو كيف حصَل اللبس؛ وذلك للأدلة الشرعية الدالة على مشروعية الاجتهاد في الشريعة، ومِن ذلك ما نصّ عليه

رسول الله ﷺ بقوله: (**إِذَا حَكَمَ الحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ**)[١]؛ ويتّضح بمثل هذا الحديث خطأُ إطلاق الذم للرأي، مع أنه جزْءٌ أساسٌ مِن الشرع!

فالرأي الاجتهادي، الذي أيّده الدليل أو الأدلة هو المتعين الأخذ به شرعاً في حقّ المجتهد وفي حقّ مَن يُقلّده.

فانظرْ كم هي المسافة بين أن يكون هذا هو حكم الرأي، وبين مَن يُطْلق ذمّه، ومَنْعه، والتحذير منه، وإقامتِهِ في مقام العدوّ للكتاب والسنّة، المخالِف لهما، بالرغمِ مِن كونه قد أقامه الله في مقام الحاكم والكاشف لاستخراج أحكام الله مِن الكتاب والسنّة! إنه لعَجبٌ حقّاً!

وقد استدل الأئمة عبْرَ تاريخ الإسلام كله بالأدلة النقلية والأدلة العقلية على مشروعية الأخذ بالرأي الاجتهاديّ.

ومما قاله الإمام ابن تيمية في تقرير الاستدلال بكلٍّ مِن الدليل النقلي والدليل العقلي قوله:

"وقد تبين بهذا أن كل علم عقلي، أمر الشرع به، أو دل الشرع عليه؛ فهو شرعي أيضاً، إما باعتبار الأمر، أو الدلالة، أو باعتبارهما جميعاً.

ويتبين بهذا التحرير أن ما خرج من العلوم العقلية عن مسمى الشرعية، وهو ما لم يأمر به الشارع، ولم يدل عليه؛ فهو يجري مجرى الصناعات، كالفلاحة والبناية والنساجة، وهذا لا يكون إلا في العلوم المفضولة المرجوحة[٢].

---

(٢) أخرجه البخاري ومسلم في صحيحهما، عن عمرو بن العاص، ﷺ، البخاري برقم ٧٣٥٢، ومسلم برقم (١٧١٦).

(٣) مرجوحة: أي: ليست راجحة.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

ويتبين أنّ مسمى الشرعية أشرف وأوسع، وأن بين العقلية والشرعية عموماً وخصوصاً، ليس أحدهما قسيم الآخر، وإنما السمعي قسيم العقلي، وأنه يجتمع في العلم أن يكون عقلياً، وهو شرعي بالاعتبارات الثلاثة: إخباره به؛ أمره به؛ دلالة عليه"[(١)]. وقول الإمام ابن تيمية هذا مما يؤكِّد براءتَه مِن ذلك الخطأ الشائع، أو ذلك الاجتزاء لكلامه بسبب نقْل الناقلين عنه مِن ذمٍّ للتفسير بالرأي، الذي سبَق إيراده ومناقشته في موضعه مِن هذا الكتاب.

وبهذا البيان، يتبيّن خطأ القول الذي ذكره الإمام ابن الوزير، حين نَصَرَ ذلك الرأي المرجوح، ورجّح به تفسير ابن عباس، رضي الله عنهما، ترجيحاً مطْلقاً، إذْ قال:

"أنه ثبَتَ عنه أنه كان لا يَستحلّ التأويل بالرأي..."[(٢)].

واحتجاجه هذا مِن قَبِيل الاحتجاج بالألفاظ المبهمة أو المجْملة، هذا إنْ ثبَتَ هذا القول عن ابن عباس؛ لأنّ الرأي ليس مسْلُكه واحداً، بل مسْلكان: الرأي المحمود، والرأي المذموم؛ فكيف يَسوغُ خلْطُ الأمور، وإطلاقُ ذمّ الرأي مطْلقاً، ذمّاً يَدخل فيه المشروع والممنوع!

قاعدةٌ مُهِمَّةٌ للدلالة على مدى سلامة منهجِ التفسير:

وتَتَلَخَّصُ هذه القاعدة في الملحوظتين الآتيتين:

الملحوظة الأولى، هي: بما أنّ القرآن الكريم وحيٌ إلهيٌّ؛ فلا يُقبل في تفسيره إلا وحْيٌ إلهيٌّ؛ كأن يكون تفسيراً للقرآن بالقرآن، أو تفسيراً للقرآن بالثابت مِن

(١) إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات إلى المذهب الحق من أصول التوحيد، أبو عبد الله محمد بن إبراهيم الوزير، المتوفى ٨٤٠هـ، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٣١٨هـ. ص١٥٧. وتصحّفت هذه العبارة في طبعة أخرى إلى: "إن كَانَ لَا يَسْتَحِيل التَّأْوِيل بِالرَّأْيِ"، وهذا مِن عجائب (التحقيق)!

(٢) مجموع الفتاوى، ١٩/٢٣٣.

الأحاديث عن رسول الله ﷺ، أو تفسيراً للقرآن بما أقرّه وحْيُ الله لتفسير كتابه، كالاجتهاد، أو الرأي الاجتهادي، الذي شَرَعه الله!

ومِن هذا الاجتهاد: الاستنباط للمعاني والأحكام والحِكَم مِن وحْيِ الله: كتاباً وسنّةً، بحسَبِ المنهج السديد الواجب اتّباعُه لفقْهِ وحْيِ الله تعالى.

اللهم فقّهْنا في دِينك على إخلاصٍ خالِصٍ لوجهك الكريم.

الملحوظة الثاني، هي: إنّ مما يَزِيدُ الملحوظةَ السابقة تأكيداً -إضافةً إلى ما مضى مِن البحث والمناقشة- الاسترشاد بنتيجةِ معرفتنا للتفسير بالمأثور، ونتيجةِ معرفتنا لحجم التفسير بالمأثور المرفوع، الذي جاء تفسيراً لشيء مِن القرآن بصورةٍ مباشرة.

أمّا ما كان تفسيراً للقرآن بصورةٍ غير مباشرة، فسُنَّة النبيّ ﷺ: القولية، والفعلية، والتقريرية، كلها تفسيرٌ للقرآن الكريم.

ونحدِّد، أيضاً، حجم المأثور عن الصحابة في التفسير، وحجم المأثور عن التابعين فمَن بعدهم، في التفسير، وهذا ما سيتَّجِهُ له الحديثُ في الفصل التالي.

لقد ألّف بعض الناس في التفسير بالمأثور، فما جَمَعوه قدْرٌ قليل لا يتناسب أصلاً مع القدْر الذي جاءت به الآيات مِن المعاني، أو لا يتناسب مع حجم الآيات، فكيف نفهم حينئذٍ المتبقي مِن الآيات مما لم يتناوله التفسير بالمأثور نصّاً؟ إنّ هذا مما يَرُدُّ القولَ بعدم جواز الخروجِ عن أقوالِ السلف في التفسير.

إذَنْ، سيكون الحديثُ في الفصل التالي عن تقديرِ حجمِ ما وصَلَنا مِن التفسير بالمأثور أو التفسير المأثور.

الفصل الثاني
تحديدُ حجمِ التفسيرِ بالمأثورِ المرفوعِ

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأوّل: أهميّة التحديد لحجم التفسير بالمأثور المرفوع ومصادره.

المبحث الثَّاني: كلامٌ للإمام ابن حجر في مصادر التفسير بالأثر.

المبحث الثَّالث: موسوعات التفسير: العلاقة، والدلالات.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

المبحث الأول
أهميّة التحديد لحجم هذا النوع من التفسير

توطئة:

سبق القولُ أنَّه ينبغي:

- تحديدُ حجم التفسيرِ بالمأثور المرفوعِ، الذي جاء تفسيراً لشيءٍ مِن القرآن بصورةٍ مباشِرة. أمّا ما كان تفسيراً للقرآن بصورةٍ غيرِ مباشرةٍ، فسُنَّة النبيّ ﷺ: القولية، والفعلية، والتقريرية، كلها تفسيرٌ للقرآن الكريم.
- وتحديد حجم المأثور عن الصحابة في التفسير.
- وتحديد حجم المأثور عن التابعين فمَن بعدهم، في التفسير.

وهذا الحصْرُ مطلوبٌ؛ لتوضيح واقع التفسير؛ واستقراء مدى الحاجة للتفسير بالرأي أو بالمعقول.

وفيما يلي بيانٌ لهذا الموضوع:

لقد أَلِف بعضُ الناس في التفسير بالمأثور، فما جَمَعوهُ فيه قدْرٌ قليل لا يتناسب أَصلاً مع القدْر الذي جاءت به الآيات مِن المعاني، أو لا يتناسب مع حجمِ الآيات -على ما قلتُ آنفاً-.

وقد قلتُ هذا الرأيَ اجتهاداً، وذلك في ضوء الدلالات المؤدّيةِ إليه في

نظري، ثم سرّني، أخيراً، وقوفي على كلامٍ لمتخصص في القرآن وعلومه يُقرر هذا الرأي؛ بناءً على استقرائه، وهو د. فضل حسن عباس، المتوفى ١٤٣٢هـ، ومِن ذلك قوله -تحت عنوان "أسباب قلة الروايات في عهد الصحابة"-:

"وهنا مسألةٌ لا بد مِن بيانها والوقوف عندها، وهي أنّ ما نُقل عن الصحابة مِن تفسيرات للقرآن، لم يكن مِن الكثرة بمكان، بل إنه كان أقل مما نُقل عنهم في أمورٍ أخرى، كالفقه والفتاوى، وذلك لا يَرجع بالطبع لعدم اهتمامهم بالقرآن معاذ الله، ولا يَرجع كذلك لعدم فهمهم لآيات القرآن وعدم حفظ أكثرهم له، وإنما يَرجع ذلك لأنهم كانوا يُفسرون القرآن تفسيراً عمليّاً، حسب ما تقتضيه الوقائع والحوادث، وهذا مِن ناحية، ومِن ناحيةٍ أُخرى لسلامة[١] لغة القوم وصفاء عقيدتهم، بينما نجد ما نُقل عنهم في التشريع والفتاوى أكثر بكثير مما نُقل عنهم في التفسير، فلقد ذَكر ابن حزم في رسالته "أصحاب الفتيا مِن الصحابة ومَن بعدهم" أنّ مَن نُقل عنهم الفتيا مِن الصحابة مئة واثنان وستون، وذلك بعد بحثه وتَقصّيه عن ذلك.

ثم ذكر أنّ المكثرين من ذلك سبعة، هم: عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وعائشة أم المؤمنين، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن مسعود، وزيد بن ثابت، رضي الله عنهم، ثم ذَكر أنّ مجموع ما روي عن الصحابة يزيد على عشرين ألف قضية، وقال: إنه يمكن أن يُجمع لكلٍّ من هؤلاء السبعة المكثرين سِفْرٌ ضخم. وهذا إنْ دلّ على شيء فإنما يَدلّ[٢] على اهتمام الصحابة، رضوان الله عليهم، بواقع الحياة، التي يعيشونها وبما تتطلبه

(٢) تصحفتْ في المطبوع إلى: سلاقة! وكم في هذا الكتاب مِن تصحيف!

(٣) قوله: "وهذا إنْ دلّ على شيء فإنما يَدلّ.." ليس أسلوباً عربياً، وهو شائع، رغم ما في العبارة مِن حَيْرةٍ: إن كان يدُلّ فهو يدلّ! طيّب وآخر كلام: هل هو يَدلّ أو لا يدلّ!

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الظروف، التي كانت تمرّ بهم"[١].

قلتُ: وهذا كلامٌ علميٌّ يَشهد له واقع الروايات والمؤلفات.

ونتيجة هذا الكلام تأتي في ترجيح ما قلتُه في هذا البحث: في ترجيح القول بعدم الإلزام بآراء السلف الصالح في التفسير إذا اقتضتْ الأدلة الشرعية ذلك، وترجيح القول بقلّة المرويّ مِن التفسير بالمأثور.

ومما يؤيد هذين الأمرين، كذلك، ما ذَكَرهُ د. فضل حسن عباس، وغيره، عن مصادر التفسير عند الصحابة، رضي الله عنهم، حين ذَكَر أنها: الكتاب والسنّة، ومعرفتهم بلغة العرب، وبأسباب النزول، ومعرفتهم بعادات العرب، وما مَنّ الله عليهم مِن رأيٍ ثاقب صائبٍ[٢]، وفي وضعٍ آخر قال: "وأهمّ مِن ذلك ما فتح الله به عليهم".

وهنا أختلفُ مع ما ذهب إليه د. فضل بقوله عن التابعين:

"أنّ البذرة الأُولى للتفسير بالرأي، ظهرتْ في عهد التابعين، كما نراه، مثلاً، في بعض تفسيرات مجاهد"[٣]، فليس الأمر كذلك، بل كان قد بدأ التفسير بالاجتهاد أو بالرأي منذ عهد الصحابة، ﷺ، وقد نصَّ هو عليه بقوله: "وما مَنّ الله عليهم مِن رأيٍ ثاقب صائبٍ"، وقوله هذا يتعارض معه، وكرره.

وتكلم د. فضل حسن عباس، عن الحاجة للتفسير في زمن الصحابة، فقال: فكانت في عصر النبوة أقلّ منها في العصور اللاحقة، ذلكم؛ لأن القرآن

(٢) إتقان البرهان في علوم القرآن، أ.د. فضل حسن عباس، المتوفى ١٤٣٢هـ، الأردن، دار النفائس، الطبعة الثانية، ١٤٣٠هـ- ٢٠١٠م، ١٨٧/٢.

(٣) يُنظر: إتقان البرهان... ، ١٨٨/٢، و١٩١.

(٤) إتقان البرهان ...، الأردن، ١٩٢/٢.

الكريم نزل بلسان عربي مبين، وكان الذين نزل فيهم ذوي سلائق[١] عربية سليمة وطبائع بعيدة عن أن تُلوّثها العُجمة، أو يُفسدها اللحن؛ لذلك يُحدثنا التاريخ أنهم حينما استمعوا القرآن، تأثروا به، رقصت له نفوسهم، وخشعتْ له قلوبهم، حتى أولئك الذين لم يؤمنوا به، ومع ذلك الوعي العربي، ومع تلكم الجِبلّة السليمة، كانت لهم حاجة إلى أن يفهموا بعض آي القرآن الكريم، ذلكم أنّ الكتاب الكريم له جهتان: فهو كتاب العربية الأول مِن جهة، وهذه كانت مُدْرَكة عند العرب، وهو كتابٌ سماويّ مِن الله، ولا بد أن تكون فيه مصطلحات جديدة، بعيدة عن أفهام القوم؛ لذا كان سيدنا رسول الله ﷺ يبتدئهم بتفسير بعض الآيات حيناً، ويُجيبهم عن أسئلتهم لفهم بعض الآيات حيناً آخر"[٢].

دراساتٌ في جمْع التفسير بالمأثور:

وأُشير في هذا الموضوع إلى بعض الدراسات المعنيّة بالتفسير بالمأثور وجمْع الروايات فيه، في الأعمال العلمية الآتية:

أولاً: ممن عُنِيَ بهذا الجمع: الإمام السيوطي:

ثانياً: مرويات التفسير بالمأثور في كتبِ السُّنّة:

ثالثاً: يشتمل تفسيرُ الإمام الطبريّ على قدْرٍ لا بأس به من الروايات في التفسير، التي قد يتفردُ ببعضها، ولاسيما أنه يُعَدُّ متقدِّماً (٢٢٤-٣١٠هـ).

رابعاً: الجمع بين ما جاء في الكتب الستة مِن التفسير بالمأثور في: "جامع الأصول في أحاديث الرسول" ﷺ، للإمام ابن الأثير.

---

(٢) قوله: "ذوي سلائق عربية سليمة"! لم يَقبل ذوقي هذا الجمع، لكن، أفادني مَن أثق في تخصصه في اللغة وتدقيقه بأنه جمْع صحيح، أحسن الله إليه.

(٣) إتقان البرهان في علوم القرآن، أ.د. فضل حسن عباس، ١٨١/٢-١٨٢.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

وإليك الحديث عن هذه الأعمال العلمية كلها:

أولاً: ممن عُنِيَ بهذا الجمع: الإمام السيوطي:

أَلّف الإمامُ جلال الدين السيوطي، المتوفى ٩١١هـ كتابه: "الدُرُّ المنثور في التفسير بالمأثور"(١)، لكنه:

---

(١) يقع الكتاب في ثماني مجلدات في بعض طبعاته، وهو مِن الكتب المهمة في التفسير، ولا يصح الاعتماد عليه وقبول كل ما أَورَدَه مِن روايات، بل هو مِن المصادر التي يَتِيهُ مَن يأخذ كلَّ ما فيها مُسلَّماً، وهو مجالٌ للدراسة التطبيقية للتدرب على معرفة ما يؤخذ وما لا يؤخذ مِن الروايات المأثورة في التفسير، إذا كان التطبيق وَفْق منهجٍ سديدٍ، وتحت إشرافِ متخصصٍ مدقِّق. ثُمَّ إنّه ظهرتْ طبعةٌ محقّقةٌ للكتاب، بتحقيق د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م، في ١٧ جزءاً، إضافةً إلى جزأين للفهارس. وهذا إخراجٌ مهمٌّ لهذه الموسوعةِ ذات العلاقة بالقرآن الكريم، والتفسير بالمأثور، ولكن، يُتنبّه إلى طبيعة هذا الكتاب، وأنه جَمَع السمين والغث مِن الروايات، وأنّ التخريج في هذه الطبعة إنما هو بحسب الإمكان، لا على التفصيل والاستقصاء، الذي ليس إليه سبيل إلا بشِقّ الأَنْفُس وطول الزمان. وهذه الطبعة خطوةٌ للإفادة مِن هذه الموسوعة. جزى الله أ.د. عبد الله التركي، ومَن عمِل معه على إخراجها، وإنه يَحسُن الرجوع إلى هذه الطبعة؛ لما فيها مِن خدمةٍ للكتاب بما يُذلل بعض إشكالاته، لكنه لا يَزال بحاجةٍ إلى مزيد مِن الخدمة والنقد والتمحيص لرواياته، وكم وُدِدْتُ لو رُقِّمَتْ الأحاديثُ والرواياتُ في هذه الطبعة بأرقام متسلسلة تَنْتَظِمُ الكتابَ كله.

وأُنبّهُ هنا إلى أنه ليس صحيحاً ما قاله د.محمد حسين الذهبي -رحمه الله- بحسب المنقول عنه في طبعة د.التركي، ١/٥-٦، الحاشية (١): "قال الشيخ محمد حسين الذهبي في كتابه: "التفسير والمفسرون"، ١/٢٤٥: ولا يفوتنا هنا أن ننبه إلى أنّ كتاب الدر المنثور هو الكتاب الوحيد، الذي اقتصر على التفسير المأثور من بين هذه الكتب، التي تكلمنا عنها [يُشير إلى تفسير كلٍّ مِن: الطبري والسمرقندي والثعلبي والبغوي، وغيرهم] فلم يخلط بالروايات التي نقلها شيئاً من عمل الرأي كما فعل غيره"؛ **قال الرحيلي**: بل الواقع أنّ أدنى نظرٍ إلى الكتاب يتّضح منه أنه قد أورد فيه: الروايات المرفوعة للرسول ﷺ، والموقوفة على الصحابة، والمقطوعة الواردة عن التابعين فمَن =

- اشتمل على تعدُّدِ: الطرق، والألفاظ، والأقوال.
- واشتمل، أيضاً، على: الصحيح وغير الصحيح، بل والموضوع مِن الروايات.
- وكذلك أَدخل فيه: المرفوع والموقوف والمقطوع.

وبناءً على هذه الأنواع مِن الروايات التي شَمَلها الكتاب؛ فإنّ حجم الكتاب الكبير، لا يَدلّ على كثرة الروايات في التفسير بما يتناسب مع حجم الكتاب؛ إذْ هناك رواياتٍ فيه لا يَصح أن تَدخُل في عِداد الروايات في الكتاب، كالروايات الموضوعة والواهية، والروايات المكررة.

ملحوظاتٌ على منهج الإمام السيوطي في كتابه "الدر المنثور في التفسير بالمأثور":

يؤخذ على الإمام السيوطي-رحمه الله- في كتابه هذا الملحوظات الآتية:

١- لم يذكر السيوطي منهجه في كتابه، ولم يقدِّم لكتابه بمقدمةٍ سِوى أسطر قليلة، ذكَر فيها بأنه سيقتصر في الكتاب على التفسير بالمأثور!

٢- أورد السيوطي في كتابه كثيراً مِن الروايات المكذوبة والواهية والباطلة والضعيفة التي لا تثبت.

٣- حَشَد في الكتاب كل ما يُروى، سواء أكان مرفوعاً أم موقوفاً أم مقطوعاً، وأورده بصورةِ الرواية، دون تفريقٍ كافٍ بين هذه الأنواع مِن الروايات، مما جعل الكتاب لا يميز بين رواياته إلا العلماء المتخصصون.

٤- لم يَنْقد الروايات المكذوبة والواهية والباطلة؛ وذلك اعتماداً على ما ذكره مِن أسانيدها، لكنّ هذا الأمر لم يَعُدْ كافياً في العصور التي جاءت فيما

= بعدهم، وأنّ كثيراً مِن الروايات في التفسير بالرأي جاءت في صورةِ رواياتٍ في التفسير بالمأثور. وهذا إضافةً إلى عدمِ تمييز السيوطي بين الثابت وغير الثابت منها. ومَن ينظر إلى فهارس الأحاديث والآثار الواردة في الكتاب يتبيّن له ذلك.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

بعد عصْـره حيثُ خَفّتْ فيها العناية بمسـألةِ الرواية وعلوم الحديث؛ فأصبح هذا الوضْع لهذا الكتاب خطيراً على الناس، بعد أن كان مفيداً.

٥- لم يتوجّه المؤلف لنقد التفاسير التي حَرّفتْ كتاب الله، وفسّرت القرآن بغير تفسيره الصحيح، وسيأتي في فصل الأمثلة التطبيقية أمثلةٌ على ذلك.

ثانياً: مرويات التفسير بالمأثور في كتب السّنّة:

مِن الدراسات السابقة في جمْع التفسير بالمأثور: الأحاديث الواردة في كتب الحديث الشـريف بشـأن التفسـير المأثور عن رسـول الله ﷺ؛ وذلك أنّ كتب الحديث تشتمِل على الأبواب المعقودة فيها بعنوان "كتاب التفسير" ونحو ذلك، وذلك أنّ كتب الحديث -ولاسـيما الكتب السـتة، وكذا ما يتعلّق بالتفسـير في مسـند الإمام أحمد بالرغم مِن أنه غَيرُ مبَوَّبٍ- تشـتمِل هذه الكتب على أغلب التفسير بالمأثور، إنْ لم يكن كله.

ثالثاً: الروايات في التفسير المشتمل عليها تفسيرُ الطبريّ:

يشتمل تفسيرُ الإمام الطبريّ (٢٢٤-٣١٠هـ) على قدْرٍ كبيرٍ من الروايات في التفسير، التي قد يتفردُ الكتاب ببعضها، ولاسيما أنه يُعَدُّ متقدِّماً في التاريخ.

وقد طبعتْه دار ابن حزم[١]، ورُقّمتْ فيها الروايات في التفسـير بأرقام

(١) بيروت، ١٤٣٤هـ- ٢٠١٣م، لكن جاءت طبعة دار ابن حزم في خمسة عشر جزءاً، وهي طبعةٌ جيدةٌ كاملة! ومن قبل ذلك طبَعتْهُ دار المعارف، بتحقيق محمود شـاكر، وراجعه وخرَّج أحاديثه الشيخ أحمد شاكر -رحمهما الله تعالى- إلى نهاية الجزء الحادي عشر. ثم اقتصر أحمد شاكر على مراجعةِ الأحاديث إلى نهاية الجزء الثالث عشـر، ثم تولّى محمود شـاكر وحده التحقيق والتخريج إلى نهاية الجزء السـادس عشـر، وتوقف التحقيق بعد ذلك، وليته لم يتوقف! ثم خرجتْ باقي أجزاء الكتاب إلى الرابع والعشـرين دون تحقيق، أي: إلى آخر الكتاب. وقد مات أحمد شـاكر، وتبعه =

متسلسلة، ووصل رقم آخر روايةٍ فيه إلى: (٣٨٤٠٢)، أي: قريب مِن أربعين ألف رواية، وهذا شاهدٌ على كون تفسيره مصدراً أصيلاً في الروايات في التفسير، التي يَسوقها بسنده، مع ملاحظة أنَّها تشتمل على المرفوع والموقوف والمقطوع!

ومن عبارات الإمام الطبري المتكررة في تفسيره، قوله:

- القول في تأويل قوله تعالى:
- ذكْر من قال ذلك:
- والصواب من القول في ذلك عندي:
- والصواب من القول في ذلك:

فهو بهذا يوردُ في تفسيره الروايات، ويُرَجِّح، وكثيراً ما يكون ترجيحه مفاضلةً بين الأقوال التي يورِدُها.

رابعاً: أحاديث التفسير في "جامع الأصول في أحاديث الرسول"، لابن الأثير:

من المفيد في هذا الباب الاطّلاع على الجمع بين ما جاء في الكتب الستة مِن الأحاديث في التفسير بالمأثور في "جامع الأصول في أحاديث الرسول"، للإمام ابن الأثير، المتوفى ٦٠٦هـ[1]، فقد بلغ حَجْمُ ما أَورده مِن مصادره هذه

= محمود شاكر، رحمهما الله تعالى، فإنّا لله وإنا إليه راجعون. ورُقِّمَتْ الأحاديث في تحقيقهم بأرقام تسلسلية وصلتْ في نهاية الجزء الحادي عشر إلى ١٣٥٧٠، حديثاً، وهناك أهمية لطبعة دار المعارف هذه؛ لما فيها مِن جهودهما، لكن طبعة دار ابن حزم طبعة كاملة ومعتنىً بها.

(١) يقع الكتاب في خمسة عشر جزءاً في طبعة دار ابن الأثير ببيروت، ودار البشائر بدمشق، بتحقيق عبد القادر الأرناؤوط ومَن شاركه في الأجزاء: ١٢-١٥، وهو كتابٌ فريدٌ في موضوعه، عجيبٌ حقاً في تبويبه وترتيبه، مفيدٌ جدّاً في جَمْعه لأحاديث الكتب الستة، مع ملاحظةِ أنه جَعَل مكان ابن ماجه أحاديث الموطأ، للإمام مالك.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

في التفسير نحو ٤٣٠ حديثاً بالمكرر، أوردها تحت: "كتاب تفسير القرآن"، في ٢/٣-٤٤٦، وفي هذا القدْر، أيضاً، ما يصح وما لا يصح، وفيه المرفوع وغير المرفوع.

وهو مصدرٌ مُهِمٌّ للوقوفِ على مأثور التفسير، الواردِ في الكتبِ السِّتَةِ، مجموعاً في موضعٍ واحدٍ.

وباستعراض الروايات الواردة في الأربعة مصادر التي ذكرناها لمجرَّد التمثيل؛ يتَّضِحُ، بصورةٍ أوَّلِيَّة، حَجْمُ هذه الأحاديث في التفسير، مع ملاحظة كون الحديث مرفوعاً إلى رسول الله ﷺ، أو غير مرفوعٍ، وملاحظة مدى صحَّة الرواية أو عَدَمِها.

المبحث الثاني
كلامٌ للإمام ابن حجر في مصادر التفسير بالأثر

للإمام ابن حجر كلامٌ جامعٌ في مقدمة "العُجاب" عن مصادر التفسير بالأثر، والتفاسير التي جَمَعتْ أقوال السلف، وقد رأيتُ أن أنقل كلامه، على طوله؛ وذلك لبيان أمرين:

الأول: تَصوُّرُ أو تصوير حجم مصادر التفسير بالأثر، وهو أمرٌ قد يُساعِد على تصوُّرِ قدْر التفسير بالأثر.

الثاني: تَصَوُّرُ ما قيل عن صحةِ هذه الطرق وعن ضعفها، وأنه بالرغمِ مِن صحةِ كثيرٍ مِن روايات التفسير بالأثر، فليس كل ما يُروى في هذا الباب يَصِحُّ.

وفيما يلي نقلٌ لكلامه:

قال الإمام ابن حجر، رحمه الله تعالى[١]:

"فالذين اعتنوا بجمْع التفسير [المسنَد] مِن طبقة الأئمة الستة:

١- أبو جعفر محمد بن جرير الطبري [٢٢٤-٣١٠هـ].

---

(١) "العُجاب في بيان الأسباب" (أسباب النزول)، لأبي الفضل أحمد بن علي، (ابن حجر)، تحقيق عبد الحكيم محمد الأنيس، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م، ١/٢٠٢-٢٢١، وقد نقَلَهُ عنه السيوطي، في "الدرّ المنثور في التفسير بالمأثور"، ٨/٦٩٩-٧٠٢، بحسب طبعة دار الفكر منه.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

٢- ويليه أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري [المتوفى ٣١٨هـ].

٣- وأبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم بن إدريس الرازي [٢٤٠-٣٢٧هـ].

٤- ومِن طبقة شيوخهم: عَبْدُ بن حُمَيْد بن نصر الكشي [المتوفى ٢٤٩هـ].

فهذه التفاسير الأربعة قَلَّ أنْ يَشِذّ عنها شيءٌ من التفسير المرفوع والموقوف على الصحابة والمقطوع على[١] التابعين.

وقد أضاف الطبريُّ إلى النقل المستوعِب أشياء لم يشاركوه فيها، كاستيعاب القراءات، والإعراب، والكلام في أكثر الآيات على المعاني، والتصدي لترجيح بعض الأقوال على بعض، وكلُّ مَن صنّف بعده لم يجتمع له ما اجتمع فيه؛ لأنه في هذه الأمور في مرتبةٍ متقاربة[٢]، وغيره يغلب عليه فنٌّ مِن الفنون؛ فيمتاز فيه، ويقْصر في غيره.

والذين اشتهر عنهم القول في ذلك مِن التابعين: أصحابُ ابن عباس رضي الله عنهما، وفيهم ثقاتٌ وضعفاء، **فمِن الثقات:**

١- مجاهدُ بن جَبْر[٣]، ويُروى التفسير عنه مِن طريق ابن أبي نجيح، عن مجاهد، والطريق إلى ابن أبي نجيح قوية، فإذا وَرَدَ مِنْ غيره بيَّنتُه.

٢- ومنهم عكرمة، ويُروى التفسير عنه مِن طريق الحسين بن واقد، عن يزيد النحوي، عنه. ومِن طريق محمد بن إسحاق، عن محمد بن أبي محمد، مولى زيد بن ثابت، عن عكرمة أو سعيد بن جبير، هكذا بالشك، ولا يضر؛ لكونه يدور على ثقة.

---

(٢) في طبعة دار الفكر للدرّ المأثور: عن. وهو تصحيف.

(٣) أيْ: إنه في تحصيل تلك الأمور التي تَميّز بها كتابُه قد استوعبها كلَّها على درجاتٍ متقاربة.

(١) تصحّف في طبعة دار الفكر مِن "الدر المنثور" إلى: جبير.

٣- ومِن طريق معاوية بن صالح، عن علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس. وعلي صدوق، ولم يَلْق ابن عباس لكنه إنما حَمَل عن ثقاتِ أصحابه، فلذلك كان البخاري وابن أبي حاتم وغيرهما يعتمدون على هذه النسخة.

٤- ومِن طريق ابن جريج، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس، لكن فيما يتعلق بالبقرة وآل عمران، وما عدا ذلك يكون عطاءٌ هو الخراساني، وهو لم يسمع من ابن عباس رضي الله عنهما؛ فيكون منقطعاً، إلا إنْ صرح ابن جريج بأنه عطاء بن أبي رباح.

ومِن روايات الضعفاء عن ابن عباس رضي الله عنهما:

١- التفسير المنسوب لأبي النضْر محمد بن السائب الكلبي؛ فإنه يرويه عن أبي صالح، وهو مولى أم هانئ عن ابن عباس، والكلبي اتهموه بالكذب، وقد مَرِض فقال لأصحابه في مرضه: كلُّ شيء حدثْتُكم عن أبي صالح كذبٌ(١)، ومع ضعف الكلبي فقد روى عنه تفسيرَه(٢) مثلُه أو أشدُّ ضعفاً، وهو محمد بن مروان السدي الصغير، ورواه عن محمد بن مروان مثله، أو أشدُّ ضعفاً، وهو صالح بن محمد الترمذي.

وممن روى التفسير عن الكلبي مِن الثقات: سفيان الثوري، ومحمد بن فضيل بن غزوان. ومِن الضعفاء مِن قِبَلِ الحفظ: حِبّان بكسر المهملة وتثقيل الموحدة، وهو ابن علي العنَزي بفتح المهملة والنون بعدها زاي منقوطة.

---

(٢) يُنظر تعليقي على هذا القول في تحقيقي لرسالةِ "مَن تُكُلِّمَ فيه وهو موثَّقٌ أو صالحُ الحديث" للإمام الذهبي، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م، ص ١٢٤- ١٢٥، (رسالة ماجستير)، فقد رجَّحتُ عدمَ صحة هذا القول عن الكلبي، بغضّ النظر عن كون الرجل ثقة أو غير ثقة. ثم إنْ كان غير ثقة -كما هو الشأن في أمره- فكيف نقبل قوله هذا عن مروياته!

(١) في طبعة الدرّ المنثور: "قد روي عنه تفسير مثله". وهو تصحيف.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

٢- ومنهم جويبر بن سعيد، وهو واهٍ، روى التفسير عن الضحاك بن مزاحم، وهو صدوق، عن ابن عباس رضي الله عنهما، ولم يسمع منه شيئاً.

وممن روى التفسير عن الضحاك: علي بن الحكم، وهو ثقة، وعلي بن سليمان، وهو صدوق، وأبو روق عطية بن الحارث، وهو لا بأس به.

٣- ومنهم: عثمان بن عطاء الخراساني، يروي التفسير عن أبيه، عن ابن عباس، ولم يسمع أبوه مِن ابن عباس.

٤- ومنهم: إسماعيل بن عبد الرحمن السُّدّيّ بضم المهملة وتشديد الدال. وهو كوفي صدوق، لكنه جمع التفسير مِن طرقٍ، منها: عن أبي صالح، عن ابن عباس، وعن مرة بن شراحيل، عن ابن مسعود، وعن ناس من الصحابة ﷺ، وغيرهم، وخلط رواياتِ الجميع، فلم تتميز رواية الثقة مِن الضعيف، ولم يَلْقَ السُّدّيُّ مِن الصحابة إلا أنسَ بنَ مالك، وربما التبس بالسُّدّي الصغير، الذي تقدم ذكره.

٥- ومنهم: إبراهيم بن الحكم بن أبان العدني، وهو ضعيف، يروي التفسير عن أبيه عن عكرمة، وإنما ضعفوه لأنه وصل كثيراً مِن الأحاديث بذكْر ابن عباس، وقد روى عنه تفسيره عبدُ بن حميد.

٦- ومنهم: إسماعيل بن أبي زياد الشامي، وهو ضعيف، جمع تفسيراً كبيراً، فيه الصحيح والسقيم، وهو في عصر أتباع التابعين.

٧- ومنهم: عطاء بن دينار، وفيه لِيْنٌ، روى عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما تفسيراً، رواه عنه ابنُ لهيعة وهو ضعيف.

ومن تفاسير التابعين:

١- ما يُروى عن قتادة:

وهو مِن طرقٍ، منها:

- رواية عبد الرزاق، عن معمر، عنه.
- ورواية آدم بن أبي إياس، وغيره، عن شيبان، عنه.
- ورواية يزيد بن زريع عن سعيد بن أبي عروبة عنه.

٢- ومن تفاسيرهم: تفسير الربيع بن أنس، بعضه عن أبي العالية، واسمه رُفَيْع، بالتصغير، الرياحي، بالمثناة التحتية والحاء المهملة، وبعضُه لا يُسمِّي الربيعُ فوقَه أحداً، وهو يُرْوى مِن طرقٍ: منها: رواية أبي عبد الله بن أبي جعفر الرازي، عن أبيه، عنه.

٣- ومنها: تفسير مقاتل بن حيان من طريق محمد بن مزاحم عن بكير بن معروف، عنه، ومقاتل هذا صدوق، وهو غير مقاتل ابن سليمان الآتي ذكره.

ومِن تفاسير ضعفاء التابعين فمن بعدهم:

١- تفسير زيد بن أسلم، مِن روايةِ ابنه عبد الرحمن عنه، وهي نسخةٌ كبيرة، يرويها ابن وهب وغيره عن عبد الرحمن عن أبيه، وعن غير أبيه، وفيه أشياء كثيرة لا يُسندها لأحد، وعبد الرحمن مِن الضعفاء، وأبوه من الثقات.

٢- ومنها تفسير مقاتل بن سليمان، وقد نسبوه إلى الكذب. وقال الشافعي: مقاتلٌ قاتله الله تعالى. وإنما قال الشافعي فيه ذلك لأنه اشتهر عنه القول بالتجسيم(١).

(١) على أنَّه رُوي عن الإمام الشافعي قولٌ آخر له في مقاتل بن سُلَيْمان في التفسير خاصة، أنه قال =

www.alukah.net
شبكة الألوكة

وروى تفسير مقاتل هذا عنه أبو عصمة نوحُ بن أبي مريم الجامع، وقد نسبوه إلى الكذب.

ورواه أيضاً عن مقاتل: [هذيل بن حبيب][(١)]، وهو ضعيف، لكنه أصلحُ حالاً مِن أبي عصمة.

٣- ومنها: تفسير يحيى بن سلام المغربي، وهو كبير في نحو ستة أسفار، أكثرَ فيه النقلَ عن التابعين وغيرهم، وهو لين الحديث، وفيما يرويه مناكير كثيرة. وشيوخه مثل: سعيد بن أبي عروبة، ومالك، والثوري.

٤- ويَقْرب منه تفسير سُنَيْد، بمهملة ونون، مصغر، واسمه الحسين بن داود، وهو من طبقة شيوخ الأئمة الستة. يروي عن حجاج بن محمد المصيصي كثيراً، وعن أنظاره. وفيه لِيْنٌ، وتفسيره نحو تفسير يحيى بن سلام. وقد أكثر ابن جرير[(٢)] التخريج منه.

٥- ومِن التفاسير الواهية، لِوَهاءِ رواتها: التفسير الذي جمعه موسى بن عبد الرحمن الثقفي الصنعاني. وهو قَدْر مجلدين، يُسنده إلى ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس. وقد نَسب ابن حبان موسى هذا إلى وضع الحديث. ورواه عن موسى: عبد الغني بن سعيد الثقفي،

= الربيع بْن سُلَيْمان: سمعت الشافعي يقول: من أراد التفسير فعليه بمقاتل بْن سُلَيْمان، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ٤٣٦/٢٨، "وروي عن الشافعي من وجوه: الناس عيال على مقاتل في التفسير"، تهذيب التهذيب، ٢٧٩/١٠.

(٢) يُنظر حاشية محقق "العجاب"، ٢١٨/١ بشأن اسمه. وقد جاء اسمه في طبعة دار الفكر من تفسير "الدر المنثور": الحكم بن هذيل. وهو خطأ.

(٣) تصحفت في طبعة دار الفكر من "الدرّ المنثور" إلى: ابن جريج. والتصحيح مِن حاشية "العجاب"، ٢٢٠/١.

وهو ضعيف.

وقد يوجد كثير مِن أسباب النُّزول في كتب المغازي. فما كان منها مِن روايةِ معتمر بن سليمان عن أبيه، أو مِن روايةِ إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة، عن عمه موسى بن عقبة، فهو أصلحُ مما فيها من كتاب محمد بن إسحاق.

وما كان مِن روايةِ ابن إسحاق، أَمثلُ مما فيها مِن رواية الواقدي)).

وإنما قدّمتُ هذه المقدمة ليسهل الوقوف على أوصافهم لمن تصدّى للتفسير؛ فيَقبل مَن كان أهلاً للقبول، ويَرُدَّ مَن عداه(١).

قلتُ: وبهذا العرض، الذي ذكره الإمام ابن حجر لمصادر التفسير المأثور، وبهذا التقييم الذي حَدَّد فيه قيمة كلِّ تفسيرٍ مِن هذه التفاسير بالمأثور، مِن حيث الرواية والثبوت؛ يَتّضح جانبٌ مهمٌّ عن التفسير المسند؛ إذْ بمعرفة حجم هذا النوع مِن التفسير، وبمعرفة قيمته مِن حيث الثبوت؛ يَتبين جليّاً أن التفسير بالمأثور ليس كله مقبولاً؛ لمجرّد أنه موصوف بهذا الوصف، كما أنه ليس كله مردوداً، وإنما يَتوقف قبولُه أو ردُّه على معرفة حال الرواية ثبوتاً أو ضعفاً.

ومما أَوْقفَنا عليه الإمام ابن حجر في هذه المقدمة عن مصادر التفسير بالمأثور: أنّ مصادر هذا النوع من التفسير يكاد يَجمعها أربعةُ مصادر مِن مصادره، وهي:

١- تفسير أبي جعفر محمد بن جرير الطبري، (٢٢٤-٣١٠هـ). وهو كتاب ضخمٌ، مطبوع، وقد مضى قريباً الكلام عنه.

---

(٢) هنا انتهى كلام الإمام ابن حجر، في: "العُجاب في بيان الأسباب"، ١/٢٠٢-٢٢١، وقد نقَلَه عنه السيوطي في "الدرّ المنثور في التفسير بالمأثور"، ٨/٦٩٩-٧٠٢ مِن طبعة دار الفكر، ونقلتُهُ بعد أنْ صححتُ الأخطاء المطبعية، ووضعتُ علامات الترقيم، ثم وقفت على القدْر المحقق من "العجاب" فقابلتُ هذا عليه، واعتمدتُه أصلاً في المقابلة.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

٢- وتفسير أبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (المتوفى ٣١٨هـ). وهو مفقود إلا قدْراً منه، مطبوع في مجلدين. وقد قال الإمام الذهبي: "وَلِابْنِ الْمُنْذِرِ (تَفْسِيْرٌ) كَبِيْرٌ فِي بِضْعَةَ عَشَرَ مُجَلَّداً، يَقضِي لَهُ بِالإِمَامَةِ فِي عِلْمِ التَّأْوِيْلِ أَيْضاً"(١).

٣- وتفسير أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم بن إدريس الرازي (٢٤٠-٣٢٧هـ). وهو مطبوعٌ بعضٌ منه في أجزاء، والباقي منه مفقود.

٤- وتفسير عَبْد بن حُمَيْد بن نصر الكشي (المتوفى ٢٤٩هـ). وهو مفقود إلا قدْراً منه (وهو المنتخَبُ مِن تفسير عبْد بن حُمَيْد)، وقد طَبَعتْ دار ابن حزم جزءاً يسيراً جدّاً منه.

وهذه التفاسير الأربعة تشترك في أمور، منها:

- أنها في التفسير بالمأثور.
- أنها تناولت التفسير المرفوع إلى الرسول ﷺ والموقوف على الصحابة والمقطوع المعزوّ إلى التابعين فمن بعدهم.
- أنها كبيرة الحجم.
- أنها قد طالتْها يَدُ الفقْد، ففُقِد كلٌّ منها أو بعضها، ما عدا الأول (تفسير الإمام الطبري).

ومَن يتأمل هذه المصادر الأربعة، وما كتبه الكاتبون عنها يُدرك أهميتها، لكن ليس بالإمكان معرفة حجم الروايات بالتفسير فيها بالضبط(٢).

---

(٢) سيَر أعلام النبلاء، ١٤/٤٩٢.

(١) وأُشيرُ هنا إلى ملحوظةٍ مهمّةٍ، وهي أني بعد ما مضى مِن السنين الطويلة على عملي في هذا =

إِذَنْ، يُمْكن القول؛ بناءً على هذا، بأنه يجب التمهّل في إطلاق الحكم الذي بمقتضاه يُبالَغ في تصوير مقتضى الوصف بأنّ هذا تفسيرٌ بالمأثور؛ إذْ أن هذا التضخيم في تصوّره -حجماً، أو حكماً- فيه بعض التجنّي على المنهج الواجب مراعاته في تفسيرنا لكتاب الله تعالى.

إلا أنّ كلام الإمام ابن حجر المتقدّم نقْله عن مصادر التفسير بالمأثور يُعطِي انطباعاً عن كثرة الروايات بالتفسير بالمأثور، مرفوعاً وموقوفاً ومقطوعاً، لكن هذا لا يُغني عن الوقوف الفعلي على تلك الروايات وحصْرها مجتمِعَةً.

هذا مِن حيث النظرة السريعة إلى معطيات مثل هذه المعلومات عن التفسير بالمأثور، أو التفسير المسنَد، وإنْ كانت الدراسةُ المتأنية المستوعِبةُ ستكون أدقَّ في النتائج، إلا أنّ هذه النظرة الأوّلية، المبنيةَ على هذه المعلومات، بحكم رأي الإمام ابن حجر، ليست بعيدةً عن الحقيقة.

= الكتاب، ولَمَّا أَنشُرْه بعدُ، قد اطّلعتُ على دراساتٍ في مجال حصْر التفسير بالمأثور أو ذات علاقةٍ بذلك، لكن، يَضِيق الوقت عليّ الآن للنظر فيها بعد أن انتهيت إلى هذه المرحلة مِن العمل في الكتاب. ومِن هذه الدراسات:

- الكفاية في التفسير بالمأثور والدراية، د. عبد الله خضر حمد، دار القلم، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٣٨هـ-٢٠١٧م. (عدد الأجزاء: ٨، إلكترونياً، وتحت الطبع ورقياً، حين كتبْتُ هذه الحاشية).

- التفسير النبوي: مقدمة تأصيلية، مع دراسة حديثية لأحاديث التفسير النبوي الصريح، خالد بن عبد العزيز الباتلي، رسالة دكتوراه من جامعة الإمام بالرياض، دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ-٢٠١١ م.

- موسوعة الصحيح المسبور من التفسير بالمأثور، أ. د. حكمت بن بشير بن ياسين، المدينة المنورة، دار المآثر للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م. (في ٤ أجزاء).

ولستُ مستقصياً الجديد في هذا الباب، لكن، على العموم: ينبغي أنْ يُعْلم أنّ قيمة أيّ عملٍ علميٍّ مرتبطةٌ بمنهجية العمل نفسه؛ قبولاً أو رَدّاً.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

ملحوظتان مهِمَّتان بشأنِ التفسير بالمأثور والتفسير بالمعقول:

مِن المهم في منهجنا لتفسير القرآن مراعاةُ ملحوظتَين مهمَّتَين، هما:

الملحوظة الأُولى: وجوبُ الأخذِ في منهج تفسير القرآن الكريم بِكُلٍّ مِن التفسير بالمأثور، والتفسير بالمعقول؛ ولا يُنْقَص التفسير بالمأثور عن مكانته وقيمته، ولا يُنْزَل بالتفسير بالمعقول عن مكانته وقيمته. نسأله تعالى أن يَهدينا سواء السبيل.

والملحوظة الثَّانية: أنَّه ينبغي عند إرادة التعرف على قدْر كلٍّ مِن التفسير المأثور، والتفسير بالمعقول، العِلْمُ بِأنَّ مما يشهدُ بمكانة التفسير بالمأثور النظرُ إلى المؤلَّفات فيه، التي يصعبُ حصرها، وكذلك العِلْمُ بأنَّ التفسير بالمعقول لم يأتِ في زمنٍ متأخر، بل كان منذ البدايات، ولعلّ مما يدلّ على هذه الحقيقة الوُقُوفُ على كتاب التفسير، الذي ألّفه الإمام أبو أحمد محمد بن علي بن محمد الكَرَجي القصَّاب، المتوفى نحو (٣٦٠هـ)، بعنوان: "نُكت القرآن الدالة على البيان في أنواع العلوم والأحكام"، وقد طُبعَ محقَّقاً في أربعة أجزاء[١]، الذي قال في مقدمته[٢]:

"هذا كتاب نُكَتِ القرآن الدالة على البيان في أنواع العلوم والأحكام المنْبِيَة[٣] عن اختلاف الأنام في أصول الدين وشرائعه، وتفصيله وجوامعه، وكل

---

(٢) تحقيق علي بن غازي التويجري وإبراهيم بن منصور الجنيدل، وشايع بن عبده بن شايع الأسمري، موزّعَةً أجزاؤه بينهم، دار القيم، ودار ابن عفان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

(٣) علّق فاضلٌ بشأن هذا الكتاب، فقال: "والكتاب مليء بلطائفَ عجيبةٍ، واستدلالاتٍ مُطْرِبة، ونفائسَ ودررٍ متناثرة في جنباته"، نقْلٌ عن (أرشيف ملتقى أهل الحديث) إحالةً على "ملتقى أهل التفسير"، في: - ٥ (٢١٨/٧٤) [١٤ - ٠٧ - ٠٩ ، ٠٩:٥١ ص].

(١) أيْ: الدالّة. (المنبئة) بالهمز، و(المنْبية) بالتسهيل، كلاهما يَصحّ. وقد أشار محقق الكتاب إلى أنها =

ما يحسن مقاصده، ويعظم فوائده من معنى لطيف في كل فن تدل عليه الآية مِن جليّها وغامضها، وظاهرها وعويصها، أَودعتُها، بعون الله تعالى، كتابي هذا عدة على المخالفين، وحجة على المبتدعين، إذ هي بحمد الله شافية ملخصة كافية، فمن أضرب عن اللجاج، وقصد واضح المنهاج عرف بها ما أشكل مِن خُدع أهل التمويه، ومَن يقصد اللدد والتشبيه، فإنّ أكثر مَن ضل منهم ضل بتركه تميز كتاب ربه، الذي لا يأتيه الباطل مِن بين يديه ولا مِن خلفه، واقتصاره على مخاريق أهل الكلام، وما وشّوه به مِن رائقِ النظام، الذي لا يُفيد محصولاً، ولا يشيد معقولاً، أو لا يفكر أنّ الله قد عُبد بهذا الدين قبل أن يُخلق أبو الهذيل وأتْباعه، والنظّام وأشياعه، وكانت حجته على عباده واضحةً بكتابه.

ويُعوّلون عليه، ويَدَعون مَن خالفهم إليه، متّبعين فيه قوله تبارك وتعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾[الأنعام: ١٥٣]، وهل يَحْسُن بذي حِجى أنْ يُعين[١] عقلَه في اتّباع مَن يَجهل عدلَه، ولا يَفحص عن دينه برويّةِ نظره، ويأتي الأمرَ مِن أَقْصدِ أبوابه؛ فيَعلم أن ما لم يَكشف عنه القرآن، الذي جعله الله لكل شيءٍ تبياناً، لم يَكشِف عنه سواه.

وهل كلُّ مَن زخرفَ مِن المبتدعة كلاماً، وعُدَّ فيما ألّفه مِن البدعة إماماً، إلا بشَرٌ مثله! فما بالُهُ يُعوّل عليه، ويَتّهم نفسه في خلاف ما سبق إليه"[٢].

وهي مقدّمةٌ واضحةٌ دلالتها على انْتِهاجه التفسير بالمعقول -مع ما

= في بعض النسخ جاءت: "والمَنْبِيَة". قلتُ: والأَولى أنْ تكون بدون الواو؛ لأنها لا تَصْلُحُ واوَ عطْفٍ.

(٢) كذا في المطبوع. ولعلها: يُعِيرُ. وإنْ كان لكلٍّ منهما وجْهٌ.

(٣) نكت القرآن الدالة على البيان في أنواع العلوم والأحكام، ٨٢/١، فما بعدها.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

انتهجَهُ من التفسير بالمأثور- وقد علِمتَ أنّ المؤلف، رحمه الله تعالى، توفي حوالي سنة (٣٦٠هـ)، فهو في زمنٍ متقدم(١).

قلتُ: بل قد ثبَتَ أنّ التفسير بالرأي (التفسير بالمعقول) قد بدأ مِن عهْد الصحابة ﷺ؛ إذ اجتهدوا في تفسير القرآن بحسب فهمهم، وهمْ أهلٌ لذلك، والروايات عنهم في ذلك مبثوثةٌ في كتُب التفسير وكُتب الحديث، كما أنهم يستندون في التفسير أحياناً إلى رواياتهم عن رسول الله ﷺ.

ويُمْكن أنْ نستخلِصَ تصوّراً إجمالياً مِن ذلك الحصْر الذي أوردَهُ الإمام ابن حجر، رحمه الله تعالى، لمصادر التفسير بالمأثور وتصنيفها مِن حيث القبول والردّ بحسَبِ طُرقها.

ويُمكنُ استخلاص ما يَدُلُّ عليه هذا الحصر للتفسير بالمأثور مِن نتائجَ في الأسطر الآتية:

١- أهمية التفسير بالمأثور.

٢- كثرةُ مصادره.

٣- أنّ مصادر التفسير بالمأثور بدأتْ منذ بداية الإسلام، وأنّ أوّل التفسير بالمأثور قد بدأ مِن عهد الرسول ﷺ؛ لأن مِن التفسير بالمأثور: التفسير المرفوع إلى الرسول ﷺ؛ إذ هو المقصود الأساس بالتفسير بالمأثور.

٤- أنّ التفسير بالمأثور (التفسير بالرواية) لم يَتناول آياتِ الكتاب العزيز كلَّها، وإنما بعض الآيات، يَعْرِف هذا مَن يَتَفحّصُ كُتُب التفسير.

---

(١) علماً بأني لم أستقصِ الجهودَ المتقدم زمنُها في التفسير بالرأي، بل لم أبحث هذا بحثاً بخصوصه كما ينبغي.

٥- أنّ نتائج محاولة الحصر للتفسير بالمأثور تؤكّد الحاجة للتفسير بالمعقول؛ لِمَا قلتُهُ مِن أنّ التفسير بالرواية لم يتناول آياتِ القرآن الكريم كلَّها، وإنما بعضَها، وهو ما ورد تفسيره عن رسول الله ﷺ.

٦- قد ثبَتَ أنّ التفسير بالرأي (التفسير بالمعقول) قد بدأ مِن عهْد الصحابة ﷺ؛ إذ اجتهدوا في تفسير القرآن بحسب فهمهم، وهمْ أهلٌ لذلك، والروايات عنهم في ذلك مبثوثةٌ في كُتُب التفسير وكُتب الحديث.

ثم إنه قد أُلِّف في هذا النوع مِن التفسير مستقلاً مبكّراً، على ما رأينا -على سبيل المثال- مِن تفسير الإمام أبي أحمد محمد بن علي بن محمد الكَرَجي القصَّاب، المتوفى نحو (٣٦٠هـ)، بعنوان: "النكت الدالة على البيان في أنواع العلوم والأحكام..."، المتقدّم ذِكْره.

٧- ثم إنه بالنظر لِمختلَف الأدلة بشأن كلٍّ مِن نوعَي التفسير، تتضح أيضاً أهمية التفسير بالمعقول، أو بالرأي، بل ضرورته لفهم الكتاب العزيز.

٨- وأخيراً: **لا تنافيَ، ولا تَعارُضَ بين كلٍّ مِن نوعَي التفسير، وإنما هما يُكمّلان بعضهما؛ لإبراز معاني القرآن الكريم؛ والاستنباط منه للأحكام والحِكم.**

وسيتأكّد هذا الاستخلاص أو الاستنتاج بما بقي مِن فصول هذا البحث ومباحثه، بإذن الله تعالى.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

المبحث الثالث
موسوعات التفسير: العلاقة والدلالات

توطئة:

عَمِل بعض المفسرين المتقدمين كتباً في التفسير بعمومه، هي أشبَهُ بالعمل الموسوعيّ، كالإمام الرازي، وغيره ممن يَطُول حصْرهم، والوقوف على كُتُبهم.

ومنذ مدةٍ طويلة ظهر الاتجاه إلى عمل موسوعاتٍ في التفسير، ولا سيما التفسير بالمأثور، سواء أكانت ورقيّةً أم إلكترونية (رقميّة، أو حاسوبية)، وهو اتجاهٌ جيّد، وله دلالاته، فهو جيّدٌ مِن حيث إنه خدمةٌ نوعيّةٌ للتفسير، وله دلالاته فيما يتعلق بحصْر التفسير بالمأثور، وإنْ شئتَ فقلْ: حصْر الروايات المرفوعة والموقوفة والمقطوعة في التفسير، ومِن ثَمَّ: الوقوف على حجم هذه الروايات، وذلك بغضّ النظر عن تمحيصها، وتمييز الثابتِ منها مِن غير الثابت.

ولا داعي للإفاضة هنا في حصر هذه الموسوعات بنوعيها: الورقي والرقميّ؛ إذْ هذا ليس هو غَرَض البحث؛ ويكفي إيراد إشاراتٍ في هذه الجزئية؛ ولهذا سأكتفي بالإشارة إلى بعض هذه الموسوعات، وإلى بعض الملحوظات حول فكرة هذه الموسوعات، ودلالاتها فيما يتعلق بموضوع تقدير حجم التفسير بالمأثور.

بعض موسوعات التفسير المأثور:

١- موسوعة التفسير بالمأثور:

فكرةٌ عامة عن الموسوعة -بحسب ما ذُكِرَ عنها في الموقع الرقمي الخاص بها:

تكمن أهمية الموسوعة في الحاجة إلى مؤلف شامل يستوعب أحاديث النبي ﷺ، وأقوال السلف الصالح (أهل القرون المفضلة) في تفسير القرآن الكريم، مجموعاً في مكان واحد، معزُوّاً لمصادره الأصلية، مرتباً حسب الموضوعات والطبقات، مع تعليقات وترجيحات أئمة التفسير المحققين عليها، بحيث يغني عن جرد المطولات، والتنقيب في ثنايا المصنفات.

التعريف بالكتاب:

"تشتمل هذه الموسوعة على جميع ما ورد عن النبي ﷺ والصحابة والتابعين وتابعيهم في تفسير القرآن الكريم؛ معزواً إلى مصادره الأصلية، التي تعدت كتب التفسير المسندة إلى جميع الكتب المسندة في الحديث والعقيدة والسير والتراجم والفقه، وتتضمن تعليقات: ابن جرير، وابن عطية، وابن تيمية، وابن القيم، وابن كثير على الأحاديث والآثار الواردة في التفسير؛ سواء بتوضيحها أو شرحها أو توجيهها...

وقد رُتبت أحاديث وآثار الموسوعة تاريخياً حسب الطبقات، ثم صنِّفت موضوعياً، بدءاً بالقراءات، فالنزول، فالنسخ، فالتفسير، فالأحكام، ثم الآثار المتعلقة بالآية مما سوى ذلك.

وبين يدي أحاديث وآثار الموسوعة مدخل في بيان منهج الموسوعة في الجمع والترتيب والصياغة، ومنهجها في إيراد تعليقات الأئمة الخمسة المذكورين

www.alukah.net
شبكة الألوكة

على أحاديث التفسير وآثاره، وفي توثيق النصوص وخدمتها، وتخريج الأحاديث، ثم بحوث في التفسير المأثور في: تعريفه وبيان أهميته ومصادره وأنواعه وحجيته، وتاريخه، وأصحابه (مفسري السلف) ومراتبهم، وعناية الأئمة الخمسة به، ومنهجهم في التعامل معه، ومنهج المحدثين في نقد مروياته. استغرق كل ذلك المجلد الأول من الموسوعة. وقد ذُيِّلت الموسوعة بعشرة أنواع من الفهارس استغرقت المجلد الأخير".

موسوعة التفسير المأثور: هي عصارة ست سنوات من البحث المتواصل من أكثر من ٣٥ باحثاً. وهي مشروع علمي عالمي ذو شقين: الأول: جمع التراث التفسيري. الثاني: دراسة هذا التراث. وبهذا يجتمع لدى الباحث في كل آية ما أُثر فيها من أقوال، وما حرره العلماء حول هذه الآثار مجموعة في مكان واحد. وتعتبر الموسوعة تجميعاً لأحاديث وآثار التفسير عن النبي ﷺ والصحابة والتابعين وتابعيهم، مقرونة بتعليقات وترجيحات خمسة من أئمة التفسير وهم: ابن جرير الطبري، ابن عطية الأندلسي، ابن تيمية، ابن القيم، وابن كثير.

أقسام الموسوعة:

١- القسم الأوّل: أحاديث التفسير وآثاره وهو معرفة تفسير السلف الصالح للقرآن الكريم.

٢- القسم الثاني: تعليقات أبرز المحققين على أحاديث وآثار التفسير وهو معرفة فقه السلف في التفسير، توضيحاً أو توجيهاً أو موازنة بينها، وكيفية التعامل مع الاختلاف في التفسير.

٣- القسم الثالث: تخريج أحاديث التفسير وهو عزو النصوص إلى

مصادرها الأصلية، وتخريج أحاديث التفسير، والحكم عليها تيسيراً للوقوف عليها.

قلتُ: ولهذا الشمول والتنوع في مجالات الموسوعة؛ جاء الكتاب في ٢٤ جزءاً. لكن، ما مِن شكٍّ في أنّ حُسْنَ الإفادة مِن هذا الجهد بحاجةٍ إلى متخصصٍ، ولاسيما في الحديث وعلومه؛ للتأكد مِن تمحيص الروايات قبل بناء الأحكام عليها.

٢- الموسوعة الشاملة لتفسير القرآن الكريم(١):

"جمْعٌ لنحو خمسين تفسيراً من التفاسير التراثية والمعاصرة".

نبذة عن المشروع:

"مشروعٌ تقنيٌّ يهدف لتوفير قالبٍ تقنيّ أنيق وحديث يليق بالمحتوى الثري لمشروع الجامع التاريخي لتفسير القرآن الكريم الصادر عن مؤسسة البحوث والدراسات العلمية مبدع وقد تم التركيز على توفير تصفحٍ سلس وسهل للمحتوى ومتوافق تماماً مع أجهزة الجوال، كما تم عمل بعض المميزات الفريدة كميزة التلوين التلقائي للنصوص والتي تم بناء خوارزمية برمجية مخصصة لهذا الغرض".

وواضحٌ أنّ هذه الموسوعة ليست خاصّةً بما نتحدّث عنه مِن موسوعات التفسير بالمأثور.

٣- موسوعة تفاسير القرآن - الإصدار الأول [محدّث]:

"الوصف: برنامج موسوعي يعتني بتفسير القرآن الكريم؛ ويشمل تفاسير أئمة السلف المأثورة؛ بالإضافة إلى عشرات المؤلفات من أمهات كتب التفسير

(١) يُلاحَظُ أنَّه قبْل طبع كتابنا هذا، قد ظهرتْ موسوعاتٌ كثيرةٌ في التفسير، ينبغي للباحث العناية بها.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

المعتمدة، والمؤلفات المعاصرة التي صنفها علماء التفسير في تفسير الكتاب الكريم.

وواضحٌ، كذلك، أنّ هذه الموسوعة ليست خاصّةً بما نتحدّث عنه مِن موسوعات التفسير بالمأثور.

ملحوظات ينبغي مراعاتها بشأن هذه الموسوعات:

مما ينبغي ملاحظته في النظر لهذه الموسوعات في التفسير بالمأثور، الملحوظات الآتية:

١- ليس في عدد أجزاء هذه الموسوعات، وعدد صفحاتها دلالة على كثرة الروايات في التفسير المأثور، ولاسيما الرواية عن الرسول ﷺ، وذلك يَعود لأسبابٍ، منها: اشتمال هذه الموسوعات، بصفةٍ عامة، على كلٍّ مِن الأحاديث المرفوعة إلى رسول الله ﷺ، والروايات عن الصحابة، والروايات عن التابعين، والروايات عن أتباع التابعين، وبعضها ربما اشتمل على الثابت منها وغير الثابت، ولاشتمال هذه الموسوعات على جَمْعِ عددٍ مِن المؤلفات في التفسير، وبعضها في أجزاءٍ كثيرة، ولاشتمال هذه الموسوعات على الأسانيد، وكلام المفسرين وتعليقاتهم، وربما تعليقات المتدبرين والكاتبين في تدبّر القرآن الكريم، وهذا ليس شيئاً قليلاً، ولاشتمالها، أيضاً، على الفهارس وسائرِ أوْجُهِ خدمة الموسوعة ومقدّماتها، والكلام على الروايات وتخريجها، وما إلى ذلك.

٢- الروايات عن الرسول ﷺ، المباشِرة في التفسير أقلّ مِن تفسير الصحابة، وتفسير الصحابة أقلّ بكثيرٍ مِن تفسير التابعين فمن بعدهم، وهكذا.

٣- كان الكلام في التفسير في عهد النبوّة أقلّ منه في العصور اللاحقة إلى يومنا هذا؛ إذ أنّ الواقع أنه كلما تقدّم الزمان بالناس؛ زادت الحاجة إلى مزيدٍ من الكلام في تفسير القرآن الكريم؛ لأسبابٍ لا تَخفى؛ ولهذا إذا رأيتَ كثرة مجلداتِ موسوعةٍ ما في التفسير؛ فلا يُوهِمْك ذلك كثرة الروايات في التفسير النبوي.

٤- ربما بعض ما أُطلِق عليه "موسوعات في التفسير" لا يَعْدو أن يكون مجرّد تجميعٍ لعددٍ مِن كتب التفسير.

٥- يَنبغي أنْ يُعلَم أنّ فكرة موسوعات التفسير مفيدةٌ نافعةٌ على أيّ حالٍ كانت، حتى لو كانت مجرد تجميعٍ لكتب التفسير وعلوم القرآن والقراءات؛ لأنّ هذا الجمع الورقيّ، والإلكتروني، وما فيه مِن خدَماتٍ وتسهيل للبحث، خدمةٌ للقرآن وللمتخصصين في مجاله والدارسين له، جزى الله كلَّ مَن قدّمَ فيه جهداً مفيداً.

لكن، أُعيد القول هنا بأنّه ما مِن شكٍّ في أنّ حُسْنَ الإفادة مِن هذا الجهد بحاجةٍ إلى متخصصٍ، ولاسيما في الحديث وعلومه؛ لتمحيص الروايات قبل بناء الأحكام عليها.

الفصل الثالث
بيانٌ نَظَرِيٌّ لأَنواعِ التفسيرِ غير المقبول

ويَنقسم إلى تمهيدٍ ومبحثين:

تمهيدٌ: في ضوابط التفسير بنوعَيْه.

المبحث الأول: حَصْرُ أنواعِ التفسيرِ المنقولِ غير المقبول.

المبحث الثاني: حَصْرُ أنواعِ التفسير بالرأي غير المقبول.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

سيكُون هذا الفصل استقصاءً -بحسب رأيي- لحصْر أنواع التفسير المردود، بنوعيه: المأثور، والمعقول، ولا أَزعمُ أنّ رأيي في هذا الحصر نهائيٌّ.

ومما ينبغي الإشارةُ إليه هنا، هو أنّ التفسير السديد لكتاب الله تعالى: هو التفسير الذي تتوافر فيه الضوابط اللازمة لسلامة التفسير، سواءٌ أكان تفسيراً بالمنقول أم تفسيراً بالمعقول.

أَيْ: أنّ كلاًّ مِن نوعيِ التفسير يتعين أن تتوافر فيه الضوابطُ لقبولِه؛ وإلا كان غيرَ صحيحٍ، أيّاً كان نوعه: بالنقل أو بالعقل.

وهذا على غيرِ المتبادِرِ إلى أذهانِ بعضِ الناس مِن أنّ التفسير بالمنقول صحيحٌ مطلقاً، بل قد يتبادر إلى أذهان بعض الناس، أيضاً، أنّ التفسير بالرأي أو بالمعقول مردودٌ مطلقاً!

لكن، الأمر ليس كذلك؛ وذلك لأنّ علامة القبول لتفسيرِ الآية أو الآيات، ليس هو مجرّد وصْفِ التفسير بأنّه مِن قَبِيل التفسير بالمأثور، أو مِن قَبِيل التفسير بالمعقول، بل هو مرتبطٌ بمدى توافُر شروطِ قبولِ التفسير، ومدى استقامةِ منهجه.

وهذا الذي سيتوجّه الكلام لإيضاحه في الصفحات القادمة بحسَبِ ما

انتهى إليه بحثي ورأيي؛ مهتدياً في ذلك بمنهجيةِ تفسير الكتاب العزيز، التي ألتمسُها وأدعو إليها، المنهجية العاصمة مِن الخطأِ في تفسيره.

وسأُوردُ، قريباً، أمثلةً لأنواعٍ مِن التفسير مردودةً؛ لسببٍ، أو أكثر مِن أسباب رَدِّ التفسير.

ومِن خلال إيراد الأمثلة تتضحُ ضوابطُ التفسير المقبول بصورةٍ أفْضل، بإذنه تعالى.

علماً بأنّي سأستخلص الضوابطَ اللازمةَ لصحةِ التفسير واستقامتِه في الموضع المناسب لها مِن هذه الأوراق.

فإلى المبحثين الآتيين.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

المبحث الأول
حصرٌ نَظَريٌّ لأنواعِ التفسيرِ المنقولِ غير المقبول

هناك أنواعٌ مِن التفسير المنقولِ غيرُ مقبولة.

وتتبيّنُ لنا هذه الأنواعُ غيرُ المقبولة مِن التفسير مِن خلال تطبيق المنهجِ الواجبِ مراعاتُه في تفسير كتاب الله تعالى.

وسأَحصرُ هنا الحالات التي يُردُّ فيها التفسير بالمأثور، حصْراً نظريّاً على وجْه الإجمال؛ بحسب ما توصّلتُ إليه مِن الرأي والبحث، ثم أُورِد لاحقاً أَمثلةً تطبيقيةً مختارةً لبعضها مِن خلال كُتب التفسير في فصْلٍ خاصٍّ بها، وهو الفصل السادس، دون الالتزام بالتمثيل لكلِّ حالةٍ مِن هذه الحالات؛ لضيق الوقت؛ وكذلك لئلاَّ يَطُول الكلام.

وسأُورِدُ ما يتيسّر لي بيانُهُ مِن هذه الأنواع في الأسطر الآتية:

الحالات التي يُرَدُّ فيها التفسير بالمأثور:

الحال الأولى: كونُ التفسير بالمأثور مروياً عن رسول الله ﷺ روايةً لا تصح.

الحال الثانية: كونُ التفسيرِ مروياً عن أحدٍ مِن السلف روايةً لا تَثْبت؛ وذلك بغضّ النظر عن المأثور عنه التفسير مِنهم، ومدى كونه حجّةً أو لا.

الحال الثالثة: كونُ التفسيرِ بالمأثور روايةً صحيحةً، لكن، لا يُراد منها ظاهرُها،

أو لا يُراد منها المعنى الذي حُمِلت عليه، ولهذه الحال حالاتٌ:

أ- كأن يكون المراد مِن التفسير مجرّد المثال، لا التفسير الذي لا يُراد بالآية غيرُه؛ فلا يَصح حينئذٍ حصْرُ المعنى في ذلك التفسير.

ب- أو كأنْ يكون التفسير مِن قبيل تفسير الشيء بذكرِ بعضِ أفراده؛ فلا يصحُّ الحصْرُ، حينئذٍ.

ج- أو كأن يكون مِن قَبِيل تفسيرِ الشيء ببعض لوازمه؛ فلا يَصحُّ الحصْرُ، حينئذٍ.

الحال الرابعة: أنْ يكون التفسيرُ روايةً صحيحة عن بعض السلف، لكنه رأيٌ اجتهاديٌّ له، ولم يُصِبْ فيه، أو يكون رأيه في التفسير ليس حجةً مِن حيثُ هو على أيّ حال.

الحال الخامسة: أنْ يكون التفسير روايةً صحيحةً عن بعض السلف، لكنه ليس مما يؤخذ عن طريق الاجتهاد؛ لكونه توقيفيّاً.

الحال السادسة: أن يكون التفسير روايةً صحيحةً عن بعض السلف، لكنه، يُعارِض صريحَ آيةٍ، أو يُعارِض صريحَ حديثٍ صحيحٍ.

الحال السابعة: أنْ يكون التفسير روايةً عن بعض السلف، لكن يُعارِض حقيقةً علميّةً ثبتتْ في هذا العصر، وأقول: حقيقة علمية، لا نظريّةً علمية؛ إذ النظريات قابلة للتغيير، بخلاف الحقيقة العلمية.

الحال الثامنة: أن يكون التفسير رواياتٍ متعارِضةً عن عددٍ مِن السلف، تَعارُضاً لا يُفْصَلُ فيه إلا ببيِّنةٍ؛ فلا يُمْكن الأخذُ بتفسيرهم جميعاً، فلا بدّ مِن الترجيح، أو النظر مِن جديدٍ، وَفْق قواعد التفسير المعتمدَة.

الحال التاسعة: أنْ يكون التفسير قولاً لبعض السلف بناهُ على رواياتٍ غير

www.alukah.net
شبكة الألوكة

ثابتةٍ عن رسول الله ﷺ.

هذا الذي ظَهَر لي مِن الحالات التي يتعيّنُ فيها رَدُّ التفسير بالمأثور، ولا يَلْزَمُ قَفْل الباب دون الزيادة على هذه الحالات، مما قد يَظهَرُ مِن حالاتٍ سِواها.

إذَنْ، يُمْكن أنْ نقول:

- كلُّ تفسيرٍ بالرواية دلّ الدليل على خطئه فهو مِن قبِيل المردود مِن التفسير بالرواية.
- كلُّ تفسيرٍ بالرواية دلَّ الدليل على صحته فهو مِن قبِيل المقبول مِن التفسير بالرواية.
- كلُّ تفسير بالرواية منهجه صحيح؛ فهو مِن قبِيل المشروع مِن التفسير بالرواية.
- كلُّ تفسير بالرواية ليس منهجه صحيحاً؛ فهو مِن قبِيل التفسير بالرواية غير المشروع.

النتيجةُ الإجمالية لهذا المبحث:

يُمْكن تلخيص النتيجة الإجمالية التي ننتهي إليها في هذا المبحث، فيما يأتي:

- **التفسير لا بدّ أن يكون مبنياً على دليلٍ مقبولٍ؛ ليكون مقبولاً، سواءٌ أكان تفسيراً بالمنقول، أم تفسيراً بالمعقول.**
- **التفسير المقبول هو ما كان بدليلٍ صحيح، سواءٌ كان تفسيراً بالمنقول أو كان تفسيراً بالمعقول.**
- **والتفسير المردود هو ما كان تفسيراً بغيرِ دليلٍ صحيح، أيّاً كان نوع التفسير، بالمأثور أو بالمعقول.**
- **هناك حالاتٌ محدَّدة لا يُقبَل فيها التفسير، وقد سبق ذِكْرها فيما مضى مِن هذا المبحث.**

المبحث الثاني
حصْرٌ نَظَريٌّ لأنواعِ التفسير بالرأي غير المقبول

مفهوم التفسير بالرأي، والتفسير المذموم:

ربما كان المتبادِر إلى أذهان كثيرٍ مِن الناس عند سماع عبارة: "التفسير بالرأي" أنّ كلَّ ما يندرج تحت دلالة هذه العبارة فهو مذموم شرعاً!

وليس الأمر كذلك؛ ولهذا فإنه يتعين أن نُفَرِّق بين المذموم وغير المذموم مِن التفسير. وهذا ما أُريد الإشارة إليه في الأسطر الآتية:

شاعَ أنّ التفسير المذموم، هو الذي يُقال عنه "**التفسير بالرأي**"، لكن، الحقّ أنّ التفسير المذموم **ليس هو كل قول بالرأي، وإنما هو نوعٌ مُحَدَّدٌ**، يَصِحُّ أنْ يُطْلَق عليه بأنه مذموم، ويُمْكِنُ تحديده بأنه: **هو القول في تفسير كتاب الله بغير دليلٍ يصحّ، سواءٌ أكان هذا الدليل نقليّاً، أم دليلاً عقليّاً سائغاً شرعاً؛ فطالما كان التفسير صادراً عن غير دليلٍ نقليٍّ، أو عقليٍّ صحيحٍ؛ فهو مِن قَبِيل التفسير المذموم غير المقبول.**

وفي هذا المبحث سأوضّح التفسير بالرأي غيرِ المقبول، أو الحالات التي يُرَدُّ فيها هذا النوع مِن التفسير.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

أنواع التفسير بالرأي المردود:

يُمْكن تلخيصه في الآتي:

١- أنْ يُفسِّر القرآن بمحْضِ رأيه دون دليلٍ يَدلُّ عليه(١).

٢- أنْ يُفسِّر القرآن بهواه، ومثْله أن يُفسِّر القرآن بحسبِ مذهبه.

٣- أنْ يُفسِّر القرآن بظاهر العربية، دون التفاتٍ إلى مختَلَف استعمالات اللغة العربية ومختَلَف دلالاتها اللائقة بها في الاستعمال القرآنيّ.

٤- أنْ يُفسِّر القرآن بحسب دلالته اللغوية وَفْقَ بعض استعمالاته أو دلالته في لغة العرب، وإهمال استعمالاتٍ أُخرى له في العربية هي المقصودة في الآية أو الآيات.

٥- أنْ يُفسِّر القرآن بظاهر دلالة اللفظة أو الألفاظ في اللغة العربية، دون التفاتٍ إلى النظر في مدى صلاحيةِ أنْ يكون ذلك المعنى مراداً لله تعالى.

٦- أنْ يُفسِّر القرآن برأيه اجتهاداً قبْل الاطّلاع على سائر المواضع الأخرى الواردة في القرآن الكريم ومختَلف الاستعمالات القرآنية الواردة.

٧- أنْ يُفسِّر القرآن برأيه اجتهاداً قبْل الاطّلاع على ما ورَدَ مِن أحاديث الرسول ﷺ في الموضوع، سواءٌ كان ذلك في معناه، أو في تفسيره تفسيراً نبويّاً. بشرْط أن يَفهم ذلك وَفْق ضوابط فقه التفسير المأثور.

٨- أنْ يُفسِّر القرآن برأيه اجتهاداً قبْل الاطّلاع على ما ورَدَ عن الأئمة المعتمَدِين مِن السلف الصالح ومَن بعدهم.

٩- أنْ يَتعمّقَ في تفسير المجْمل أو المطْلَق، تعمّقاً يتنافى مع ما أُريد فيه

(١) وهذا هو الذي عناه أبو بكر الصّدّيق، ﷺ، بقوله: "أَيُّ أَرْضٍ تُقِلُّنِي، وَأَيُّ سَمَاءٍ تُظِلُّنِي، إِذَا قُلْتُ عَلَى اللهِ مَا لاَ أَعْلَمُ"، وخلاصة الكلام فيه أنه ثابتٌ عن أبي بكر، ﷺ. ولتخريجه يُنظر حاشية: "التفسير مِن سنن سعيد بن منصور - تحقيق د. سعد بن عبد الله آل حميد، ١/١٦٨-١٧٢.

بذلك الإجمال أو الإطلاق؛ وذلك لمخالفته للمقصود بذلك الإجمال، أو الإطلاق، اللذين هما أحياناً أَبْلغُ مِن التفصيلِ.

إذَنْ، يُمْكن أنْ نقول:

- **كلُّ تفسيرٍ بالرأي دلّ الدليل على خطئه؛ فهو مِن قبِيل المردود مِن التفسير بالرأي.**
- **كلَّ تفسيرٍ بالرأي دلَّ الدليل على صحته؛ فهو مِن قبِيل المقبول مِن التفسير بالرأي.**
- **كل تفسير بالرأي منهجه صحيح؛ فهو مِن قبِيل المشروع مِن التفسير بالرأي.**
- **وكل تفسير بالرأي ليس منهجه صحيحاً؛ فهو مِن قبِيل التفسير بالرأي غير المشروع.**

هذا الذي ظَهَر لي مِن الحالات، التي يتعيّنُ فيها رَدُّ التفسير بالرأي، ولا يَلْزَمُ قَفْل الباب دون الزيادة عليها مما قد يَظهَرُ مِن حالاتٍ سِواها.

وهذا الترجيح هو الذي رجّحه المحققون عمليّاً:

تأَمُّلٌ في حقيقةِ النهجِ العَمَلي للأئمة المحققين:

عند التأمّل يتبيّن أنّ هذا الموقف مِن التفسير بالرأي، الذي أَوضحْتُه، هو منهج الأئمة المحققين عمليّاً في تفاسيرهم، **وهو: فتْح باب التفسير بالرأي، بالضوابط المنهجية، وقَفْله حين يكون خارجاً عليها.**

ومِن هؤلاء المحققين، الذين نَصّوا على اختيار هذا المنهج: القرطبي وغيره؛ حيث حكى هذا المسْلك عنهم، فقال عن التفسير بالرأي:

"قُلْتُ: هَذَا صَحِيحٌ، وَهُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ؛ فَإِنَّ مَنْ قَالَ فِيهِ [يَقصد: القرآن] بِمَا سَنَحَ فِي وَهْمِهِ وَخَطَرَ عَلَى بَالِهِ مِنْ غَيْرِ اسْتِدْلَالٍ عَلَيْهِ بِالْأُصُولِ، فَهُوَ مُخْطِئٌ، وَإِنَّ مَنِ اسْتَنْبَطَ مَعْنَاهُ بِحَمْلِهِ عَلَى الْأُصُولِ

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الْمُحْكَمَةِ الْمُتَّفَقِ عَلَى مَعْنَاهَا، فَهُوَ مَمْدُوحٌ"(١).

وأشار القرطبي، أيضاً، إلى ترجيحه فيما يتعلق بالتفسير المشروع، والتفسير الممنوع، فقال:

"وإنما النهي [يَقصد: النهي عن تفسير القرآن بالرأي] يُحْمل على أحدِ وجهين(٢)...".

وهُما:

الوجه الأول: تفسير القرآن بهواه. وله حالات، قد سَبَق إيرادها فيما مضى.

الْوَجْهُ الثَّانِي: المسارعة إلى تفسير القرآن بظاهر العربية، دون نظرٍ إلى السماع والنقل وأَوْجُه استعمالاتِ اللغة العربية، مِن حقيقةٍ ومجازٍ، وما إلى ذلك.

ثم ذَكَر أنّ بعضهم ذهبَ إلى قَصْر التفسير على المنقول، فقال:

"وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: إِنَّ التَّفْسِيرَ مَوْقُوفٌ عَلَى السَّمَاعِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿... فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ... ﴾ [النساء: ٥٩]".

وعَقّبَ القرطبي على هذا الرأي؛ قائلاً:

"**وهذا فاسدٌ؛ لأن النهي عن تفسير القرآن، لا يخلو:** إما أن يكون المراد به الاقتصار على النقل والمسموع، وترْك الاستنباط، أو المراد به أمرٌ آخر. **وباطلٌ أن يكون المراد به: ألا يتكلم أحدٌ في القرآن إلا بما سمعه؛** فإنّ الصحابة ﷺ قد قرأوا القرآن، واختلفوا في تفسيره على وجوهٍ، وليس كل ما قالوه سمعوه من النبي ﷺ(٣)، فإنْ كان التأويل مسموعاً، كالتنْزيل؛ فما فائدةُ تخصيصه بذلك؟! وهذا

(٢) تفسير القرطبي، ١/٣٣.

(٣) قد نَقلتُهما سابقاً عن الإمام القرطبي ببعض التفصيل في الكلام عن: "الرأي الموجِب للتقيّد بأقوالِ السلفِ في التفسير، ومناقشتُهُ".

(٤) جاءت هنا زيادةٌ في عددٍ مِن المصادر، هي: "وقد دعا النبي ﷺ لابن عباس: (**اللهم فقّهه في الدين،** =

بَيّنٌ لا إشكال فيه"(١).

قلتُ: والقول بالتفسير بالرأي في موضعه الشرعيّ أمرٌ تَقْتضيه أدلةٌ شرعيةٌ كثيرة، وسار عليه عددٌ مِن فضلاء الأمّةِ ومحققيها، قال ابن رجب الحنبلي، المتوفى ٧٩٥هـ، في رسالته في "الفرق بين النصيحة والتعيير"؛ مقرّراً مشروعية النقد، والأخذ والردّ في مسائل العلم:

"... ولا فرق بين الطعن فيما رواه حفاظ الحديث، ولا التمييز بين مَن تُقبل روايته منهم ومَن لا تُقبل، وبَيْنَ تبيين خطأِ مَن أخطأَ في فهم معاني الكتاب والسنة، وتأوّل شيئاً منها على غير تأويله، وتمسّك بما لا يُتمسّك به؛ لِيُحْذر مِن الاقتداء به فيما أخطأ فيه.

وقد أجمع العلماء على جواز ذلك، أيضاً، ولهذا نجد كتبهم المصنفة في أنواع

= **وعلّمْه التأويل**)، ولم أرَ هذه في تفسير القرطبي في هذا الموضع.

"والحديث: "أخرجه أحمد في (المسند) ١/٢٦٦، ٣١٤، ٣٢٨، ٣٣٥، وفي (فضائل الصحابة) رقم (١٨٥٦) (١٨٥٨) (١٨٨٢)، وابن سعد في (الطبقات) ٢/٣٦٥، وابن حبان في صحيحه كما في الإحسان ١٥/٥٣١ رقم (٧٠٥٥)، والحاكم في (المستدرك) ٣/٥٣٤ كلهم من طريق عبد الله بن عثمان بن خثيم، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما، بهذا اللفظ. وقال الحاكم: حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه. وأقره الذهبي.

وأصل الحديث في الصحيحين، وليس فيهما (**علمه التأويل**). ينظر: صحيح البخاري رقم (٧٥) (٣٧٥٦) (٧٢٧٠)، وصحيح مسلم رقم (٢٤٧٧)، ولفظ البخاري في المواضع الثلاثة: (**اللَّهُمَّ عَلِّمْهُ الكِتَابَ**)، ولفظ مسلم: (**اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ**).

قال السندي في حاشيته على مسند أحمد -كما في المسند المحقق ٤: ٢٢٦-: "المراد بالتأويل: تأويل القرآن، فكان يسمى بحراً، وترجمان القرآن، والله تعالى أعلم"، التفسير النبوي، ١/٤٧.

(٢) تفسير القرطبي، ١/٣٣، **لكن، هذا الكلام نَصُّه هو كلام الإمام ابن الأثير، المتوفى ٦٠٦هـ، في كتابه "جامع الأصول في أحاديث الرسول ﷺ، ٢/٣، بينما القرطبي متوفى ٦٧١هـ! والملاحَظ أنّ كثيراً ممن جاء بعد ابن الأثير نقلوا كلامه هذا، فمنهم مَن عزاه له، ومنهم مَن لم يَعْزُه إليه! وعلى كلٍّ فهذا إقرارٌ منهم لهذا الرأي.**

www.alukah.net
شبكة الألوكة

العلوم الشرعية من: التفسير، وشروح الحديث، والفقه، واختلاف العلماء، وغير ذلك، ممتلئةً بالمناظرات[١]، وردّ أقوال مَن تُضعّف أقوالُه من أئمة السلف والخلف، مِن الصحابة والتابعين ومَن بعدهم، ولم يترك ذلك أحد من أهل العلم، ولا ادّعى فيه طعناً على مَن ردّ عليه قوله، ولا ذمّاً ولا نقصاً.. اللهم إلا أن يكون المصنِّف ممن يَفْحش في الكلام، ويسيء الأدب في العبارة فينكَر عليه فحاشته وإساءته، دون أصْل رده ومخالفته، إقامةً بالحجج الشرعية، والأدلة المعتبرة، وسبب ذلك أنّ علماء الدين كلهم مجمعون على قصد إظهار الحق، الذي بعث الله به رسوله ﷺ، ولأنْ يكون الدين كله لله، وأن تكون كلمته هي العليا.

وكلهم معترفون بأن الإحاطة بالعلم كله مِن غير شذوذِ شيء منه، ليس هو مرتبةَ أحدٍ منهم، ولا ادّعاه أحدٌ مِن المتقدمين ولا مِن المتأخرين؛ فلهذا كان أئمة السلف المجْمَع على علمهم وفضلهم، يَقْبلون الحق ممن أورده عليهم، وإنْ كان صغيراً، ويوصون أصحابَهم وأَتْباعهم بقبول الحق إذا ظهر في غير قولهم.

وكان الشافعي يبالغ في هذا المعنى ويوصي أصحابه باتّباع الحق، وقبول السنة، إذا ظهرت لهم على خلاف قوله[٢]، وأن يُضْرب بقوله حينئذ الحائط، وكان يقول في كتبه: "**لا بدّ أن يوجد فيها ما يخالف الكتاب والسنة؛ لأن الله تعالى يقول:** ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾، [النساء: ٨٢].

وأَبْلَغُ مِن هذا، أنه قال: "**ما ناظرني أحدٌ؛ فباليت أَظَهَرت الحجةُ على لسانه أو على لساني**"! وهذا يدل على أنه لم يَكُنْ له قصد إلا في ظهور الحق، ولو كان على لسان غيره ممن يناظره أو يخالفه.. ومَن كانت هذه حالُه، فإنه لا يَكره أن

---

(٢) في المطبوع: ممتلئة من المناظرات. وهو خطأٌ، والصواب ما أَثبتُّهُ. عمان، دار عمار، علّق عليه وخرج أحاديثه علي حسن علي عبد الحميد، الطبعة الثانية، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م.

(١) في المطبوع: "قولهم". وهو خطأ.

يُرَدَّ عليه قولُهُ، ويَتبين له مخالفته للسنة، لا في حياته ولا في مماته.

وهذا هو الظن بغيره مِن أئمة الإسلام، الذابّين عنه، القائمين بنصره، من السلف والخلف، ولم يكونوا يكرهون مخالفةَ مَن خالفهم، أيضاً، لدليلٍ عَرَض له، ولو لم يكن ذلك الدليل قوياً عندهم؛ بحيث يتمسكون به ويتركون دليلهم له..."[١].

نتيجةُ هذين المبحثين:

إذَنْ، ينتهي بنا البحث -بعد هذين المبحثين- إلى التأكيد على الآتي:

١- أنّ التفسير بالرأي على إطلاقه، ليس هو التفسير المذموم.

٢- أنّ التفسير بالرأي لا يَتوجّه له مدحٌ أو ذمٌّ لذاته، أو لكونه تفسيراً بالرأي. بل الصواب أنّ منه ما هو مقبول، ومنه ما هو مردود؛ وذلك بحسب واقعِهِ، مِن حيثُ استنادُه إلى دليلٍ صحيح، أو عدم استناده إلى دليلٍ صحيح.

٣- عدم استقامة أدلة الموجِبِين للتقيّد بأقوال السلف في التفسير. وما ذَكروه مِن الأدلة على رأيهم، مُنْتَقَدٌ بأنواعٍ مِن الانتقادات، ومِن أَوْجُهِ النقد التي تتطرّق لاستدلالاتهم، ما يأتي:

- استدلالهم، أحياناً، بأدلةٍ صحيحةٍ، لكن يَضعونها في غير مواضعها.
- ويَتطرّقُ مِن النقد لاستدلالاتهم ما عَلّقتُه على استدلالات الإمام ابن القيم على دعوى وجوب التقيد بأقوال الصحابة في الفتاوى والتفسير، حيثُ قلتُ[٢]:

---

(١) تعليقاً على نسختي بقلمي على (فصل: اتباع أقوال الصحابة): من كتاب "أعلام الموقّعين عن رب العالمين"، لابن القيم، رحمه الله، فصل: "وجوب اتباع الصحابة والتابعين"، ١٢٨/٤.

(٢) الفرق بين النصيحة والتعيير، لابن رجب الحنبلي، ص ١٩-٢١.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

"خلاصـــة ما قاله الإمام ابن القيم -رحمه الله- هو التأكيد على وجوب اتّباع الصـحابة في أقوالهم وفتاواهم؛ اسـتدلالاً بالآية، وناقشَ الاعتراضـات على هذا الاسـتدلال -وحسْـبك به مِن إمام- لكن مع هذا، لا أَتّفق مع رأيه هذا؛ لأنّ ما اســـتَدلَّ به على رأيه لا تقوم به الحجةُ على المخالِف لرأيه، في نظري؛ وذلك لأن أوْجُهَ الاســـتدلال، التي ذكرها لا تَصْـــدقُ على وجوب اتّباعهم في مفرداتِ أقوالهم قولاً قولاً، وإلا كان ذلك منقوضـاً باسـتدلالاتٍ أخرى بالمقابل كثيرة. وإنما يَصْـــدُقُ كلامُ ابن القيم على وجوب اتّباعهم في الجملة، أو اتّباعهم في أصْل منهجهم فحسْبُ؛ بدليل أنّ الصحابة أَنْفُسَهم، رضوان الله عليهم، قد اختلفوا وأَساغوا لأنفسهم هذا الخلاف".

٤- أنه ليس صـــحيحاً الادّعاء بأن كل تفســـير للقرآن بالمأثور على إطلاقه تفســـيرٌ صحيح، بل الصواب أنّ التفسير بالمأثور يوزَن بميزانِ المنهج الصحيح، ويؤخذ بنتيجةِ هذا الوزْن؛ فقد يكون مقبولاً، وقد يكون مردوداً؛ وذلك لأسبابٍ، منها: عدم صحة الرواية، وعدم استقامة ما تضمّنتْه، أو لِما سِوى ذلك مِن الأسباب. وبغير هذا الميزان ســـوف يَدخل -حينئذٍ- في تفســـير كتاب الله تعالى الروايات الموضوعة والباطلة، التي تُساق في التفسير، وتَحْمل معانيَ باطلة!

إلى آخرِ ما هنالك مِن الأسباب. التي لا تَخفى[1].

(١) وقد مضـى، أيضـاً، الكلام على الرأي الموجِب للتقيد بأقوال السـلف في التفسـير، والكلام على التفسير بالرأي، ومناقشتي له في الفصل الأول بمباحثه الثلاثة من هذا الكتاب، ولا سيما المبحث الثالث: "الرأي الموجِب للتقيّد بأقوالِ السلفِ في التفسير، ومناقشتُهُ"، وتعليقاتي عليه هناك.

الفصل الرابع
اللغة العربية وتفسير القرآن الكريم

ويَنقسم إلى تمهيدٍ ومبحثين:

تمهيد: واقعُ كتب التفسير مع اللغة العربية.

المبحث الأول: أهمية اللغة العربية لتفسير القرآن الكريم.

المبحث الثاني: أَمثلةٌ لبيان أهمية اللغة العربية لتفسير القرآن الكريم.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

تمهيد
واقعُ كتب التفسير مع اللغة العربية

الارتباط بين القرآن الكريم واللغة العربية هو ارتباطُ تلازم؛ إذْ لا تنفكّ اللغة العربية عن القرآن الكريم، ولا ينفكّ القرآن عن اللغة العربية، وبالتالي: لا ينفكّ تفسيره عن الارتباط باللغة العربية -على ما سيتضح مِن الكلام في هذا الفصل- ولهذا قد حرص المفسرون على العناية باللغة العربية ودلالاتها واستعمالاتها في تفسيرهم لمعاني الكتاب العزيز.

لكن هذه العناية باللغة العربية في التفسير، قد تفاوتَ فيها المفسرون، واختلفتْ مناهجهم في ذلك؛ لذا جاءتْ عنايتهم باللغة على أنماط مختلفة:

- فبعضهم عُني باللغة في تفسيره بدرجةٍ كبيرةٍ مركّزة في أثناء تفسيره، كالإمام الطبري، وغيره كثير، ممن سار على وجهته هذه -مع تفاوت في درجات هذه العناية.
- وبعضهم خَصّص تفسيره بالتفسير وفق الدلالات اللغوية البحتة؛ فبنى الكلام على الاستعمالات اللغوية، ومختلف وجوه اللغة العربية ومعاني ألفاظها وتراكيبها وأساليبها ودلالات البلاغة والإعجاز اللغوي، كأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الأندلسي، المتوفى ٧٤٥هـ، في تفسيره، "البحر المحيط"(١).

(١) له طبعات منها، طبعةٌ بتحقيق صدقي محمد جميل، بيروت، دار الفكر، ١٤٢٠هـ. وقد استلَّ منه د.ياسين جاسم المحيميد كتاباً، سمّاه: "الإعراب المحيط من تفسير البحر المحيط"، اقتصر فيه على إعراب القرآن -وهذا يَدلّك على حجْم عناية أبي حيان بإعراب القرآن في كتابه- وهو مرقّمٌ آلياً، ولم أرَهُ مطبوعاً، وله طبعةٌ بتحقيق الأستاذ الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، لم أطلع عليها.

المبحث الأول
أهمية اللغة العربية لتفسير القرآن

تأتي أهمية اللغة العربية في تفسير القرآن الكريم مِن عدة نواحٍ، منها الآتي:

- أنها هي لغةُ القرآن التي أَنزله الله بها؛ فلا يُمكِن تجاوزها في تفسيره، أو إغفالها بحالٍ مِن الأحوال، وإلا لفسَد التفسير، ولأُفسِدتْ معاني القرآن الكريم؛ ولتحوّلَ التفسير له حينئذٍ مِن تفسيرٍ إلى تحريفٍ له.
- تأكيدُ الله تعالى على كون القرآن عربيّاً بمختلف أَوْجه التأكيد وأوْجه التنبيه لمراعاة فهْم كتابه سبحانه بحسَبِ اللغة التي أَنزله بها؛ لحِكَمٍ أرادها اللهُ جلّ جلاله.
- وتَضمّنت الآيات بشأن عربية القرآن إشاراتٍ لعددٍ مِن المعاني، التي نَبّهَ الله جل جلاله عليها؛ لتؤخَذَ في الحسبان عند قراءة القرآن، وعند تدبّره، وتفسيره، والمنهج الذي ينبغي مراعاته في كل ذلك.

فمِن هذه الآيات أنَّ اللهَ وصَفَ كتابه بأنَّه عربيٌّ في نحو (١٠) مواضع:

فمن ذلك:

١- قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٩١﴾ وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾﴾، [الشعراء:٩١-٩٥].

www.alukah.net
شبكة الألوكة

فهذه الآيات واضحةٌ في النص على أنّ القرآن نزل عربيّاً، بل بلسانٍ عربيّ مبِين، وهو كلامُ مُنْزله سبحان وتعالى، وفي هذه الحال فنحن لسنا أمام تَخرّص أو ظنون، بل هو اليقين، بنصِّ كلام رب العالمين.

فلسنا أمام اختيار، فليس لنا خِيَرة في إثبات هذه الحقيقة بأنّ هذا القرآن عربيّ مُبِين؛ وإنما محكومون بحكْم الله وحِكمته البالغة؛ فوجب علينا مراعاة هذا الخبَر الإلهيّ في تعاملنا مع كتاب الله تدبراً وفهماً وتفسيراً.

وهذا يوجب على المسلمين العناية بلغةِ القرآن، اللغة العربية، وتفعيل أساليبها ودلالاتها في مختلَف أنواع التعامل مع الكتاب العزيز.

٢- قال تعالى: ﴿الٓرۚ تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ ۝١ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ ۝٢﴾، [يوسف:١-٢].

وفي هاتين الآيتين يُنبّهنا الله جَلّ جلاله أنّ هذا الكتاب: (مُبِين)، وأنه (قرآنٌ عربيّ)، وهذا ليس عبثاً، وإنما تنبيهٌ للعمل به وتطبيقه.

٣- قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَانًا عَرَبِيّٗا وَصَرَّفۡنَا فِيهِ مِنَ ٱلۡوَعِيدِ لَعَلَّهُمۡ يَتَّقُونَ أَوۡ يُحۡدِثُ لَهُمۡ ذِكۡرٗا﴾، [طه:١١٣].

وفي هذه الآية، يَنصُّ الله على إنزاله كتابه عربيّاً، وأنه صرّفَ فيه مِن الوعيد، أي وَفْقَ دلالات لغة القرآن، اللغة العربية، كما نَصَّ على حكمة ذلك، فقال: لعلهم يَتّقون أو يُحْدِثُ لهم ذِكْراً!

وفي هذا إشارةٌ إلى أنّ الناس حينما يُحْسِنون فقه اللغة العربية، التي نَزَل بها القرآن؛ فسيُورِثُهم ذلك: تُقىً وذِكرى؛ إذْ أنّ مِن شأن هذه اللغة ودِقّتها وبلاغتها، أَنْ تُورِثَ قارئ هذا الكتاب بلغته المنْزَل بها تَحرِيكاً لعقله وقلبه، فتُحْييه!

٤- قال تعالى: ﴿حمٓ ۝١ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ ۝٢ إِنَّا جَعَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ ۝٣﴾، [الزخرف:١-٣].

وهذه الآيات نَصٌّ على أنّ القرآن الكريم، كتابٌ مُبِينٌ، وأنّ الله جعله عربيّاً لعلكم تَعقلون. وهذه الأوصاف كلها إشاراتٌ أو تصريحٌ بأنّها دلالاتٌ ينبغي استصحابُها لفقه القرآن وتدبره وتفسيره.

٥- قال تعالى: ﴿وَلَقَدۡ ضَرَبۡنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٖ لَّعَلَّهُمۡ يَتَذَكَّرُونَ ۝٢٧ قُرۡءَانًا عَرَبِيّٗا غَيۡرَ ذِي عِوَجٖ لَّعَلَّهُمۡ يَتَّقُونَ ۝٢٨﴾، [الزمر:٢٧-٢٨].

وهذه الآيةُ، كذلك، نصٌّ على أنّ الله تعالى قد ضَرَبَ للناس في هذا القرآن مِن كلِّ مثلٍ؛ لعلهم يتذكّرون؛ وهو قرآنٌ عربيٌّ واضحٌ لا عِوَج فيه، ولا مَطْعنَ فيه.

٦- قال تعالى: ﴿حمٓ ۝١ تَنزِيلٞ مِّنَ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٢ كِتَٰبٞ فُصِّلَتۡ ءَايَٰتُهُۥ قُرۡءَانًا عَرَبِيّٗا لِّقَوۡمٖ يَعۡلَمُونَ ۝٣ بَشِيرٗا وَنَذِيرٗا فَأَعۡرَضَ أَكۡثَرُهُمۡ فَهُمۡ لَا يَسۡمَعُونَ ۝٤﴾، [فصّلت:١-٤].

وهذه الآياتُ، يَنصُّ الله على معانٍ مرتبطةٍ بهذا القرآن المجيد، تُقِيمُ الحجة على الكافرين؛ ذلك أنه تنزيلٌ مِن الله الرحمن الرحيم، وأنه كتابٌ فُصِّلتْ آياتُهُ، وأنه قرآنٌ عربيٌّ لقومٍ يَعْلمون عن طريق هذه الحروف وهذه اللغة حقيقة الكتاب وعظَمَتُهُ، وأنّ هذا الكتاب أنزلَهُ الله بشيراً ونذيراً؛ ومع ذلك أَعرَضَ أكثر هؤلاء الناس!

٧- قال تعالى: ﴿وَلَقَدۡ نَعۡلَمُ أَنَّهُمۡ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٞۗ لِّسَانُ ٱلَّذِي يُلۡحِدُونَ إِلَيۡهِ أَعۡجَمِيّٞ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِيّٞ مُّبِينٌ﴾، [النحل: ١٠٣].

وفي هذه الآية، يَذكرُ الله طعْناً مِن طعون الكافرين بالقرآن الزائفة، وهو

www.alukah.net
شبكة الألوكة

ادّعاؤهم بأنه مِن تَعليمِ بشرٍ لرسول الله ﷺ، ويُفنّدُ الله هذا الطعنَ بما يُسقِطُهُ إلى يومِ القيامة، بقوله سبحانه بأنّ لِسانَ المعلِّم المزعوم لسانٌ أَعجميٌّ؛ بينما هذا القرآن لسانٌ عربيٌّ مبين! ويا لها مِن حُجّةٍ مُسقطةٍ للقول وقائله إلى يوم القيامة! فكيف يأتي إنسانٌ أَعجميٌّ بكلامٍ بلسانٍ عربيٍّ مبين!

٨- قال تعالى: ﴿وَمِن قَبْلِهِۦ كِتَٰبُ مُوسَىٰٓ إِمَامًا وَرَحْمَةً ۚ وَهَٰذَا كِتَٰبٌ مُّصَدِّقٌ لِّسَانًا عَرَبِيًّا لِّيُنذِرَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ وَبُشْرَىٰ لِلْمُحْسِنِينَ﴾، [الأحقاف: ١٢].

وهذه الآيةُ، يذكرُ اللهُ فيها حجّةً قائمةً على الكافرين به، وهي حجّةُ التاريخ والواقع، حيثُ احتجَّ عليهم بحجّةٍ فاصلةٍ، تَخْضَعُ لها الأعناق؛ وهي أنَّ مُنْزِلَ هذا الكتاب سبحانه وتعالى هو مُنْزِلُ الكتاب على موسى عليه السلام، وجَعَلَ كتابه إماماً ورحمةً، وأنَّ القرآن الكريم مُصَدِّقٌ له، مع أنَّه أنْزَلَه بلسانٍ آخرَ غيرَ كتابِ موسى عليه السلام؛ إذْ جاءَ بلسانٍ عربيٍّ؛ لِيُنْذِرَ الذين ظلموا، وبُشْرى للمحسنين.

٩- قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَٰهُ حُكْمًا عَرَبِيًّا ۚ وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ ۙ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا وَاقٍ﴾، [الرعد: ٣٧].

وهذه الآيةُ يَنُصُّ الله تعالى على أنَّه قد أنزلَ القرآنَ الكريم حُكْماً عربيّاً؛ وفي هذا نَصٌّ على وجوب فَهْمِ القرآنِ وفقهه على نظامِ هذه اللغة وحُكْمِها، ثُمَّ يُحَذِّرُ اللهُ رسولَه ﷺ عَن الميلِ عن هذا النَهَج باتباعِ أهواء الكافرين والمعْرِضين عن القرآنِ بعدَ هذه الأدلة والحُجَجِ البَيّناتِ، التي أقامَها اللهُ على إنْزالِه للقرآنِ سالِماً من كُلِّ نقْصٍ.

١٠- قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِّتُنذِرَ أُمَّ ٱلْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا وَتُنذِرَ يَوْمَ ٱلْجَمْعِ لَا رَيْبَ فِيهِ ۚ فَرِيقٌ فِى ٱلْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِى ٱلسَّعِيرِ﴾، [الشورى: ٧].

وهذه الآية نَصٌّ على أنَّ اللهَ سبحانه وتعالى هو الذي أنزلَ هذا القرآن، وأنَّه أنْزَلَهُ قرآناً عربيّاً، تقوم الحُجَّةُ لله على النَّاسِ بقراءَتِه عليهم، أو بقراءتِهم له؛ لِيُنْذِرَ به أَهْلَ مكةَ وسِواهُم، ولِيُنْذِرَهُم يومَ القيامة، الآتي لا ريب فيه، الذي يَقْسِمُ اللهُ فيه الخلائِقَ قسمين: قِسْمٌ في الجنَّة، وقِسْمٌ في السعير.

وكذلك وصَفَ اللهُ كتابه بأوصافٍ أخرى ذات عَلاقةٍ بكونه عربيّاً مبيناً:

ومن ذلك:

١١- قال تعالى: ﴿الٓرۚ كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ مِن لَّدُنۡ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾، [هود: ١].

وهذه الآيةُ، نصٌّ على أنّ هذا القرآن قد أُحْكِمتْ آياتُهُ ثم فُصِّلتْ مِن عند الله الحكيم الخبير، جل جلاله، وهذا مما يُقِيمُ الحجة على الكافرين به.

١٢- قال تعالى: ﴿وَلَقَدۡ صَرَّفۡنَا فِي هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ لِيَذَّكَّرُواْ وَمَا يَزِيدُهُمۡ إِلَّا نُفُورٗا﴾، [الإسراء: ٤١].

وهذه الآيةُ نصٌّ على أنّ الله تعالى قد صرّف وجوه الكلام وأساليبه في كتابه الكريم؛ لِيَذّكروا؛ وهذا يعني أنّ مَن ليس لديه الأهلية لفقه اللغة العربية، وفقْه أساليب الخطاب القرآنيّ؛ فليس بمقدوره الوصول لِمعاني القرآن وهداياته مِنه مباشرةً.

١٣- قال تعالى: ﴿وَلَقَدۡ صَرَّفۡنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٖ فَأَبَىٰٓ أَكۡثَرُ ٱلنَّاسِ إِلَّا كُفُورٗا﴾، [الإسراء: ٨٩].

وهذه الآيةُ نصٌّ على أنّ الله تعالى قد صرّف للناس الأمثال مِن كلِّ مثلٍ؛ لكن الكافرون لا يَستفيدون مِن هذه الأمثال؛ لأنّ كفرَهم بالقرآن يَحول بينهم وبين هداياته وفقْه أمثاله.

١٤- قال تعالى: ﴿وَلَقَدۡ صَرَّفۡنَا فِي هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ لِلنَّاسِ مِن كُلِّ مَثَلٖۚ وَكَانَ

www.alukah.net
شبكة الألوكة

﴿ٱلْإِنسَٰنُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾، [الكهف: ٥٤].

وهذه الآيةُ، كذلك، نصٌّ على أنّ الله تعالى قد صـرّف للناس الأمثال مِن كلِّ مثلٍ؛ لكن لا يَسـتفيدون مِن هذه الأمثال؛ بسـبب الطبيعة الجَدَلية عند الإنسان، أو عند بعض الناس.

١٥- قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾، [الزمر: ٢٧].

وهذه الآيةُ، كذلك، نصٌّ على أنّ الله تعالى قد ضَرَبَ للناس في هذا القرآن مِن كلِّ مثلٍ؛ لعلهم يتذكّرون؛ فليس المراد بالآيات مجرّد حكايات.

١٦- قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٍ وَلَئِن جِئْتَهُم بِـَٔايَةٍ لَّيَقُولَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا مُبْطِلُونَ﴾، [الروم: ٥٨].

وهذه الآيةُ، كذلك، نصٌّ على أنّ الله تعالى قد ضَرَبَ للناس في هذا القرآن مِن كلِّ مثلٍ؛ ولكن لئن جئتَهم، أيها الرسـول، بآيةٍ مِن عند الله؛ ليقولنّ الذين كفروا: ما أنتم إلا مُبْطِلون!

ومما يُسْتَخْلصُ من دلالاتِ هذه الآيات أَنَّ هذا القرآن:

- كتابٌ مِن عند الله سبحانه.
- كتابٌ عربيٌّ مُبينٌ.
- أقامَ اللهُ الحُجَجَ على الْخَلْقِ بسُمُو هذا الكتاب وسلامَتِه مِن العِوَجِ والنَّقائص.
- فَنَّدَ اللهُ دعاوى أعدائه، ومقولاتهم الزائفة على كتابِه.
- أَكَّدَ اللهُ -مِراراً، وبأساليبَ متنوعَةٍ- عَرَبِيَّةَ هذا القرآن، ودِقَّتِه وإحكامِه.
- أَخْبَرَ اللهُ في آياتٍ مُتَعَدِّدَةٍ أَنَّ مُنْزِلَ هذا الكتاب هو مُنْزِلُ الكُتُب

الإلهية قبله.

ولهذا قال الله تعالى، بشأنِ هذا القرآنِ، قولاً بليغاً، عجيباً، لا يَقُولُه إلَّا اللهُ الخالقُ جَلَّ جَلَالُهُ، حيثُ قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ ٱلْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ ٱلْمَوْتَىٰ ۗ بَل لِّلَّهِ ٱلْأَمْرُ جَمِيعًا ۗ أَفَلَمْ يَايْـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَهَدَى ٱلنَّاسَ جَمِيعًا ۗ وَلَا يَزَالُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ تُصِيبُهُم بِمَا صَنَعُوا۟ قَارِعَةٌ أَوْ تَحُلُّ قَرِيبًا مِّن دَارِهِمْ حَتَّىٰ يَأْتِىَ وَعْدُ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُخْلِفُ ٱلْمِيعَادَ ﴿٣١﴾﴾، [الرعد: ٣١].

مُقْتَضياتُ كونِ القرآنِ عربيّاً:

إنّ التأكيد في الكتاب العزيز بأنّه عربيّ مبين، بهذه الصورة التي وقفنا عليها آنفاً، مع ما رافق ذلك من إشـــارات متعددة، للتنبيه على معانٍ أرادها الله؛ لإعلام البشـرية بحقيقه هذا الكتاب، وطبيعته، والغاية مِن إنزاله من السـماء إلى الأرض بلســانٍ عربيّ مُبِين. وتَدَبُّرُ مجموع هذه الآيات يؤدي إلى اســتخلاص منهج التعامل مع الكتاب الكريم، ومنهج التعبد لله به، على الوجه الذي أراده الله رب العالمين، خالق الكون ومدبّره، جلّ جلاله.

فصـار لزاماً على المتعامل مع القرآن الكريم: تدبراً، وفهماً، وتفسيراً، وتعبّداً به، أن يَعْمل بمقتضـــيات هذا البيان الإلهيّ، كلٌّ بقدْر اســـتطاعته، ومجال ما تَخصص به من أنواع خدمة القرآن الكريم.

وبناءً على هذا الوصـف الإلهيّ للقرآن بأنّه عربيّ، مع ما رافق هذا الوصـف من إشـــاراتٍ ملازمةٍ لوصـــفه بأنه عربيّ، أقول: بناءً على وصْـــفه بهذا تعدّدتْ الجهود والأعمال العلمية والعملية لخدمة القرآن الكريم، وتَجدّدتْ؛ ولأجل هذا:

- ✓ قامت جهودٌ كثيرةٌ متنوّعةٌ لخدمة القرآن وتفسيره.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

- ✓ وأُلِّفَتْ مؤلفات.
- ✓ وأجريتْ دراسات متنوّعة، أيضاً.
- ✓ بل ونشـــأت علومٌ لخدمة القرآن الكريم، بمختلف الخدمة، وجُلُّها مما اقتضاه وصفه بأنَّه عربي.

وتصـعب الإحاطة في هذا المقام بالعلوم التي نشـأتْ من أجل هذا القرآن العربيّ المبِين.

كما تصعب الإحاطة بالمؤلفات والدراسات المرتبطة بالقرآن الكريم، سواءٌ في علومِ لغته، أو في تدبره وفهمه، أو في تفسـيره، وكلها مؤسَّـسـةٌ على ارتباط القرآن بلُغة تَنَزُّله.

وإنَّ مِن مظاهر تحقق وعْد الله بحفظ القرآن الكريم ما بذلتْه الأمّة الإسلامية من جهودٍ، تَدخل في حدِّ الإعجاز: في تنوّعها، وتتابعها، وكثرتها كثرةً يتعذّر حصْرها؛ بيقين.

جهودٌ يَلْحقُ بها المتأخرُ السابقَ، بل ويُنافسُه!

بل يَصْـعب حَصـر العلوم التي ابتكروها للعناية بالكتاب العزيز، وحفْظه، وخدمته المتنوعة الشاملة: تفسيراً، ولغةً، وبلاغةً، مفرداتٍ، وتراكيب، وأساليب، وضبطاً لحروفه، وقراءاتٍ.

حقّاً إنها لجهودٌ مدهشةٌ معجزةٌ.

وأُشـــير في الأســـطر الآتية بكلامٍ موجز إلى أنّ مِن الدلائل على عظَمة القرآن الكريم تلك الجهود التي بَذَلها المسلمون في خدمة القرآن الكريم.

جهود المسلمين في خدمة القرآن معْجزةٌ باهرةٌ:

لولا أنّ القرآن هو القرآن، وأنّ الله تَكفّل بحفظه، وأنّ الله أنزله بلسانٍ عربيّ مبِين؛ لَـــمَا وُجِدتْ تلك الجهود، التي بذلَها المسلمون تعبّداً لله بحفظ كتابه، والعناية به بمختلَف مجالاتها.

ولو رُمْتُ أن أُفصّل القول في هذا الموضوع وفي هذه الجهود، لأعياني ذلك!

ولذا، سأقتصر في بيان هذا الاهتمام بالكتاب العزيز على أربعة مظاهر، تُوقفُ المطّلِعَ عليها على عظَمة الكتاب، وعظَمة الجهود المبذولة في سبيله، وهي:

المظهَرُ الأول: جهودهم في التفسير دليلٌ على عظَمة القرآن(١):

وهذا مَثَلٌ واحدٌ، هو جهود الأمّة في تفسير كتاب الله، وما ألّفوه من مؤلفات، يتتابع عليها السابقون والمتأخرون، ما بين مطوَّل ومختصر، وشاملٍ ومقتصِرٍ على جانبٍ أو أكثر من فنون التفاسير، وإنها لجهود تفوق العدّ أو الحصْر!

لن تستطيع حصر كتب التفسير على مدى العصور كلها!

- ومما يُصوّر لك كثرةَ هذه المصنفات أنّ "مجمّع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف" أصدَر كتاباً ضخماً، هو موسوعةٌ في حصْر الممكن مِن المصنّفات في التفسير بعنوان: "فهرست تفسير القرآن الكريم"(٢) فجاء

(٢) يُنظر موضوع "٢٠-كُتب التفسير، وعلم تفسير القرآن"، في كتاب: "قراءة في مصادر تدَبُّر القرآن ومراجعه"، فهو مهمٌّ للوقوف على طبيعة كتب التفسير وعلم التفسير، والمؤلفات في ذلك، ويَحْسنُ، كذلك الإفادة مما ورد فيه مِن بيانٍ للعلوم المبكّرة المؤسِّسة للتدبر، والمؤلفات فيها.

(١) مطبعة "مجمّع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف"، المدينة المنورة، ١٤٢٤هـ.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

في ٣ مجلدات، مجموع صفحاته (١٦٤٣) صفحة، فكانت المحصّلة لهذا الحصْر هي: (٦١٢٤) كتاباً، ولا شك في أنّ ستة آلاف كتاب في تفسير القرآن الكريم ليستْ قليلة، ومع ذلك ما زالت الدراسات في مجال التفسير تَتْرى، ونحن كثيرٌ منّا لا يَقرأ، للأسف!

ويُلاحَظ:

- أنّ هذه المؤلفات المتعلقة بالقرآن الكريم، هي مما ألّفتْه الأمّة في تفسير القرآن فقط، وتَضمّن هذا العدد تلك المصنفات في تفسيره، سواءٌ كان تفسيراً كليّاً أو تفسيراً جزئيّاً.
- وهذا الرقم كذلك ليس رقماً نهائياً، كما ذكرتُ!

ومن المدهش في هذا الدين أنّ القرآن الكريم هو أعظم كتاب في هذه الدنيا، وكُتب عنه ما لم يُكتب عن كتابٍ سواه مِن الكتب.

ومن المدهش أيضاً، أنّ الرسول الخاتم محمد بن عبد الله ﷺ، هو الشخصية التي كُتب عنها ما لم يُكتب عن أي شخصٍ سِواه، وقد جاءتْ هذه المؤلَّفات عنه ﷺ مؤلَّفاتٍ كتَبَها المؤمنون به، ومؤلَّفاتٍ كَتَبَها مؤلفون مِن غير أتباعه!

- فالقرآن أعظم كتاب.
- والرسول الناقل له عن ربه هو أعظم رجلٍ في الدنيا كلها!

المظهَرُ الثاني: جهودهم في مجال علوم القرآن دليلٌ على عظَمة القرآن:

ما بذلوه في مجال علوم القرآن الكريم مِن جهود لم يَحظَ بها كتابٌ في الدنيا، إلى أنْ يَرِثَ الله الأرض ومَن عليها.

وهي علومٌ علميّة رصينة ابتكروها، وأسسوها، وألّفوا فيها مؤلفات تَفوقُ

الحصر، أعترِف بعجْزي عن الإحاطة بها أو حصْرها.

ومِن أنواع هذه المصنفات حول القرآن وعلومه:

لا أستطيع إلا أنْ أذكُرَ فيما يلي طرَفاً مدْهشاً، معجزاً منها:

فهذه عناوين فقط، وتحت كل عنوان مؤلفاتٌ كثيرة قد يتعذّرُ حصْرها، مثل ما رأيتَ في المثال السابق في الحديث عن المصنفات في التفسير -وهو غَرَضٌ واحدٌ مِن أغراض خدمة الكتاب أو العناية به- ورأيتَ كيف أنّ المصنفات فيه وصَلتْ في موسوعة مصنفاته تلك إلى أكثر مِن ستة آلاف كتاب.

أمّا العلوم والمصنفات الأخرى، المرتبطة بالقرآن، أو الدائرة في فَلَكِه، فإليك سرْدها سرداً، على غير ترتيب، وإنما أذكرُها كيفما اتّفق؛ إذْ ترتيبها ليس مَطلباً مهمّاً هنا، على ما يَستغرقه مِن وقتٍ، وجهْدٍ غير مضمونِ النتائج، في نظري، **فمِن مؤلفاتهم تلك:**

١- الناسخ والمنسوخ.

٢- القواعد والأصول وتطبيقات التدبر.

٣- أخلاق حَمَلة القرآن.

٤- قضايا القرآن.

٥- قواعد الترجيح.

٦- أحكام القرآن.

٧- دراسات لأسلوب القرآن.

٨- إعجاز القرآن.

٩- أصول التفسير.

١٠- المداخل إلى التفسير.

١١- التفسير اللغوي للقرآن الكريم.

١٢- أنواع التصنيف المتعلقة بتفسير القرآن الكريم.

١٣- علوم القرآن.

١٤- إعراب القرآن.

١٥- مصطلحات القرآن.

١٦- عظمة القرآن وتعظيمه.

١٧- الآيات الكونية في القرآن الكريم.

١٨- التصاريف لتفسير القرآن مما اشتبهت أسماؤه وتصرّفتْ معانيه.

١٩- مجاز القرآن.

٢٠- فضائل القرآن.

٢١- منهج فهم القرآن.

٢٢- تأويل مشكل القرآن.

٢٣- غريب القرآن.

٢٤- المصاحف.

٢٥- قراءات القرآن.

٢٦- اللغات في القرآن.

٢٧- الوجوه والنظائر في القرآن.

٢٨- الانتصار للقرآن.

٢٩- مشكل إعراب القرآن.

٣٠- الأحرف السبعة في القرآن.

٣١- عدُّ آيات القرآن.

٣٢- نقْط المصاحف.

٣٣- رسم مصاحف الأمصار.

٣٤- رسم خط القرآن.

٣٥- عِلْم الوقف والابتداء.

٣٦- أسباب النزول.

٣٧- النكتُ في القرآن الكريم.

٣٨- جواهر القرآن.

٣٩- أسرار التكرار في القرآن.

٤٠- المناظرة في القرآن.

٤١- حجج القرآن.

٤٢- استخراج الجدال من القرآن الكريم.

٤٣- متشابه القرآن.

٤٤- آداب حَمَلة القرآن.

٤٥- تناسب سور القرآن.

٤٦- مقاصد سُوَر القرآن.

٤٧- أسرار ترتيب القرآن.

٤٨- علم التجويد.

٤٩- قواعد تفسير القرآن.

٥٠- دفْع إيهام الاضطراب عن آي الكتاب.

٥١- تاريخ القرآن.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

٥٢- الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير.

٥٣- ما وقع في القرآن بغير لغة العرب.

٥٤- المعاجم الموسوعية لألفاظ القرآن.

٥٥- مزاعم المستشرقين حول القرآن الكريم.

٥٦- خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية.

٥٧- مناهج المفسرين.

٥٨- القرآن يتحدّى.

٥٩- عناية المسلمين باللغة العربية خدمةً للقرآن الكريم.

٦٠- الأحاديث المشْكلة الواردة في تفسير القرآن الكريم.

٦١- التفسير الموضوعي للقرآن.

٦٢- ترجمة القرآن الكريم.

٦٣- جمْع القرآن.

٦٤- معجم علوم القرآن الكريم.

٦٥- الحروف المقطّعة في القرآن الكريم.

٦٦- معاجم آيات القرآن الكريم.

٦٧- دفْع الشبهات المثارة حول القرآن الكريم.

٦٨- تحريم كتابة القرآن بحروف غير عربية.

٦٩- مفاتيح التعامل مع القرآن الكريم.

٧٠- المعاجم المفهرسة لألفاظ القرآن.

٧١- مخطوطات القرآن.

٧٢- المشترَك اللفظي في القرآن الكريم.

٧٣- الأمثال في القرآن الكريم.
٧٤- معاجم معاني القرآن.
٧٥- الإسناد عند علماء القراءات.
٧٦- موسوعات علوم القرآن.
٧٧- موسوعات التفسير.
٧٨- الفصْل والوصْل في القرآن.
٧٩- العطف بالواو في القرآن.
٨٠- القَسَم في القرآن.

وأكتفي بهذا القدْر، ولا أمْلك أنْ أحْصر هذه العلوم وهذه المصنفات في خدمة الكتاب العزيز، مع التذكير والتنبيه مرةً أُخرى إلى أنّ هذا الذي عددناه ليس مؤلفاتٍ، وإنما هو عناوين علومٍ ابتكروها مرتبطةً بالقرآن وخِدْمته، وأن تحت كل عنوانٍ منها عِدّة مؤلفات يصعب حصْرها؛ لكثرتها!

مع التنبيه، كذلك، إلى أنّ هذا ليس حصْراً لهذه العلوم، بل هو ذكْرٌ للممكِن إيرادُه منها!

وقبل أنْ أُوقِف لُعاب القلمِ، وحروفَ مِداده، المعبِّر عن القرآن الكريم وعظَمتِه وارتباطه باللغة العربية، أَودّ لَفْت نظر القارئ الكريم إلى تأمّل هذه الحقائق السابقة وتأمّل عظَمتها، والنظر إلى استعصائها على الحصْر؛ ليقول:

سبحان مُنْزل هذا الكتاب! ما أعظَمَهُ!

وما أعظَمَ كتابه!

وما أعظَمَ تلك الجهود التي سَخّر الله لها عبادَه وعُبّاده الصالحين، المتمرّسين على اللغة العربية، الغائصين في فنونها وفنون كتاب الله تعالى!

www.alukah.net
شبكة الألوكة

وليقول القارئ عند هذا، أيضاً: أشهد أن لا إله إلا الله وأنّ محمداً رسوله وخاتم أنبيائه ورسله ﷺ.

المظهَرُ الثالث: جهودهم في مجال تدبر القرآن دليلٌ على عظَمة القرآن:

وكم بَذل الأئمة، على مرِّ العصور مِن الجهود في سبيل تَدبر القرآن، ومنهج فقهه، ومنهج تفسيره!

بل، كم ابتكروا مِن العلوم والقواعد والأُسس، المقرِّرة لمنهجية تدبر القرآن وتفسيره!

وكم خَدموا لغةَ القرآن الكريم، اللغة العربية: نحواً، وصرفاً، وإملاءً، وإعراباً، وفقهاً، ومعاجم، وما إلى ذلك!

وها هي معاجم اللغة، على سبيل المثال، شاهدةً بهذه العناية بتدبر القرآن الكريم، والدعوة إلى حُسن فقهه، انظر إليها: كَمّاً، وتنوّعاً، وتَعدُّداً في المناهج والأساليب، وربطاً للغة بالقرآن والحديث الشريف، وما إلى ذلك!

لعلك لو أردتَ حصْر أسماء كتب أهل اللغة والمتخصصين في مجال القرآن الكريم، وحصْر مجلداتها؛ ما استطعت!

وبلَغَتْ كثرة هذه المعاجم في اللغة، وبَلغتْ أهميّتها، أنْ أَلّف بعضهم مؤلفاتٍ تتحدث عنها بخصوصها(١).

وبعض هذه المعاجم اللغوية جاءت في مجلدات كثيرة، ومنها -على سبيل المثال-:

(٢) مثلُ: المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث، محمد أحمد أبو الفرج، بيروت، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٦٦م. والمعجم العربي: نشأته وتطوره، حسين نصار، مصر، مكتبة مصر.

١- كتاب العين، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٠٠-١٧٥هـ)[١]، في ثمانية أجزاء.

٢- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، الفارابي (ت ٣٩٣هـ)[٢]، في ستة أجزاء.

٣- العباب الزاخر واللباب الفاخر، رضي الدين الحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر العدوي العمري القرشي الصغاني، (ت ٦٥٠هـ)[٣]، في خمسة عشر جزءاً.

٤- مختار الصحاح، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، الرازي (ت ٦٦٦هـ)[٤]، في مجلد واحد.

٥- لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري، الإفريقي (ت ٧١١هـ)[٥]، في خمسة عشر جزءاً.

٦- القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، (ت ٨١٧هـ)[٦]، في مجلد واحد.

وغيرها كثيرٌ.

---

(٢) تحقيق د.مَهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، دار الرشيد للنشر، ١٩٨١م.

(٣) تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، بيروت، دار العلم للملايين، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

(٤) تحقيق بير محمد حسن المخدومي، وأ.د. تركي بن سهو العتيبي.

(٥) تحقيق يوسف الشيخ محمد، بيروت - صيدا، المكتبة العصرية، الدار النموذجية، الطبعة الخامسة، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

(٦) بيروت، دار صادر، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ، وعليه حواشٍ لليازجي وجماعة من اللغويين.

(٧) تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، محمد نعيم العرقسُوسي، بيروت - لبنان، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثامنة، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

ومن هذه المعاجم، معاجم ارتبطتْ بالقرآن الكريم وحروفه ومفرداته، قديماً وحديثاً، ومنها معاجم تخصصت في حروف الحديث الشريف ومفرداته.

مثل:

١- الفائق في غريب الحديث، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ)[١]، في أربع مجلدات كبيرة.

٢- مشارق الأنوار في غريب الحديث والآثار، عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل (ت ٥٤٤هـ)[٢]، في مجلدين كبيرين.

٣- النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ)[٣]، في خمس مجلدات.

٤- مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار، جمال الدين، محمد طاهر بن علي الصديقي الهندي الفَتَّنِي الكجراتي (ت٩٨٦هـ)[٤]، في خمس مجلدات.

وغيرها كثير جدّاً. كما أنّ هناك مؤلفات كثيرة كُتبتْ في تدبر القرآن الكريم، وقد صارت الآن معروفةً مشهورة.

ومِن أهم ما تعتمِد عليه الكتب في تدبر القرآن، وتفسيره: اللغة العربية،

---

(٢) تحقيق علي محمد البجاوي - محمد أبو الفضل إبراهيم، عيسى البابي الحلبي، الطبعة الثانية، ١٩٧١م.

(٣) تونس، المكتبة العتيقة، والقاهرة، دار التراث، ١٣٣٣هـ.

(٤) تحقيق طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي، بيروت، المكتبة العلمية، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

(١) مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، الطبعة الثالثة، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.

وعلومها، وأساليبها، ووجوه استعمالاتها التي تختلِفُ بها دلالات الكلام.

وبهذا يتّضحُ لك، أنّ موضوع تدبر القرآن وتفسيره وفقهه، إنّما هو (عِلمُ قانون)، أو (قانون عِلمٍ)، لا مجرد توهّمات، أو ظنون، فالحمد لله رب العالمين.

المظهَرُ الرابع: إعجاز الربط الإلهي بين القرآن واللغة العربية:

إنَّ مِن عظَمَةِ القرآن الكريم، ما اختاره اللهُ سبحانه وتعالى لهذا الكتاب العزيز مِن ارتباط بين القرآن واللغة العربيةِ، وما استلزمه هذا مِن جهودٍ علميَّةٍ، جاءت في خدمةِ القرآن الكريم، وحِفْظِ حروفِه، ومعانيه، وأحكامه، وحِكَمِه.

وإنَّ مِمَّا تناوله الإعجاز في القرآن: الإعجاز اللغوي والبلاغي، وما يَدْخُلُ في ذلك مِن المجازِ.

وإنَّ هذا الإعجاز في لغة القرآن، مُرْتَبطٌ بالقرآن، ثابتٌ بثوبته، وباقٍ ببقائه، ومُتَجَدِّدٌ بتَجَدُّدِه.

ومِمَّا يُظْهِرُ شأن هذا الإعجاز، وحجم الجهودِ، التي بذَلَتْها الأمة فيه على مَرِّ العصورِ في موضوع إعجاز القرآن اللغوي.

ولَك أن تستعرضَ تلك الجهود والمؤَلَّفات في الإعجازِ؛ لتَظْهَرَ لَك عَظَمَةَ هذا الكتاب العزيز، وحِفْظُ اللهِ له في حروفِه ولغتِه، ومعانيه، وأحكامه، وحِكَمِه.

وهذا جانبٌ واحدٌ مِن أوجهِ إعجاز القرآن الكريم، فالحمد لله مُنْزِلِ الكتابِ.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

المبحث الثاني
أَمثلةٌ لبيان أهمية اللغة العربية لتفسير القرآن

وفيه مطلبان:

المطلب الأوَّل: الإشارةُ إلى تأكيد الأئمة على أهمية اللغة العربية لوحي الله.

المطلب الثَّاني: أمثلةٌ تُوَضِّحُ أهمية اللغة في تفسير القرآن وفقهه.

المطلب الأوَّل: تأكيد الأئمة على أهمية اللغة العربية لوحي الله:

تقَرَّرَ لدى الأئمةِ أنَّ المِفْتَاحَ الأسَاسَ لِفَهْمِ كتابِ اللهِ، هو اللغةُ العربيةُ، فبِقَدْرِ حَصِيلَةِ المرءِ من اللغة العربية يَظْفَرُ بِفِقْهِ كتابِ اللهِ(١).

قال أبو حيان:

"فالكتابُ(٢) هو الْمِرْقاةُ إلى فَهْمِ الكتابِ(٣)؛ إذْ هو الْمُطْلِعُ على عِلم الإعراب..."(٤).

---

(٢) ينظر في هذا الموضوع: كتاب قراءة في مصادر تدبر القرآن الكريم ومراجعه، عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، ولا سيما في الموضوعات الآتية: "معاني الحروف"، "أساليب القرآن"، "علم الإعراب"، "علم الصرف"، "غريب الألفاظ"، "المعاجم اللغوية"، "البلاغة"، "الوجوه والنظائر في اللغة والقرآن"، "فقه اللغة".

(٣) هو كتاب سيبويه في علم اللغة العربية.

(٤) هو القرآن الكريم.

(١) مقدمة محقق الكتاب (المدخلُ لِعلم تفسير كتاب الله تعالى).

"وذلك -كما قلنا- لأهمية اللغة العربية وسيلةً لفهم القرآن فهْماً منهجيّاً صحيحاً؛ واستخراج دقائق القرآن ولطائفه وبلاغته وإعجازه...؛ وأهمّيّة اللغة العربية وعلومها لامتثال ما أَوْضَحه الله في كتابه عن حقيقة كتابه، وأنه عربيٌّ؛ وأنه يَجب أن يُتدبر ويفْهَم ويُفْقه على قانون لغته: اللغة العربية".

هذا كتاب الله، امتنّ الله على البشرية بنعمة إنزاله إليها، فكلُّ ما كان لازماً لتدبره وفقهه، فهو يَكتسب أهميّتَه مِن أهمية موضوعه، ومِن هدفِهِ (القرآن الكريم)".

إنّ المتدبر للقرآن يَهديه سواء السبيل؛ إدراكُه أهميةَ اللغة العربية، وعلومها في تدبر القرآن وتفسيره تدبراً صحيحاً، وإدراكُ أنّ التأسيس لعلم التدبر -منذ البداية، عند الأسلاف الصالحين- كان تأسيساً لغوياً؛ وذلك لأنّ اللغة العربية هي أساس الأساس في فقه الكلام ودلالاته. وهذا أَمرٌ ينبغي الوقوف عنده طويلاً في الحديث عن علم التدبر.

المطلب الثَّاني: أمثلةٌ تُوَضِّحُ أهمية اللغة في تفسير القرآن وفقهه:

حسبي أن أنقلَ هنا إشاراتٍ مختصرةً مِن أمثلةٍ أوردَها الإمام ابن قتيبة في كتابه "تأويل مشكل القرآن"، ونَقَلْتُها عنه في كتاب "قراءة مصادر تدبر القرآن ومراجعه"[(١)]، أنْقُلُها؛ لأهميتها وجمالها.

مِمَّا قاله الإمام ابن قتيبة عن اللغة العربية والقرآن:

- **"ولها (الإعراب) الذي جعله الله وَشْياً لكلامها، وحِلْيةً لنظامها، وفارِقاً في**

(١) قراءة مصادر تدبر القرآن ومراجعه، المطلب الثاني من المبحث الثاني في الفصل السادس...

www.alukah.net
شبكة الألوكة

بعض الأحوال بين الكلامين المتكافئين، والْمَعْنَيَيْن المختلفين، كالفاعل والمفعول، لا يُفرَّقُ بينهما، إذا تساوت حالاهما في إمكان الفعل أن يكون لكلِّ واحدٍ منهما – إلا (بالإعراب)"[١]:

ثم ضـــربَ ابن قتيبةَ أمثلةً تطبيقيةً جميلةً لبعض آثارِ الإعراب في دلالاتِ اللغة العربية، **فقال**:

١- "ولو أن قائلاً قال: (هذا قاتلٌ أخي) بالتنوين، وقال آخرُ: (هذا قاتلُ أخي) بالإضافة – لَدَلَّ التنوين على أنه لم يقتله، ودلّ حذْف التنوين على أنه قد قتله.

٢- ولو أن قارئاً قرأ: ﴿فَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ [سورة يس: ٧٦]. وتَرَكَ طريق الابتداء بـ﴿إِنَّا﴾، وأعمل القولَ فيها بالنصب على مذهب من ينصب (أنّ) بالقول كما ينصبها بالظن – لَقَلَبَ المعنى عن جهتِه، وأَزَاله عن طريقته، وجعل النبيَّ ﷺ، محزوناً لقوله: إنّ الله يعلم ما يسرّون وما يعلنون! وهذا كفرٌ ممن تعمّده، وضَرْبٌ مِن اللحن لا تجوز الصلاة به، ولا يجوز للمأمومين أن يتجوّزوا فيه[٢].

٣- وقد قال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم: (**لا يُقْتَل قرشي صبراً بعد اليوم**)[٣]:

---

(٢) تأويل مشكل القرآن، ص ١٤.

(٣) وهذا الكلامُ على مسؤولية الإمام ابن قتيبة.

(٤) الحديث عند مسلمٍ في صحيحه برقم (١٧٨٢) – عن عَبْد اللهِ بْن مُطِيعٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ: (**لَا يُقْتَلُ قُرَشِيٌّ صَبْراً بَعْدَ هَذَا الْيَوْمِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ**).

والمراد أن القرشي لا يعود إلى الكفر، فيُقتل على كفره صبراً، لا أنه لا يُقتل قرشي صبراً على الإطلاق؛ فكم قُتل منهم في الإسلام صبراً!

=

- فمَن رواه (جَزْماً) أَوْجَبَ ظاهرُ الكلام للقرشي ألا يُقتل إنْ ارتد، ولا يُقْتَصّ منه إنْ قَتَل.
- ومَن رواه (رَفْعاً) انصرف التأويل إلى الخبر عن قريش: أنه لا يرتدّ منها أحدٌ عن الإسلام؛ فيستحقّ القتل.

أفما ترى (الإعرابَ) كيف فَرَّق بين هذين المعنيين!"[(١)]. بلى، والله، أيها الإمام!

ويَستمرّ ابن قتيبةَ، في ذِكْر بعض خصائص اللغة العربية، المؤثِّرة في اختلافِ دلالاتِ الكلام، **فيَسُوق الأمثلة الآتية:**

قال:

"وقد يُفرّقون بحركة البناء في الحرف الواحد بين المعنيين:

- فيقولون: (رجلٌ لُعْنَةٌ)، إذا كان يلعنه الناس. فإن كان هو الذي يَلعن الناس، قالوا: (رجلٌ لُعَنَةٌ) فحركوا العين بالفتح.
- و(رجل سُبَّةٌ) إذا كان يسبه الناس، فإن كان هو يَسبّ الناسَ قالوا: (رجل سُبَبَةٌ).
- وكذلك: (هُزْأَةٌ، وهزَأَةٌ) وَ(سُخْرَةٌ، وسُخَرَةٌ)، و(ضحْكَةٌ، وَضُحَكَةٌ)، و(خُدْعَةٌ، وخُدَعَةٌ)"[(٢)].

وقال:

"وقد يفرّقون بين المعنيين المتقاربين بتغييرِ حرفٍ في الكلمة حتى يكون تقاربُ ما

= و"أصل الصبر: الحبس. والصبر: نصب الإنسان للقتل"، كما في "اللسان".

(٢) تأويل مشكل القرآن، ص ١٤-١٥. وقد سبَق نَقْلُ كلام ابن قتيبة هذا في الحديث عن علم الإعراب.

(١) تأويل مشكل القرآن، ١٥- ١٦.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

بين اللفظين، كتقارُبِ ما بين المعنيين:

١- كقولهم للماءِ المِلحِ، الذي لا يشرب إلا عند الضرورة: (شَرُوب)، ولِما كان دونه مما قد يتجوّز به: (شَريب).

٢- وكقولهم لما ارفضّ على الثوب من البول إذ كان مثل رؤوس الإبر: (نضح)، ورشّ الماء عليه يجزئ مِن الغَسْل، فإنْ زاد على ذلك قليلاً قيل له: (نضْخٌ) ولم يُجْزِئَ فيه إلا الغَسْل.

٣- وكقولهم للقبض بأطراف الأصابع: (قَبْصٌ) وبالكف: (قَبْضٌ). وللأكل بأطراف الأسنان: (قَضْمٌ) وبالفم: (خَضْمٌ).

- وَلِمَا ارتفعَ مِن الأرض: (حَزْنٌ)، فإن زاد قليلاً قيل: (حَزْمٌ).

- وللذي يَجِد البرد: (خَصِرٌ)، فإن كان مع ذلك جوعٌ قيل: (خَرِصٌ).

- وللنار إذا طَفِئَت: (هامِدة)، فإنْ سكن اللّهب وبقي مِن جمْرها شيء قيل: (خَامِدَةٌ)"[1].

وقال:

"وقد يَكتنف الشيءَ معانٍ فيشتقّ لكل معنى منها اسم من اسم ذلك الشيء، كاشتقاقهم من البطن لِلخَمِيص: (مُبَطَّن) وللعظيم البطن إذا كان خِلْقَةً: (بَطِين) فإذا كان من كثرة الأكل قيل: (مِبْطان) وللمنهوم: (بَطِنٌ) وللعليل البطن: (مَبْطون):

ويقولون: **وَجَدْتُ** الضَّالةَ، **ووَجَدْتُ** في الغضب، **ووجدتُ** في الحزن، **ووجدت** في الاستغناء. ثم يجعلون الاسم الضّالة: (وُجوداً) و(وِجْداناً) وفي الحزن (وَجْداً)

(٢) تأويل مشكل القرآن، ١٦-١٧.

وفي الغضب (مَوْجِدَةً) وفي الاستغناء (وُجْداً)..."[١].

وقال:

"وللعرب (الشِّعرُ) الذي أقامه الله تعالى لها مقامَ الكتابِ لغيرها، وجعَلَه لعلومها مستودعاً، ولآدابها حافظاً، ولأنسابها مقيّداً، ولأخبارها ديواناً لا يَرِثُّ على الدّهر، ولا يَبِيد على مَرِّ الزَّمان:

– وحَرَسَهُ بالوَزْنِ، والقَوافي، وحُسْن النَّظم، وجودةِ التَّحْبير – مِن التّدْليس والتَّغيير، فمَن أراد أن يُحْدِث فيه شيئاً عَسُرَ ذلك عليه، ولم يخف له كما يخفى في الكلام المنثور.

– وقد تجد (الشاعر) منهم ربما زال عن سننهم شيئاً، فيقولون له: سَاندتَ، وأقويتَ، وأكفأْتَ، وأَوْطَأْتَ[٢]..."[٣].

وقال:

"وللعرب (المجازات) في الكلام، ومعناها: طرُقُ القول ومآخذه. ففيها الاستعارة: والتَّمْثيل، والقَلْب، والتقديم، والتأخير، والحذف، والتكرار، والإخفاء، والإظهار، والتعريض، والإفصاح، والكِنَاية، والإيضاح، ومخاطبة الواحد مخاطبة الجميع، والجميع خطاب الواحد، والواحد والجميع خطاب الاثنين، والقصد بلفظ الخصوص لمعنى العموم، وبلفظ العموم لمعنى الخصوص مع أشياء كثيرة ستراها في أبواب المجاز إن شاء الله تعالى[٤].

---

(٢) تأويل مشكل القرآن، ١٧.

(٣) "انظر: معنى السناد، والإقواء، والإكفاء، والإبطاء، في الشعر والشعراء، ٢/١٤-٤٤، والموشح ٢٤-٢٦، ونقد الشعر، ٧٠-٨١، والعمدة، ١/١٤١-١٤٧". (حاشية أحمد صقر).

(٤) تأويل مشكل القرآن، ١٧-١٨.

(٥) وهذه العلوم، على ما تراهُ مِن نفاستِها وأهمّيتِها لفهم الكلام، ولفِهْم الكتاب والسنّة، هي مِن نفائس كتاب ابن قتيبة، رحمه الله.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

وقال -مُنْتهياً بهذه التطبيقات التي قرّرها عن طبيعة اللغة العربية، المؤثّرة في دلالاتِ الكلام- إلى القول:

- "وبكلّ (هذه المذاهب) نزَلَ القرآن؛ ولذلك لا يَقْدِرُ أحدٌ من التراجم[١] على أن يَنقله إلى شيءٍ مِن الألسنة، كما نُقل الإنجيل عن السّريانية إلى الحبشيّة والرّومية، وتُرجمتْ التوراة والزبور، وسائر كتب الله تعالى بالعربية؛ لأن (العجم) لم تتّسعْ في (المجاز) اتّساعَ العرب"[٢]:

ثم يَضرِبُ أمثلةً تطبيقيةً لهذا القول، فيقول[٣]:

١- "ألا ترى أنك لو أردت أن تنقل قوله تعالى: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَٱنۢبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَآءٍ﴾ [الأنفال: ٥٨] - لم تستطع أنْ تأتي بهذه الألفاظ مؤدّيةً عن المعنى الذي أُودِعتْهُ حتى تَبْسط مجموعَها، وتَصِل مقطوعَها، وتُظهر مستورَها، فتقول: إن كان بَيْنك وبين قوم هُدْنة وعَهْد، فخِفتَ منهم خيانةً ونقضاً، فأعْلِمْهم أنك قد نقضتَ ما شَرَطتَ لهم، وآذِنْهُم بالحرب؛ لتكون أنتَ وهم في العِلم بالنَّقْض على استواءٍ.

٢- وكذلك قوله تعالى: ﴿فَضَرَبْنَا عَلَىٰٓ ءَاذَانِهِمْ فِى ٱلْكَهْفِ سِنِينَ عَدَدًا﴾ [الكهف: ١١] إنْ أَردتَ أنْ تَنْقله بلفظه، لم يَفْهمْه المنقولُ إليه، فإنْ قلتَ: أَنَمْنَاهُمْ سنين عدداً، لكُنت مُترجِماً للمعنى دون اللفظ.

٣- وكذلك قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا۟ بِـَٔايَـٰتِ رَبِّهِمْ لَمْ يَخِرُّوا۟ عَلَيْهَا صُمًّا وَعُمْيَانًا﴾ [الفرقان: ٧٣] إنْ تَرجمْتَه بمثْل لفظِهِ استَغْلَق، وإنْ قلتَ: لم

---

(٢) يَقصِد: المترجمين للكلام مِن لغةٍ إلى لغةٍ أخرى.

(٣) تأويل مشكل القرآن، ٢٠-٢١.

(١) وهي أمثلةٌ مفيدةٌ لَطِيفة.

يتغافلوا؛ أدَّيْتَ المعنى بلفظٍ آخرَ.

٤- وقد اعترضَ كتابَ الله بالطعن ملحدون، ولَغَوْا فيه وهجروا، واتَّبَعُوا ﴿مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ﴾ [آل عمران: ٧] بأفهامٍ كَليلةٍ، وأبصارٍ عليلةٍ، ونظَرٍ مَدْخُول، فحرَّفوا الكلامَ عن مواضعه، وعَدَلوه عن سُبُله، ثم قَضَوا عليه بالتّناقُضِ، والاستحالةِ، واللَّحْنِ، وفسادِ النّظْم، والاختلافِ. وأَدْلَوا في ذلك بعللٍ، ربما أَمالتْ الضّعيفَ الغُمْر، والحدَثَ الغِرّ، واعترَضَتْ بالشُّبَهِ في القلوب، وقدَحَتْ بالشكوك في الصدور.

٥- ولو كان ما نَحَلوا إليه على تقريرهم وتأوّلهم - لسبَقَ إلى الطعن به مَنْ لم يَزَلْ رسولُ الله، صلّى الله عليه وآله وسلّم، يَحْتجُّ عليه بالقرآن، ويَجْعَلُهُ العَلَم لنبوّته، والدليلَ على صدْقِهِ، ويتحدّاه في موطِنٍ بعد موطِنٍ، على أنْ يأتيَ بسورةٍ مِن مثْلِهِ. وهم الفصحاء والبلغاء، والخطباء والشعراء، والمخْصُوصون مِن بين جميع الأنام بالأَلْسِنَةِ الحِدَادِ، واللَّدَدِ في الخِصَام، مع اللُّبِّ والنُّهى، وأَصالةِ الرّأي. وقد وصفَهم الله بذلك في غيرِ موضعٍ مِن الكتاب، وكانوا مرّةً يقولون: هو سحرٌ، ومرّةً يقولون: هو قولُ الكهنة، ومرّةً: أساطيرُ الأوّلين.

ولم يَحْكِ الله تعالى عنهم، ولا بَلَغَنا في شيءٍ مِن الروايات - أنهم جَدَبُوهُ[١] مِن الجِهة التي جَدَبَهُ منها الطاعنون"[٢].

وأقول: تالله، إنّ هذا القولَ، وهذه الحجّة الدامغة، المبِيرَةَ لِتقوّلِ الطاعنين

---

(٢) "... وفي اللسان، ٢٤٩/١: (وجدَبَ الشيءَ يجدِبُهُ: عابه، وذمّه، وفي الحديث: (جَدَب لنا عمر السمَرَ بعد عتمة)، أي: عابه، وذمّه)". (حاشية أحمد صقر).

(١) تأويل مشكل القرآن، ٢١-٢٣.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

في كتاب الله، حُجّةٌ وذكاءٌ مِن هذا الإمام المُوَفَّق -أحسن الله إليه- قد هداه الله للتفطّن لها، والاحتجاجِ بها على الطاعنين في كتاب الله.

وقد أشارَ الله إلى هذه الحجة في تَحدّيه للمشركين الطاعنين في القرآن الكريم في مَعْرِض ذِكْره لِطعنهم فيه، وجَعَلَ الله ذلك التحدّيَ لهم، وإخبارَهُ بأنهم لن يَفْعلوا، مِن دلائل الحق والإعجاز في نصِّ الكتاب العزيز في مواضعَ كثيرةٍ، ومنها الآتي:

- قوله، عزّ اسمُهُ: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴿٢٣﴾ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ ﴿٢٤﴾﴾ [البقرة: ٢٣-٢٤].

- وقوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ ۚ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ اللَّهِ ۚ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [القصص: ٥٠].

- وقوله عزّ شأنه: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ ۖ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِ مُفْتَرَيَاتٍ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴿١٣﴾ فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا أُنزِلَ بِعِلْمِ اللَّهِ وَأَن لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٤﴾﴾ [هود: ١٣-١٤].

- وقوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ ۖ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [يونس: ٣٨] إلى غير ذلك مِن الآيات في الموضوع نفسه.

فهل ادّعى المشركون -أهلُ الفصاحةِ والبيان، وأهلُ الذكاء المشتهِر عنهم- جواباً لهذا التحدّي؟ كلا، بل كانوا صُمّاً بُكماً عُمْياً لا يُبصِرون!

وهكذا حالُ مَن جاء بعدَ مشركي قريش، مِن ورَثةِ كفرِهم وعنادِهم، وطعْنِهم الزائف، وسيكون الحال هكذا إلى يوم القيامة، يوم يَقومُ الناس لرب العالَمين؛ فيُوَاجِهُ الله هؤلاء المعاندين له، الرافضين ما أَنزله مِن الحقّ لهدايتهم؛

فيُسْـــقَط في أيديهم؛ فلا يَملِكون جواباً، ولا حيلةً، ولا حَلّاً، فليس أمامهم إلا نتيجةُ كفرِهم، وعاقبةُ أمْرِهم، فالحمد لله، مُعِزّ مَن أطاعه، مُذِلّ مَن كفَرَ به!

ثم أَبانَ ابن قتيبة سَببَ تأليفه كتابه، وقد سَبق أن نَقلتُه فيما مضى(١).

وأكتفي بهذا القَدْرِ مِن الأمثلة، وإلا ففي جُعْبة الإمام ابن قتيبة الكثير مِن العِلم والحُجج، والفوائد. ولعلّ هذا يُغْرِيك بالعودة لابن قتيبة، فتَصْحبه زمناً مِن دَهْرِك، قبْل أنْ ينتهي **عُمُرِك**، أو ينحني **ظَهْرُك!**

وختاماً:

أُشيرُ بإيجازٍ إلى بعض نتائج هذا المرور على بعض المعاني الرائقة عند الإمام ابن قتيبة، رحمه الله، وإيانا ووالدينا وســائر المســلمين، فمِن معانيه ذات العلاقة بكتاب الله وبتدبره وفقهه:

١- التخصــص في اللغة العربية مِن أبرزِ ما انتهجه الإمام ابن قتيبة لخدمةِ اللغةِ العربيةِ، وخدمة تَدَبُّرِ القرآن، وفقهه، والدفاع عن دِين الله ووحْيِهِ سبحانه.

٢- يَتجلّى لك هذا كله عند ابن قتيبة باستعراض عناوين كُتبه وأغراضها، وما سطّره فيها مِن دلائل واضحة، أو شَوَاهد شاهِدة بتخصّصه، وإمامته، وإيمانه وأمانته، وجِهادِ قلمِه لِدحْض طعون الطاعنين في دين الله ووحْيِهِ، المطعونين، وتفنيدِ شبهاتِهم المزعومة!

٣- ما سـطّره قلمُ ابن قتيبة، قد بقي تراثاً نفيساً مُنافِساً في بابه: (اللغة العربية وعلومها وآدابها، وأصـالتها، وفي أسـاليب القرآن والحديث الشـريف، وبلاغتهما، وفي الدفاع عنهما، وإظهار محاسـنهما، وأنهما

(١) المطلب الثاني: "مشكل القرآن"، وأمثلةٌ منه"، في المبحث الثاني مِن هذا الفصل، فلْيُنظر هناك.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الحق، الذي لا يَدْخُلُه ولا يُلابِسُـــهُ باطلٌ)! وإنه لَتُراثٌ مميَّز؛ بِعَبَق الإيمان؛ وبعُمْق التخصص؛ وبِجذْوة الزكاء والذكاء! فيا سعادةَ مَن سار في ركابه، وأحبَّهُ وأحبّ كتابَه!

٤- (البلاغة، والمجاز، ومعاني حروف المعاني، واستثمار تَمَكُّنه مِن دلالاتِ الألفاظِ، ودلالاتِ مختلَفِ أساليبِ اللغة العربية عن أهلها)، كان مِن أهمّ ما استثمره ابن قتيبة في الدفاع عن القرآن والحديث الشريف، وتفنيد الطعن فيهما: الأمرَ الذي يُنْعِشُ القارئ لكتابه، ويَهدي طالب التدبر سواءَ السبيل في هذه المجالات اللغوية، التي استخدمها القرآن الكريم في التعبير والبلاغة.

ولعلك تُتابعُ تَمَلِّي حالَ ابن قتيبة وعِلْمه وكُتبه، وجهوده؛ لِتقْطِفَ المزيد، مما يُساعدك على حُسْنِ فقه القرآن الكريم والحديث الشريف، وحُسْن تدبرهما.

وحُقَّ لي بعد هذا كلِّه، أن أقولَ: إنّي على قناعَةٍ بأنَّ مِن أهَمّ أَوْلَوِيَّات أيّ كتابٍ في التفسير، ومِن أهَمّ علامَة قيمته في التفسير وجودَتِه فيه، أيضاً، كونه مبنياً على فقهِ اللغة العربيةِ ونَحْوِها وصَرْفِها وسائر علومها.

الفصل الخامس
الإسرائيليات في كتب التفسير

وفيه تمهيدٌ ومبحثان:

تمهيدٌ.

المبحث الأول: المقصود بالروايات الإسرائيلية.

المبحث الثاني: الموقف مِن الروايات الإسرائيلية في كتب التفسير.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

تمهيدٌ:

أُخصِّصُ هذا الفصل لموضوعِ الإسرائيليات في كتب التفسير، وبيان المراد بها، وحكْم الاعتماد عليها في التفسير، على أني سأذكرُ لاحقاً في فصلٍ مستقل: ضوابط التعامل مع الإسرائيليات، وبعض القواعد المنهجية للتعامل مع الإسرائيليات في التفسير.

علماً بأنّ موضوع الإسرائيليات قد تكررتْ أشياءُ مما يتعلق به في عدة مواضع أُخرى مِن هذا الكتاب؛ وذلك لكون كثيرٍ مِن المردود مِن التفسير المنقول مرتبِطاً بالإسرائيليات، وهي مِن أسباب ردّه؛ ولهذا جاء ذِكْرٌ لها في كثير مِن الأمثلة التطبيقية هذه.

ومِن المهمّ حقّاً تحديد الموقف مِن حكم الاعتماد على الروايات الواردة في كتب أهل الكتاب في تفسير كتاب الله سبحانه وتعالى.

والسؤال، ابتداءً: هل يَصحّ في تفسير كتاب الله، القرآن الكريم، الاعتماد على الروايات الواردة في كتب أهل الكتاب؟

الجواب مِن حيث الإجمال: كلا، لا يَصحّ ذلك. لكن، هذا ما سنناقشه في مبحثين، هما:

المبحث الأول: المقصود بالروايات الإسرائيلية.

المبحث الثاني: الموقف مِن الروايات الإسرائيلية في كتب التفسير.

وأرجأت الكلام -كما قلتُ- عن منهج التعامل مع الإسرائيليات وقواعده إلى فصْلٍ قادمٍ خاصٍّ بالضوابط المنهجية في التفسير؛ وضْعاً للكلام في موضعه المناسب.

المبحث الأول
المقصود بالروايات الإسرائيلية

الروايات الإسرائيلية صنفان:

الأول: الروايات المأخوذة من مصادر أهل الكتاب، المتعلقة بالحديث عنهم وعن أديانهم وقصصهم وأخبارهم، وما إلى ذلك.

والثاني: الروايات الواردة في المصادر الإسلامية: القرآن الكريم، والثابت مِن الأحاديث عن رسول الله ﷺ، وكتب التاريخ الإسلامي وغيرها مِن المصادر الإسلامية.

ويَختلف حكم هذه الروايات في المنهج الإسلامي بناءً على ثبوتها أو عدمه.

والقاعدة العامة في التفسير، هي: أننا نَقبل في التفسير مِن الإسرائيليات ما جاء ثابتاً عن الله في كتابه، أو عن رسوله ﷺ في أحاديثه، على أنْ نَضعَ ذلك في موضعه الصحيح؛ بأنْ نفقهه فقهاً صحيحاً.

ولهذا فإنّ إطلاق الحكم على الإسرائيليات بالمنع أو بالقبول، لا يَصِحّ؛ وذلك أنّ هذا وصْفٌ يَدخل فيه هذان النوعان مِن هذه الروايات السابق ذكْرهما، كما قلتُ:

الأوّل: الروايات أو القصص التي تتحدّثُ عن بني إسرائيل وأخبارهم، الواردة في المصادر الثابتة في الإسلام، التي يُقرّرُ المنهجُ الإسلامي

www.alukah.net
شبكة الألوكة

قبولها، التي تتحدّد -في هذا الموضوع- في القرآن الكريم، والثابت مِن الأحاديث عن رسول الله ﷺ، فهذه الروايات مقبولة، بل هي المقبولة بشأن الأخبار والروايات والقصص عن بني إسرائيل، وهي مما يَصْدق عليه الوصف بالإسرائيلية.

الثاني: الروايات أو القصص التي تَنْقُلُ عن بني إسرائيل وأخبارهم، الواردة في مصادر أهل الكتاب، وهي مما يَصْدق عليه، أيضاً، الوصف بالروايات الإسرائيلية. وهذه الروايات هي التي حذّر الأئمة مِن الاعتماد عليها؛ وذلك لعدم دلالة الدليل على ثبوتها مِن حيث الجملة. وهذا النوع هو المقصود عند إطلاق الحكم بمنع الاعتماد عليها.

وإنّ مِن عدَمِ الدقة إطلاقَ التحذير مِن الإسرائيليات؛ دون النص على المقصود بها، وأنّ المراد بها الروايات المأخوذة مِن مصادر أهل الكتاب، التي اختلط فيها الزائف بالثابت، والباطل بالحق؛ فهي مما يجب التثبت في الأخذ منها؛ إذ لا بدّ مِن مراعاة الضوابط العلمية المنهجية؛ لاعتماد المنْتَقَى مِن أخبارها، مما يَدخل في قوله ﷺ: (...**وَحَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلاَ حَرَجَ**)(١).

وهذا مع تسليمنا بوجود بعض بقايا الحق في مصادرهم، لكنها في منهج الإسلام لا تُعتمَد مستقلةً إلا في ضوء بعض الضوابط العلمية.

وإنكارُ هذه البقايا مِن الحقّ في مصادرهم، مَسْلكٌ لا يَجوز شرعاً، ولا تدلّ عليه نصوص الكتاب والسنّة؛ لأنّ منهج الإسلام لا يُقِرّ ذلك؛ ولأنّ في إنكار بقايا الحق

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، برقم ٣٤٦١، عن عبد الله بن عمرو، وهو بتمامه: (**بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً، وَحَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلاَ حَرَجَ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**).

في كُتب أهل الكتاب إنكاراً لبعض الحق الذي جاء به الإسلام.

كما أنّ أخْذ تلك الروايات الإسرائيلية كلها جملةً وتفصيلاً، غثّها وسمينها، دون تمحيص، لا يَجوز شرعاً.

وأَذكُرُ أني كنتُ أختبرُ طلابي في الدراســـات العليا في التطبيقات على المنهجية السديدة، فأطلبُ منهم كتابةَ جوابهم عن حُكم الأخذ بالإسرائيليات؛ لأرى: هل تأتي أجوبتهم بالتنبّه لهذه الملحوظة في مراعاةِ تحديدِ المراد بهذا المصـــطلح أم لا؟ فكانوا يَغفلون عن هذا كثيراً؛ فأنبّههم؛ فيَسعدون بذلك.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

المبحث الثاني
الموقف مِن الروايات الإسرائيليات في كتب التفسير

سأذكر هنا بعض الملحوظات التي يتحدّد بها الموقف مِن الإسرائيليات في التفسير، وذلك بالرغم مِن الإشارة الإجمالية إلى حكم الروايات الإسرائيلية في الفقرة السابقة. وأهمُّها الملحوظتان الآتيتان:

الملحوظة الأُولى: تفسير القرآن الكريم يخضعُ لمنهجٍ شرعيٍّ عامٍّ؛ يأتي التفسيرُ في ضَوءِهِ عَمَلاً منهجيّاً، لا عَمَلاً مِزاجيّاً، ولا مُجَرَّدَ نَقْلٍ مِن مختلَفِ المصادرِ، دون تحكيمٍ لذلك المنهج الشرعي.

الملحوظة الثانية: الروايات الإسرائيلية، التي عَدَّها بعضُ المفسرين، مصدراً مِن مصادر التفسير؛ ليستْ مصدراً معتَمَداً في تفسير كتابِ الله؛ بل هي مصدرٌ يجبُ إخضاعه للمنهج الشرعي المعتَمد في التفسير.

فإلى بعضِ التفصيلِ في هاتين الملحوظتين:

الملحوظة الأُولى:

قلنا بأنَّ تفسير الكتاب العزيز –من حيث الإجمالُ– يَخضعُ لمنهجٍ شرعيٍّ عامٍّ؛ وليسَ عَمَلاً مِزاجيّاً، وليسَ مُجَرَّدَ النَقْلِ مِن مختلَفِ المصادرِ، دون تحكيمٍ لهذا المنهج الشرعي. وهذه دعوةٌ لِتحكيم هذا المنهج والصدور عنه فيما نأتي وما نَذَرُ في التفسير؛ فإليكَ بعضَ التفصيل:

خُلاصةُ هذا المنهج هي:

- أن لا يُفسَّر القرآن بغيرِ علمٍ.
- أن لا يُفسَّر القرآن بالهوى.
- يجب أن يكون التفسير بمنهجٍ سديدٍ قائمٍ على الأدلة الشرعية.
- يجِبُ أن لا يُفسّر القرآن بغير دليل صحيح.
- ومِن أهمِّ أصول التفسير، أيضاً، أن يُؤخذَ التفسير عن مصادره المعتمدة في الجملة –النقلية والعقلية–. ثم لا يكفي هذا حتى يُنظَر فيما أوردتْه هذه المصادر، ويُمحَّص تمحيصاً يتبيّن منه الثابتُ عن الله وعن رسوله ﷺ مِن غير الثابت، وذلك:
- بثبوت الرواية مِن حيث النقل؛ بثبوتها بحسب منهج النقل عند المحدثين.
- وثبوتها –بمقتضى هذا المنهج– مِن حيث الدلالة وسداد الفقه عن الله وعن رسوله ﷺ.

إنَّ هذه المنهجية مِن أهمّ أصول التفسير.

وبناءً على هذا المنهج؛ فإنّ مِن غيرِ المقبول في تفسيرنا لكتاب الله تعالى الاعتمادَ على الإسرائيليات، بهذا المعنى (أعني الروايات الإسرائيلية المأخوذة عن مصادر أهل الكتاب)، في التفسير.

ولكن رُغمَ ذلك، قد أَقحمَ، للأسف؛ كثيرٌ مِن المفسرين هذه الروايات والقصص الإسرائيلية في كُتب التفسير، وتواردوا عليها؛ حتى ليُخيَّل للناظر في كتب كثيرٍ منهم أنّ مسْلَكَهُم هذا حقٌّ لا إشكال فيه!

لكنّ، الأمر ليس كذلك، بل إنّ هذا المسْلك في التفسير مما يجب التنبّه لخطورته، وأنْ يُنْخَل؛ لِيُميّز الصحيح منه مِن غير الصحيح في ضوء النقاط

www.alukah.net
شبكة الألوكة

المنهجية اللازم مراعاتها في التفسير.

الملحوظة الثانية:

قُلنا أنَّ الروايات الإسرائيلية، التي اتخذها بعضُ المفسرين، مصدراً مِن مصادر التفسير؛ ليستْ مصدراً معتَمَداً في تفسير كتابِ الله؛ بل هي مصدرٌ يجبُ إخضاعه للمنهج الشرعي المعتَمد في التفسير. وإليك بعضَ الإيضاح لهذا:

إنَّ مِن أهَمِّ تطبيق المنهج الشرعي على الروايات الإسرائيلية في التفسير مراعاةِ التنبُّه لمدلولِ "الروايات الإسرائيلية"، وذلك بحسب ما قَرَّرْناه بشأنه في المبحث الأوّل من هذا الفصل.

وبالتالي يتحقَّقُ لنا أمران:

الأوَّل: السَّلامةُ مِن إطلاق هذا المصطلحِ إطلاقاً عامّاً غير صحيح؛ يدخلُ فيه الصوابُ والخطأُ، والحقُّ والباطلُ.

الثَّاني: تطبيقُ منهج التثبت من هذه الروايات الإسرائيلية في ضوء منهج المحدثين في قبول الروايات ورَدِّها.

ولَعَلَّ مِن المناسبِ هنا التأكيد على تطبيقِ الأمْرِ الأوَّلِ؛ لمراعاة ما نَبَّهَنا اللهُ عليه في كتابه القرآن الكريم، وفي حديثِ رسوله ﷺ، مِن تقريرٍ لِمَا أنزلَه اللهُ على رُسُلِه وعلى خاتَمِهم محمد عليه وعليهم صلوات الله وسلامه.

ومِن ذلك: ما قَرَّرَه اللهُ مِن الهُدى الذي أنزَلَه على أنبيائِه السابقين، ومنهم أنبياءُ بني إسرائيل؛ مِن مثلِ قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَا ٱلتَّوْرَىٰةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ ۚ يَحْكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسْلَمُوا۟ لِلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلْأَحْبَارُ بِمَا ٱسْتُحْفِظُوا۟ مِن كِتَٰبِ ٱللَّهِ وَكَانُوا۟ عَلَيْهِ شُهَدَآءَ ۚ فَلَا تَخْشَوُا۟ ٱلنَّاسَ وَٱخْشَوْنِ وَلَا تَشْتَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِى ثَمَنًا قَلِيلًا ۚ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٤٤﴾ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ

ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ وَٱلْأَنفَ بِٱلْأَنفِ وَٱلْأُذُنَ بِٱلْأُذُنِ وَٱلسِّنَّ بِٱلسِّنِّ وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌ ۚ فَمَن تَصَدَّقَ بِهِۦ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُۥ ۚ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٤٥﴾ وَقَفَّيْنَا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم بِعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ ۖ وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ ﴿٤٦﴾ وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ ٱلْإِنجِيلِ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فِيهِ ۚ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٤٧﴾﴾ [سورة المائدة: ٤٤-٤٧].

ولَعَلَّكَ تُلاحِظ بداية هذا النَّص الكريم ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَا ٱلتَّوْرَىٰةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ ۚ يَحْكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسْلَمُوا۟ لِلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلْأَحْبَارُ بِمَا ٱسْتُحْفِظُوا۟ مِن كِتَٰبِ ٱللَّهِ وَكَانُوا۟ عَلَيْهِ شُهَدَآءَ﴾؛ فترى أنَّ اللهَ عَزَّ اسْمُه يُثني على التوراة، التي أنزلَها بأنَّ فيها هُدًى ونوراً، وذلك قبل أن يُحَرِّفَها المحَرِّفُونَ!

ولعَلَّكَ تُلاحِظُ أيضاً ما وَصَفَ اللهُ به التوراة والإنجيل بقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَقَفَّيْنَا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم بِعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ ۖ وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ ﴿٤٦﴾﴾، بأنَّهما فيهما هُدًى ونوراً، ...

ثم تُدْرِكُ بهذا خطأَ مَن يُقَلِّلُ مِن شأنِ كتابٍ مِن كُتَبِ اللهِ السابقةِ وما فيها مِن هُدًى ونورٍ!

إلى غير ذلك مِن الآيات في هذا المعنى.

ومِن ذلك أنْ تُلاحِظَ ما ذَكَرَه اللهُ بعد الآيات السابقة عن القرآنِ الكريمِ وما أرسلَ اللهُ به خاتمَ رُسُلِه؛ إذ قال سبحانه تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ۖ فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ عَمَّا جَآءَكَ مِنَ ٱلْحَقِّ ۚ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً

www.alukah.net
شبكة الألوكة

وَٰحِدَةً وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَآ ءَاتَىٰكُمْ ۖ فَٱسْتَبِقُوا۟ ٱلْخَيْرَٰتِ ۚ إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴾ [سورة المائدة: ٤٨]؛ فتُلاحظَ ما قَرَّرَه سبحانه وتعالى في هذه الآية مِن إنزالِه القرآنَ بالحَقِّ؛ مُصَدِّقاً لِمَا بينَ يَدَيهِ مِن كُتُبِه سبحانه وتعالى، وأنَّه قد جَعَلَه مُصَدِّقاً لِمَا أنزلَه مِن تلك الكتبِ، ومُهَيمِناً عليها؛ فتُدْرِكَ عَظَمَةَ هذا الكتاب، وعَظَمَةَ هذا الدين، وتوافُقَ كُتُبِ اللهِ في بيانِ أصْلِ الحقِّ والهُدى والنُّور، لا كما زعَمَه الْمُحَرِّفُون لكتبِ الله السابقة؛ فتخضعَ خضوعَ المؤمنين العابدين لحقيقةِ هذا الدين!

ومِن التطبيقِ لكُلٍّ مِن الأمرينِ اللذين أشرنا إليهما -(التثَبُّتُ مِن دلالة مصطلح "الإسرائيليات"، والتَثَبُّتُ مِن صِحةِ الروايات)- الرجوعُ، أيضاً إلى ما وَرَدَ مِن الأحاديثِ الثابتَة عن رسول الله ﷺ، وتحكِيمِها في كُلٍّ مِن دلالةِ هذا المصطلحِ، وتطبيقِ منهجِ التَّثَبُّتِ مِن مَدَى ثُبُوت الأحاديث عن رسولِ الله ﷺ، وتطبيقِ منهجِ التَّثَبُّت، أيضاً، مِن مَدَى ثبوت الروايات الإسرائيلية.

وفيما يلي إشارةٌ إلى مزِيدِ تَقْرِيرٍ لهذا المنهج في ضوءِ أدِلَّةِ النَّهي عن تصديق أهل الكتابِ أو تكذيبِهم:

دلالَةُ حديث النهي عن تصديق أهل الكتاب أو تكذيبهم:

بيان حكم الإسرائيليات يَستدعي النظر في بعض النقاط، ومنها: الكلام عن حديث النهي عن تصديق أهل الكتاب، أو تكذيبهم وما في معناه من الأحاديث، والنظر في بعض الاستدلالات في الموضوع مِن الآيات والأحاديث، وفي الآتي بيانُ ذلك:

قال الإمام الطبري:

"وَقَوْلُهُ: ﴿وَقُولُوٓا۟ ءَامَنَّا بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَٰهُنَا وَإِلَٰهُكُمْ وَٰحِدٌ

وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ﴾، [العنكبوت: ٤٦]، يَقُولُ تَعَالَى ذِكْرُهُ لِلْمُؤْمِنِينَ بِهِ وَبِرَسُولِهِ، الَّذِينَ نَهَاهُمْ أَنْ يُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ: إِذَا حَدَّثَكُمْ أَهْلُ الْكِتَابِ أَيُّهَا الْقَوْمُ عَنْ كُتُبِهِمْ، وَأَخْبَرُوكُمْ عَنْهَا بِمَا يُمْكِنُ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونُوا فِيهِ صَادِقِينَ، وَأَنْ يَكُونُوا فِيهِ كَاذِبِينَ، وَلَمْ تَعْلَمُوا أَمْرَهُمْ وَحَالَهُمْ فِي ذَلِكَ فَقُولُوا لَهُمْ: ﴿ءَامَنَّا بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ﴾، [العنكبوت: ٤٦]، مِمَّا فِي التَّوْرَاةِ وَالْإِنْجِيلِ، ﴿وَإِلَٰهُنَا وَإِلَٰهُكُمْ وَٰحِدٌ﴾، [العنكبوت: ٤٦][ص:٤٢٢]، يَقُولُ: وَمَعْبُودُنَا وَمَعْبُودُكُمْ وَاحِدٌ، ﴿وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ﴾، [البقرة: ١٣٣]، يَقُولُ: وَنَحْنُ لَهُ خَاضِعُونَ مُتَذَلِّلُونَ بِالطَّاعَةِ فِيمَا أَمَرَنَا وَنَهَانَا. وَبِنَحْوِ الَّذِي قُلْنَا فِي ذَلِكَ، جَاءَ الْأَثَرُ عَنْ رَسُولِ الله ﷺ.

ذِكْرُ الرِّوَايَةِ بِذَلِكَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: ثنا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَلِيٌّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: كَانَ أَهْلُ الْكِتَابِ يَقْرَءُونَ التَّوْرَاةَ بِالْعِبْرَانِيَّةِ. فَيُفَسِّرُونَهَا بِالْعَرَبِيَّةِ لِأَهْلِ الْإِسْلَامِ، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: (**لَا تُصَدِّقُوا أَهْلَ الْكِتَابِ وَلَا تُكَذِّبُوهُمْ، وَقُولُوا: آمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ، وَإِلَهُنَا وَإِلَهُكُمْ وَاحِدٌ، وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ**)[(١)].

ذكرَ الإمام الطبري حديثاً، ثمّ ذكرَ عِللَهُ، ثم علّق عليها على النحو الآتي:

الحديث:

"...حَمَّاد بن سَلمَة، عَن هِشَام بن عُرْوَة، عَن أَبِيه، عَن الزبير، قَالَ: سَمِعت رجلاً من الْيَهُود يحدث النَّبِي ﷺ بِحَدِيث، ثمَّ سَمِعت النَّبِي ﷺ يحدث بذلك الحَدِيث بعدُ".

(١) تفسير الطبري، ١٨/٤٢١-٤٢٢.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

"القَوْل فِي علل هَذَا الْخَبَر":

"وَهَذَا خبر -عندنَا- صَحِيح سَنَده. وَقد يجب أَن يكون على مَذْهَب الآخرين سقيماً غير صَحِيحٍ لعللٍ:

إِحْدَاهَا: أَنه خبر لَا يعرف لَهُ مخرج عَن الزبير، عَن رَسُول الله ﷺ إِلَّا من هَذَا الْوَجْه. وَالْخَبَر إِذا انْفَرد بِهِ -عِنْدهم- مُنْفَرد، وَجب التثبت فِيهِ.

وَالثَّانِية: أَن حَمَّاد بن سَلمَة -عِنْدهم- كَانَ قد اضْطربَ حفظه فِي آخر عمره فَكَانَ يكثر غلطه(!).

والثَّالِثَة: أَن الصَّحِيح عَن رَسُول الله ﷺ أَنه قَالَ: (**إِذا حَدثكُمْ أهل الْكتاب فَلَا تُصَدِّقُوهُمْ وَلَا تكذبوهم**)[1].

"وَغير جَائِز أَن يَأْمر أمته بترْك تصديقهم وتكذيبهم، وَيحدث هُوَ بِمَا سمع مِنْهُم من غير نِسْبَة ذَلِك الحَدِيث إِلَى من حَدثهُ مِنْهُم".

ثمّ قال الطبري: "القَوْل فِي الْبَيَان عَن معنى هَذَا الْخَبَر":

"إِنْ قَالَ لنا قَائِل: مَا وَجه هَذَا الْخَبَر؟ أَو لَيْسَ الْخَبَر عَن رَسُول الله ﷺ صَحِيحاً - بنهيه أُمّته عَن تَصْدِيق أهل الْكتاب فِي حَدِيثهمْ أَو تكذيبهم-؟

قُلْنَا: بلَى.

فَإِن قَالَ: وَكَيف حَدّث[2] بِمَا سَمعه من بَعضهم من غير إِضَافَته ذَلِك إِلَى من سَمعه مِنْهُ؟

قيل: إِن النَّبِي ﷺ إِنَّمَا نهى أمته عَن تَصْدِيق أهل الْكتاب أَو تكذيبهم فِيمَا

---

(٢) تهذيب الآثار -الجزء المفقود- للطبري، ٥٤٤ - ٥٤٦.

(١) في المطبوع مِن "تهذيب الآثار -الجزء المفقود-"، للطبري: حدّثه"، بحسب موقع المكتبة الشاملة الإلكترونية، وقت رجوعي إليها.

لم يعْلموهم فِيهِ صَادِقين أَو كاذبين، مِمَّا يُمكن من أخبارهم أَن يكون صدْقاً، وَيُمكن أَن يكون كذباً.

فَأَما فِيمَا عَلِموهم فِيهِ صَادِقين أَو كاذبين، فَلم ينههم عَن تصديقهم أَو تكذيبهم. بل الْوَاجِب على كل أحد تصديقهم فِيمَا كَانُوا فِيهِ من الْأَخْبَار صَادِقين، وتكذيبهم فِيمَا كَانُوا فِيهِ مِنْهَا كاذبين، إِذا علم صدقهم فِي ذَلِك أَو كذبهمْ فِيهِ.

فَإِن قَالَ: فَهَذَا هُوَ الْوَاجِب على كل سامعِ خبرٍ مِن كلِّ مخبرٍ، فَمَا الَّذِي خصّ بِهِ أهل الْكتاب فِي أخبارهم عَمَّا أخبروا؟

قيل: لَيْسَ الْأَمر فِي ذَلِك كَذَلِك؛ وَذَلِكَ أَن مَعْرُوفاً بِالصّدقِ فِينَا مِن أهلِ مِلَّتنا لَو حَدّثَنَا بِحَدِيثٍ عَن رَسُول الله ﷺ أَو عَن كتاب الله، لَكَانَ علينا تَصْدِيقه فِي خَبره ذَلِك، وَإِن كَانَ مِن الْأَخْبَار الممكنة غير الْوَاجِبَة.

وَلَو أَنّ مَعْرُوفاً بِالصّدقِ فِينَا مِن أهل الْكتاب، أخبرَنَا عَن نَبينا ﷺ أَو نَبِيّهم عليه السلام أَو كتَابنَا أَو كِتَابهمْ، مِمَّا لَا نعلم حَقِيقَته، لم يكن لنا تَصْدِيقه، فَذَلِك الْمَعْنى الَّذِي فرّق بَين حكمِ خبرِ الْكِتَابِيّ، وَخبرِ غَيرِه مِن أهل الْإِسْلَام، فِيمَا أخبرا عَن رَسُول الله ﷺ أَو كتابٍ منزلٍ فِي الْأَخْبَار الممكنة.

فَأَما حَدِيث رَسُول الله ﷺ الحَدِيث الَّذِي ذكره الزبير، أَنه سمع رجلاً من الْيَهُود يحدّثه بِهِ، ثمَّ سمع بعدُ النَّبِي ﷺ يحدّث بِهِ، فَإِنَّهُ:

- **مُمكن أَن يكون مِمَّا كَانَ عِنْد النَّبِي ﷺ** مِن عِلمه مثل مَا عِنْد الْيَهُودِيّ مِنْهُ، فحدّثه الْيَهُودِيّ، فَسَمعهُ النَّبِي ﷺ مِنْهُ، ليعلم صدقه فيهِ مِن كذِبه؛ إِذْ كَانُوا أهل زيادات فِي أخبارهم عَن كتبهمْ، وتحريفٍ لتنزيل الله -تَعَالَى ذكره- وَكذبٍ على أَنْبِيَائهمْ، كَمَا وَصفهم الله -عز وَجل- بقوله: ﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن

www.alukah.net
شبكة الألوكة

مَّوَاضِعِهِۦ﴾، [النساء: ٤٦]، وَبِقَوْلِهِ: ﴿فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَٰبَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ لِيَشْتَرُوا۟ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا ۖ فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا يَكْسِبُونَ﴾، [البقرة: ٧٩]، ثمَّ حدث ذَلِك الحَدِيث بعد النَّبِي ﷺ على مَا كَانَ عِنْده مِن عِلمه، مِن غير أَن يضيفه إِلَى الْيَهُودِيّ الَّذِي حَدّثهُ، لِأَنَّهُ لم يكن عِلْم ذَلِك عِنْده مِن قِبل خبر الْيَهُودِيّ.

– **وممكن، أَيْضاً، أَن يكون**: كَانَ الْيَهُودِيّ حَدّثهُ بِهِ –إِذْ حَدّثهُ بِهِ– وَلَا عِلم عِنْد رَسُـــول الله ﷺ بِحَقِيقَةِ مَا حَدّثهُ بِهِ، ثمَّ أَتَاهُ مِن الله –تَعَالَى ذكره– الْخَبَرُ بِصِحَّتِهِ على النَّحْو الَّذِي كَانَ الْيَهُودِيّ حَدّثهُ بِهِ.

– **وممكن، أَيْضاً، فِي ذَلِك وُجُوه غير ذَلِك**، يَكْفِي مِن ذكرهَا مَا قد ذكرنَا مَن كَانَ ذَا لُبٍّ وعقلٍ"[(١)].

وأَخرج البخاري في صحيحه في بابٍ عقَدَهُ بعنوان: "باب: لا يُسأل أهل الشرك عن الشهادة وغيرها" حديثاً معلّقاً عن ابن عباس رضي الله عنهما، أنه قال: "يا معشر المسلمين! كيف تسألون أهل الكتاب، وكتابُكم الذي أُنزِلَ على نبيّه ﷺ أَحدَثُ الأخبارِ بالله، تَقرؤونه لم يُشَـــب؟! وقد حدَّثكم اللهُ أنَّ أهلَ الكتاب بدَّلوا ما كَتَب اللهُ، وغيَّروا بأيديهم الكتابَ، فقالوا: "هذا من عند الله ليشتروا به ثمناً قليلاً"، أفلا ينهاكم ما جاءكم من العلم عن مساءلتهم، ولا واللهِ ما رأينا منهم رجلاً قطُّ يسألكم عن الذي أُنزل عليكم!"[(٢)].

وقال الإمام ابن تيمية في حكم الأخذ بالإسرائيليات:

"وَمِمَّا يُبَيِّنُ الْغَلَطَ الَّذِي وَقَعَ لَهُمْ فِي الِاحْتِجَاجِ بِقِصَّةِ مُوسَى وَالْخَضِرِ عَلَى

(٢) تهذيب الآثار –الجزء المفقود– للطبري، ٥٤٤ – ٥٤٧.

(١) صحيح البخاري، برقم ٢٦٨٥.

مُخَالَفَةِ الشَّرِيعَةِ: أَنَّ مُوسَى عليه السلام لَمْ يَكُنْ مَبْعُوثاً إِلَى الْخَضِرِ وَلَا أَوْجَبَ الله عَلَى الْخَضِرِ مُتَابَعَتَهُ وَطَاعَتَهُ؛ بَلْ قَدْ ثَبَتَ فِي الصَّحِيحَيْنِ أَنَّ الْخَضِرَ قَالَ لَهُ: "يَا مُوسَى إِنِّي عَلَى عِلْمٍ مِنْ عِلْمِ الله عَلَّمَنِيهِ الله لا تَعْلَمُهُ، وَأَنْتَ عَلَى عِلْمٍ مِنْ عِلْمِ الله عَلَّمَكَهُ الله لَا أَعْلَمُهُ"؛ وَذَلِكَ أَنَّ دَعْوَةَ مُوسَى كَانَتْ خَاصَّةً. وَقَدْ ثَبَتَ فِي الصِّحَاحِ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: فِيمَا فَضَّلَهُ الله بِهِ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ قَالَ: (...**وَكَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً وَبُعِثْتُ إِلَى النَّاسِ عَامَّةً**)(١)، فَدَعْوَةُ مُحَمَّدٍ ﷺ شَامِلَةٌ لِجَمِيعِ الْعِبَادِ؛ لَيْسَ لِأَحَدِ الْخُرُوجُ عَنْ مُتَابَعَتِهِ وَطَاعَتِهِ، وَلَا اسْتِغْنَاءَ عَنْ رِسَالَتِهِ كَمَا سَاغَ لِلْخَضِرِ الْخُرُوجُ عَنْ مُتَابَعَةِ مُوسَى وَطَاعَتِهِ"(٢).

وقال، أيضاً: "وَلَمَّا كَانَ الْقُرْآنُ أَحْسَنَ الْكَلَامِ، نُهُوا عَنْ اتِّبَاعِ مَا سِوَاهُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ...﴾، [العنكبوت: ٥١]، وَرَوَى النَّسَائِي وَغَيْرُهُ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ رَأَى بِيَدِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ شَيْئاً مِنْ التَّوْرَاةِ، فَقَالَ: (**لَوْ كَانَ مُوسَى حَيّاً ثُمَّ اتَّبَعْتُمُوهُ وَتَرَكْتُمُونِي لَضَلَلْتُمْ**)، وَفِي رِوَايَةٍ: (**مَا وَسِعَهُ إِلَّا اتِّبَاعِي**)، وَفِي لَفْظٍ: فَتَغَيَّرَ وَجْهُ النَّبِيِّ ﷺ لَمَّا عَرَضَ عَلَيْهِ عُمَرُ ذَلِكَ، فَقَالَ لَهُ بَعْضُ الْأَنْصَارِ: يَا ابْنَ الْخَطَّابِ أَلَا تَرَى إِلَى وَجْهِ رَسُولِ الله ﷺ؟ فَقَالَ عُمَرُ: رَضِينَا بالله رَبّاً وَبِالْإِسْلَامِ دِيناً وَبِمُحَمَّدٍ نَبِيّاً.

وَلِهَذَا كَانَ الصَّحَابَةُ يُنْهَوْنَ عَنْ اتِّبَاعِ كُتُبٍ غَيْرِ الْقُرْآنِ"(٣).

---

(٢) متفق عليه: البخاري في صحيحه، برقم ٣٣٥، و٤٣٨، ومسلم في صحيحه، برقم (٥٢١)، عن جابر بن عبد الله، رضي الله عنهما. وهو عند مسلم باختلاف يسير، وبتقديم وتأخير، وجاء موضع الشاهد منه بلفظ: (...**كَانَ كُلُّ نَبِيٍّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً، وَبُعِثْتُ إِلَى كُلِّ أَحْمَرَ وَأَسْوَدَ**...).

(٣) مجموع الفتاوى، ٤٢٥/١١.

(١) مجموع الفتاوى، ٤٢٥/١١.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

وقال الإمام ابن تيمية:

"... وَكَذَلِكَ مِثْلُ هَذِهِ الْقِصَّةِ مَأْثُورَةٌ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ لـمّا أُتِيَ بِمَا كُتِبَ مِنْ الْكُتُبِ مَحَاهُ، وَذَكَرَ فَضِيلَةَ الْقُرْآنِ، كَمَا فَعَلَ عُمَرُ رَضِيَ الله عَنْهُمَا.

وَرَوَى ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ عَنْ قتادة ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ ٱلْقَصَصِ﴾، [يوسف: ٣]، قَالَ: مِنْ الْكُتُبِ الْمَاضِيَةِ وَأُمُورِ الله السَّالِفَةِ فِي الْأُمَمِ ﴿بِمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ﴾.

وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَحْسَنَ الْقَصَصِ يَعُمُّ هَذَا كُلَّهُ؛ بَلْ لَفْظُ "الْقَصَصِ" يَتَنَاوَلُ مَا قَصَّهُ الْأَنْبِيَاءُ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ غَيْرَ أَخْبَارِ الْأُمَمِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ ... أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِى وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا ۚ قَالُوا۟ شَهِدْنَا عَلَىٰٓ أَنفُسِنَا ۖ﴾، [الأنعام: ١٣٠]، وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: ﴿ ... يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِ رَبِّكُمْ ...﴾، [الزمر: ٧١]، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾، [المائدة: ٤٨]"(١).

والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنَّا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

(١) مجموع الفتاوى، ١٧/٤٢ - ٤٣.

الفصل السادس
أَمثلةٌ تطبيقيَّة مِن كُتب التفسير لأَنواعِ التفسيرِ غير المقبول

وفيه:

- **تمهيدٌ:** حَوْل الأمثلة التطبيقيَّة للتفسير بِنَوْعَيْه.
- **الأمثلة التطبيقيَّة.**

www.alukah.net
شبكة الألوكة

تمهيـد
حَوْل الأمثلة التطبيقيَّة للتفسير بِنَوْعَيْه

مضَى في الفصول السابقة تَقريرُ هذا الموضوع نظريّاً، بتصوّره وتقسيماته، وتقرير المنهج، نظريّاً، المتعيّن مراعاته في تفسير كتاب الله تعالى، سواءٌ أكان تفسيراً بالمنقول أم تفسيراً بالمعقول.

وسيرى القارئ في هذا الفصل بعض الأمثلة التطبيقية المخالِفة لِمَا تقررَ مِن المنهجية اللازمِ مراعاتها في تفسير كتاب الله تعالى؛ منتقاةً مِن كتب التفسير؛ إذْ بالمثال يَتّضح المقال.

وستكون الأمثلة مختارةً لبعض شواهد التطبيقات المنتقدَة لبعض أقسامها السابق ذِكْرُها، لا أَمثلةً تطبيقية لجميع تلك التقسيمات؛ لئلا يَطُول الكتاب؛ ولئلا يَتأخر أكثرَ مما تأخر؛ فقدْ مضتْ أَعوامٌ وأنا مُرجئ إخراجه –ولستُ بمرجئٍ – لأجل حصْر هذه الأمثلة! أمّا الآن فسأقتصِر على بعض الأمثلة المنتقدَة؛ وذلك لأسبابٍ، منها هذا السبب.

وستكون الأمثلةُ واضحةً ومحدودةً؛ لأنّه بهذه الأمثلة سيتّضح المراد؛ وستكون هذه الأمثلة نقاطاً في المنهج يُقاس عليها.

وأنا على يقينٍ أنه سيُفاجأُ كثيرٌ مِن القارئين بهذه الأمثلة السلبية، وما قَرّرْتُه تجاهها مِن نقاطِ المنهجيةِ الواجبِ مراعاتها في تفسير كتاب الله تعالى. واللهُ هو الموفِّق الهادي.

وتتناولُ الأمثلة كلّاً من:

– الأمثلة لأنواع التفسير المنقول غير المقبول. (وليس المراد بها الحصر).

– الأَمثلة لأنواعِ التفسير بالرأي غير المقبول. (وليس المراد بها الحصر).

لكن ستكونُ الأمثلة لكلٍّ منهما مذكورةً معاً بأرقام تسلسليةٍ، دون فصْلٍ بينها؛ رُغمَ حِرصي على هذا، ثم اضطررتُ لصرْف النظرَ عنه؛ للتداخلِ الحاصلِ بين هذه الأمثلةِ بحسب مجيئها في كتُبِ التفسير؛ أو للتلازم بينها؛ إذْ الغالب أنْ تأتي الروايَةُ الواحِدةُ عندهم مثالاً لكُلٍّ مِن نوعي التفسير هذين؛ فلا تكاد ترى رأياً مردوداً في التفسير إلا وهو مبنيٌّ على روايةٍ مردودة أو أكثر.

وقد اشتملتْ كثيرٌ مِن كُتب التفسير على رواياتٍ احتجُّوا بها في تفسير كتاب الله تعالى ما كان يَصحّ الاعتمادُ عليها؛ لعدَمِ ثبوتها؛ ولعدم استقامة تفسير كتاب الله بها؛ فتواردتْ الأجيال على نقْل تلك الروايات، ونقْل ذلك التفسير –في ضوئها– لكتاب الله تعالى؛ فصَرَفتِ الناس عن هدايات كتاب الله تعالى، واختلَستْ مِن أوقات المسلمين، عَبْرَ القرون الماضية، ما الله به عليم!

وزادَ مِن خطورةِ هذه الروايات المكذوبة، أو الباطلة والواهية، أنّ كثيراً مِن الناس التبَسَ عليهم الأمرُ بشأن قبول هذه الروايات أو رَدِّها؛ وذلك لملازمةِ ذِكْرها مع القرآن الكريم وقدْسيّته، وما عَلِمُوا أنّ كتاب الله يأبى تلك الروايات ويَرُدُّها.

وكثيرةٌ ومتنوّعة، أيضاً، هي أمثلةُ التفسير بالمأثور: ما بين مقبول ومردود، ومتنوّعةٌ، كذلك، أسبابُ الخطأ فيها، أو أسباب ردّها.

وينبغي، أيضاً، التّنبه هنا إلى ملاحظةِ أنَّ كثيراً مِمَّا فُسِّر به القرآن الكريم مِن الآراء التي هي مِن قَبِيل التفسيرِ بالرأي المردود، قد استندَ أصحابها إلى رواياتٍ مُلَفَّقَةٍ، لم تَرِدْ في مصادرِ السُّنَّةِ النبوية المعتمَدَة؛ ويتضح هذا مِن استعراض أمثلةِ

www.alukah.net
شبكة الألوكة

التفسير التي ستأتينا في هذا الفصل.

وكذلك، كثيراً ما يُبنى الخلاف بين المفسرين في التفسير مِن قبِيل الخلاف الوارد عن السلف في التفسير، الذي لا يُفْصَلُ في كونه مقبولاً أو مردوداً إلا ببيِّنةٍ؛ فيأتي مفسِّرٌ يَستدل ببعض الوارد عن السلف الذي هو مِن قبِيل ما ليس فصْلاً في موضوعِ الخلاف، ويَستدِلُّ مفسِّرٌ آخَرُ بنقْل آخَر عنهم ربما كان أيضاً كذلك.

ومِن التفسير المنقول المردود: التفسير المتلقَّى عن الإسرائيليات، أو الأخبار المتداوَلة عن أخبار الماضين، بغير دليلٍ نقْليٍّ ثابتٍ يُثبتها. وكثيراً ما تكون هذه الروايات قصصاً، أو تفصيلاتٍ غريبة، في قصصٍ إمّا أصلها ثابتٌ، أو ليس عليها دليل.

إنّ أمثلة التفسير المردود التي سأُوردها هنا، هي مما مما أَتوخى مِن إيراده إيضاحَ كلٍّ مِن المنهج المقبول والمنهج المردود، وذلك تطبيقاً للموقف المنهجيّ مِن المرويّ في التفسير المأثور، والموقف مِن حكمِ الخروج عن أقوال السلف في التفسير، حين يقتضي الدليل ذلك.

وبناءً على هذا فسأذكرُ في هذا الفصل الأمثلة للتفسير المردود غير المقبول، سواء كانت من قَبِيل التفسير بالرواية أو مِن قبِيل التفسير بالرأي المبني على تلك الروايات التي بَنى عليها بعض المفسرين تفسيره بالرأي المردود[1].

(١) مِن الْمُهِمّ النظر إلى ما مضى مِن حَصْر الحالات التي يُرَدُّ فيها التفسير بالمأثور، والتي يُرَدُّ فيها التفسيرُ بالرأي، في كُلٍّ من المبحثين: الأوَّل: حَصْرُ أنواعِ التفسيرِ المنقولِ غير المقبول. والثاني: حَصْرُ أنواعِ التفسير بالرأي غير المقبول. مِن "الفصل الثالث: بيانٌ نَظَرِيٌّ لأَنواعِ التفسيرِ غير المقبول".

فإلى الأمثلة التطبيقيَّة للتفسير المردود، غير المقبولِ تفسيراً لكتاب الله:

مذكورةً بترقيمٍ متسلسل؛ ليَسْهل عدُّها والرجوع إليها:

المثال الأوَّل:

الأباطيل المذكورة في موضوع زواجه ﷺ بزينبَ

ما أورده بعض المفسِّرين بشأن زواج النبي ﷺ بزينبَ بنت جحش في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِيٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَٱتَّقِ ٱللَّهَ وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَىٰهُ ۖ فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِيٓ أَزْوَٰجِ أَدْعِيَآئِهِمْ إِذَا قَضَوْا۟ مِنْهُنَّ وَطَرًا ۚ وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ مَفْعُولًا ﴿٣٧﴾ مَّا كَانَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ مِنْ حَرَجٍ فِيمَا فَرَضَ ٱللَّهُ لَهُۥ ۖ سُنَّةَ ٱللَّهِ فِى ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلُ ۚ وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا ﴿٣٨﴾﴾ [الأحزاب: ٣٧-٣٨].

ومنهم مقاتل بن سليمان، المتوفى ١٥٠هـ، في تفسيره، حيث قال:

"لو كتم رسول الله ﷺ شيئاً من القرآن لكتم هذه التي أُظهرتْ عليه. يقول الله تعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا﴾ يعني: حاجة، ...، ﴿زَوَّجْنَاكَهَا﴾، يعني النبي ﷺ، فطلقها زيد بن حارثة فلما انقضت عدَّتها تزوجها النبي ﷺ، وكانت زينب رضي الله عنها تفخر على نساء النبي ﷺ فتقول: زوجكن الرجال، والله -عز وجل- زوجني نبيه ﷺ.

ثُمّ قَالَ عَزَّ وجل: ﴿لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِيٓ أَزْوَٰجِ﴾: تزويج نساء ﴿أَدْعِيَآئِهِمْ﴾، يقول: لكيلا يكون على الرجل حرج في أن يتزوج امرأة ابنه الذي تبناه، وليس من صلبه، ﴿إِذَا قَضَوْا۟ مِنْهُنَّ وَطَرًا﴾ يعني: حاجة، ...، ﴿وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ

www.alukah.net
شبكة الألوكة

مَفْعُولًا﴾ [الأحزاب: ٣٧]: يقول الله عز وجل: كان تزويج النبي ﷺ زينب كائناً، فلما تزوجها النبي ﷺ قال أنس[١]: إن محمداً تزوج امرأةَ ابنه وهو ينهانا عن تزوّجهن، فأنزل الله تبارك وتعالى في قولهم: ﴿مَّا كَانَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ مِنْ حَرَجٍ فِيمَا فَرَضَ ٱللَّهُ لَهُۥ﴾ يقول: فيما أحل الله له، ﴿سُنَّةَ ٱللَّهِ فِى ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلُ﴾ يقول: هكذا كانت سنة الله في الذين خلوا من قبل محمد، يعني داود النبي ﷺ حين هَوِيَ المرأة التي فتن بها[٢]، وهي امرأة أَوْرِيَا بن حنان، فجمع الله بين داود وبين المرأة التي هَوِيَها. وكذلك جمع الله عز وجل بين محمد ﷺ وبين زينب؛ إذ هَوِيَها[٣] كما فَعَلَ بداود عليه السلام. فذلك قوله عز وجل: ﴿وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا﴾ [الأحزاب: ٣٨]، فقدر الله عز وجل لداود ومحمد تزويجهما"[٤].

وانظر أيُّها القارئ الكريم إلى ما تقشر له جلود المؤمنين وقلوبهم مِمَّا قاله أبو محمد سهل بن عبد الله التستري، المتوفى ٢٨٣هـ في تفسيره لقول الله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ۖ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّوا۟ مِنْ حَوْلِكَ ۖ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِى ٱلْأَمْرِ ۖ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَوَكِّلِينَ ﴿١٥٩﴾ إِن يَنصُرْكُمُ ٱللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ ۖ وَإِن يَخْذُلْكُمْ فَمَن ذَا ٱلَّذِى يَنصُرُكُم مِّنۢ بَعْدِهِۦ ۗ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴿١٦٠﴾﴾ [آل عمران: ١٥٩-١٦٠]، حيث قال:

"سأل ربه اللحوق بإبراهيم وإسماعيل وإسحاق، فقال له: لستَ هناكَ يا داود. فقال: ولِمَ يا رب؟ فقال: لأنَّ أولئك ابتليتُهم، فصبروا، ولم يعرفوا الدنيا، ولا عرفتْهم، وإنَّك عرفتَ الدنيا، وعَرَفْتَك، واتخذتَها أهلاً. فقال داود عليه السلام:

(٢) وحاشا أنساً رضي الله أنْ يقول هذا. ولم يَرِد هذا الزعم إلا في تفسير مقاتل!.
(٣) تعالى اللهُ وتقدَّس، وشَرُفَ رَسُولُه داود عليه السلام عن هذا البهتان.
(٤) تعالى اللهُ وتقدَّس، وشَرُفَ رَسُولُه محمدٌ ﷺ عن هذا البهتان.
(١) تفسير مقاتل بن سليمان، ٤٩٦/٣.

فأرني مِن عبادِك مَن لَو ابتليتَه صَـــبرَ. فقال الله عزَّ وجلَّ: فإني مبتليك. فكان هو المبتدي في طلب البلاء للامتحان مِن الله تعالى، يعني: وذلك؛ لعلم الله السابق في غيبٍ مستورٍ تَفَرَّدَ بمعرفتِه، فَأَتَاه إبليسُ في صورةِ حَمَامَةٍ، وكان مِن قِصَّتِه وَقِصَّةِ أُوْرِيَا بن حنان مَا كان، واللهُ تعالى لم يَعْصِمْهُ مِن الْهَمِّ وَالْقَصْدِ وَالْفِعْلِ، وَعَصَمَ يُوسُفَ مِن الْفِعْلِ، وَلم يَعْصِمْه مِن الْهَمِّ وَالْقَصْدِ"!(١).

تعالى اللهُ عَن هذا الافتراء عليه في تفسير كتابِه، والطَعْنِ في مَقَامِ أنبياءِه الكرام.

ولك أن ترى أنَّ هذا الكلام قد ذكره هذا (المفسِّر) في هذه الفترة المتقدِّمَة مِن التاريخ؛ لترى أنَّ هذا الخَلَلَ في مناهج بعض المفسِّرين قد دخلَ في تفسيرهم منذ عهْدٍ مُبَكِّرٍ.

(١) تفسير التستري، ص ٥١.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

١٥المثال الثَّاني:

الأباطيل المذكورة في قصَّة الخصمين مع داود عليه السلام

وَمِن الأمثلة المنقولة المردودة؛ لعدم ثبوت الرواية فيها، ما ذكره بعضهم من أباطيل حول قصّة الخصمين مع نبي الله داود عليه السلام تحت تفسيرهم قوله تعالى: ﴿وَهَلْ أَتَاكَ نَبَؤُاْ ٱلْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُواْ ٱلْمِحْرَابَ ﴿٢١﴾ إِذْ دَخَلُواْ عَلَىٰ دَاوُۥدَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ ۖ قَالُواْ لَا تَخَفْ ۖ خَصْمَانِ بَغَىٰ بَعْضُنَا عَلَىٰ بَعْضٍ فَٱحْكُم بَيْنَنَا بِٱلْحَقِّ وَلَا تُشْطِطْ وَٱهْدِنَآ إِلَىٰ سَوَآءِ ٱلصِّرَٰطِ ﴿٢٢﴾ إِنَّ هَٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِىَ نَعْجَةٌ وَٰحِدَةٌ فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا وَعَزَّنِى فِى ٱلْخِطَابِ ﴿٢٣﴾ قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِۦ ۖ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْخُلَطَآءِ لَيَبْغِى بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ ۗ وَظَنَّ دَاوُۥدُ أَنَّمَا فَتَنَّٰهُ فَٱسْتَغْفَرَ رَبَّهُۥ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ ۩ ﴿٢٤﴾ فَغَفَرْنَا لَهُۥ ذَٰلِكَ ۖ وَإِنَّ لَهُۥ عِندَنَا لَزُلْفَىٰ وَحُسْنَ مَـَٔابٍ ﴿٢٥﴾ يَٰدَاوُۥدُ إِنَّا جَعَلْنَٰكَ خَلِيفَةً فِى ٱلْأَرْضِ فَٱحْكُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌۢ بِمَا نَسُواْ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ ﴿٢٦﴾﴾. [ص: ٢١-٢٦].

حيث فَسَّر بعضهم (النعجة والنعاج) بأنها كناية عن النساء. وقد ذكر بعضهم روايات مُلَفَّقَة تشتمل على قَصَصٍ خيالةٍ في زعمهم أنَّ نبيَ الله داود عليه السلام أُفْتُتِنَ بامرأةِ أُوْرِيَا بن حنان، وأنَّه رَتَّبَ مع قائد جيشه أن يجعلَ أُوْرِيَا في مقدمةِ الجيش؛ للتخلُصِ منه، مِن ثَمَّ تزَوَّجَ امرأَتَه! تعالى اللهُ عن قولهم، وشَرُفَ رَسُولُه داود عليه السلام عن هذا الافتراء(١).

(١) انظر تفصيل ما أوردوه من الروايات الملفَّقَة في ذلك في المثال الآتي (الرابع)، وانظر كتاب: دَرْجُ الدُّرر في تَفسيرِ الآيِ والسُّوَر، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني، المتوفى ٤٧١هـ، ٤/١٤٧٩-١٤٨٢، وانظر ما أوردَه في تفسيره لهذه الآيات مِن أخبار وروايات متعدِّدَة باطلة، مشتملة على أمورٍ غيبيةٍ مُلَفَّقَةٍ على نبي الله داود عليه السلام، لا مجال للعلم بها إلاَّ بخبرٍ ثابتٍ عن المعصوم ﷺ.

المثال الثالث:

مجموعةُ أمثلةٍ لِما ذكَره المفسرون مِن القصص الإسرائيلية

خلاصة هذا المثال من كتب التفسير:

الواقع أنّ هذا المثال هو مجموعة أمثلةٍ، لا مثالاً واحداً، تواردتْ على نقْلها عددٌ مِن كُتب التفسير، دون تمحيصٍ مِن بعضها أو توضيح.

وإليك نصَّ كلامهم:

أُورِدُ هنا نقلاً طويلاً، يَشتمل على عددٍ مِن الأمثلة لِما في كتُب بعض المفسّرين بشأن القصص والخيالات الإسرائيلية -مع التعليق عليها، وإصلاح الكلام بمزيدٍ مِن علامات الترقيم، والضبط بالشكل لعددٍ مِن الكلمات، قدْر الإمكان؛ ليَسْهل على القارئ قراءةُ الكلام بيُسْرٍ، وليُساعد ذلك في حُسْن فهمه-.

وهو كلامٌ لـ"محمد عزّت دروزة" في كتابه "التفسير الحديث"، حيث قال:

"٣- تعليقات المفسرين على القصص:

ثالثاً: إن كثيراً من المفسرين قد أُولعوا بالتعليق على ما ورد في القرآن مِن قصصٍ وَلَعاً كبيراً، تجاوزوا فيه حدود الروايات المنسوبة إلى الصحابة والتابعين- على علّاتِ كثيرٍ مِن هذه الروايات- وجالوا في ساحات التخمين والتخرّص والتكلف والتزيّد والمبالغة جولاتٍ مسهِبةً حيناً، وموجَزةً حيناً آخر، ومنسوبةً إلى رواة من غير تلك الطبقة، بالأسماء حيناً، وبدون أسماء حيناً، وصادرة عنهم، أو موهِمةً أنها كذلك حيناً آخر، حتى لَيَقع في نفس القارئ مِن فحْوى عباراتهم وأساليب إيرادهم أحياناً أنهم يَعنون أن القصص القرآنية، أو بعضها على الأقل،

www.alukah.net
شبكة الألوكة

قد وردت في القرآن لِذَاتها، وبقصدِ الإخبار والماهيات والحقائق، أكثرَ مِن قصْد العِظة والتذكير، وكثير مما أوردوه لا يتفق مع دلالات الآيات، ولا تتحمّله أهدافُها، ولا تقتضيه عباراتها، كما فيه مفارقاتٌ كثيرة، وما هو أَدخلُ في باب الخرافة منه في باب الحقائق. وإليك بعضَ الأمثلة مِن ذلك؛ للتمثيل والإيضاح:

(١) فهذه سلسلة مما ورد عن ذي القرنين ويأجوج ومأجوج، منقولة عن الخازن، وأبي السعود، والبيضاوي، والكشاف:

وأكثرها بتعبير: رُوي، وقيل، وأحياناً بدون ذلك، وقليلٌ منها معزوٌّ لقائلٍ معيّن(١):

١- إنّ الله إنما ذكر ذا القرنين لأن حكمته شاءت تخليد اسمه في القرآن على مرّ الدهور؛ لِما بلَغه من عظمة السلطان وسعة الملك.

٢- إن ذا القرنين دخل الظلمة في طلب عين الحياة، وإن الخضِر كان مِن رجال جيشه، فوقع على العين، فاغتسل وشرب منها.

٣- إنّ عُمُرَ ذي القرنين ألف وثلاثون سنة.

٤- وقال ابن جريج: كان عند العين الحمئة مدينة يقال لها الجاسوس، لها اثنا عشر ألف باب، وسكانها مِن نسْل ثمود، الذين آمنوا بصالح، ولولا ضجيج أهلها؛ لسمِع الناسُ وَجِيبَ الشمسِ حين تغيب.

٥- إنّ يأجوج أمّةٌ، ومأجوج أمّةٌ، وكل أمّةٍ أربعة آلاف أمّة، ولا يموت الرجل منهم حتى يَرى مِن صُلبه ألفَ رجُل قد حَمَل السلاح، وهم

(١) أرجو أنْ يُلاحِظ القارئ أنّ هذه الأمور المذكورة إلى آخرِ كلامِهِ، إنما هي مزاعم مما تَنَاقَلَه كثيرٌ مِن المفسرين، وليس المقصود هنا إقرارها أو تَصديقها. ثم لا يَكفي مجرّد العزو لمثل هذه الروايات الملفّقة، بل لا بدّ أنْ يَثْبتَ المعْزوُّ عمّن عُزِيَ إليه.

ثلاثة أصناف: صنف منهم أمثال الأرز، شجر بالشام طوله عشرون ومئة ذراع، وصنف منهم عَرضه وطُوله سواء، عشرون ومئة ذراع، وهؤلاء لا يقوم لهم جبلٌ ولا حديد، وصنفٌ منهم يَفترش أحدُهم أُذنَه ويَلْتحف بالأخرى، ولا يمرّون بفيلٍ ولا وحشٍ ولا خنزيرٍ إلا أكلوه، ومنهم مَن طوله شبر. وقال كعب: إنّ آدم احتلم ذات يوم وامتزجت نُطفته بالتراب؛ فخَلق الله مِن ذلك الماء يأجوج ومأجوج، فهُم متّصِلون بنا مِن جهة الأب دون الأم(١).

٦- كان لذي القرنين قرنان، فأَمر قومَه بتقوى الله فضربوه على قَرْنه الأيمن؛ فمات فأحياه الله ثم بعثه، فأَمَرهم بتقوى الله؛ فضربوه على قرنه الأيسر؛ فمات فأحياه الله.

٧- سخّر الله لذي القرنين السحابَ فحمل عليه، ومدّ له الأسباب، وبَسط له النور؛ فكان الليل والنهار عليه سواء. وخاطبه قائلاً: إني باعثك إلى أُممٍ مختلفة ألسنتهم، منهم أُمّتان بينهما طول الأرض: إحداهما: عند مغرب الشمس، يقال لها ناسك، والأخرى: عند مطلعِها يقال لها منسك، ومنهم أُمّتان بينهما عرض الأرض، إحداهما:

(١) القارئ معذورٌ أنْ يَضحك ضحِكاً بليغاً حين يَقرأ هذه القصص الخيالية، التي تَفُوقُ في غرابتها وإغراقها في الخيال قصصَ الجاهلين على أطفالهم قبل النوم! وكم أستغربُ جرأة المفسِّر الذي سَمَحتْ له نفسُه بكتابة مثل هذا فيما سمّاهُ تفسيراً لكتاب رب العالمين، سبحانه! ولعلّ مَن دوّن هذه القصص والخيالات، التي لم يُميّز صدْقها مِن كذبها، دوّنها في كتابه في التفسير، وهو العالِم أو الإمام، بل هو كذلك، للأسف؛ لكنْ، هذا يُذكّرنا بأنّ العِلم ليس مجرّد المعرفة، إنما هو المنهج العلميّ السديد، الذي يَضبِط هذه المعرفة أو هذا العِلم، ويَفْحصُه فحْصاً؛ يُفرّق به بين ما يؤخَذ مِن ذلك، وما ينبغي أن يُطرح.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

في القُطر الأيمن، يقال لها: هاويل، والأخرى: في قُطر الأرض الأيسر، يقال لها: تاويل، ومنهم أُممٌ في وسط الأرض، منهم الجن والإنس، ويأجوج ومأجوج! فقال: بأيّ قوّةٍ أُكابدهم؟ وبأيّ جمْعٍ أُكاثِرهم؟ وبأيّ لسانٍ أُناطِقهم؟ فقال الله: إني سأُقوّيك، وأَبسُط لسانك، وأَشدّ عضُدَك؛ فلا يهولنّك شيء، وأُلبسك الهيبة؛ فلا يُرْوَ عنك شيء، وأُسخّر لك النور والظلمة، وأجعلهما مِن جنودك. فالنور: يَهديك مِن أمامك، والظلمة تحوطك من ورائك.

٨- إنه الإسكندر الذي مَلَك الدنيا. وقيل: ملَكها مؤمنان، وهما: ذو القرنين، وسليمان، وكافران، وهما: نمرود، وبختنصّر.

٩- قيل: إنه كان عبداً صالحاً ملّكه الله الأرض، وأعطاه العلم والحكمة، وسخّر له النور والظلمة، فإذا سَرَى يَهديه النور مِن أمامه، وتَحُوطه الظلمة من ورائه. وقيل: كان نبياً. وقيل: كان ملَكاً مِن الملائكة. وعن عليّ أنه ليس بملَك ولا نبي، ولكنه عبدٌ صالحٌ ضُرب على قَرنه الأيمن في طاعة الله؛ فمات ثم بعثه الله، فضرب على قَرنه الأيسر؛ فمات، فبعثه الله؛ فسُمّي ذا القرنين، وإنّ فيكم لمثله. وعلّق المفسِّر قائلاً: إن عليّاً أراد نفسه(١).

١٠- إنّ معاوية قرأ جملةَ ﴿عَيْنٍ حَمِئَةٍ﴾، [الكهف: ٨٦]: (عين حامية)، فقرأها ابن عباس (عينٍ حمئةٍ)، فقال معاوية لعبد الله بن عمر: كيف تقرأها؟ فقال: كما يَقرأ أمير المؤمنين، ثم إن معاوية وجّه إلى كعب الأحبار: كيف تجد الشمسَ تَغرب في التوراة؟ قال: في ماءٍ وطينٍ.

(١) وما أعجَبَ هذا التلفيق! وما أَغربَهُ حقّاً!

فوافق قولَ ابن عباس.

(٢) وهذه سلسلةٌ أخرى في سياق قصص موسى وفرعون وبني إسرائيل وسليمان، منقولة عن "الكشاف".

وقد وردتْ في كتبِ تفسيرٍ أخرى نصّاً أو مقارِبةً لها في "الكشاف".

وإليك بعض ما جاء في "الكشاف":

١- قيل: إن بني إسرائيل لما قَتلوا أنبياءهم، وكفروا وكانوا اثني عشر سِبطاً، تبرَّأ سِبطٌ[١] منهم مما صنعوا، واعتذروا، وسألوا الله أن يفرق بينهم وبين إخوانهم؛ ففتح الله لهم نفقاً في الأرض، فساروا فيه سنةً ونصفاً حتى خرجوا مِن وراء الصين، وهم هناك حنفاء مسلمون يستقبلون قبلتنا. وذكر عن النبي أنّ جبريل ذهب به ليلة الإسراء نحوهم، فكلّمهم، فقال لهم جبريل: هل تعرفون من تُكلمون؟ قالوا: لا. قال: هذا محمد: النبي الأمي، فآمنوا به. ثم قالوا: يا رسول الله إنّ موسى أوصانا: مَن أدرك منكم أحمد فلْيُقرئه منّي السلام. فردّ محمد على موسى السلام، ثم أقرأهم عشر سُوَر مِن القرآن نَزلت بمكة. ولم تكن نزلت فريضةٌ غير الصلاة والزكاة. وأَمرهم أن يُقيموا مكانهم، وكانوا يَسْبتون، فأَمَرهم أن يُجَمِّعوا، ويتركوا السبت.

٢- رُوي أنّ معسكر سليمان كان مئةَ فرسخ في مئة: خمسة وعشرون للجن، وخمسة وعشرون للإنس، وخمسة وعشرون للطير، وخمسة وعشرون للوحش، وكان له ألفُ بيتٍ مِن قوارير على الخشب، فيها ثلاثمائة زوجة، وسبعمائة سُرِّيّة، وقد نَسج له الجنّ بساطاً مِن ذهب

(١) السِّبط هو: ولدُ الولد. والأسباط من بني إسرائيل كالقبائل مِن العرب، وهذا هو المقصود هنا.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

وإبريسم، فرسخاً في فرسخ، وكان له منبر يوضع في وسطه، وهو مِن ذهب، فيقعد عليه وحوله ستمائة ألف كرسي مِن ذهب وفضة، فيقعد الأنبياء على كراسي الذهب، والعلماء على كراسي الفضة، وحولهم الإنس، وحول الإنس الجنّ والشياطين، وتُظلِّلهم الطير بأجنحتها؛ حتى لا تقع عليهم الشمس، وترفع الريح البساط فتسير به مَسيرة شهر في يوم، وأنّ الله أوحى إليه مرةً وهو يسيرُ بين الأرض والسماء: أني قد زدت في ملكك؛ فلا يتكلم أحد بشيء إلا ألقتْه الريح في سمعك، فيُحْكَى أنه مرّ بحرّاثٍ، فقال: لقد أوتي آل داود مُلكاً عظيماً، فألقته الريح في أُذنه؛ فنزل ومشى إلى الحرّاث وقال: إنما مشيتُ إليك لئلا تتمنى ما لا تقدر عليه. وكان مِن أمْره أنْ سَمِع كلام النملة مِن ثلاثة أميال. وقد ذكر بعضُ المفسرين في سياق هُدْهُدِ سليمان أنه كان مكلَّفاً بالتنقيب عن مواضع المياه للجيوش اللَّجِبة، التي تَسيرُ مع سليمان؛ لأن الأرض في عينَي الهُدْهُد ككرة مِن زجاجٍ شفّافٍ يَرى ظاهرها وباطنها"[(١)].

(١) "التفسير الحديث"، محمد عزت دروزة، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، ١٣٨٣هـ، وهو مرتّبٌ حسب ترتيب النزول، ١/٢١٨-٢٢١. وهو ترتيبٌ مخالفٌ لواقع الترتيب في المصحف الشريف، الذي تلقّاه به المسلمون.

قلتُ: وكما تَرى، وأنت تَقرأ هذه الأخبارَ والقصصَ المنقولةَ عن الإسرائيليات، تَعْجَبُ مِن هذه الاختراعات والخيالات الملفّقة، وتَشعُر أنك حقّاً تَقرأُ خيالاتٍ ليست مِن العلم ولا مِن التفسير في شيء، ويَلفتُ النظرَ ما فيها التلفيق الذي يأبى العقل تصديقه أو تَصوّرَه، وأغربُ الغريب أنها مدوّنة في بعض كتب التفسير!

وقفةٌ إجماليةٌ حَوْل هذا المثال:

قد رأيتَ هذه الأمثلة والغرائب مِن القول في شأن تفسير كتاب الله، دون التفاتٍ للأدلة التي يمكن الاعتماد عليها.

ولعله بعد هذا العرْض لهذه القصص عن مصادر أهل الكتاب، يَتّضح أهمية النقد والتمحيص. وقد مضى في الكتاب هذا المعنى، وسيأتي لاحقاً مزيدُ أمثلةٍ وتوضيحٍ لهذا الموضوع.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

المثال الرابع:

ما ذكره المفسرون مِن تلفيقات بشأن ابتلاء داود عليه السلام

خلاصة هذا المثال مِن كتب التفسير:

هذا المثال هو مجموعةٌ مِن المرويات الزائفة، التي يُدّعى فيها بعض التلفيقات على نبي الله داود عليه السلام، مِن غدْره بزوجِ امرأةٍ يَزعمون أنّه رآها وافتُتِن بها، ... إلى آخر هذا الزعم، وأنّ الله تعالى عاقب رسوله داود، وأنه رَجع إلى الله وتابَ وهامَ على وجْهه في الجبال، وأنه سجَدَ لله تعالى أربعين يوماً وليلةً، حتى نَبَتَ الزرع مِن دموعه. تعالى الله عمّا يقولون.

وجاء في ضِمْن هذا الادعاء ادّعاءاتٌ أُخرى، قد فُسِّر القرآن بحسبها، للأسف، وهو الأمر الذي يُوجِب الوقوفَ عنده والدعوة إلى تصحيح المنهج.

وكل تلك الادّعاءات ليست صحيحة؛ بالرغم مِن نقْلها في عددٍ مِن كُتب التفسير المعتمدة، ولاسيما كُتب التفسير بالمأثور، ونَقَلها عدد مِن أئمة التفسير وغيرهم.

وإليك نصَّ كلامهم:

قد كفاني بيانَ هذا المثال د.محمد أبو شهبة، رحمه الله تعالى، وهنا أُورِدُ كلامَهُ-على طوله؛ لأهميّته-حيثُ قال:

"فقد ذكر ابن جرير، وابن أبي حاتم، والبغوي، والسيوطي في: "الدر المنثور" مِن الأخبار ما تقشعر منه الأبدان، ولا يوافق عقلاً، ولا نقلاً، عن ابن عباس، ومجاهد، ووهب بن منبه، وكعب الأحبار، والسدي، وغيرهم مَا مُحصَّلُها:

أن داود عليه السلام حدَّث نفسه: إنْ ابتُلي أن يعتصم، فقيل له: إنك ستُبتلى، وستعلم اليوم الذي تُبتلى فيه، فخذْ حذْرَك، فقيل له: هذا اليوم الذي تُبتلى فيه؛ فأَخذَ الزبور، ودخل المحراب، وأَغلق بابه، وأَقعد خادمه على الباب، وقال: لا تأذن لأحد اليوم، فبينما هو يقرأ الزبور، إذ جاء طائر مذهَّب يَدْرج بين يديه، فدنا منه، فأمكن أن يأخذه فطار فوقع على كوّة المحراب، فدنا منه ليأخذه، فطار، فأشرف عليه لينظر أين وقع، فإذا هو بامرأة عند بِرْكتها تغتسل من الحيض، فلما رأت ظِلّه نفضتْ شعرها، فغطّت جسدها به، وكان زوجها غازياً في سبيل الله، فكتب داود إلى رأس الغزاة: أن اجعله في حَمَلة التابوت، وكان حَمَلةُ التابوت: إما أن يفتح عليهم، وإما أن يُقتلوا، فقدّمه في حَمَلة التابوت، فَقُتل. وفي بعض هذه الروايات الباطلة: أنه فعل ذلك ثلاث مرات، حتى قُتِل في الثالثة، فلما انقضت عِدّتُها، خَطَبها داود عليه السلام فتسوّر عليه الملَكان، وكان ما كان، مما حكاه الله تعالى.

زعْمُ رفْع ذلك إلى النبي:

ولم يقف الأمر عند هذه الروايات الموقوفة عن بعض الصحابة والتابعين، ومُسْلِمةِ أهلِ الكتاب، بل جاء بعضها مرفوعاً إلى النبي ﷺ.

قال صاحب "الدر": وأخرج الحكيم الترمذي في نوادر الأصول، وابن جرير، وابن أبي حاتم بسند ضعيف، عن أنس رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (إن داود عليه السلام حين نظر إلى المرأة، قطَع[1] على بني إسرائيل، وأوصى صاحب الجيش، فقال: إذا حضر العدو فقرِّبْ فلاناً بين يدي التابوت)، وكان التابوت في ذلك الزمان يُستنصر به. مَن قُدِّم بين يدي التابوت لم يَرجع حتى

(٢) المقصود: بعَثَ الجيش لمقاتَلة العدوّ.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

يُقتل، أو ينهزم معه الجيش، فقُتل، وتزوج المرأة، ونزل الملَكان على داود عليه السلام فسجد، فمكث أربعين ليلة ساجداً، حتى نبتَ الزرع مِن دموعه على رأسه(١)، فأكلت الأرضُ جبينه، وهو يقول في سجوده: ربِّ زلّ داودُ زلةً (٢) أَبعدَ مما بين المشرق والمغرب، ربِّ إنْ لم ترحم ضعف داود، وتغفرْ ذنوبه جعلتَ ذنْبَه حديثاً في المخلوق مِن بعده، فجاء جبريل عليه السلام مِن بعد أربعين ليلة، فقال: يا داود إن الله قد غفر لك، وقد عرفتَ أن الله عدلٌ لا يميل، [قال داود:] فكيف بفلان إذا جاء يوم القيامة، فقال: يا رب دمي الذي عند داود! قال جبريل: ما سألتُ ربك عن ذلك، فإن شئت لأفعلن، فقال: نعم، فعَرج جبريل، وسجد داود عليه السلام، فمكث ما شاء الله، ثم نزل، فقال: قد سألتُ الله يا داود عن الذي أرسلتني فيه، فقال: قلْ لداود: إن الله يجمعكما يوم القيامة، فيقول له: هب لي دمك الذي عند داود، فيقول: هو لك يا رب، فيقول، فإنّ لك في الجنة ما شئت، وما اشتهيت عوضاً.

وقد رواها البغوي أيضاً عن طريق الثعلبي. **والرواية منكرة مختلَقة على الرسول، وفي سند هذه الرواية المختلَقة على رسول الله ﷺ: ابن لهيعة، وهو مضعف في الحديث، وفي سندها أيضاً: يزيد بن أبان الرقاشي، كان ضعيفاً في الحديث. وقال فيه النسائي، والحاكم أبو أحمد: إنه متروك، وقال فيه ابن حبان: كان مِن خيار عباد الله، مِن البكّائين بالليل، غفل عن حفظ الحديث شغلاً بالعبادة، حتى كان يقلب**

(٢) كيف نَبَت الزرع على رأسه مِن دموعه؟! إنا لله وإنا إليه راجعون! وهل الدموع، أصلاً، في مقام الماء في إنبات الزرع! وخلال هذه المدة فقط! وكيف ينبتُ الزرع على رأسه، بدلاً مِن الأرض! يبدو أنّ هذا بسببِ ما فيه مِن مواد الكذب الكيمياوية! هكذا تكون خيالات القُصّاص وتهاويلهم! أَلَمْ يَحِن الوقت لتنحيتها عن كتاب الله!

(١) في المطبوع: "ذل داود ذلة". وهو تصحيف.

كلام الحسن يجعله عن أنس عن النبي ﷺ؛ فلا تحلُّ الرواية عنه إلا على جهة التعجب.

وقال العلامة ابن كثير في تفسيره:

"وقد ذكر المفسرون ههنا قصة؛ أكثرها مأخوذ من الإسرائيليات، ولم يثبت فيها عن المعصوم حديثٌ يجب اتباعه، ولكن روى ابن أبي حاتم هنا حديثاً لا يصح سنده؛ لأنه من رواية يزيد الرقاشي، عن أنس ﷺ، ويزيد وإن كان من الصالحين، لكنه ضعيف الحديث عند الأئمة".

ومن ثم يتبين: كذبُ رفْع هذه الرواية المنكرة إلى رسول الله ﷺ، ولا نكاد نصدّق ورود هذا عن المعصوم(١)، وإنما هي اختلاقات، وأكاذيب مِن إسرائيلياتِ أهل الكتاب، وهل يَشك مؤمن عاقل يُقِرُّ بعصمة الأنبياء في استحالة صدور هذا عن داود عليه السلام، ثم يكون على لسان مَن؟ على لسان مَن كان حريصاً على تنْزيه إخوانه الأنبياء عما لا يليق بعصمتهم، وهو: نبينا محمد ﷺ. ومثل هذا التدبير السيء، والاسترسال فيه على ما رووا، لو صدر مِن رجل مِن سُوَقَةِ الناس وعامتهم، لاعتُبِر هذا أمراً مستهجَناً مستقبَحاً؛ فكيف يَصْدر مِن رسولٍ جاء لهداية الناس، زَكَتْ نفسه، وطَهُرتْ سريرته، وعصمه الله من الفواحش ما ظهر منها وما بطن، وهو الأسوة الحسنة لمن أُرسل إليه!

ولو أن القصة كانت صحيحة لذهبتْ بعصمة داود، ولنفّرتْ منه الناس، ولكان لهم العذر في عدم الإيمان به، فلا يحصل المقصد الذي من أجْله أُرسل الرسل، وكيف يكون على هذه الحال مَن قال الله تعالى في شأنه: ﴿وَإِنَّ لَهُۥ عِندَنَا لَزُلْفَىٰ وَحُسْنَ مَـَٔابٍ﴾، [ص:٢٥، ٤٠]، قال ابن كثير في تفسيرها:

"وإن له يوم القيامة لقربةً يقرّبه الله ﷻ بها، وحسنَ مرجعٍ، وهو: الدرجات

(٢) قلت: بل لا نصدِّق ثبوتَ هذا عنه ﷺ مطلقاً، يقيناً!

www.alukah.net
شبكة الألوكة

العالية في الجنة؛ لنبوته وعدله التام في ملكه، كما جاء في الصحيح: (المقْسِطون على منابر من نور عن يمين الرحمن، وكلتا يديه يمين، الذين يُقْسِطون في حكمهم، وما وَلُوا)(١)، وقال رسول الله ﷺ: (إن أحب الناس إليَّ يوم القيامة، وأقربَهم مني مجلساً: إمامٌ عادل، وإنّ أبغض الناس إليّ يوم القيامة، وأشدَّهم عذاباً، إمام جائر). رواه أحمد، والترمذي(٢).

ولكي يستقيم هذا الباطل قالوا: إنّ المراد بالنعجة هي: المرأة، وأنّ القصة خرجت مخرج الرمز والإشارة، ورووا: أن الملَكين لما سمعا حكم داود، وقضاءه بظلمِ صاحبِ التسع والتسعين نعجة لصاحب النعجة، قالا له: وما جزاء من فعل ذلك؟ قال: يقطع هذا، وأشار إلى عنقه.

وفي رواية: "يضرب من ههنا، وههنا، وههنا" وأشار إلى جبهته، وأنفه، وما تحته، فضحكا، وقالا، "أنت أحقُّ بذلك منه، ثم صعدا".

وذكر البغوي في تفسيره، وغيره، عن وهب بن منبه: أن داود لما تاب الله عليه بكى على خطيئته ثلاثين سنة، لا يَرْقَأُ دمْعه ليلاً، ولا نهاراً، وكان أصاب الخطيئة، وهو ابن سبع وسبعين سنة، فقَسّم الدهر بعد الخطيئة على أربعة أيام: يومٌ للقضاء بين بني إسرائيل، ويومٌ لنسائه، ويومٌ يَسِيح في الفيافي، والجبال،

---

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، في الإمارة، برقم (١٨٢٧)، عن عبد الله بن عمرو، ﷺ، بلفظ: (**إِنَّ الْمُقْسِطِينَ عِنْدَ اللهِ عَلَى مَنَابِرَ مِنْ نُورٍ، عَنْ يَمِينِ الرَّحْمَنِ ﷻ، وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ، الَّذِينَ يَعْدِلُونَ فِي حُكْمِهِمْ وَأَهْلِيهِمْ وَمَا وَلُوا**)، والنسائي برقم ٥٣٧٩، وأحمد، برقم ٦٤٩٢.

(١) ورَدَ هذا الحديث بلفظٍ غير هذا اللفظ، وهو: (**إِنَّ أَحَبَّ النَّاسِ إِلَى اللهِ يَوْمَ القِيَامَةِ وَأَدْنَاهُمْ مِنْهُ مَجْلِساً إِمَامٌ عَادِلٌ، وَأَبْغَضَ النَّاسِ إِلَى اللهِ وَأَبْعَدَهُمْ مِنْهُ مَجْلِساً إِمَامٌ جَائِرٌ**) في مسند الإمام أحمد برقم ١١١٧٤، ورقم ١١٥٢٥، وعند الترمذي، برقم ١٣٢٩، عن أبي سعيد الخدري، وقال: "وَفِي البَابِ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى. حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لاَ نَعْرِفُهُ إِلاَّ مِنْ هَذَا الوَجْهِ". وفي سنده عطية العَوْفي، ضعّفه بعضهم، ومشّاه بعضهم.

والســـواحل، ويومٌ يخلو في دارٍ له فيها أربعة آلاف محراب، فيجتمع إليه الرهبان فينوح معهم على نفســه، فيســاعدونه على ذلك، فإذا كان يومُ نياحته يَخرج في الفيافي، فيَرفع صـــوتَه بالمزامير، فيبكي، ويبكي معه الشـــجر، والرمال، والطير، والوحش، حتى يَسِيل مِن دموعهم مثل الأنهار، ثم يجيء إلى الجبال فيَرفع صوته بالمزامير، فيبكي، وتبكي معه الجبال، والحجارة، والدواب، والطير، حتى تَسِـــيل مِن بكائهم الأودية، ثم يجيء إلى الساحل فَيَرفع صوته بالمزامير، فيبكي، وتبكي معه الحيتان، ودواب البحر وطير الماء والسباع.

والحق: أن الآيات ليس فيها شـــيء مما ذكروا، وليس هذا في شـــيء مِن كُتب الحديث المعتمدة، وهي التي عليها المعوَّل، وليس هناك ما يَصْـــرف لفظ النعجة مِن حقيقته إلى مجازه، ولا ما يَصْرف القصة عن ظاهرها إلى الرمز والإشارة.

وما أحسن ما قال الإمام القاضي عياض(١):

"لا تلتفتْ إلى ما سطره الإخباريون مِن أهل الكتاب، الذين بدّلوا، وغَيّروا، ونقلَه بعض المفسرين، ولم ينصّ الله تعالى على شيء مِن ذلك في كتابه، ولا ورَدَ في حديث صحيح، والذي نصّ عليه في قصة داود: ﴿وَظَنَّ دَاوُودُ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ﴾ [ص: ٢٤]، وليس في قصة داود، وأُوْرِيا خبرٌ ثابتٌ.

والمحققون ذهبوا إلى ما ذهب إليه القاضـــي، قال الداودي: ليس في قصـــة داود وأوريا خبر يثبت، ولا يُظن بنبي محبة قتل مسلم، وقد روي عن سيدنا علي أنه قال: مَن حدّث بحديث داود -على ما يرويه القصاص- جلدتُه مئةً وستين جلدة، وذلك حدُّ الفِرية على الأنبياء، وهو كلامٌ مقبول مِن حيث المعنى، إلا

(٢) ذَكَر القاضي الموضوع كله في "الشفا بتعريف حقوق المصطفى" ﷺ، ٢/٨٢٧ - ٨٢٨.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

أنه لم يصح عن الإمام ذلك، كما قال العراقي[١].

وقفةٌ إجماليةٌ حَوْل هذا المثال:

لا بدّ مِن وقفة إجمالية حَوْل هذه الروايات الزائفة؛ لبيان أنها قد اشتملتْ على عددٍ مِن الادّعاءات الباطلة، ومِن ذلك:

١- ادّعاؤهم افتتان نبيّ الله داود بزوجة "أوريا" أحدِ جنوده.

٢- ادّعاؤهم أنّ داود، عليه السلام -بناء على الزعْم السابق- أَمرَ قائد الجيش أنْ يَجعل زوج المرأة في مقدّمة الجيش؛ ليُقتل في المعركة، والزعم أنّ ذلك قد حصل.

٣- ادّعاؤهم أنّ داود، عليه السلام، بعد ذلك تزوج المرأة.

٤- ادّعاؤهم قصة ابتلاء الله لنبيه داود عليه السلام، إلى آخر تلك الخيالات الملفّقة على داود عليه السلام، التي تُشْبه القصص الخيالية.

٥- ادّعاؤهم تلك التفاصيل العجيبة فيما جرى- بعد ذلك- لنبي الله داود عليه السلام، مما رَسَموه مِن خيالات تأخذ بالقلوب والألباب؛ فَتَشُدُّها شدّاً!

٦- إلى آخر ادّعاءاتهم الزائفة.

وقد أَوضحتُ، مِن خلال عرْض الموضوع كله، أَنّ ذلك كله غير صحيح، وليس عليه دليلٌ إلا تلك الروايات الملفّقة، التي لا تَصحّ، فليس لها رواياتٌ تقوم بها الحجة.

---

(١) الإسرائيليات والموضوعات في كتُب التفسير، للدكتور محمد بن محمد أبو شهبة، ص ٢٦٤ - ٢٦٨، وقد نقل كلامَ الإمام القاضي عياض من كتاب (الشفا بتعريف حقوق المصطفى ﷺ، ٢/٨٢٧-٨٢٨ بتصرف يسير.

وهذه النتيجة إنما انتهينا إليها بفضل الله ثم بفضل تطبيقنا للمنهجية التي ندعو إليها في منهج تفسير كتاب الله تعالى وفقْهه. اللهم اهدنا فيمن هَديت.

ويُلاحَظُ أنّ هذه القصة بتفاصيلها، قد أوردها الإمام الطبري في تفسيره؛ ولم يُوضِّحْ رأيه بأنها زائفةٌ جملةً وتفصيلاً، بشكلٍ صريحٍ واضحٍ، وهو إمام المفسرين! لكنه أشار إشاراتٍ قليلة جيّدة؛ يَستنتج منها المنتبه عدمَ ثبوت القصة عند الإمام الطبري.

لقد عَجِبتُ مِن صنيع الإمام الطبري المحقِّق المدقِّق هذا؛ إذ ما كان ينبغي:

أوّلاً: أن يُورِد هذه القصة الملفَّقة على الله تعالى وعلى رسوله داود، ﷺ.

ثانياً: أن يَترك التعليق الصريح عليها ويؤكِّد عدم صحتها، ويؤكِّد عدم لياقَتِها في حق الله وفي حق رسوله!

والملفِتُ للنظر أنه ليس الإمام الطبري وحده الذي أورد هذه القصة المزعومة، وإنما عدد كثير مِن المفسرين!

فممن ذَكر قصة نبي الله داود هذه مِن المفسرين- دون تعليقٍ عليها، أو علّق عليها تعليقاً مغموراً في بحْر سَرْدها-:

١- محمد بن جرير بن يزيد بن كثير، أبو جعفر الطبري، المتوفى ٣١٠هـ[١].

لكنه علّق تعليقاتٍ خفيفةً مطمورةً في بحْر سَرْد القصة وتفاصيلها. وأُوضِّحُ هذا، فيما يأتي:

لا شك في أنّ الإمام الطبري، يُدْرِك عدَمَ صحة القصة، ومما يَدلّ على أنه يرى أنّ قصة ابتلاء نبي الله داود بهذه التفاصيل زائفة، إشاراته بالكلمات الآتية:

---

(٢) في تفسيره "جامع البيان في تأويل القرآن"، بتحقيق أحمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م. في: ٢١/١٧٤-١٨٩.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

(١) قوله: "فيزعمون أنها لما رأته نقضت رأسها فوارت به جسدها منه"[١].

(٢) قوله: "وتمادى به البلاء حتى أغزى زوجها، ثم أمر صاحب جيشه، فيما يزعم أهل الكتاب، أن يُقدِّم زوجها للمهالك حتى أصابه بعض ما أراد به من الهلاك"[٢].

(٣) قوله: "ويزعمون أنه قال: أَيْ ربِّ هذا غفرتَ ما جنيتُ في شأن المرأة، فكيف بدمِ القتيل المظلوم؟ قيل له: يا داود، فيما زعم أهل الكتاب،..."[٣].

٢- أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس التميمي، الرازي، ابن أبي حاتم، المتوفى ٣٢٧هـ. ذكَرَ القصة هذه مختصرةً، ولم يُعلّق عليها بشيء[٤].

٣- أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق، المتوفى ٤٢٧هـ. وما أعجبَ ما ساقه مِن تفصيلاتٍ وتهاويل باطلةٍ بشأن هذه القصة[٥]. وذَكَرَ أنّ العلماء اختلفوا في سبب ابتلاء داود عليه السلام، وأطال النقلَ

(٢) تفسير الطبري، ١٨٦/٢١.

(٣) تفسير الطبري، ١٨٦/٢١.

(٤) تفسير الطبري، ١٨٦/٢١.

(٥) تفسير القرآن العظيم، لابن أبي حاتم، بتحقيق أسعد محمد الطيب، المملكة العربية السعودية، مكتبة نزار مصطفى الباز، ٣٢٣٨/١٠ - ٣٢٤٠. بحسَب موقع "المكتبة الشاملة الإلكتروني.

(٦) الكشف والبيان عن تفسير القرآن، أبو إسحاق أحمد بن إبراهيم الثعلبي، المتوفى ٤٢٧هـ، تحقيق عددٍ مِن الباحثين في رسائل جامعية، وأشرف على إخراجه عددٌ مِن الأساتذة، دار التفسير، جدة - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٣٦هـ- ٢٠١٥م. في ٣٣ جزءاً، الثلاثة الأخيرة منها فهارس. وقد استوعبَ تفاصيل القصة، وجَمَعَ أطراف القول فيها-بحسب زعْم الذين رووها- في: ٤٨٦/٢٢ - ٤٩٣.

فيه! قلتُ: قد أَتعبَ أُولئك أنفسهم في هذه التفسيرات المبنيّة على قصصٍ زائفة!

٤- أبو عبد الله، محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي، القرطبي، المتوفى: ٦٧١هـ. لكنه، عَلّق في النهاية على القصة تعليقاً واضحاً يَرُدُّها فيه[١]، لكن، ما كان هناك مَساغٌ أنْ يَنقُل تفصيلاتِ القصة المزعومة، أصلاً.

٥- عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، المتوفى: ٩١١هـ. وقد ساق مختلف روايات هذه القصة الزائفة في تفسيره، "الدر المنثور في التفسير بالمأثور..."، في نحو عشر صفحات، في: (٧/١٥٥-١٦٥)[٢]، فلم يُعلِّق عليها بحرفٍ واحدٍ يُنبّهُ به على عدم صحتها، وهو أمرٌ لا ينتهي منه العَجَب!

وهذا مما يؤكِّدُ أهميّة التنبه إلى عدم اعتماد كتاب "الدرّ المنثور في التفسير

(٢) وهو قوله: "فَعَاتَبَهُ اللهُ ﷻ عَلَى ذَلِكَ، وَعَاتَبَهُ لَمَّا كَانَ نَبِيّاً وَكَانَ لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ أَنْكَرَ عَلَيْهِ أَنْ يَتَشَاغَلَ بِالدُّنْيَا بِالتَّزَيُّدِ مِنْهَا، فَأَمَّا غَيْرُ هَذَا فَلَا يَنْبَغِي الِاجْتِرَاءُ عَلَيْهِ. قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: وَأَمَّا قَوْلُهُمْ إِنَّهَا لَمَّا أَعْجَبَتْهُ أَمَرَ بِتَقْدِيمِ زَوْجِهَا لِلْقَتْلِ فِي سَبِيلِ اللهِ فَهَذَا بَاطِلٌ قَطْعاً، فَإِنَّ دَاوُدَ ﷺ لَمْ يَكُنْ لِيُرِيقَ دَمَهُ فِي غَرَضِ نَفْسِهِ، وَإِنَّمَا كَانَ مِنَ الْأَمْرِ أَنَّ دَاوُدَ قَالَ لِبَعْضِ أَصْحَابِهِ: انْزِلْ لِي عَنْ أَهْلِكَ، وَعَزَمَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ، كَمَا يَطْلُبُ الرَّجُلُ مِنَ الرَّجُلِ الْحَاجَةَ بِرَغْبَةٍ صَادِقَةٍ، كَانَتْ فِي الأهل أو في المال. وقد قال سعيد بْنُ الرَّبِيعِ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ حِينَ آخَى رَسُولُ اللهِ ﷺ بَيْنَهُمَا: إِنَّ لِي زَوْجَتَيْنِ أَنْزِلُ لَكَ عَنْ أَحْسَنِهِمَا، فَقَالَ لَهُ: بَارَكَ اللهُ لَكَ فِي أَهْلِكَ. وَمَا يَجُوزُ فِعْلُهُ ابْتِدَاءً يَجُوزُ طَلَبُهُ، وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ، وَلَا أَنَّهُ تَزَوَّجَهَا بَعْدَ زَوَالِ عِصْمَةِ الرَّجُلِ عَنْهَا، وَلَا وِلَادَتُهَا لِسُلَيْمَانَ؛ فَعَمَّنْ يُرْوَى هَذَا وَيُسْنَدُ؟! وَعَلَى مَنْ فِي نَقْلِهِ يُعْتَمَدُ؟، وَلَيْسَ يَأْثُرُهُ عَنِ الثِّقَاتِ الْأَثْبَاتِ أَحَدٌ". وهو تعليقٌ حَسَنٌ، لكنه جاء عنده متأخراً، بعد سَرْدٍ طويلٍ للقصة الزائفة وأحداثها المزعومة!

(١) مِن طبعة بيروت، دار الفكر.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

بالمأثور" مصدَراً مِن مصادر التفسير. نعم، يُمكن الإفادة مِن سَوْقِه للرواياتِ في تفسيره كله؛ ذلك لهدف دراستها، وبيان المقبول منها والمردود، ليس إلا.

وليس هؤلاء المفسرون وحدهم الذين ذكروا في تفاسيرهم قصة نبي الله داود المزعومة هذه بتلك التفاصيل، لكن، أكتفي بهذا العدد، الذي يُمثّل نماذج مِن كبار المفسرين؛ لأنّ المقام يَطول، لو أردنا الحصر.

وهذا الذي ذكرْتُهُ عن هذه التفاسير بشأن هذا المثال، مما يوجِب علينا تحكيمَ المنهجية السديدة لتفسير كتاب الله تعالى، التي أدعو إليها في هذا الكتاب، فلا يُقبَل كلُّ نَقْلٍ عن السلف الصالح لم يأتِ برواياتٍ صحيحة بأسانيد تقوم بها الحجة.

ومما يَستغربه العاقل ما تناقلتْه هذه التفاسير مِن عزْوِ تفاصيل قصة نبي الله داود عليه السلام، هذه إلى عددٍ مِن الصحابة، رضوان الله عليهم، وعددٍ مِن فضلاء التابعين؛ على الرغم مما فيها مِن أباطيل!

ولِتَعْرِفَ مدى حشْوِ كُتب التفسير بها؛ أُخبِرُكَ أني بحثتُ في يوم ٢٣-٧-١٤٤١هـ في إحدى نُسخ "المكتبة الشاملة" الرقمية، عن عبارةٍ مِن العبارات الخاصة بهذه القصة وَرَدتْ فيها؛ لئلا يَدخل في النتائج شيءٌ ليس له علاقةٌ بالقصة، وهي عبارةُ "قطع على بني إسرائيل"، بحثاً في مجال "جميع كُتب البرنامج"؛ فكانت النتيجة: ٢٣ نتيجة، أي أنها مذكورةٌ في نحو ٢٣ كتاباً مِن كُتب التفسير، أعني: ورود القصة، وما له علاقةٌ بها!

وجاءت هذه النتيجة، مع أنّ البحث عن القصة كان بهذه العبارة فقط؛ فكيف لو بحثنا عنها بباقي ألفاظ القصة؟

وقد ساق هؤلاء المفسِّرون الأسانيد لروايات القصة، لكنّا لا نَقبلها بمجرد صورة الرواية والأسانيد، ما لم تَثْبتْ ثبوتاً بحسبِ منهج المحدّثين؛ لتقُوم بها

الحجة.

وقد صَنعَ تَناقُلِ مثل هذه الروايات مِن كُتب التفسير ثقافةً مغلوطةً لدى كثير مِن المسلمين في مختلف العصور والأجيال؛ حتى غدَا ليس مِن السهْل محْوُها مِن كُتب التفسير ومِن الأذهان؛ فما عسانا نَصْنع بثقافةٍ هي حصادُ التاريخ!

وما عسانا نصْنع بثقافةِ كُتب التفسير!

إنه لا سبيل إلى محْوِها وأمثالها مِن كُتب التفسير؛ إلا بوساطة تأسيسِ المنهجية السديدة لتفسير القرآن الكريم لدى الناس، التي تؤصِّل للطريق الصحيحة للتفسير؛ بحيث تستقرّ هذه المنهجية في الأذهان، عن طريق بحوثنا ودراساتنا ومناهجنا الدراسية، وسِواها مِن الطرق والوسائل السليمة الممكنة؛ لتتحوّل هذه المنهجية إلى ميزانٍ؛ به نَقْبل مِن التفسير؛ وبه نَرُدّ؛ وحينئذٍ، فقط، نَصِل إلى تطبيقِ التمييز بين ما يُقبَلُ وما يُرَدُّ مما في كتب التفسير مِن الروايات.

إنّ هذا الكلام كله مما يؤكِّد أهمية المراجعة لكتب التفسير بالمأثور، والتحقق مِن المقبول الثابت فيها مِن التفسير بالمأثور، وغير المقبول، وغير الثابت مِن ذلك.

تنبيهات مهمّةٌ في سياق نقْد الإسرائيليات في كتب التفسير:

وأخيراً، تتعيّنُ الإشارة إلى التنبيهات الآتية:

١- ليس المقصود مِن هذا الكلام، التقليل مِن شأن كُتب التفسير وقيمتِها العلمية، ولا التقليل مِن قَدْرِ أئمة التفسير، رحمهم الله تعالى؛ كلا، بل ستَبقى كتبُ أئمة التفسير مهمةً للغاية لتفسير كتاب الله وتَدَبّره، وستبقى مراجعَ معتمدَةً، في الجملة، في هذا الباب. وستبقى مكانةُ أئمة التفسير عاليةً غاليةً، لكن دون مقامِ العصمة، وسيبقى الأئمة المفسرون أَئمةَ عِلْمٍ وهُدىً إلى أنْ يَرث الله الأرضَ ومَن عليها، ولا يُزحْزحهم عن هذه المكانة ما قد نَرْصده مِن أخطاء في بعض ما قالوه

www.alukah.net
شبكة الألوكة

وبعض ما كتبوه.

٢- لا تَنافيَ بين احترامنا لأئمّة التفسير، وبين وجوب النقد لكتب التفسير أو كتابٍ منها، أو النقْد لإمامٍ أو أكثر مِن أئمة التفسير، إذا كان نَقْداً يوجِبه المنهج الواجبُ اتّباعه في تفسير كتاب الله تعالى وتدبُّره.

٣- هذا النقد للمفسرين ومؤلفاتهم في التفسير، لا يَعني أنّ المفسرين جميعاً قد اغتروا بالإسرائيليات وأوردوها في كتبهم في التفسير لقبولها، بل ثَمّتَ مفسرون على العكس مِن ذلك، حيث رَدُّوا الإسرائيليات، وحذّروا منها، أو مِن بعضها، مثل: الإمام ابن جرير الطبري، والإمام ابن كثير، والشيخ محمد الأمين الشنقيطي، صاحبِ أضواء البيان في تفسير القرآن بالقرآن، وعبد القادر بن أحمد بدران في تفسيره، وغيرهم.

٤- ذمُّ إيراد الإسرائيليات، والتحذيرُ منها، لا يَدخلُ فيه الإسرائيليات كلها، وإنما المقصود ذمُّ الانشغال بالمنقود منها، وهو ما لم يَثبت بطريقٍ صحيح، أو المأخوذة عن مصادر أهل الكتاب، التي لا يُعرف الثابت منها مِن غير الثابت...، أمّا الثابت مِن الإسرائيليات، كالتي وردتْ في القرآن الكريم، أو الثابت منها في مصادر السنة النبوية فتلك داخلةٌ في قِسْم المقبول منها، الواجب الإيمان به وتصديقه؛ إذ ذلك تصديقٌ لله ولرسوله ﷺ، كالذي حَدّثنا الله به عن بني إسرائيل وأخبارهم، أو ما حدّثنا رسول الله ﷺ به عن بني إسرائيل وأخبارهم.

اللهم اهدنا وسدّدْنا، اللهم ارزقنا الهُدى والسداد.

المثال الخامس:

ما ذكره المفسرون مِن تفصيلاتٍ بشأن تفسير آياتِ البرق والرعد والسحاب والصواعق

خلاصة هذا المثال بحسب ما أَوْرَدَتْهُ كتبُ التفسير:

إذا رجعتَ إلى كُتب التفسير، التي تَنقل التفسير بالمأثور؛ فإنك تَجِدها قد أوردتْ عدّة تفاسير لكلٍّ مِن البرق والرعد والصواعق؛ فتحتاج، حينئذٍ، إلى منهجٍ يَهديك إلى التفسير الصحيح -الذي يَدلُّ عليه الدليل- مِن هذه التفاسير: هل هو جميع تلك الأقوال؟ أو بعضها؟ وما ذلك القول الراجح؟ أو هو قولٌ خارجٌ عن تلك الأقوال؟

وهذا الذي سنُعالِجه في هذا المثال.

ودَعُونا نستحضِر هنا قاعدةً منهجية عامّةً في منهجية التفسير لكتاب الله تعالى، يُمْكن صياغتها في الآتي:

(كلُّ تفسيرٍ لأمرٍ غيبيّ في كتاب الله تعالى، فإنه لا يُقبَلُ إلا بدليلٍ صحيحٍ يَدلُّ عليه: إمّا بنقلٍ عن الله سبحانه، أو نقْلٍ يَثبُتُ عن رسوله ﷺ، أو باستدلالٍ صحيحٍ أو استنباطٍ صحيح مِن كتاب الله أو حديث رسوله؛ وبناءً على هذا؛ فإنّ أيّ تفسيرٍ لأمرٍ غيبيّ في القرآن الكريم لا يأتي مِن هذه الأبواب الثلاثة؛ فهو ليس حجةً على كتاب الله، سواءٌ كان عن أحدٍ مِن الأصحاب، رضوان الله عليهم، أو عن أحدٍ ممن بعدهم إلى قيام الساعة).

فأرجو أن تتأمّل هذه القاعدة؛ فتستوعبها؛ ثم تستصحبها معك وأنت تَقرأ في كتب التفسير بالمأثور؛ فإنها ستكون عاصمةً لك مِن كثيرٍ مِن الزلل والخطَل في التفسير.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

وبعد هذا، ننتقل إلى ما أَورده المفسِّرون في تفسير كلٍّ مِن البرق والرعد والسحاب والصواعق في مثل:

"قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنشِئُ ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ﴾، [الرعد: ١٢].

وقوله تعالى: ﴿وَيُسَبِّحُ ٱلرَّعْدُ بِحَمْدِهِۦ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ مِنْ خِيفَتِهِۦ وَيُرْسِلُ ٱلصَّوَٰعِقَ فَيُصِيبُ بِهَا مَن يَشَآءُ وَهُمْ يُجَٰدِلُونَ فِى ٱللَّهِ وَهُوَ شَدِيدُ ٱلْمِحَالِ﴾، [الرعد: ١٣].

وإليك نصَّ كلامهم:

لخّص ابنُ بدران تفسيراتهم، فقال تحت عنوان: "الرّعد وَالبرق وَالصّوَاعِق[١]:

وأما الرعد والبرق، فليس في هذه الآية إشارة إلى أن منشأهما مِن أي شيء، غايةُ الأمر أنهما وقعا في تركيب التشبيه، فكان مِن اللازم أن نلوي عنان البحث عن الكلام عليهما؛ وعن الصواعق أيضاً، بل كان مِن اللائق ألّا نفسر شيئاً مِن ألفاظها، لأن أحداً يعلم اللغة العربية لا يجهلها؛ غير أن المفسرين استطردوا هنا بذكر[٢] أسبابها بحسب ما لاح لهم، فلزِمَنا أن نذكر منها شيئاً، وإنْ كان سيأتي في كتابنا هذا أكثر مما ذكرناه، فنقول:

تكلم الناس قديماً وحديثاً على السبب الذي فيه البرق والرعد والصواعق كلاماً كثيراً وأطالوا في الأدلة، وأخذَ كلُّ متأخرٍ ينقض قولَ مَن تقدّمه إلى يومنا.

وسيجيئ قوم ينقضون جميع ما ذكره القوم من الأدلة، ويظهر لهم غير ما

---

(٢) "جواهر الأفكار ومعادن الأسرار المستخرجة من كلام العزيز الجبار"، عبد القادر بن أحمد بدران، المتوفى ١٣٤٦هـ، بيروت – لبنان، تحقيق زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ-١٩٩١م، ص ٨٨-٩٠.

(١) في المطبوع: ذكر. ويبدو لي أنّ الصواب هو ما ذكرتُه.

شبكة الألوكة - قسم الكتب

نحن عليه اليوم؛ وما ذلك إلا لأن علّام الغيوب هو المظهِر لما في الكائنات، ولا يمكن لمخلوق أن يطّلع على حقيقة الموجودات، وأنْ يعلمها علماً يقينياً لا يَقبل النقضَ بحال من الأحوال. ويَعلم ما قلناه مسلِّماً به، مَن يطالع كتب الحكماء، فإنه يرى كثرةَ اختلافهم في أسباب الأمور المشهودة، واستدراك المتأخر منهم على المتقدم، ونقْض أدلته وزعمه أن السبب غير ما ذكره مَنْ سلف، أو أن السبب المذكور غير تام السببية، وغير ذلك مما يدل على أن أقوالهم رجمٌ بالغيب.

وإليك نموذجاً من ذلك:

ذكر المتقدمون من المفسرين، كابن جرير الطبري، وأضرابه، ومتابعيه: "أن الرعد ملَك يزجر السحاب بصوته".

وروي عن ابن عباس، ومجاهد: أنه ملَكٌ موكل بالسحاب، يسوقه كما يسوق الحادي الإبل، يسبح كلما خالفت سحابة أختها صاح بها، فإذا اشتد غضبه طارت النار مِن فيه(١)، فهي الصواعق التي رأيتم.

وروي عن ابن عباس، أن الصواعق تَخْرج من اصطكاك السحاب بعضه ببعض.

وقال بعضٌ مِن المفسرين الأقدمين: إن الرعد ريح تختنق تحت السحاب، فتتصاعد فيكون منه ذلك الصوت.

وأما البرق، فروى ابن جرير عن علي بن أبي طالب أنه قال: "إنه مخاريق الملائكة"(٢)، وقال آخرون: إنه سوطٌ مِن نور يَزْجر به المَلَك السحاب، وهو

(٢) أي: مِن فمه.

(١) علّق المحقق هنا تعليقاً جميلاً، حيث قال: "إنّ مثل هذا القول لا نظن صحته منسوباً لسيدنا عليّ ﷺ، ولا هو مما يُدرك إلا من قول الله جلّ وعلا، أو قول المعصوم سيدنا محمد ﷺ".

www.alukah.net
شبكة الألوكة

مروي عن ابن عباس؛ وقال أبو الجَلْد: هو ماء، إلى غير ذلك من الأقوال التي لا شك بأنها مأخوذة عن الإسرائيليات.

وأما غير هؤلاء فلهم مذاهب شتى، فذهب بعض المتقدمين إلى أن البرق شعاعُ الشمس يحتبس في السحاب، أو أنه قطعة مِن نار الأثير تختنق فيه، وقيل: هو عكسٌ شعاعي، وقيل: لما خلق الله السائل الذي تكونت منه الأرض، جعل منه عنصراً شعاعياً نارياً سيّالاً في غاية اللطافة، منتشراً في جميع الأجسام بمقادير مختلفة، وله أوصاف وألوان كأوصاف الشمس وألوانها، وتنشأ عنه أمور عجيبة، وسببُ تكوّن هذا السائل ينشأ دائماً على سطوح البحار الواسعة، المتأثرة دائماً بأشعة الشمس، ومن ذلك التأثر ينشأ هذا السائل، ويصعد إلى الجو من غير انقطاع، كما أن البخار يتصاعد من غير انقطاع.

وهذا يشبه ما ذكره أهل عصرنا مِن أنّ سببَ البرقِ الكهربائيةُ السارية في السحاب، ونحن بحسب ما عرفناه اليوم، يمكن أن يكون هذا القول صحيحاً، اللهم إلا أن يأتي بعدَنا أو في زمننا قوم يكتشفون خلاف هذا، فإن هذه الفنون سائرة إلى الأمام، ولقد شاهدنا الشّرَر الكهربائي ليلاً مِن سلكٍ في بيروت ونحن في جبل لبنان، فرأينا لا فرق بينه وبين البرق بوجه مِن الوجوه، إلا بالعلوّ والسفل، وهذا يتبين؛ بما قاله الحكماء المتأخرون، مِن أن الكهربائية موجودة في كل شيء، بلا فرق بين السحاب وغيره، فإذا تقاربت سحابتان كهربائيتان، إحداهما مثبتة والأخرى منفية[1]، لم يَقْوَ الهواء على الفصل بينهما تجاذبتا حتى تصيرا على بُعْدٍ محدود، فتقدم كل واحدة منهما إلى الأخرى بشدة، فيظهر منهما نورٌ هو البرق، ويُسمع بعده دويٌّ هو الرعد، فإن قوي الهواء على الفصل

(١) "المعبَّر عنه بالسالب والموجب". هذه حاشية لمؤلف الكتاب عبد القادر بن أحمد بدران، أو المحقق، لستُ أدري.

بينهما، وقاربت السحب من الأرض انقضّت الشرارة الكهربائية أحياناً منهما، فتنزل صاعقة تهلك ما تصيبه.

وبالجملة فإن هذا مِن فعلِ القادر المختار، ومِن آثار قدرته الباهرة سبحانه وتعالى"(١).

وقفةٌ إجماليةٌ حَوْل هذا المثال:

ننتهي مِن خلالِ ما سَبَق إلى الآتي:

١- أهمية تحديد تلك القاعدة الضابطة لمنهجية تفسير الأمور الغيبية في كتاب الله تعالى، التي ذكرتُها في بداية هذا الكلام.

٢- أنه بتحكيمنا هذه القاعدة فيما أَوْرَدناه مِن أقوال المفسرين ومنقولاتهم في تفسيرهم للرعد والبرق والصواعق؛ يَتّضح لنا مدَى صواب ذلك أو عدمِ صوابه.

٣- مجموع ما أَوردوه مؤلف هذا التفسير مِن الأقوال والروايات لا نَستطيع قبوله دون تحكيمِ شرْط تلك القاعدة؛ وقد تَبَيّنَ لنا أنها كلها أقوالٌ في أُمورٍ غيبية، وليس عليها دليلٌ ثابتٌ فيما أوْردوه؛ وبالتالي فهي مردودة، أو نَتَوقّف في المحتَمَلِ منها في ضوء المنهجية السديدة للتفسير.

٤- استَنَدتْ بعض تلك الأقوال إلى الإسرائيليات غير الثابتة؛ فلا يَصح قبولها حجةً في تفسير كتاب الله تعالى.

٥- مجموعُ تلك الأقوال في تفسير الرعد والبرق والصواعق هي أقوالٌ

(١) انتهى هنا كلام ابن بدران في تفسيره لهذه الألفاظ. ولعلَّه لا يَخفى عليك حُسن كلامه، وسلامة منهجه، وحُسْن اطّلاعه، رحمه الله.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

متعارِضة أو مختلفة؛ فليس بعضُها أحقَّ بالصواب مِن الآخر.

٦- اشتملت تلك الأقوال على ما يتعارض مع سُنن الله في الخَلْق؛ كالقول بأنّ هناك مَلَكاً موكلاً بِسَوْق السحاب يَضربه بالسوط، وأنّ البرق نتيجةُ ضرْب الملَك السحابَ بالسوط؛ ليسوقه إلى حيث يكون المطرُ، أو يَزْجره بصوته!

٧- شَغَل كلامُ المفسرين وتفسيراتهم، التي أَورَدَتْها كُتُب التفسير بالمأثور صفحاتٍ كثيرة، كـ"الدرّ المنثور في التفسير بالمأثور"، للسيوطي، و"تفسير الإمام الطبري"، وسِواهما؛ في حين أنها ليستْ مصْدراً صحيحاً لمثل هذه المعلومة؛ لفقْدها شروط قبول التفسير، ما لم يَقُم دليلُ الرواية الثابتة على إثباتها.

٨- اتّضح لنا -في ضوء ما سَلَكْناه مِن منهجٍ- صوابُ ما أَوْردَهُ ابن بدران في تفسيره مِن تفسيرٍ للرعد والبرق والصواعق، ومِن نقْدٍ لتفسير المفسرين لها الذي أشرنا إليه.

٩- ليس صعباً تفسير هذه الألفاظ الثلاثة، أو معرفة معناها؛ وذلك لوضوح معناها، دُوْنَ الحاجة لهذا الاستغراق في نقْلِ تفسيرها عن المفسرين؛ لوضوحه؛ إذ يَكفي ما نَعْرفه ونشاهده أمامنا مِن هذه الظواهر للبرق والرعد والصواعق.

١٠- لو كانت معرفةُ التفصيلاتِ عن الرعد والبرق والصواعق مما نحتاجه في ديننا؛ لذكَرَهُ الله لنا.

المثال السادس:

ما جاء عن السلف في تفسير "الرقيم"

خلاصة هذا المثال من كتب التفسير:

أحياناً يكون المأثور عن السلف في التفسير مجموعةَ أقوالٍ عنهم متعارضة، أو مختلفة؛ ففي هذه الحال لا يستقيم منهجياً أنْ نأخذ بأحدِ أقوالهم ونَدَعَ أقوالهم الأخرى دون دليل نستندُ إليه في هذا الاختيار، ولا يُمكنُ، أيضاً، أنْ نأخذ دائماً بأقوالهم كلها في هذه الحال؛ لكونها مختلفةً أو متعارِضةً، اللهم إلا في بعض الحالات، كما لو كانت أقوالهم كلها لا تَعارُضَ بينها ويُمكن الأخذ بها كلها.

وهذه الحال التي تتعدد فيها أقوال السلف في التفسير وتختلف اختلافاً غير قابلٍ للجمع بينها، هي مِن قَبِيل الأقوال المختلَف فيها بين السلف اختلافاً لا يستقيم معه الترجيح، أو الاختيار مِن أقوالهم دون دليل؛ إذْ هذه الحال هي مِن الخلاف بين السلف، الذي لا يُفْصَلُ فيه إلا بدليل.

وهذا يَصْدُق على كثيرٍ مِن أقوالهم المأثورة عنهم في التفسير.

إذَنْ، هناك أقوالٌ خلافية بين السلف في التفسير؛ لا يُفْصَلُ فيها إلا بدليل.

والقاعدة هنا هي انتقادُ منهج التخيُّر المزاجيّ مِن أقوال السلف في التفسير، لا التخيُّر المنهجيّ.

وتطبيقُ هذه القاعدة على أقوالهم في التفسير؛ يَعصِمنا مِن كثيرٍ مِن الخلط والخلل والزلل في تفسيرنا لكتاب الله تعالى.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

وإليك نصَّ كلامهم:

ومِن أمثلة هذا التفسير المختلَف فيه بين السلف: ما جاء في كتاب: "زاد المسير في علْم التفسير"، مما ورد عنهم في تفسير كلمة "الرقيم"، في قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَابَ ٱلْكَهْفِ وَٱلرَّقِيمِ... ﴾، [الكهف: ٩]، فقد أوردَ فيها الإمام ابن الجوزي عنهم في تفسيرها ستة أقوال، تتلخص في الآتي[١]:

"**أحدها**: أنه لوحٌ مِن رصاصٍ كانت فيه أسماء الفِتْية مكتوبة؛ لِيَعلم مَن اطّلَع عليهم يوماً من الدهر ما قصتهم. قاله أبو صالح عن ابن عباس. وبه قال وهب بن منبّه، وسعيد بن جبير في روايةٍ، ومجاهد في روايةٍ.

وقال السدي: الرقيم: صخرةٌ كُتب فيها أسماء الفتية، وجُعلت في سُور المدينة.

وقال مقاتل: الرقيم: كتابٌ كتبه رجلان صالحان، وكانا يكتمان إيمانَهما مِن الملك الذي فرَّ منه الفتية، كتبا أَمْر الفتية في لوح مِن رصاص، ثم جعلاه في تابوت من نحاس، ثم جعلاه في البناء الذي سَدُّوا به باب الكهف، فقالا: لعل الله أن يُطْلِعَ على هؤلاء الفتية أحداً، فيعلمون أمرهم إذا قرأوا[٢] الكتاب.

وقال الفراء: كُتب في اللوح أسماؤهم، وأنسابهم، ودينهم، وممن كانوا.

قال أبو عبيدة: وابن قتيبة: الرقيم: الكتاب، وهو فَعِيلٌ بمعنى مفعول، ومنه: كتابٌ مرقوم، أي: مكتوب.

والثاني: أنه اسمُ القرية التي خرجوا منها، قاله كعب.

والثالث: اسم الجبل، قاله الحسن، وعطية.

---

(٢) زاد المسير في علم التفسير، لابن الجوزي، ٦٦/٣.

(١) في المطبوع: قرؤوا. وعدّلتُها إلى هذا الرسم.

والرابع: أن الرقيم: الدواة، بلسان الروم، قاله عكرمة ومجاهد في روايةٍ.

والخامس: اسم الكلب، قاله سعيد بن جبير.

والسادس: اسم الوادي الذي فيه الكهف، قاله قتادة، والضحاك".

وقفةٌ إجماليةٌ حَوْل هذا المثال:

هذا التفسير الوارد عن السلف في المقصود بـ"الرقيم" يلاحَظ تُجاهه ملحوظتان:

الأُولى: أنه تفسيراتٌ مختَلَفٌ فيها بينهم.

الثانية: أنه مِن قبِيل التفسير الذي يتوقّف قبوله على الخبر الثابت عن النبي المعصوم ﷺ؛ إذْ أن القول في الأمور الغائبة عنّا مِن أخبار الماضين؛ فليس كلُّ قولٍ يُحْكى فيها يَصح قبوله منهجيّاً، بل الواجبُ عدمُ قبولِ ما ليس روايةً ثابتةً عمّن يُقبَل قوله في مثل ذلك؛ ما لم يَكن المعنى مستخرجاً مِن دلالة لفظ القرآن الكريم.

ملحوظة: هنا ملحوظةٌ ينبغي التنبه لها، واستثناؤها مِن الكلام في الفقرة السابقة، وتتلخص في أنّ هذا هو الحُكم، ما لم تَكُن ألفاظ الكتاب العزيز يُفْهَم معناها على ذلك النحو، أو على ذلك التفسير بمجرّد دلالة المعنى اللغويّ، دون احتمالاتٍ؛ فيكون المعنى، حينئذٍ، أو التفسير تفسيراً بالقرآن الكريم؛ فيَثْبُتُ المعنى بالقرآن الكريم.

إذَنْ، ما يأتي مِن كلامٍ في التفسير مِن هذا القَبِيل، ولا يُذْكَر فيه روايةٌ ثابتةٌ؛ فإنه يُنْظر في مضمونه؛ فإن وافق الآيات، أو شهدتْ له آياتُ الله تعالى، أو الثابت مِن الأحاديث عن رسول الله ﷺ؛ قبِلْناه تفسيراً، وإنْ خالفها ردَدْناه.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

وحينئذٍ؛ يجب التفريق في موقفنا مِن هذا النوع مِن الأقوال في التفسير بَيْن عزْوه إلى الرسول ﷺ، وعدمِ عزْوه إليه؛ إذ العزو روايةً لا يجوز بغير روايةٍ ثابتةٍ، أمّا قبول المضمون تدبُّراً، أو استنباطاً مِن النص؛ فهذا جائزٌ، بل داخلٌ في منهجية تدبُّر كتابِ الله تعالى، ومنهجية تفسيره، لكن، بشرطِ مراعاةِ المنهجية اللازمة في التفسير بالمعقول، ومنها مراعاة هذا الشرط.

إذَنْ؛ بماذا نأخذ مِن هذه الأقوال الستة الواردة عنهم في تفسيرهم للرقيم؟

الجواب: لا نستطيع أنْ نتخيّر تخيُّراً مزاجياً مِن هذه الأقوال دون دليل؛ فنبقى في حالِ تدبّرٍ لدلالة ذلك حتى يتبيّن لنا؛ فإنْ لم يَظهر لنا دليلٌ؛ فلْنَعْلمْ أنّ ذلك دليلٌ على أنّ تفسير المعنى على جهةِ التفصيل هنا ليس مما يَلزمنا لفهم الآية، وليس مما يُحتاج إليه لمعرفة ديننا؛ وإلا لبيّنه الله تعالى؛ ويكفينا في تفسير اللفظ ما نَعْلمه مِن أنّ المقصود بأصحاب الرقيم هم أصحاب الكهف، وكفى، ولا داعي للرجم بالغيب، ونقْلِ أقوالِ مَن لا يَعْلمون الغيب!

المثال السابع:

أقوالهم بشأن بداية قصة أصحاب الكهف

قال الله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَٰبَ ٱلْكَهْفِ وَٱلرَّقِيمِ كَانُوا۟ مِنْ ءَايَٰتِنَا عَجَبًا ۝٩ إِذْ أَوَى ٱلْفِتْيَةُ إِلَى ٱلْكَهْفِ فَقَالُوا۟ رَبَّنَآ ءَاتِنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا ۝١٠ فَضَرَبْنَا عَلَىٰٓ ءَاذَانِهِمْ فِى ٱلْكَهْفِ سِنِينَ عَدَدًا ۝١١ ثُمَّ بَعَثْنَٰهُمْ لِنَعْلَمَ أَىُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓا۟ أَمَدًا ۝١٢﴾، [الكهف: ٩- ١٢].

ومِن أمثلة هذا التفسير المختَلَف فيه بين السلف: ما جاء في كتاب: "زاد المسير في علم التفسير"، للإمام ابن الجوزي، مما ورد عن السلف في قصة أصحاب الكهف.

فقد عَرَضَ ابن الجوزي لتلخيصِ قصةِ أصحاب الكهف، فقال[1]:

"اختلف العلماء في بُدُوِّ أَمْرهم، وسبب مصيرهم إلى الكهف، على ثلاثة أقوال:

"**أحدها**: أنهم هربوا ليلاً من ملِكهم حين دعاهم إلى عبادة الأصنام، فمرّوا براعٍ له كلب، فتبعهم على دينهم، فأوَوا إلى الكهف يتعبَّدون، ورجل منهم يبتاع لهم أرزاقهم من المدينة، إلى أن جاءهم يوماً فأخبرهم أنهم قد ذُكِروا، فبَكوا وتعوَّذوا بالله مِن الفتنة، فَضَرب الله تعالى على آذانهم، وأمَر الملك فسدَّ عليهم الكهف، وهو يظنهم أيقاظاً، وقد توفَّى الله أرواحهم وفاة النَّوم، وكلبُهم قد غشيَهُ ما غشيهم. ثم إن رجلين مؤمنَيْن يكتمان إيمانَهما كَتَبَا أسماءهم وأنسابهم وخبرَهم

(١) زاد المسير في علم التفسير، لابن الجوزي، ٦٧/٢.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

في لوحٍ من رصـــاص، وجعلاه في تابوتٍ مِن نحاس في البنيان، وقالا: لعل الله يُطْلع عليهم قوماً مؤمنين، فيعلمون خبرهم، هذا قول ابن عباس.

وقـال عبيـد بن عمير: فَقَـدَهم قومهم فطلبوهم، فعمَّى الله عليهم أمرهم، فكتبوا أسماءهم وأنســابهم في لوح: فلان وفلان أبناء ملوكنا فَقَدْنَاهم في شــهر كذا، في ســنة كذا، في مملكة فلان، ووضــعوا اللوح في خزانة الملك، وقالوا: لَيَكُونَنَّ لهذا شأن(١).

والثاني: أن أحد الحواريّين جاء إلى مدينة أصــحاب الكهف، فأراد أن يدخلها، فقيل له: إن على بابها صـنماً لا يدخلها أحد إلا سـجد له، فكره أن يدخلها، فأَتى حمَّاماً قريباً مِن المدينة، فكان يعمل فيه بالأجْر، وعَلِقَهُ فتية من أهل المدينة، فجعل يخبرهم عن خبر الســماء والأرض، وخبر الآخرة، فآمنوا به وصــدَّقوه، حتى جاء ابن الملك يوماً بامرأة، فدخل معها الحمَّام، فأنكر عليه الحواريُّ ذلك، فسـبَّه ودخل، فمات وماتت المرأة في الحمام، فأتى الملك، فقيل له: إن صــاحب الحمام قَتل ابنك، فالْتُمِس فهرب، فقال: مَن كان يصــحبه؟ فسُمي له الفتيةُ، فالْتُمِسوا فخرجوا مِن المدينة، فمروا على صاحبٍ لهم في زرع، وهو على مثل أمرهم، فانطلق معهم، ومعه كلب، حتى آواهم الليل إلى الكهف، فدخلوه فقالوا: نبيت ها هنا، ثم نصـبح إن شـاء الله فترَون رأيكم، فضـرب الله على آذانهم فناموا؛ وخرج المِلك، وأصــحابه يتبعونهم، فوجدوهم قد دخلوا الكهف، فكلما أراد رجل أن يدخل الكهف أُرعِب، فقال قائل للمِلك: أليس قلتَ: إن قدرتُ عليهم قتلتُهم؟ قال: بلى، قال: فابْنِ عليهم باب الكهف حتى

(٢) وهنا نَسأل: وهل هم يَعلمون الغيب! كيف عَرفوا ذلك!

يموتوا جوعاً وعطشاً، ففعل. هذا قول وهب بن منبّه[١].

والثالث: أنهم كانوا أبناء عظماء المدينة وأشـــرافهم، خرجوا فاجتمعوا وراء المدينة على غير ميعاد، فقال رجل منهم، هو أسنُّهم: إني لأجد في نفسي شيئاً ما أظن أحداً يجده، فقالوا: ما تجد؟ قال: أجد في نفسي أن ربي ربُّ السماوات والأرض، فقاموا جميعاً فقالوا: ربُّنا ربُّ الســماوات والأرض، فأجمعوا أن يدخلوا الكهف، فدخلوا، فلبثوا ما شاء الله. هذا قول مجاهد[٢].

وقال قتادة: كانوا أبناء ملوك الروم، فتفرَّدوا بدينهم في الكهف، فضرب الله على آذانهم"[٣].

وقفةٌ إجماليةٌ حَوْل هذا المثال:

قلت: هذا ما أورده الإمام ابن الجوزي في بداية أمْرِ أصـــحابِ الكهف. ولكن، السؤال هو: ما القول المعتمَد في ذلك مِن هذه الأقوال الثلاثة؟

الجواب: يتوقف الاختيار، أو التحديد على أدلةِ الأقوال؛ فيُرجَّح بحســبِ دلالةِ الدليل. والدليل هنا يجب أن يكون في المقام الأول هو دليل الرواية الثابتة عمّن عنده عِلمُ هذا الأمر الغيبي مِن أخبارِ مَن سَــبَقنا، ولاســيما مع هذه التفاصيل الدقيقة عنه!

فـإنْ لم يكـن الـدليل، أو لم يَصـح الـدليل؛ فـلا مجـال للترجـيح في أُمـور

(٢) وهنا سؤالٌ منهجيٌّ، وهو: وما الذي أدرى وهْبَ بنَ منبّهٍ بهذا! وهو لم يكن حاضراً القصة! هذا مِن عجائبِ منهجِ الاعتماد في التفسير على النقل، دون تثبّتٍ.

(٣) ونَسأل هنا السؤال السابق نفسه: وما الذي أدرى مجاهداً بهذا! وهو لم يكن حاضراً القصة! هذا مِن عجائبِ منهجِ الاعتماد في التفسير على النقل، دون تثبّتٍ.

(١) زاد المسِير، لابن الجوزي، ٤/٢٠٥.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الغيب هذه.

وواضحٌ هنا أنّ هذه الأقوال يُلاحَظُ عليها ملحوظتان:

الأُولى: أنها سِيقت هنا هكذا دون سندٍ.

الثانية: أنها معزوّةٌ إلى مَن حكاها مِن التابعين، وهُمْ في الواقع ليسوا مصدراً معتَمداً لمثل هذا النوع مِن العِلم؛ إذْ هو خبرٌ عن غيبٍ مِن العصور الماضية لم يكونوا حاضِريه؛ فلا يصح، منهجيّاً، الاعتمادُ على مجرّد إسنادِ القول إليهم.

وهذا مثله كثير في تفسير المفسرين.

والموقف المنهجيّ تجاهه هو الردّ، أو التوقف، ما لم يكن الأمرُ أمْرَ استنباطٍ عقليّ مِن النصّ؛ بتدبّره وَفْق منهجية التدبر الصحيحة.

إذَنْ، مِن التفسير ما لا يَصح قبوله إلا بدليلِ الروايةِ الثابتة عن الله سبحانه، أو عن رسوله ﷺ، ومِن التفسير ما هو مجالٌ للاجتهاد؛ فليس شرطاً ثبوتُهُ روايةً؛ لكن، هذا لا يَعني أنه يَصحُّ قبولُ كلِّ قولٍ يُقال فيه، أو كلِّ اجتهادٍ، وإنما يُقْبَل منه ما توافرتْ فيه شروط الاجتهاد في التفسير.

المثال الثامن:

الأقوال في كتب التفسير عن سبب بعْث أصحاب الكهف مِن نومهم

قال الله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَٰبَ ٱلْكَهْفِ وَٱلرَّقِيمِ كَانُوا۟ مِنْ ءَايَٰتِنَا عَجَبًا ۝٩ إِذْ أَوَى ٱلْفِتْيَةُ إِلَى ٱلْكَهْفِ فَقَالُوا۟ رَبَّنَآ ءَاتِنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا ۝١٠ فَضَرَبْنَا عَلَىٰٓ ءَاذَانِهِمْ فِى ٱلْكَهْفِ سِنِينَ عَدَدًا ۝١١ ثُمَّ بَعَثْنَٰهُمْ لِنَعْلَمَ أَىُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓا۟ أَمَدًا ۝١٢﴾، [الكهف: ٩- ١٢].

أقوال المفسرين في ذلك:

يواصل الإمام ابن الجوزيّ، رحمه الله تعالى، الحديثَ عن قصة أصحاب الكهف، فيقول:

"فأما سبب بعْث أصحاب الكهف مِن نومهم، فقال عكرمة: جاءت أمّةٌ مسلمةٌ، وكان ملِكهم مسلماً، فاختلفوا في الروح والجسد، فقال قائل: يُبعث الروح والجسد.

وقال قائل: يبعث الروح وحده، والجسد تأكله الأرض؛ فلا يكون شيئاً، فشقَّ اختلافُهم على الملِك، فانطلق فلبس المسوح، وقعد على الرماد، ودعا الله أن يَبعث لهم آيةً تُبين لهم(١)، فبعث الله أصحاب الكهف.

وقال وهب بن منبه: جاء راعٍ قد أدركه المطر إلى الكهف، فقال: لو فتحت هذا الكهف، وأدخلته غنمي من المطر، فلم يزل يعالجه حتى فتحه، وردّ الله إليهم أرواحهم حين أصبحوا مِن الغد.

(١) وهل هذا الأمر له هذه الأهميّة إلى هذا الحدّ، الذي يستوجِبُ هذا العمل!

www.alukah.net
شبكة الألوكة

وقال ابن السائب: احتاج صاحب الأرض التي فيها الكهف أن يبني حظيرة لغنمه، فهدم ذلك السدَّ، فبنى به، فانفتح باب الكهف.

وقال ابن إسحاق: ألقى اللهُ في نفسِ رجلٍ مِن أهل البلد أنْ يهدم ذلك البنيان فيبني به حظيرةً لغنمه، فاستأجر عاملين يَنْزعان تلك الحجارة، فنَزعاها، وفتحا باب الكهف، فجلسوا فرحين، فسلَّم بعضهم على بعض، لا يرون في وجوههم ولا أجسادهم شيئاً يكرهونه، إنما هم على هيئتهم حين رقدوا، وهم يَرون أنّ ملِكهم في طلبهم، فصلّوا، وقالوا لـ"يمليخا" صاحب نفقتهم: انطلق فاستمع ما نُذْكَرُ به، وابتغ لنا طعاماً، فوضع ثيابه، وأخذ الثياب التي كان يتنكر فيها، وخرج فرأى الحجارة قد نزعت عن باب الكهف، فعجب، ثم مَرَّ مستخفياً متخوِّفاً أن يراه أحد فيذهب به إلى الملِك، فلما رأى باب المدينة رأى عليه علامة تكون لأهل الإيمان، فعجب، وخُيِّل إليه أنها ليست بالمدينة التي يعرف، ورأى ناساً لا يعرفهم، فجعل يتعجب ويقول: لعلّي نائم؛ فلما دخلها رأى قوماً يحلفون باسم عيسى، فقام مسنداً ظهره إلى جدار، وقال في نفسه: والله ما أدري ما هذا، عشية أمس لم يكن على وجه الأرض مَن يَذكر عيسى إلا قُتل، واليوم أسمعهم يذكرونه، لعل هذه ليست المدينة التي أعرف، واللهِ ما أعرف مدينةً قربَ مدينتنا، فقام كالحيران، وأخرج وَرِقاً فأعطاه رجلاً وقال: بعني طعاماً، فنظر الرجل إلى نقشه فعجب، ثم ألقاه إلى آخر، فجعلوا يتطارحونه بينهم، ويتعجبون، ويتشاورون، وقالوا: إن هذا قد أصاب كَنْزاً، فَفَرق منهم، وظنَّهم قد عرفوه، فقال: أمسكوا طعامكم فلا حاجة بي إليه، فقالوا له: مَن أنت يا فتى؟ والله لقد وجدتَ كنْزاً وأنت تريد أن تخفيه، شاركْنا فيه، وإلا أتينا بك إلى السلطان فيقتلك، فلم يَدْر ما يقول، فطرحوا كساءه في عنقه، وهو

يبكي ويقول: فُرِّقَ بيني وبين إِخوتي، يا ليتهم يعلمون ما لقيتُ، فأتَوا به إِلى رجلين كانا يدبِّران أمر المدينة، فقالا: أين الكَنْز الذي وجدتَ؟ قال: ما وجدتُ كنْزاً، ولكن هذه وَرِق آبائي، ونقش هذه المدينة وضربها، ولكن والله ما أدري ما شأني، ولا ما أقول لكم.

قال مجاهد: وكان وَرِق أصحاب الكهف مثل أخفاف الإِبل، فقالوا: مَن أنت، وما اسم أبيك؟ فأخبرهم، فلم يجدوا مَن يعرفه، فقال له أحدهما: أتظن أَنك تسخر مِنّا وخزائن هذه البلدة بأيدينا، وليس عندنا مِن هذا الضرب درهم ولا دينار؟! إني سآمر بك فتعذَّب عذاباً شديداً ثم أوثقك حتى تعترف بهذا الكنْز، فقال "يمليخا": أنبؤني عن شيء أسألكم عنه، فإن فعلتم صَدَقتكم، قالوا: سَلْ، قال: ما فعل الملك "دقيانوس"؟ قالوا: لا نعرف اليوم على وجه الأرض مَلِكاً يسمى "دقيانوس"، وإِنما هذا ملِك كان منذ زمان طويل، وهلكتْ بعده قرون كثيرة، فقال: والله ما يصدِّقني أحد بما أقوله، لقد كُنّا فتيةً، وأَكرهَنا الملكُ على عبادة الأوثان والذبح للطواغيت، فهربنا منه عشيةَ أمسِ فنمنا، فلمّا انتبهنا خرجتُ أشتري لأصحابي طعاماً، فإذا أنا كما ترون، فانطلِقوا معي إِلى الكهف أُريكم أصحابي، فانطلقوا معه وسائر أهل المدينة[1]، وكان أصحابه قد ظنوا لإِبطائه عليهم أنه قد أُخذ، فبينما هم يتخوّفون ذلك، إِذْ سمعوا الأصوات وجلَبَة الخيل، فظنوا أنهم رُسُل "دقيانوس"، فقاموا إِلى الصلاة، وسلَّم بعضهم على بعض، فسبق "يمليخا" إِليهم وهو يبكي، فبكَوا معه، وسألوه عن شأنه، فأخبرهم خبره، وقصّ عليهم النبأَ كلَّه، فعرفوا أنهم كانوا نياماً بأمر الله تعالى،

(١) وهل يُعْقل أن يَخرُج أهلُ القرية جميعاً هكذا مِن أجْل معرفةِ خبرٍ؟! هكذا تأتي خيالاتُ مَن استساغوا تفسير كتاب الله تعالى بمثل هذه القصص!

www.alukah.net
شبكة الألوكة

وإنما أُوقظوا ليكونوا آية للناس، وتصديقاً للبعث؛ ونظر الناس في المسطور الذي فيه أسماؤهم وقصتهم، فعجبوا، وأرسلوا إلى ملِكهم، فجاء، واعتنق القومَ، وبكى، فقالوا له: نستودعك الله ونقرأ عليك السلام، حفظك الله، وحفظ مُلْكَك، فبينا الملك قائم، رجعوا إلى مضاجعهم، وتوفَّى الله ﷻ أنفسهم، فأمر الملك أن يُجعل لكل واحد منهم (تابوت) مِن ذهب، فلما أَمْسَواْ رآهم في المنام، فقالوا: إنا لم نُخلَق مِن ذهب وفضة، ولكن خُلقنا مِن تراب، فاتركنا كما كُنّا في الكهف على التراب حتى يبعثنا الله ﷻ منه، وحجبهم الله ﷻ حين خرجوا مِن عندهم بالرُّعْب، فلم يَقْدر أحد أن يَدخل عليهم، وأمر المِلك فجُعِل على باب الكهف مسجدٌ يصلَّى فيه، وجَعل لهم عيداً عظيماً يؤتَى كلَّ سنة"(١).

وقفةٌ إجماليةٌ حَوْل هذا المثال:

قلتُ: وهكذا نرى هذا الذي حكاه ابن الجوزي عن قصة بعْث الله لأصحاب الكهف بهذه الصورة، ويُلاحَظ عليه الآتي:

- أنه جاء هكذا سرداً دون ذكرٍ لروايةٍ أو سندٍ.
- أنه فيه أقاويلُ مختلفةٌ في سبب بعْث الله لهم، وفي طريقة بعثهم.
- فأيُّ الأقوال الثلاثة كان هو الواقع؟ هذا ما يحتاج إلى أن يُنْظَر فيه بحسب المنهج الذي قررتُهُ فيما مضى في بداية هذه الأمثلة.

والحقُّ أنّ هذه أخبارٌ غيبية؛ فلا يَستقيم أن تُتَلَقَّى بغيرِ دليلٍ يُثْبتها.

لكن، ما يَشهد له منها الكتاب العزيز؛ فهو حقٌّ، بغضِّ النظر عن وجود الرواية فيه، أو عدمها؛ طالما أنه مما يؤخذ مِن القرآن الكريم نفسه.

(١) زاد المسِير، لابن الجوزي، ٤/٢٠٥.

المثال التاسع:

أمثلةٌ لخطأِ الاستغراق في تفصيلِ ما أراد اللهُ إجماله، أو عمومه

خلاصة هذا المثال من كتب التفسير:

تأتي في كُتب التفسير بالمأثور، في كثيرٍ مِن الأحيان، رواياتٌ أو أقوالٌ متعددة مختلفة، مُوغِلَةٌ في التفصيلات غيرِ اللازمة لتفسيرِ لفظةٍ أو آيةٍ ما، وكثيراً ما تقتصِرُ كتب التفسير بالمأثور على سرْد تلك الأقوال، أو الروايات، والتفصيلات في التفسير، وتترك القارئَ لا يَدرِي أيُّها الصواب أو الراجح أو الحق؟

وهنا تأتي أهمية سَداد المنهج، الذي به يَتحدّد للقارئ أيُّها يأخذ؟ وأيُّها يَدَع؟

فلا بدّ مِن الميزان الصحيح، وهو هنا المنهجية السديدة، الواجبُ اتّباعها في تفسيرنا لكتاب الله تعالى.

وإليك نصّ كلامهم:

أضربُ مثالاً بتفسير "الفتنة" في كُتب التفسير بالمأثور:

قال ابن الجوزي في تفسيره:

"قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُواْ مِنۢ بَعۡدِ مَا فُتِنُواْ﴾، [النحل: ١١٠]، اختلفوا فيمن نزلت على أربعة أقوال:

أحدها: أنها نزلت فيمن كان يُفْتَن بمكة من أصحاب رسول الله ﷺ. رواه سعيد بن جبير عن ابن عباس.

والثاني: أن قوماً من المسلمين خرجوا للهجرة، فلحقهم المشركون فأعطَوهم الفتنة، فنزل فيهم: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ فَإِذَآ أُوذِيَ فِي ٱللَّهِ جَعَلَ فِتۡنَةَ

www.alukah.net
شبكة الألوكة

ٱلنَّاسِ كَعَذَابِ ٱللَّهِ...﴾، [العنكبوت: ١٠]، فكتب المسلمون إليهم بذلك، فخرجوا، وأدركهم المشركون فقاتلوهم حتى نجا مَن نجا، وقُتِل من قتل، فنزلت فيهم هذه الآية، رواه عكرمة عن ابن عباس.

والثالث: أنها نزلت في عبد الله بن سعد بن أبي سرح، كان الشيطان قد أزلَّه حتى لحق بالكفار، فأمر به رسول الله ﷺ أن يُقتَل يوم الفتح، فاستجار له عثمان بن عفان، فأجاره رسول الله ﷺ. وهذا مروي عن ابن عباس، والحسن، وعكرمة. وفيه بُعدٌ؛ لأن المشار إليه وإن كان قد عاد إلى الإسلام، فإن الهجرة انقطعت بالفتح.

والرابع: أنها نزلت في عيَّاش بن أبي ربيعة، وأبي جندل بن سهيل عمرو، وعبد الله بن أَسيد الثقفي. قاله مقاتل"[(١)].

وفي موضعٍ آخر قال ابن الجوزي، في تفسيره:

قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةٗ لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمۡ خَآصَّةٗۖ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ﴾، [الأنفال: ٢٥]:

"قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةٗ﴾، اختلفوا فيمن نزلت على أربعة أقوال:

أحدها: أنها نزلت في أصحاب النبي ﷺ خاصة. قاله ابن عباس، والضحاك. وقال الزبير بن العوام: لقد قرأناها زماناً، وما نُرى أنَّا مِن أهلها، فإذا نحن الْمَعْنِيُّون بها.

والثاني: أنها نزلت في رجلين مِن قريش. قاله أبو صالح عن ابن عباس، ولم يسمِّهما.

والثالث: أنها عامة. قال ابن أبي طلحة عن ابن عباس، في هذه الآية: أمر

(١) زاد المسير في علم التفسير، لابن الجوزي، ٢/٥٨٨.

الله المؤمنين أن لا يُقِرُّوا المنكر بين أظهرهم، فيعمهم الله بالعذاب. وقال مجاهد: هذه الآية لكم أيضاً.

والرابع: أنها نزلت في علي، وعمار، وطلحة، والزبير، قاله الحسن. وقال السدي: نزلت في أهل بدر خاصة، فأصابتهم يوم الجمل"[١].

ثمّ فسّر ابن الجوزي "الفتنة"، بعد هذا، فقال:

"وفي الفتنة ها هنا سبعة أقوال:

أحدها: القتال.

والثاني: الضلالة.

والثالث: السكوت عن إنكار المنكر.

والرابع: الاختبار.

والخامس: الفتنة بالأموال والأولاد.

والسادس: البلاء.

والسابع: ظهور البدع"[٢].

وعَرَضَ النيسابوري لتفسير قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةٗ لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمۡ خَآصَّةٗۖ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ﴾، [الأنفال: ٢٥]:

فقال: "﴿وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةٗ﴾ قيل: هو العذاب. وقيل: افتراق الكلمة. وقيل: إقرار المنكر بين أظهرهم"[٣].

---

(٢) زاد المسير في علم التفسير، لابن الجوزي، ٢٠١/٢.

(٣) المرجع السابق.

(١) تفسير النيسابوري، ٣٨٩/٣.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

فأيُّ هذه الأقوال هو الصواب في تفسير "الفتنة"؟

بل: هل مِن الصواب دائماً هذا الإيغال في تحديدِ التفصيلات في تفسير ألفاظ القرآن الكريم؟

الجواب: ليس مطلوباً دائماً مثْل هذه التفصيلات في التفسير؛ إذْ كثيراً ما تكون المعاني مفهومة، دون هذه التفصيلات.

وكثيراً ما يَكون مِن مقاصد النصّ الكريم في القرآن الإجمال، أو العموم، أو الإطلاق، لا العكس.

وقفةٌ إجماليةٌ حَوْل هذا المثال:

من المسالك الخطأ في تفسير آيات الكتاب العزيز: الاتجاه إلى الإغراق في تفصيل ما أراد اللهُ إجمالَه، أو عمومَه، فيذهبُ هذا المسلك إلى التحديد لنوع هذا المجمل، أو لجزئياتِ ذلك العامّ، على عكس ما أراده الله تعالى في كتابه.

ومِن الأمثلة على هذا: التحديد هنا للفتنة المذكورة في الآية؛ لإلغاء عمومها أو إلغاء إجمالها، أو إلغاء إطلاقها؛ فيقال: الفتنة هنا هي كذا وكذا. ولا شك في أنّ هذا خطأٌ في اتجاه التفسير في بعض الأحيان؛ لأنه يخالفُ طبيعة النصّ الكريم الذي أراد اللهُ تعالى مخاطبةَ عباده به؛ وخطأٌ كذلك لمنافاته لِطبيعة العموم والإجمال في الآية الكريمة.

وكم هو الفرق بين أن يقال: فتنة كذا وكذا، وبين أن يقال: ﴿فِتْنَةَ﴾، وكفى، ويبقى الاحتمال لكلِّ فتنةٍ أيّاً كان نوعها أو ضررها!

إنّ قوةَ تأثير التهديد والوعيد، أحياناً، ليس في التحديد، وإنما في العموم؛ ليبقى الاحتمال ليس لفتنةٍ واحدةٍ، وإنما لفتنٍ! وهذا مِن حكمةِ التنكيرِ الذي

اختاره الله تعالى في كلمة ﴿فِتْنَةَ﴾.

ولعلّه يتضحُ لك الآن مخالفة كتب التفسير، أحياناً، لمنهجِ القرآن، حينما تَنقُلُ أقوالَ السلف في تفسير الألفاظ على طريقةِ النقل لكلِّ قول، وتشتيت الأذهان، وتفتيت العموم والإجمال في الألفاظ القرآنية الكريمة، المرادِ كلٌّ منهما –أحياناً– قصْداً في كتاب الله.

حقاً، ينبغي التنبه إلى أنه كثيراً ما يَكون مِن مقاصد النصّ الكريم في القرآن الإجمال، أو العموم، أو الإطلاق، لا العكس، ولاسيما أنّ بعض الألفاظ قد يَختلِف معناها بحسبِ سياقها، مثل كلمة "فتنة" أو "الفتنة"؛ فمعناها قد لا يكون واحداً في كل موضعٍ وَردتْ فيه؛ ومِن هنا يأتي الخطأُ حين يُوغِلُ المفسِّر في تحديد معناها بصورةٍ مُطْلَقة؛ ليفسّرها به في أيّ موضعٍ جاءت فيه، مع أنّ المقصود ليس كذلك، أو ليس هو ذلك في كل الأحوال.

إننا –في العناية بمنهجية التدبر والتفسير لكتاب ربنا، سبحانه– بحاجة إلى تدريس هذه المنهجية في مختلف المراحل والمؤسسات التعليمية والتثقيفية؛ لنأخذَ بالطريق السديد في باب فقه الكتاب العزيز، أو نُحدِّث منهجَنا في ضوء السديد الرائع مِن تراث أُمّتنا.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

المثال العاشر:

أمثلةُ التكلف في التفسير، والتأويل بغير دليل

خلاصة هذا المثال من كتب التفسير:

مِن المفسرين قومٌ شَطَحوا بعيداً عن المنهج الصحيح في تفسير آيات الله البيّنات، فانحرفوا عن النهج القويم في تفسير كتاب الله وفهمه وتَدبُّره؛ ففسروا الآيات والألفاظ القرآنية بما لا تَدلُّ عليه لغةً، ولا تَدل عليه شرعاً.

وقد ذهبَ هذا النوع مِن كُتبُ التفسير بعيداً، حينما انتهجتْ أُسلوب التكلُّف في تفسير ألفاظ القرآن الكريم، وتفسير الآيات بغيرِ علمٍ وبغير دليلٍ؛ فحوَّلَتْ تفسير الكتاب العزيز إلى: تحريفٍ له، أو إلى ما يُشْبه الألغازَ وحلولَها، التي احتكروها!

ومِن هذه التفاسير: كُتب التفسير التي انتهجتْ ما يُسمى بالتفسير الإشاري، والحقيقة أنه –مِن حيث الإجمال– ليس في القرآن أيُّ إشارةٍ لتفسيراتهم تلك.

ومِن هؤلاء المفسرين: النيسابوري: نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمّي، المتوفى ٨٥٠هـ، صاحب كتاب التفسير المسمى: "غرائب القرآن ورغائب الفرقان"، وليس هو بأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري المتوفى ٣١٨هـ.

وأسوق مقْطعاً مِن تفسيره؛ مثالاً شاهداً بهذه الحقيقة عن منهجه؛ رُغْم استثقالي لهذا النقل، وأستغفرُ الله مما أَنقُلُهُ.

وإليك نصَّ كلامه:

مما ذَكَرَه النيسابوري في تفسير الآيات الآتية:

﴿الٓرۚ تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ ١ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ ٢ نَحۡنُ نَقُصُّ عَلَيۡكَ أَحۡسَنَ ٱلۡقَصَصِ بِمَآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانَ وَإِن كُنتَ مِن قَبۡلِهِۦ لَمِنَ ٱلۡغَٰفِلِينَ ٣ إِذۡ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ إِنِّي رَأَيۡتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوۡكَبٗا وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ رَأَيۡتُهُمۡ لِي سَٰجِدِينَ ٤ قَالَ يَٰبُنَيَّ لَا تَقۡصُصۡ رُءۡيَاكَ عَلَىٰٓ إِخۡوَتِكَ فَيَكِيدُواْ لَكَ كَيۡدًاۖ إِنَّ ٱلشَّيۡطَٰنَ لِلۡإِنسَٰنِ عَدُوّٞ مُّبِينٞ ٥ وَكَذَٰلِكَ يَجۡتَبِيكَ رَبُّكَ وَيُعَلِّمُكَ مِن تَأۡوِيلِ ٱلۡأَحَادِيثِ وَيُتِمُّ نِعۡمَتَهُۥ عَلَيۡكَ وَعَلَىٰٓ ءَالِ يَعۡقُوبَ كَمَآ أَتَمَّهَا عَلَىٰٓ أَبَوَيۡكَ مِن قَبۡلُ إِبۡرَٰهِيمَ وَإِسۡحَٰقَۚ إِنَّ رَبَّكَ عَلِيمٌ حَكِيمٞ ٦ * لَّقَدۡ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخۡوَتِهِۦٓ ءَايَٰتٞ لِّلسَّآئِلِينَ ٧ إِذۡ قَالُواْ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا وَنَحۡنُ عُصۡبَةٌ إِنَّ أَبَانَا لَفِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٍ ٨ ٱقۡتُلُواْ يُوسُفَ أَوِ ٱطۡرَحُوهُ أَرۡضٗا يَخۡلُ لَكُمۡ وَجۡهُ أَبِيكُمۡ وَتَكُونُواْ مِنۢ بَعۡدِهِۦ قَوۡمٗا صَٰلِحِينَ ٩ قَالَ قَآئِلٞ مِّنۡهُمۡ لَا تَقۡتُلُواْ يُوسُفَ وَأَلۡقُوهُ فِي غَيَٰبَتِ ٱلۡجُبِّ يَلۡتَقِطۡهُ بَعۡضُ ٱلسَّيَّارَةِ إِن كُنتُمۡ فَٰعِلِينَ ١٠ قَالُواْ يَٰٓأَبَانَا مَا لَكَ لَا تَأۡمَنَّا عَلَىٰ يُوسُفَ وَإِنَّا لَهُۥ لَنَٰصِحُونَ ١١ أَرۡسِلۡهُ مَعَنَا غَدٗا يَرۡتَعۡ وَيَلۡعَبۡ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ١٢ قَالَ إِنِّي لَيَحۡزُنُنِيٓ أَن تَذۡهَبُواْ بِهِۦ وَأَخَافُ أَن يَأۡكُلَهُ ٱلذِّئۡبُ وَأَنتُمۡ عَنۡهُ غَٰفِلُونَ ١٣ قَالُواْ لَئِنۡ أَكَلَهُ ٱلذِّئۡبُ وَنَحۡنُ عُصۡبَةٌ إِنَّآ إِذٗا لَّخَٰسِرُونَ ١٤ فَلَمَّا ذَهَبُواْ بِهِۦ وَأَجۡمَعُوٓاْ أَن يَجۡعَلُوهُ فِي غَيَٰبَتِ ٱلۡجُبِّۚ وَأَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡهِ لَتُنَبِّئَنَّهُم بِأَمۡرِهِمۡ هَٰذَا وَهُمۡ لَا يَشۡعُرُونَ ١٥ وَجَآءُوٓ أَبَاهُمۡ عِشَآءٗ يَبۡكُونَ ١٦ قَالُواْ يَٰٓأَبَانَآ إِنَّا ذَهَبۡنَا نَسۡتَبِقُ وَتَرَكۡنَا يُوسُفَ عِندَ مَتَٰعِنَا فَأَكَلَهُ ٱلذِّئۡبُۖ وَمَآ أَنتَ بِمُؤۡمِنٖ لَّنَا وَلَوۡ كُنَّا صَٰدِقِينَ ١٧ وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٖ كَذِبٖۚ قَالَ بَلۡ سَوَّلَتۡ لَكُمۡ أَنفُسُكُمۡ أَمۡرٗاۖ فَصَبۡرٞ جَمِيلٞۖ وَٱللَّهُ ٱلۡمُسۡتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ ١٨ وَجَآءَتۡ سَيَّارَةٞ فَأَرۡسَلُواْ وَارِدَهُمۡ فَأَدۡلَىٰ دَلۡوَهُۥۖ قَالَ يَٰبُشۡرَىٰ هَٰذَا غُلَٰمٞۚ وَأَسَرُّوهُ بِضَٰعَةٗۚ وَٱللَّهُ عَلِيمُۢ بِمَا يَعۡمَلُونَ ١٩ وَشَرَوۡهُ بِثَمَنِۭ بَخۡسٖ دَرَاهِمَ مَعۡدُودَةٖ وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ ٢٠﴾،

[يوسف: ١- ٢٠].

www.alukah.net
شبكة الألوكة

ومِن عجَبٍ أنّ النيسابوري قال في تفسير الآيات السابقة -على حدّ زعمه-: ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ دلالات كتاب المحبوب إلى المحب للهداية إلى طريق الوصال، ولهذا كانت أحسن القصص؛ لأنها أتم قصص القرآن مناسبة ومشابهة بأحوال الإنسان ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ﴾ القلب ﴿لِأَبِيهِ﴾ يعقوب الروح(١) ﴿إِنِّى رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ هن الحواس الخمس الظاهرة والخمس الباطنة أي: المذكرة والحافظة والمتخيلة والمتوهمة والحس المشترك مع المفكرة، وبكل من هذه إضاءة، أي: إدراك للمعنى المناسب له، وهم إخوة يوسف القلب؛ لأنهم تولدوا بازدواج يعقوب الروح وزوج النفس، والشمس والقمر الروح والنفس ﴿رَأَيْتُهُمْ لِى سَٰجِدِينَ﴾ وهذا مقام كمالية الإنسان أن يصير القلب سلطاناً يسجد له الروح والنفس والحواس والقوى.

﴿وَكَذَٰلِكَ يَجْتَبِيكَ رَبُّكَ﴾ على سائر المخلوقات، وهذا كمال حسن يوسف ﴿وَيُعَلِّمُكَ مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِ﴾ العلم اللدني المختص بالقلب ﴿وَيُتِمُّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكَ﴾ **بأن يتجلى لك ويستوي لك إذ القلب عرش حقيقي للرب [!!]** ﴿وَعَلَىٰٓ ءَالِ يَعْقُوبَ﴾ أي متولدات الروح من القوى والحواس ﴿كَمَآ أَتَمَّهَا عَلَىٰٓ أَبَوَيْكَ مِن قَبْلُ إِبْرَٰهِيمَ﴾ السر ﴿وَإِسْحَٰقَ﴾ الخفي، وبهما يستحق القلب لقبول فيض التجلي،

(٢) سبحان ربي! ما أعظمَ الجرأةَ على الله وكتابه! وما أعظمَ الفِرية على الله بتفسير كتابه بهذه الطريقة، التي لا دليل عليها سِوى أنّ الشيخ يقول! وأين وردَ في لغة الكتاب العزيز تسمية يوسف بالقلب، وتسمية يعقوب بالروح، أو تسمية القلب بيوسف، وتسمية الروح بيعقوب! أرأيتَ كيف يكون التفسير بهذه الطريقة في كتابٍ مطبوع مسمّىً أنه تفسير!

وهناك لله ألطاف خفية لا يتبع الإنسان فيه ملك مقرب ولا نبي مرسل(١).

﴿ءَايَـٰتٌ لِّلسَّآئِلِينَ﴾ عن طريق الوصول إلى الله ﴿لَيُوسُفُ﴾ القلب ﴿وَأَخُوهُ﴾ بنيامين الحس المشترك فإن له اختصاصاً بالقلب ﴿أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا﴾ لأن القلب عرض الروح ومحل استوائه عليه، والحس المشترك بمثابة الكرسي للعرش.

﴿ٱقْتُلُواْ يُوسُفَ﴾ القلب بسكين الهوى وبسم الميل إلى الدنيا ﴿أَوِ ٱطْرَحُوهُ﴾ في أرض البشرية ﴿يَخْلُ لَكُمْ وَجْهُ أَبِيكُمْ﴾ يقبل الروح بوجهه إلى الحواس والقوى لتحصيل شهواتها ﴿وَتَكُونُواْ﴾ بعد موت القلب ﴿قَوْمًا صَٰلِحِينَ﴾ للنعم الحيواني والنفساني.

﴿قَالَ قَآئِلٌ مِّنْهُمْ﴾ هو يهوذا القوة المفكرة ﴿لَا تَقْتُلُواْ يُوسُفَ﴾ القلب ﴿وَأَلْقُوهُ فِى غَيَـٰبَتِ ٱلْجُبِّ﴾ القالب وسفل البشرية ﴿يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ﴾ سيارة الجواذب النفسانية.

﴿يَرْتَعْ﴾ في المراتع البهيمية ﴿وَيَلْعَبْ﴾ في ملاعب الدنيا ﴿وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ﴾ من فتنة الدنيا وآفاتها ﴿لَئِنْ أَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ﴾ الشيطان ﴿إِنَّآ إِذًا لَّخَـٰسِرُونَ﴾ لأن خسران جميع أجزاء الإنسان في هلاك القلب وربحها في سلامة القلب ﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ فيه إشارة إلى أن من خصوصية تعلق الروح بالقالب أن يتولد منهما القلب العلوي والنفس السفلية والحواس والقوى فيحصل التجاذب؛

(١) وهذا لَعَمْري مِن أعجبِ عجائب النيسابوري هذا! ماذا أبقى للعبودية لله واتّباع رسالة الرسول ﷺ بعد هذه العبارة! وصواب العبارة إعرابيّاً: "ملَكاً مقرباً ولا نبيّاً مرسلاً". والله أعلم، لكن، ماذا يَنفع إعراب الكلام وقد طار المعنى إلى حيث طار الشيطان بالعقل والقلب معاً إلى مهاوي التخرّصات هذه والتقوّلِ على الله بغير دليل!

www.alukah.net
شبكة الألوكة

فإن كانت الغلبة للروح سعد، وإن كانت للنفس شقي.

﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمۡ عِشَآءٗ﴾ أي في النصف الآخر من مدّة العمر ﴿نَسۡتَبِقُ﴾ نتشاغل باللهو في أيام الشباب ﴿وَتَرَكۡنَا يُوسُفَ﴾القلب مهملاً معطلاً عن الاستكمال ﴿فَأَكَلَهُ﴾ ذئب الشيطان. ﴿وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ﴾ أي: قالب القلب ﴿بِدَمٖ كَذِبٖ﴾ هو آثار الملكات الردية، زعموا أنها قد سرت إلى القلب وأزالت نور الإيمان عنه بالكلية.

قالَ يعقوب الروح ﴿بَلۡ سَوَّلَتۡ لَكُمۡ أَنفُسُكُمۡ أَمۡرٗاۖ فَصَبۡرٞ جَمِيلٞ﴾ على ما قضى الله وقدّر ﴿وَٱللَّهُ ٱلۡمُسۡتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ﴾ من رين القلب وموته.

﴿وَجَآءَتۡ سَيَّارَةٞ﴾ هي هبوب نفحات ألطاف الحق ﴿فَأَرۡسَلُواْ وَارِدَهُمۡ﴾ وارداً من واردات الحق..."[1].

قلتُ: وأستغفر الله تعالى مِن هذا التفسير المزعوم لكلام الله!

ويا لله ما أعظَمَ الفرية على الله! وما أَعظمَ الجرأة على تحريف دينه، باسم تفسير كتابه (القرآن الكريم)! ومِن أين أَخذَ هذا (المفسِّرُ -بزعمِهِ- هذه الصلاحية في تحريفِ دينِ اللهِ وكتابِه)!

إنّ أيّ مسلمٍ يَقرأ هذا الكلام يُدرِك أنه خروجٌ عن معاني آيات الله، التي تتحدّث عن قصّةٍ حقيقية ليوسف عليه السلام، مع إخوته وأبيه، لا عن هذه الأوهام والخيالات!

إنّ هذا التفسير الإشاري لكتاب الله لم يُوحِ به أو لم يومئ إليه القرآن الكريم

(١) تفسير النيسابوري، نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري، المتوفى ٨٥٠هـ، "غرائب القرآن ورغائب الفرقان"، ٤/٧٢-٧٣.

مِن قريبٍ أو بعيد، وإنما أوحى به الشيطان! ونحمدُ الله على السلامة والعافية.

وقفةٌ إجماليةٌ حَوْل هذا المثال:

إنّ مِن أشـدِّ ما يَعْجبُ منه العاقل: الجُرْأةَ على تحريفِ كتابِ الله تعالى إلى هذا الحدّ، وعلى هذا النحو الذي رأيناه في هذا النوع مِن كُتب التفسـير هذه، التي نقَلْتُ منها هذه الأقاويل في تفسير هذه الآيات!

والحق أنَّ ذلك ليس تفسـيراً، وإنما هو تحريفٌ وجرأةٌ على كتاب الله تعالى، وتَقَوُّلٌ على الله بغير علم!

وإنّ العاقل لَيَعْلم مِن أوّل وهلةٍ عند قراءة هذا التفسـير، أنّه قد فَسَّـر ألفاظ الآيات هذه بغير معناها اللغوي المعهود في خطاب القرآن الكريم ولغة العرب!

وهذا الاتجاه في التفسـير هو مِن قَبِيل إيراد الآراء الباطلة في صـورة الروايات في بعض الأحيان.

وهو اتجاهٌ في التفسـير في مقابلِ الاتجاه الآخر المغرِق في الظاهرية في الأخذ عن السلف الصالح.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

المثال الحادي عشر:

أمثلةٌ لشطحات بعض الفِرَق والطوائف في التفسير

أَذكُرُ هنا مجموعةً مِن شـــطحاتِ بعض الفِرق والطوائف، التي وَقَعتْ في منهجيّةِ تَحْكيم مذهبها الباطل في تفسـيرِهم لكتاب الله تعالى؛ متجاهلين مراعاة الدلالات اللغوية، والدلالات الشرعية، وتحكيم أصول التفسير الواجب مراعاتها.

خلاصة هذا المثال من كتب التفسير:

أَكتفي بما نَقله الإمام ابن تيمية لعددٍ مِن تفسـيراتِ تلك الفِرَق والطوائف المنحرفة، مع تنسيق الكلام بصورةٍ تُساعِدُ القارئ على فهْمه.

ملحوظة مهمّة: لا بدّ مِن الإشـارة هنا، إلى أنّ قول الإمام ابن تيمية، الذي مضى نقْله في منْع تفسير القرآن بغير ما فسّره به الصحابة والتابعون، إنما قصَد به هذه الشـطحات في تفسـيرات الفِرق المنحرفة للكتاب العزيز، لا أنّه قصَـد إيجاب قفْل باب التفسير بالاجتهاد والرأي في ضوء الأُصول المعتَمدة في التفسير -على ما سـبقتْ الإشـارة إليه في مناقشـة القول المانع للتفسـير بالاجتهاد- أو بعبارةٍ أُخرى: قصَد منْع تفسير القرآن الكريم بحسب مناهج هذه الفِرق المنحرفة، لا بحسَب منهج أهل السنّة والجماعة في تفسير كتاب الله تعالى.

وإليك نصَّ كلامه:

قال الإمام ابن تيمية:

"وَتَفَاقَمَ الْأَمْرُ فِي الْفَلَاسِـفَةِ وَالْقَرَامِطَةِ وَالرَّافِضَـةِ؛ فَإِنَّهُمْ فَسَّـرُوا الْقُرْآنَ بِأَنْوَاعٍ

لَا يَقْضِي الْعَالِمُ مِنْهَا عَجَبَهُ.

فَتَفْسِيرُ الرَّافِضَةِ كَقَوْلِهِمْ:

١- ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ وَتَبَّ﴾، [المسد: ١]: هُمَا أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ!

٢- و﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾، [الزمر: ٦٥]، أَيْ: بَيْنَ أَبِي بَكْرٍ وَعَلِيٍّ فِي الْخِلَافَةِ!

٣- ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُواْ بَقَرَةً﴾، [البقرة: ٦٧]، هِيَ: عَائِشَةُ.

٤- و﴿فَقَٰتِلُوٓاْ أَئِمَّةَ ٱلْكُفْرِ﴾، [التوبة: ١٢]: طَلْحَةَ وَالزُّبَيْرَ.

٥- و﴿مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ﴾، [الفرقان: ٥٣، الرحمن: ١٩ - ٢٥]: عَلِيٌّ وَفَاطِمَةُ!.

٦- و﴿ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ﴾، [الرحمن: ٢٢]: الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ!

٧- ﴿وَكُلَّ شَىْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ فِىٓ إِمَامٍ مُّبِينٍ﴾، [يس: ١٢]: فِي عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ!

٨- و﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ۝١ عَنِ ٱلنَّبَإِ ٱلْعَظِيمِ ۝٢﴾، [النبأ: ١-٢]: عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ!

٩- و﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ﴾، [المائدة: ٥٥]: هُوَ عَلِيٌّ. وَيَذْكُرُونَ الْحَدِيثَ الْمَوْضُوعَ بِإِجْمَاعِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَهُوَ تَصَدُّقُهُ بِخَاتَمِهِ فِي الصَّلَاةِ!

١٠- وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَٰتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾، [البقرة: ١٥٧]: نَزَلَتْ فِي عَلِيٍّ لَمَّا أُصِيبَ بِحَمْزَةَ.

وما يقارب هذا – من بعض الوجوه:

١١- ما يذكره كثير مِن المفسرين في مثل قوله: ﴿ٱلصَّٰبِرِينَ وَٱلصَّٰدِقِينَ وَٱلْقَٰنِتِينَ وَٱلْمُنفِقِينَ وَٱلْمُسْتَغْفِرِينَ بِٱلْأَسْحَارِ﴾، [آل عمران: ١٧]، أنّ

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الصابرين: رسول الله! والصادقين: أبو بكر! والقانتين: عمر! والمنفقين: عثمان! والمستغفرين: علي!

١٢- وفي مثل قوله: ﴿مُحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ﴾، [الفتح: ٢٩]: أبو بكر! ﴿أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ﴾ عمر! ﴿رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾ عثمان! ﴿تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا﴾: علي!

١٣- وأَعجبُ مِن ذلك قول بعضهم: ﴿وَٱلتِّينِ﴾: أبو بكر! ﴿وَٱلزَّيْتُونِ﴾: عمر! ﴿وَطُورِ سِينِينَ﴾: عثمان! ﴿وَهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ٱلْأَمِينِ﴾، [التين: ١-٣]: علي!

وأمثال هذه الخرافات التي تتضمن تارةً تفسير اللفظ بما لا يَدلّ عليه بحالٍ؛ فإنّ هذه الألفاظ لا تدل على هؤلاء الأشخاص!

وقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا﴾، [الفتح: ٢٩]: كل ذلك نَعْتٌ للذين معه، وهي التي يُسمِّيها النحاة خبراً بعد خبر. والمقصود هنا أنها كلها صفاتٌ لموصوفٍ واحدٍ، وهُم الذين معه.

ولا يجوز أن يكون كلٌّ منها مراداً به شخص واحد.

وتتضمن تارةً جعْل اللفظ المطلق العام منحصراً في شخص واحدٍ، كقولهم: إنّ قوله: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾، [المائدة: ٥٥]: أُرِيد بها عليٌّ وحدَه. وقولِ بعضهم: إنّ قوله: ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ﴾، [الزمر: ٣٣]: أُرِيد بها: أبو بكر وحده!. وقوله: ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ﴾، [الحديد: ١٠]: أُرِيد بها: أبو بكر وحده. ونحو ذلك"[(١)].

(١) مجموع الفتاوى، ١٣/٣٥٩ - ٣٦١.

وقفةٌ إجماليةٌ حَوْل هذا المثال:

يَتّضِحُ مِن هذه النماذج مِن تفسير أصحاب هذه الفِرَق المنحرفة، وتفسير بعض المفسرين؛ أنهم فَسّروا آياتِ الله بما أَملاه عليهم تَعصُّبُهم لمذهبهم، ليس إلا؛ إذْ لم يُراعو دلالة اللغة العربية، ولا دلالة الاستعمال الشرعيّ في معاني تلك الألفاظ، ولا أُصول التفسير المعتَمدة؛ وإنما حَكّموا مذاهبهم، وعنها صَدَرُوا في هذه التفسيرات الملَفَّقة الغريبة على كتاب الله!

وجاءت تفسيراتهم هذه هكذا مُلْصقةً بكتاب الله إلصاقاً؛ جنايةً عليه؛ وتحريفاً له، وهذا ليس تفسيراً للكتاب العزيز، وإنما هو تحريفٌ له، أَوْردُوه باسم تفسيره؛ فويل لهم مما كَتَبوا، وويلٌ لهم مما كَسبوا؛ وإنّ لهم موعداً عند ربهم، سبحانه، يسألهم عن جنايتهم وتَعَدِّيهم على كتابه دون دليلٍ وبغير حقٍّ.

فالواجب على كل مسلمٍ ومسلمةٍ الحَذَر مِن الوقوع في هذا التحريف لكتاب الله، والحرص على تحاشي الأخذ مِن هذه المصادر المنحرفة.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

المثال الثاني عشر:

ما جاء عند المفسرين في تفسير "الأمّة"

خلاصة هذا المثال من كتب التفسير:

تعددت تفسيرات المفسرين لكلمة "الأمّة"، واختلف تفسيرها بحسب سياقها الذي وردتْ فيه مِن موضعٍ إلى موضعٍ آخر؛ وذلك لأسبابٍ، مِن أهمها: اختلاف معناها بحسب دلالة السياق؛ ولهذا نجدُ بعضهم يُفسّر هذه اللفظة ببيان معناها المجرّد في اللغة، كالذي يقول، مثلاً: "أُمّة" تُطْلق على القليل، كالواحد، وتُطْلق على القوم. وذلك في تفسيرها في قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً﴾، [النحل: ١٢٠]، بخلاف تفسيرها في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِّنْهُمْ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا ٱللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا ۖ قَالُوا۟ مَعْذِرَةً إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴿١٦٤﴾ وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِّنْهُمْ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا ٱللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا ۖ قَالُوا۟ مَعْذِرَةً إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴿١٦٤﴾﴾، [الأعراف: ١٦٤-١٦٥]، حيث ذهبوا في الكلام هنا إلى تحديد هذه الأمّة مَن هم؟ وهكذا تفسيرهم للفظة نفسها في مواضع أُخرى.

قال الإمام ابن قتيبة، المتوفى ٢٧٦هـ(١):

"أصل الأمة: الصّنف من الناس والجماعة، كقوله ﷻ: ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾، أي: صِنْفاً واحداً في الضلال، ﴿فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾، [البقرة: ٢١٣].

وكقوله ﷻ: ﴿إِلَّآ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم مَّا فَرَّطْنَا فِى ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾، [الأنعام: ٣٨]، أي: أصناف، وكل صِنْفٍ مِن الدواب والطير مثل بني آدم في

(٢) في تأويل مشْكل القرآن، ٢٤٨ - ٢٤٩.

المعرفة بالله، وطلبِ الغذاء، وتوقّي المهالك، والتماس الذّرء[١]، مع أشباهٍ لهذا كثيرة.

ثم تَصيرُ الأمّةُ: الحين، كقوله ﷻ: ﴿وَٱدَّكَرَ بَعۡدَ أُمَّةٍ﴾، [يوسف: ٤٥].

وكقوله: ﴿وَلَئِنۡ أَخَّرۡنَا عَنۡهُمُ ٱلۡعَذَابَ إِلَىٰٓ أُمَّةٖ﴾، [هود: ٨]، أي: سنين معدودة.

كأنّ الأمّة مِن الناس القرْن ينقرضون في حينٍ، فتُقام (الأمّةُ) مقامَ (الحين).

ثم تَصِيرُ الأمّة: الإمام، والرّباني، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ إِبۡرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةٗ قَانِتٗا لِّلَّهِ حَنِيفٗا وَلَمۡ يَكُ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾، [النحل: ١٢٥]، أي: إماماً يَقتدِي به الناس؛ لأنه ومَن اتّبعه أمّةٌ، فسمّي أمّةً لأنه سببُ الاجتماع.

وقد يجوز أن يكون سُمّي أمّةً: لأنه اجتمع عنده مِن خِلال الخير ما يكون مثله في أمة. ومِن هذا يقال: فلانٌ أمّة وحدَه، أي: هو يَقُوم مَقامَ أُمّةٍ.

وقد تكون الأمة: جماعةَ العلماء، كقوله: ﴿وَلۡتَكُن مِّنكُمۡ أُمَّةٞ يَدۡعُونَ إِلَى ٱلۡخَيۡرِ﴾، [آل عمران: ١٠٤]، أي: يُعَلِّمُون.

والأمّة: الدِّين، قال تعالى: ﴿إِنَّا وَجَدۡنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٖ﴾، [الزخرف: ٢٢ و٢٣]، أي: على دِينٍ. قال النابغة[٢]:

حلفتُ فلمْ أتركْ لنفسكَ رِيبةً ❋ وهلْ يأْثَمَنْ ذو أُمّةٍ وهْوَ طائعُ؟

أي: ذو دِينٍ.

---

(٢) الذرء: أيْ: طَلَب النَّسْل والذّرّيّة.

(٣) هو الشاعر المعروف: النابغة الذبياني، زياد بن معاوية بن ضباب، توفي سنة ١٨ قبل الهجرة. وهذا البيت ذَكرتْه كثيرٌ مِن مصادر الشعر والأدب بلفظٍ آخرَ مشهور، هو:

حلفْتُ فلم أَترُكْ لنفسكِ رِيبةً ... وليس وراءَ اللهِ للمرءِ مذهبُ

وجاء في مصادر قليلة على الوجْه الذي نقله الطبري:

حلفتُ فلمْ أتركْ لنفسكَ رِيبةً ... وهلْ يأْثَمَنْ ذو أُمّةٍ وهْوَ طائعُ

والقصيدةُ رائعة، اشتملتْ على معانٍ في الحِكْمةِ عالية.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

والأصـــل أنه يقال للقوم يجتمعون على دِين واحد: أُمّة، فتُقام الأُمّةُ مَقام الدِّين، ولهذا قيل للمسلمين: أُمّة محمد؛ لأنهم على أمرٍ واحدٍ، قال تعالى: ﴿وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾، [المؤمنون: ٥٢]: مجتمعةً على دِينٍ وشريعةٍ.

وقال الله ﷻ: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾، [النحل: ٩٣]، أي: مجتمعةً على الإسلام"(١).

ونلاحِظ هنا أنّ ابن قتيبة قد فَسّـرَ هذه اللفظة في القرآن بحسَـب المعاني التي جاءت عليها في القرآن.

وقال ابن كثير في تفسيره للفظ "الأمّة":

"...لِأَنَّ الْكَلِمَةَ الْوَاحِدَةَ تُطْلَقُ عَلَى مَعَانٍ كَثِيرَةٍ، كَلَفْظَةِ الْأُمَّةِ:

فَإِنَّهَا تُطْلَقُ وَيُرَادُ بِهَا(٢): الدِّينُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ﴾، [الزخرف: ٢٢ و٢٣].

وَتُطْلَقُ وَيُرَادُ بِهَا: الرَّجُلُ الْمُطِيعُ لِلَّهِ، كَقَوْلِهِ: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِّلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾، [النحل: ١٢٠].

وَتُطْلَقُ وَيُرَادُ بِهَا: الْجَمَاعَةُ، كَقَوْلِهِ: ﴿وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ ٱلنَّاسِ يَسْقُونَ﴾، [القصص: ٢٣]، وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا﴾، [النحل: ٣٦].

وَتُطْلَقُ وَيُرَادُ بِهَا: الْحِينُ مِنَ الدَّهْرِ، كَقَوْلِهِ: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِى نَجَا مِنْهُمَا وَٱدَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ﴾، [يوسف: ٤٥]، أَيْ: بَعْدَ حِينٍ، عَلَى أَصَحِّ الْقَوْلَيْنِ، قَالَ: فَكَذَلِكَ هَذَا.

هَذَا حَاصِلُ كَلَامِهِ مُوَجَّهاً، وَلَكِنَّ هَذَا لَيْسَ كَمَا ذَكَرَهُ أَبو الْعَالِيَةِ، فَإِنَّ أَبَا الْعَالِيَةِ زَعَمَ أَنَّ الْحَرْفَ دَلَّ عَلَى هَذَا، وَعَلَى هَذَا، وَعَلَى هَذَا مَعاً.

---

(٢) انتهى هنا كلام ابن قتيبة، مِن تأويل مشْكل القرآن، ٢٤٨- ٢٤٩.

(١) في بعض نُسخ المطبوع: "به"، والصواب هو ما أثبتُّه.

وَلَفْظَةُ الْأُمَّةِ وَمَا أَشْبَهَهَا مِنَ الْأَلْفَاظِ الْمُشْتَرَكَةِ فِي الِاصْطِلَاحِ، إِنَّمَا دَلَّ فِي الْقُرْآنِ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ عَلَى مَعْنًى وَاحِدٍ، دَلَّ عَلَيْهِ سِيَاقُ الْكَلَامِ.

فَأَمَّا حَمْلُهُ عَلَى مَجْمُوعِ مَحَامِلِهِ، إِذَا أَمْكَنَ، فَمَسْأَلَةٌ مُخْتَلَفٌ فِيهَا بَيْنَ عُلَمَاءِ الْأُصُولِ، لَيْسَ هَذَا مَوْضِعُ الْبَحْثِ فِيهَا، وَاللهُ أَعْلَمُ.

ثُمَّ إِنْ لَفْظَ الْأُمَّةِ تَدُلُّ عَلَى كُلِّ مَعَانِيهِ فِي سِيَاقِ الْكَلَامِ بِدَلَالَةِ الْوَضْعِ.

فَأَمَّا دَلَالَةُ الْحَرْفِ الْوَاحِدِ عَلَى اسْمٍ يُمْكِنُ أَنْ يَدُلَّ عَلَى اسْمٍ آخَرَ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا أَوْلَى مِنَ الْآخَرِ فِي التَّقْدِيرِ، أَوِ الْإِضْمَارِ، بِوَضْعٍ وَلَا بِغَيْرِهِ، فَهَذَا مِمَّا لَا يُفْهَمُ إِلَّا بِتَوْقِيفٍ، وَالْمَسْأَلَةُ مُخْتَلَفٌ فِيهَا، وَلَيْسَ فِيهَا إِجْمَاعٌ حَتَّى يُحْكَمَ بِهِ"(١).

ويتبيّن بهذا أنّ ابن كثير فسّر لفظة "الأمّة" بحسب ما أُطْلقتْ عليه في القرآن الكريم بمختلَف سياقاتها الأربعة، كما يُلاحَظ أنه فسّر هذه اللفظة اجتهاداً واستنباطاً.

وقال النيسابوري في تفسير الآيات:

"ولفظ الأمّة قد يطلق على القليل إذا كان لهم شأن، كما أُطلق على الواحد في قوله: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً﴾، [النحل: ١٢٠]، وقيل(٢): إنهم قومٌ ثبتوا على دين الحق الذي جاء به موسى، ودعوا الناس إليه، وصانوه عن التحريف والتبديل في زمنِ تفرقِ بني إسرائيل وإحداثهم البِدع.

ويجوز أن يكونوا أقاموا على ذلك إلى أن جاء المسيح، فدخلوا في دِينه.

---

(٢) تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، القرشي البصري ثم الدمشقي، المتوفى ٧٧٤هـ، تحقيق سامي بن محمد سلامة، الرياض، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، ١/١٥٨.

(٣) هنا بدأ النيسابوري يُفسّر اللفظة بطريقةٍ أُخرى، وهي الاتجاه إلى تحديد مَن هذه الأُمّة؟ وليس كما فسّرها به الإمام ابن قتيبة والإمام ابن كثير وغيرهما، بتفسيرِ دلالةِ اللفظة في اللغة، وفي الاستعمال القرآنيّ.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

ويجوز أن يكونوا هلكوا قبل ذلك.

وقال السدي وجماعة مِن المفسرين: إن بني إسرائيل لما قتلوا أنبياءهم وكفروا، وكانوا اثني عشر سِبطاً[(١)] تبَرَّأ سبطٌ منهم مما صنعوا، واعتذروا، وسألوا الله أن يفرق بينهم وبين إخوانهم؛ ففتح الله لهم نَفَقاً في الأرض؛ فساروا فيه سنة ونصفاً، حتى خرجوا من وراء الصين[(٢)].

ثم مِن المفسرين مَن قال: إنهم بقوا متمسكين بدين اليهودية إلى الآن؛ بناء على أنّ خبرَ نبينا لم يصل إليهم فهم معذورون.

ومنهم مَن استبعد عدم وصول الخبر إليهم مع أن خبر هذه الشريعة طار في كل أفق، وتغلغل في كل نفق، فقال: إنهم هنالك حنفاء مسلمون يستقبلون قبلتنا.

وروي عن النبي ﷺ أن جبرائيل ذهب به ﷺ ليلة الإسراء نحوهم، فكلمهم، فقال لهم جبرائيل: هل تعرفون مَن تكلمون؟ قالوا: لا. قال: هذا محمد ﷺ، النبي الأمي؛ فآمَنوا به. وقالوا: يا رسول الله إن موسى أوصانا: مَن أدرك منكم أحمد فليقْرَأ عليه مني السلام. فردّ محمد على موسى عليه السلام، ثم أقرأهم عشر سور من القرآن نزلتْ بمكة، ولم تكن نزلت فريضةٌ غير الصلاة والزكاة، وأمرهم أن يقيموا مكانهم، وكانوا يَسْبِتُون فأَمَرهم أن يُجَمِّعوا، ويتركوا السبت. والله أعلم"[(٣)].

ونلاحِظ أنّ النيسابوري فسَّر لفظة "الأُمّة" بطريقةٍ أُخرى، وهي الاتجاه إلى

---

(٢) السِّبط هو: ولدُ الولد. والأسباط من بني إسرائيل كالقبائل مِن العرب، وهذا هو المقصود هنا.

(٣) ومَن الذي أَعْلَمنا بخبرهم! إنْ لم تَثْبُتْ روايةُ الخبر إلى رسول الله ﷺ؟! هذه مِن المآخذ على الاعتماد على مجرّد سَرْد الروايات والاحتجاج بها في تفسير كتاب الله أو فقهه.

(١) "غرائب القرآن ورغائب الفرقان"، للنيسابوري، الحسن بن محمد بن حسين القمي، نظام الدين، المتوفى ٨٥٠هـ، ٣/٣٣٣.

تحديد مَن هذه الأُمّة؟، وليس على ما فسّرها به ابن قتيبة وابن كثير وبقيةُ كثيرٍ مِن المفسّرين بالاتجاه إلى تفسير اللفظة بحسب دلالتها في اللغة والاستعمال القرآنيّ.

كما نلاحِظ أنه اعتمد في تفسيره على ادّعاءاتٍ مِن أخبار الغيب عمّا مضى مِن التاريخ البعيد الموغِل في القِدَم، وأنه قد ساق في هذه الأخبار أُموراً لا سبيل للوقوف على مصْدرٍ تاريخيّ لها، غيْرَ ما قد يكون وارداً عنها في القرآن الكريم أو حديث الرسول ﷺ.

وقفةٌ إجمالية حول هذا المثال:

يَنتهي بنا النظَرُ في تفسير المفسّرين للفظة "الأُمّة" إلى أهمية الأخذ بمنهجٍ في التفسير نُمَيِّزُ به بين ما يَصحُّ وما لا يَصحُّ تفسيراً لكتاب الله تعالى؛ لأننا يجب أن نَسْتند في تفسيره إلى دليلٍ صالحٍ للاعتماد عليه في التفسير.

كما أننا نحتاج إلى منهجٍ في تفسير القرآن صالحٍ لاعتماده للتفريق بين المقبول مِن المردود مِن أقوال المفسرين هذه، التي بحسَبها اختلَفَ تفسيرهم لآيات وألفاظ القرآن؛ لنأخذ بالتفسير الصحيح.

كما أنه ينبغي التنبّه –ونحن ننظر في تفسيرات المفسرين– إلى أنّ بعض تفسيرهم ما لا يُمْكن إدراكه بالاجتهاد؛ لكونه مِن الإخبار عن العصور الماضية، التي لا يُقبَل النقْل عن أحوالها وأُمَمِها إلا بخبرٍ نقْليّ ثابت، وإلا فهو مِن قبيل الرجْم بالغيب، وهذا أَمرٌ مُلِئتْ به كثيرٌ مِن كُتب التفسير.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

المثال الثالث عشر:

ما أَوْرَدهُ المفسرون بالمأثور بشأن هاروت وماروت

الآيات في الموضوع:

قال الله تعالى: ﴿وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ ۖ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَ ۚ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ ۖ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ ۚ وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ ۚ وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ ۚ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ ۚ لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ ﴿١٠٢﴾ وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوْاْ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ ۚ لَّوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ ﴿١٠٣﴾﴾، [البقرة: ١٠٢-١٠٣].

خلاصة هذا المثال من كتب التفسير:

أَوردَ المفسرون للقرآن الكريم بالمأثور كلاماً كثيراً، وروايات كثيرةً، وقصصاً وأخباراً، مختلفة، وإنْ شئت قُل: بعضها مختَلَقة.

ونريد أنْ نقِف على طرَفٍ مما أوردوه، وننظرَ فيه نظرةً نقديّةً في ضوء المنهجية اللازمة في التفسير.

نعمْ، إذا تأملنا ما ذكره المفسرون في تفسير الآيتين الواردتين بشأن هاروت وماروت، ووزنَّاهُ بميزانِ منهجيةِ تفسيرِ القرآن الكريم، التي يؤكِّدُها هذا الكتاب، فإننا نقف على أقاويل كثيرة، تحتاج إلى إعمال المنهج فيها؛ لِتَبَيُّن المقبول من المردود منها، أو ما عليه دليل، وما ليس عليه دليل. وقد اخترتُ أنْ يكون هذا المثال طويلاً؛ ليوقِف القارئَ الكريم على واقعِ ما جاء في بعض كُتب التفسير بشأنه.

وإليك نصَّ كلامهم:

ذَكَر الله ﷻ قصة هاروت وماروت والسحْر وما يتعلق بذلك في هاتين الآيتين:

وأَسوق ما قال الإمام البغوي في تفسير هاتين الآيتين بنصِّه، ثم نَقف عند ما تَضمّنه كلامه مِن مؤاخذات.

قال الإمام البغوي[١]:

"وَقِصَّةُ الْآيَةِ أَنَّ الشَّيَاطِينَ كَتَبُوا السِّحْرَ وَالنِّيرَنْجِيَّاتِ[٢] عَلَى لِسَانِ آصَفَ بْنِ بَرْخِيَا: هَذَا مَا عَلَّمَ آصَفُ بْنُ بَرْخِيَا سُلَيْمَانَ الْمَلِكَ، ثُمَّ دَفَنُوهَا تَحْتَ مُصَلَّاهُ حَتَّى نَزَعَ الله الْمُلْكَ عَنْهُ[٣]، وَلَمْ يَشْعُرْ بِذَلِكَ سُلَيْمَانُ. فَلَمَّا مَاتَ اسْتَخْرَجُوهَا وَقَالُوا لِلنَّاسِ: إِنَّمَا مَلَكَهُمْ سُلَيْمَانُ بِهَا؛ فَتَعَلَّمُوهُ. فَأَمَّا عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَصُلَحَاؤُهُمْ فَقَالُوا: مَعَاذَ الله أَنْ يَكُونَ هَذَا مِنْ عِلْمِ الله، وَأَمَّا السَّفلَةُ، فَقَالُوا: هَذَا عِلْمُ سُلَيْمَانَ، وَأَقْبَلُوا عَلَى تَعَلُّمِهِ، وَرَفَضُوا كُتُبَ أَنْبِيَائِهِمْ، وَفَشَتِ الْمَلَامَةُ عَلَى سُلَيْمَانَ فَلَمْ يَزَلْ هَذَا حَالُهُمْ وَفِعْلُهُمْ حَتَّى بَعَثَ الله مُحَمَّداً ﷺ وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ بَرَاءَةَ سُلَيْمَانَ، هَذَا قَوْلُ الْكَلْبِيِّ[٤].

وَقَالَ السُّدِّيُّ: كَانَتِ الشَّيَاطِينُ تَصْعَدُ إِلَى السَّمَاءِ، فَيَسْمَعُونَ كَلَامَ

---

(٢) معالم التنزيل في تفسير القرآن، للبغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود، محيي السنّة، المتوفى ٥١٠هـ، تحقيق محمد عبد الله النمر، وعثمان جمعة ضميرية، وسليمان مسلم الحرش، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م، ١/١٢٧- ١٣١.

(٣) "وهو أَخْذٌ كالسحر، وليس به، وإنما هو تشبيهٌ وتلبيس. القاموس". ولستُ أَدري: من الذي جاء بهذا الخبر عن الشياطين!

(٤) سبحانك هذا بهتانٌ عظيم!

(١) ومِن أين جاء الكلبي بالخبَر؟! هل يَعلم الغيبَ؟! ويقال هذا التساؤل، أيضاً، في حقّ أمثاله.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الْمَلَائِكَةِ فِيمَا يَكُونُ فِي الْأَرْضِ مِنْ مَوْتٍ وَغَيْرِهِ، فَيَأْتُونَ الْكَهَنَةَ وَيَخْلِطُونَ بِمَا يَسْمَعُونَ فِي كُلِّ كَلِمَةٍ سَبْعِينَ كِذْبَةً، وَيُخْبِرُونَهُمْ بِهَا، فَكُتِبَ ذَلِكَ. وَفَشَا فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّ الْجِنَّ يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ، فَبَعَثَ سُلَيْمَانُ فِي النَّاسِ، وَجَمَعَ تِلْكَ الْكُتُبَ وَجَعَلَهَا فِي صُنْدُوقٍ وَدَفَنَهُ تَحْتَ كُرْسِيِّهِ، وَقَالَ: لَا أَسْمَعُ أَحَداً يَقُولُ: إِنَّ الشَّيْطَانَ يَعْلَمُ الْغَيْبَ إِلَّا ضَرَبْتُ عُنُقَهُ، فَلَمَّا مَاتَ سُلَيْمَانُ وَذَهَبَ الْعُلَمَاءُ الَّذِينَ كَانُوا يَعْرِفُونَ أَمْرَ سُلَيْمَانَ وَدَفْنَهُ الْكُتُبِ، وَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ، تَمَثَّلَ الشَّيْطَانُ عَلَى صُورَةِ إِنْسَانٍ فَأَتَى نَفَراً مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ فَقَالَ: هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى كَنْزٍ لَا تَأْكُلُونَهُ أَبَداً، قَالُوا: نَعَمْ، فَذَهَبَ مَعَهُمْ فَأَرَاهُمُ الْمَكَانَ الَّذِي تَحْتَ كُرْسِيِّهِ، فَحَفَرُوا فَأَقَامَ نَاحِيَةً فَقَالُوا لَهُ: ادْنُ، وَقَالَ: لَا أَحْضُرُ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوهُ فَاقْتُلُونِي، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ مِنَ الشَّيَاطِينِ يَدْنُو مِنَ الْكُرْسِيِّ إِلَّا احْتَرَقَ، فَحَفَرُوا وَأَخْرَجُوا تِلْكَ الْكُتُبَ، فَقَالَ الشَّيْطَانُ لَعَنَهُ اللهُ: إِنَّ سُلَيْمَانَ كَانَ يَضْبِطُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ وَالشَّيَاطِينَ وَالطَّيْرَ بِهَذَا، ثُمَّ طَارَ الشَّيْطَانُ عَنْهُمْ، وَفَشَا فِي النَّاسِ أَنَّ سُلَيْمَانَ كَانَ سَاحِراً، وَأَخَذُوا تِلْكَ الْكُتُبَ وَاسْتَعْمَلُوهَا، فَلِذَلِكَ أَكْثَرَ مَا يُوجَدُ السِّحْرُ فِي الْيَهُودِ، فَلَمَّا جَاءَ مُحَمَّدٌ ﷺ بَرَّأَ اللهُ تَعَالَى سُلَيْمَانَ مِنْ ذَلِكَ، وَأَنْزَلَ فِي عُذْرِ سُلَيْمَانَ: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ﴾ بِالسِّحْرِ.

وَقِيلَ: لَمْ يَكُنْ سُلَيْمَانُ كَافِراً بِالسِّحْرِ وَيَعْمَلُ بِهِ[1] ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ﴾ قَرَأَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما وَالْكِسَائِيُّ وَحَمْزَةُ، "لَكِنْ" خَفِيفَةَ النُّونِ "وَالشَّيَاطِينُ" رَفْعٌ، وَقَرَأَ الْآخَرُونَ وَلَكِنَّ مُشَدَّدَةَ النُّونِ "وَالشَّيَاطِينَ" نَصْبٌ، وَكَذَلِكَ، ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمۡۚ﴾، [الأنفال: ١٧]، وَمَعْنَى لَكِنْ: نَفْيُ الْخَبَرِ الْمَاضِي

(١) هذه العبارة فيها إيهامٌ خطيرٌ، بسببِ الخلل في صياغتِها؛ وذلك بسببِ كلمة "وقيل" في أوَّلها، ويستقيم الكلام بحذف "وقيل".

وَإِثْبَاتُ الْمُسْتَقْبَلِ.

﴿يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ﴾ قِيلَ: مَعْنَى السِّحْرِ الْعِلْمُ وَالْحِذْقُ بِالشَّيْءِ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَقَالُواْ يَٰٓأَيُّهَ ٱلسَّاحِرُ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ﴾ [الزُّخْرُف: ٤٩]، أَيِ الْعَالِمُ.

وَالصَّحِيحُ: أَنَّ السِّحْرَ عِبَارَةٌ عَنِ التَّمْوِيهِ وَالتَّخْيِيلِ. وَالسِّحْرُ وُجُودُهُ حَقِيقَةٌ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأُمَمِ، وَلَكِنَّ الْعَمَلَ بِهِ كُفْرٌ، حُكِيَ عَنِ الشَّافِعِيِّ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: السِّحْرُ يُخَيِّلُ وَيُمْرِضُ وَقَدْ يَقْتُلُ، حَتَّى أَوْجَبَ الْقِصَاصَ عَلَى مَنْ قَتَلَ بِهِ، فَهُوَ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ، يَتَلَقَّاهُ السَّاحِرُ مِنْهُ بِتَعْلِيمِهِ إِيَّاهُ، فَإِذَا تَلَقَّاهُ مِنْهُ اسْتَعْمَلَهُ فِي غَيْرِهِ، وَقِيلَ: إِنَّهُ يُؤَثِّرُ فِي قَلْبِ الْأَعْيَانِ فَيَجْعَلُ الْآدَمِيَّ عَلَى صُورَةِ الْحِمَارِ وَيَجْعَلُ الْحِمَارَ عَلَى صُورَةِ الْكَلْبِ. وَالْأَصَحُّ أَنَّ ذَلِكَ تَخْيِيلٌ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَىٰ﴾ [طه: ٦٦]، لَكِنَّهُ يُؤَثِّرُ فِي الْأَبْدَانِ بِالْأَمْرَاضِ وَالْمَوْتِ وَالْجُنُونِ، وَلِلْكَلَامِ تَأْثِيرٌ فِي الطِّبَاعِ وَالنُّفُوسِ، وَقَدْ يَسْمَعُ الْإِنْسَانُ مَا يَكْرَهُ؛ فَيَحْمَى وَيَغْضَبُ؛ وَرُبَّمَا يُحَمُّ مِنْهُ، وَقَدْ مَاتَ قَوْمٌ بِكَلَامٍ سَمِعُوهُ؛ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الْعَوَارِضِ وَالْعِلَلِ، الَّتِي تُؤَثِّرُ فِي الْأَبْدَانِ(١).

قَوْلُهُ ﷻ: ﴿وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ﴾ أَيْ: وَيُعَلِّمُونَ الَّذِي أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ -أَيْ: إِلْهَاماً وَعِلْماً، فَالْإِنْزَالُ بِمَعْنَى الْإِلْهَامِ وَالتَّعْلِيمِ، وَقِيلَ: وَاتَّبَعُوا مَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ- وَقَرَأَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَالْحَسَنُ: الْمَلِكَيْنِ بِكَسْرِ اللَّامِ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: هُمَا رَجُلَانِ سَاحِرَانِ كَانَا بِبَابِلَ، وَقَالَ الْحَسَنُ: عِلْجَانِ(٢) لِأَنَّ الْمَلَائِكَةَ لَا يُعَلِّمُونَ السِّحْرَ.

وَبَابِلُ هِيَ بَابِلُ الْعِرَاقِ سُمِّيَتْ بَابِلَ لِتَبَلْبُلِ الْأَلْسِنَةِ بِهَا عِنْدَ سُقُوطِ صَرْحِ

(٢) وهذا الكلام عن طبيعة السحر مُلْفتٌ للنظر، مفيد.

(١) مُثنَّى "عِلْج"، ويُطلق على الأعجمي.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

نُمْرُودَ أَيْ: تَفَرُّقِهَا، قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: بَابِلُ أَرْضِ الْكُوفَةِ، وَقِيلَ: جَبَلُ دَمَاوَنْدَ، وَالْقِرَاءَةُ الْمَعْرُوفَةُ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِالْفَتْحِ.

فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ يَجُوزُ تَعْلِيمُ السِّحْرِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ؟ قِيلَ: لَهُ تَأْوِيلَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُمَا لَا يَتَعَمَّدَانِ التَّعْلِيمَ، لَكِنْ يَصِفَانِ السِّحْرَ وَيَذْكُرَانِ بُطْلَانَهُ وَيَأْمُرَانِ بِاجْتِنَابِهِ، وَالتَّعْلِيمُ بِمَعْنَى الْإِعْلَامِ، فَالشَّقِيُّ يَتْرُكُ نَصِيحَتَهُمَا وَيَتَعَلَّمُ السِّحْرَ مِنْ صَنْعَتِهِمَا.

وَالتَّأْوِيلُ الثَّانِي: وَهُوَ الْأَصَحُّ: أَنَّ اللهَ تَعَالَى امْتَحَنَ النَّاسَ بِالْمَلَكَيْنِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ، فَمَنْ شَقِيَ يَتَعَلَّمُ السِّحْرَ مِنْهُمَا، وَيَأْخُذُهُ عَنْهُمَا، وَيَعْمَلُ بِهِ فَيَكْفُرُ بِهِ[1]، وَمَنْ سَعِدَ يَتْرُكُهُ فَيَبْقَى عَلَى الْإِيمَانِ، وَيَزْدَادُ الْمُعَلِّمَانِ بِالتَّعْلِيمِ عَذَاباً، فَفِيهِ ابْتِلَاءٌ لِلْمُعَلِّمِ وَالْمُتَعَلِّمِ، وَلِلهِ أَنْ يَمْتَحِنَ عِبَادَهُ بِمَا شَاءَ، فَلَهُ الْأَمْرُ وَالْحُكْمُ.

قَوْلُهُ ﷻ: ﴿هَـٰرُوتَ وَمَـٰرُوتَ﴾ اسْمَانِ سُرْيَانِيَّانِ، وَهُمَا فِي مَحَلِّ الْخَفْضِ عَلَى تَفْسِيرِ الْمَلَكَيْنِ، إِلَّا أَنَّهُمَا نُصِبَا لِعُجْمَتِهِمَا وَمَعْرِفَتِهِمَا[2]، وَكَانَتْ قِصَّتُهُمَا – عَلَى مَا ذَكَرَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَالْمُفَسِّرُونَ[3]– أَنَّ الْمَلَائِكَةَ رَأَوْا مَا يَصْعَدُ إِلَى السَّمَاءِ مِنْ أَعْمَالِ بَنِي آدَمَ الْخَبِيثَةِ فِي زَمَنِ إِدْرِيسَ عليه السلام، فَعَيَّرُوهُمْ، وَقَالُوا: هَؤُلَاءِ الَّذِينَ جَعَلْتَهُمْ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً، وَاخْتَرْتَهُمْ، فَهُمْ يَعْصُونَكَ. فَقَالَ اللهُ تَعَالَى: لَوْ أَنْزَلْتُكُمْ إِلَى الْأَرْضِ، وَرَكَّبْتُ فِيكُمْ مَا رَكَّبْتُ فِيهِمْ لَرَكِبْتُمْ مِثْلَ مَا رَكِبُوا. فَقَالُوا: سُبْحَانَكَ مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَعْصِيَكَ. قَالَ لَهُمُ اللهُ تَعَالَى: فَاخْتَارُوا مَلَكَيْنِ مِنْ خِيَارِكُمْ؛ أُهْبِطُهُمَا إِلَى الْأَرْضِ، فَاخْتَارُوا هَارُوتَ وَمَارُوتَ، وَكَانَا مِنْ أَصْلَحِ

---

(٢) أي: بسببه.

(٣) أي: للعُجْمة والعَلَميّة.

(١) ومَن الذي أعلَمَ هؤلاء بأخبار الغيب هذه! إنّ هذا لشيءٌ عُجاب، والأَعجَبُ أنْ يُفسَّر به الكتاب!

الْمَلَائِكَةِ وَأَعْبَدِهِمْ.

وَقَالَ الْكَلْبِيُّ: قَالَ الله تَعَالَى لَهُمُ: اخْتَارُوا ثَلَاثَةً فَاخْتَارُوا عَزَا وَهُوَ هَارُوتُ، وَعَزَايَا وَهُوَ مَارُوتُ -غُيِّرَ اسْمُهُمَا لَمَّا قَارَفَا الذَّنْبَ -وَعَزَائِيلَ، فَرَكَّبَ الله فِيهِمُ الشَّهْوَةَ، وَأَهْبَطَهُمْ إِلَى الْأَرْضِ، وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَحْكُمُوا بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ، وَنَهَاهُمْ عَنِ الشِّرْكِ، وَالْقَتْلِ بِغَيْرِ الْحَقِّ، وَالزِّنَا، وَشُرْبِ الْخَمْرِ.

فَأَمَّا عَزَائِيلُ فَإِنَّهُ لما وَقَعَتِ الشَّهْوَةُ فِي قَلْبِهِ اسْتَقْبَلَ رَبَّهُ، وَسَأَلَهُ أَنْ يَرْفَعَهُ إِلَى السَّمَاءِ، فَأَقَالَهُ[1] فَسَجَدَ أَرْبَعِينَ سَنَةً لَمْ يَرْفَعْ رَأْسَهُ، وَلَمْ يَزَلْ بَعْدُ مُطَأْطِئاً رَأْسَهُ؛ حَيَاءً مِنَ الله تَعَالَى.

وَأَمَّا الْآخَرَانِ: فَإِنَّهُمَا ثَبَتَا عَلَى ذَلِكَ، وَكَانَا يَقْضِيَانِ بَيْنَ النَّاسِ يَوْمَهُمَا، فَإِذَا أَمْسَيَا ذَكَرَا اسْمَ الله الْأَعْظَمَ وَصَعِدَا إِلَى السَّمَاءِ.

قَالَ قَتَادَةُ: فَمَا مَرَّ عَلَيْهِمَا شَهْرٌ حَتَّى افْتَتَنَا. قَالُوا جَمِيعاً: إِنَّهُ اخْتَصَمَتْ إِلَيْهِمَا ذَاتَ يَوْمٍ الزُّهْرَةُ، وَكَانَتْ مِنْ أَجْمَلِ النِّسَاءِ، قَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ﷺ: وَكَانَتْ مِنْ أَهْلِ فَارِسَ، وَكَانَتْ مَلِكَةً فِي بَلَدِهَا، فَلَمَّا رَأَيَاهَا أَخَذَتْ بِقُلُوبَهُمَا؛ فَرَاوَدَاهَا عَنْ نَفْسِهَا؛ فَأَبَتْ، وَانْصَرَفَتْ، ثُمَّ عَادَتْ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي، فَفَعَلَا مِثْلَ ذَلِكَ؛ فَأَبَتْ، وَقَالَتْ: لَا، إِلَّا أَنْ تَعْبُدَا مَا أَعْبُدُ، وَتُصَلِّيَا لِهَذَا الصَّنَمِ وَتَقْتُلَا النَّفْسَ وَتَشْرَبَا الْخَمْرَ. فَقَالَا: لَا سَبِيلَ إِلَى هَذِهِ الْأَشْيَاءِ، فَإِنَّ الله تَعَالَى قَدْ نَهَانَا عَنْهَا، فَانْصَرَفَتْ، ثُمَّ عَادَتْ فِي الْيَوْمِ الثالث، ومعها قَدَحٌ مِنْ خَمْرٍ، وَفِي أَنْفُسِهِمَا مِنَ الْمَيْلِ إِلَيْهَا مَا فِيهَا، فَرَاوَدَاهَا عَنْ نَفْسِهَا؛ فَعَرَضَتْ عَلَيْهِمَا مَا قَالَتْ بِالْأَمْسِ؛ فَقَالَا: الصَّلَاةُ لِغَيْرِ الله عَظِيمٌ، وَقَتْلُ النَّفْسِ عَظِيمٌ، وَأَهْوَنُ الثَّلَاثَةِ شُرْبُ الْخَمْرِ،

(٢) أي: أقاله من معصيته، والمقصود: عفا عنه.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

فَشَرِبَا الْخَمْرَ؛ فَانْتَشَيَا؛ وَوَقَعَا بِالْمَرْأَةِ، فَزَنَيَا، فَلَمَّا فَرَغَا رَآهُمَا إِنْسَانٌ فَقَتَلَاهُ، قَالَ الرَّبِيعُ بْنُ أَنَسٍ: وَسَجَدَا لِلصَّنَمِ فَمَسَخَ اللهُ الزُّهْرَةَ كَوْكَباً[١].

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: جَاءَتْهُمَا امْرَأَةٌ مِنْ أَحْسَنِ النَّاسِ تُخَاصِمُ زَوْجَهَا، فَقَالَ أَحَدُهُمَا لِلْآخَرِ: هَلْ سَقَطَ فِي نَفْسِكَ مِثْلُ الَّذِي سَقَطَ فِي نَفْسِي مِنْ حُبِّ هَذِهِ؟ قَالَ: نَعَمْ. فَقَالَ: وَهَلْ لَكَ أَنْ تَقْضِيَ لَهَا عَلَى زَوْجِهَا بِمَا تَقُولُ؟ فَقَالَ لَهُ صَاحِبُهُ: أَمَا تَعْلَمُ مَا عِنْدَ اللهِ مِنَ الْعُقُوبَةِ وَالْعَذَابِ؟! فَقَالَ لَهُ صَاحِبُهُ: أَمَا تَعْلَمُ مَا عِنْدَ اللهِ مِنَ الْعَفْوِ وَالرَّحْمَةِ؟! فَسَأَلَاهَا نَفْسَهَا، فَقَالَتْ: لَا، إِلَّا أَنْ تَقْتُلَاهُ. فَقَالَ أَحَدُهُمَا: أَمَا تَعْلَمُ مَا عِنْدَ اللهِ مِنَ الْعُقُوبَةِ وَالْعَذَابِ؟! فَقَالَ صَاحِبُهُ: أَمَا تَعْلَمُ مَا عِنْدَ اللهِ مِنَ الْعَفْوِ وَالرَّحْمَةِ؟! فَقَتَلَاهُ، ثُمَّ سَأَلَاهَا نَفْسَهَا، فَقَالَتْ: لَا إِنَّ لِي صَنَماً أَعْبُدُهُ، إِنْ أَنْتُمَا صَلَّيْتُمَا مَعِي لَهُ: فَعَلْتُ. فَقَالَ: أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ مِثْلَ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ، فَقَالَ صَاحِبُهُ مِثْلَهُ، فَصَلَّيَا مَعَهَا لَهُ، فَمُسِخَتْ شِهَاباً[٢].

قَالَ ابْنُ أَبِي طَالِبٍ ﷺ وَالْكَلْبِيُّ وَالسُّدِّيُّ: إِنَّهَا قَالَتْ لَهُمَا حِينَ سَأَلَاهَا نَفْسَهَا: لَنْ تُدْرِكَانِي حَتَّى تُخْبِرَانِي بِالَّذِي تَصْعَدَانِ بِهِ إِلَى السَّمَاءِ، فَقَالَا: بِاسْمِ اللهِ الْأَكْبَرِ. قَالَتْ: فَمَا أَنْتُمْ تُدْرِكَانِي حَتَّى تُعَلِّمَانِيهِ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ: عَلِّمْهَا. فَقَالَ: إِنِّي أَخَافُ اللهَ رب العالمين. قَالَ الْآخَرُ: فَأَيْنَ رَحْمَةُ اللهِ تَعَالَى؟!

---

(٢) هذا مِن عجائب تفسيرهم لكتاب الله؛ فكيف مَسخ الله هذه المرأة كوكباً! وهل هذه عقوبةٌ! ثم مَن الذي جاء بخبرِ الغيب هذا! ظلماتٌ بعضها فوق بعض؛ ثم يَنْقلها عبادُ الله الصالحون تفسيراً لكتاب الله تعالى! هذا مما ينبغي–منهجيّاً– أن يَنتبهَ إليه كل مسلمٍ ومسلمة؛ ليَعْرف قيمة هذا الكلام؛ فلا يَنشغِل به، ولا يتخذه تفسيراً لكتاب رب العالمين.

(٣) هذه قصص "دراميّة"! وماذا في تحويل المرأة شهاباً مِن معنى! ثم أيّ الروايتين نُصدّق: هذه الرواية أم المذكورة قبلها؟! بل كلاهما زائفة.

فَعَلَّمَاهَا ذَلِكَ، فَتَكَلَّمَتْ، فَصَعَدَتْ إِلَى السَّمَاءِ، فَمَسَخَهَا الله كَوْكَباً[1]، فَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهَا الزُّهْرَةُ بِعَيْنِهَا، وَأَنْكَرَ الْآخَرُونَ هَذَا وَقَالُوا: إِنَّ الزُّهْرَةَ مِنَ الْكَوَاكِبِ السَّبْعَةِ السَّيَّارَةِ، الَّتِي أَقْسَمَ الله بِهَا، فَقَالَ: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِٱلۡخُنَّسِ ١٥ ٱلۡجَوَارِ ٱلۡكُنَّسِ ١٦﴾، [التكوير: ١٥-١٦]، وَالَّتِي فَتَنَتْ هَارُوتَ وَمَارُوتَ امْرَأَةٌ، كَانَتْ تُسَمَّى الزُّهْرَةَ؛ لِجَمَالِهَا، فَلَمَّا بَغَتْ مَسَخَهَا الله تَعَالَى شِهَاباً. قَالُوا: فَلَمَّا أَمْسَى هَارُوتُ وَمَارُوتُ، بَعْدَمَا قَارَفَا الذَّنْبَ، هَمَّا بِالصُّعُودِ إِلَى السَّمَاءِ؛ فَلَمْ تُطَاوِعْهُمَا أَجْنِحَتُهُمَا، فَعَلِمَا مَا حَلَّ بِهِمَا مِنَ الْغَضَبِ فَقَصَدَا إِدْرِيسَ النَّبِيَّ عليه السلام، فَأَخْبَرَاهُ بِأَمْرِهِمَا، وَسَأَلَاهُ أَنْ يَشْفَعَ لَهُمَا إِلَى الله عز وجل، وَقَالَا لَهُ: إِنَّا رَأَيْنَاكَ يَصْعَدُ لَكَ مِنَ الْعِبَادَاتِ مِثْلَ مَا يَصْعَدُ لِجَمِيعِ أَهْلِ الْأَرْضِ؛ فَاسْتَشْفِعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ؛ فَفَعَلَ ذَلِكَ إِدْرِيسُ عليه السلام؛ فَخَيَّرَهُمَا الله بَيْنَ عَذَابِ الدُّنْيَا وَعَذَابِ الْآخِرَةِ، فَاخْتَارَا عَذَابَ الدُّنْيَا، إِذْ عَلِمَا أَنَّهُ يَنْقَطِعُ، فَهُمَا بِبَابِلَ يُعَذَّبَانِ.

وَاخْتَلَفُوا فِي كَيْفِيَّةِ عَذَابِهِمَا، فَقَالَ عَبْدُ الله بْنُ مَسْعُودٍ: هُمَا مُعَلَّقَانِ بِشُعُورِهِمَا إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ، وَقَالَ عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ: رؤوسُهما مُصَوَّبَةٌ تَحْتَ أَجْنِحَتِهِمَا، وَقَالَ قَتَادَةُ كُبِّلَا مِنْ أَقْدَامِهِمَا إِلَى أُصُولِ أَفْخَاذِهِمَا. وَقَالَ مُجَاهِدٌ: جُعِلَا فِي جُبٍّ مُلِئَتْ نَاراً، وَقَالَ عُمَرُ بْنُ سَعْدٍ: مَنْكُوسَانِ، يُضْرَبَانِ بِسِيَاطٍ مِنَ الْحَدِيدِ.

وَرُوِيَ: أَنَّ رَجُلاً قَصَدَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ؛ لِتَعَلُّمِ السِّحْرِ، فَوَجَدَهُمَا مُعَلَّقَيْنِ بِأَرْجُلِهِمَا، مُزْرَقَّةً أَعْيُنُهُمَا، مُسْوَدَّةً جُلُودُهُمَا، لَيْسَ بَيْنَ أَلْسِنَتِهِمَا وَبَيْنَ الْمَاءِ إِلَّا أَرْبَعُ أَصَابِعَ، وَهُمَا يُعَذَّبَانِ بِالْعَطَشِ، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ هَالَهُ مَكَانُهُمَا، فَقَالَ: لَا إِلَهَ

---

(٢) لا حول ولا قوّة إلا بالله! وأينَ الله! هل الصعود إلى السماء مجرّد كلمة تأخذها هذه المرأة الكافرة؛ فتصعد بها إلى السماء! ما هذه الجهالة والتجهيل وتَسفيه العقول! لن أنتهي عند حدٍّ لو أردتُ التعليق على كل زائفةٍ مِن هذه التلفيقات المزعومة تفسيراً لكتاب الله تعالى، الملفّقة على أصحاب رسول الله ﷺ وخيار التابعين. ولذلك سأنتهي وأكتفي بهذه التعليقات الماضية، وقِسْ عليها ما سيأتي مِن أمثالها.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

إِلَّا الله، فَلَمَّا سُمِعَا كَلَامَهُ، قَالَا لَهُ: مَنْ أَنْتَ؟ قَالَ: رَجُلٌ مِنَ النَّاسِ. قَالَا: مِنْ أَيِّ أُمَّةٍ أَنْتَ؟ قَالَ: مِنْ أُمَّةِ محمد ﷺ. قالا: أَوَ قد بُعِثَ مُحَمَّدٌ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَا: الْحَمْدُ لله. وَأَظْهَرَا[1] الِاسْتِبْشَارَ. فَقَالَ الرَّجُلُ: وَمِمَّ اسْتِبْشَارُكُمَا؟ قَالَا: إِنَّهُ نَبِيُّ السَّاعَةِ، وَقَدْ دَنَا انْقِضَاءُ عَذَابِنَا.

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ﴾ أَيْ: أَحَداً، وَ"مِنْ" صِلَةٌ ﴿حَتَّىٰ﴾ يَنْصَحَاهُ أَوَّلاً، وَ﴿يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ﴾ ابْتِلَاءٌ وَمِحْنَةٌ. ﴿فَلَا تَكْفُرْ﴾، أَيْ: لَا تَتَعَلَّمِ السِّحْرَ، فَتَعْمَلَ بِهِ؛ فَتَكْفُرَ.

وَأَصْلُ الْفِتْنَةِ: الِاخْتِبَارُ وَالِامْتِحَانُ، مِنْ قَوْلِهِمْ: فَتَنْتُ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ، إِذَا أَذَبْتُهُمَا بِالنَّارِ، لِيَتَمَيَّزَ الْجَيِّدُ مِنَ الرَّدِيءِ. وَإِنَّمَا وَحَّدَ الْفِتْنَةَ، وَهُمَا اثْنَانِ؛ لِأَنَّ الْفِتْنَةَ مَصْدَرٌ، وَالْمَصَادِرُ لَا تُثَنَّى وَلَا تُجْمَعُ، وَقِيلَ: إِنَّهُمَا يَقُولَانِ: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾ سَبْعَ مَرَّاتٍ.

قَالَ عَطَاءٌ وَالسُّدِّيُّ: فَإِنْ أَبَى إِلَّا التَّعَلُّمَ؛ قَالَا لَهُ: ائْتِ هَذَا الرَّمَادَ وَأَقْبِلْ عَلَيْهِ، فَيَخْرُجُ مِنْهُ نُورٌ سَاطِعٌ فِي السَّمَاءِ؛ فَذَلِكَ نُورُ الْمَعْرِفَةِ، وَيَنْزِلُ شَيْءٌ أَسْوَدُ شِبْهُ الدُّخَانِ حَتَّى يَدْخُلَ مَسَامِعَهُ، وَذَلِكَ غَضَبُ اللهِ تَعَالَى.

قَالَ مُجَاهِدٌ: إِنْ هَارُوتَ وَمَارُوتَ لَا يَصِلُ إِلَيْهِمَا أَحَدٌ، وَيَخْتَلِفُ فِيمَا بَيْنَهُمَا شَيْطَانٌ فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ اخْتِلَافَةً وَاحِدَةً، ﴿فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ﴾..."[2].

---

(٢) في المطبوع: "وأظهر" وهو خطأ.

(١) هنا انتهى النقل من "معالم التنزيل في تفسير القرآن"، للبغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود، محيي السنة، المتوفى ٥١٠هـ، تحقيق محمد عبد الله النمر، وعثمان جمعة ضميرية، وسليمان مسلم الحرش، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، ١٤١٧هـ -١٩٩٧م، ١/١٢٧-١٣١. وما أكثرَ الأخطاء =

وقال الإمام ابن الجوزي رحمه الله:

"ذكر العلماء أن الملَكين إنما أُنزلا إلى الأرض لسبب، وهو أنه لما كثرت خطايا بني آدم؛ دعت عليهم الملائكة، فقال الله تعالى: لو أنزلت الشهوة والشياطين منكم منزلتهما مِن بني آدم، لفعلتم مثل ما فعلوا. فحدَّثوا أنفسهم أنهم إنْ ابتُلوا، اعتصموا؛ فأوحى الله إليهم أن اختاروا مِن أفضلكم ملَكين. فاختاروا هاروت وماروت. وهذا مروي عن ابن مسعود، وابن عباس.

واختلف العلماء: ماذا فعلا من المعصية؟ على ثلاثة أقوال:

أحدها: أنهما زنيا، وقتلا، وشربا الخمرة. قاله ابن عباس.

والثاني: أنهما جارا في الحكم. قاله عبيد الله بن عتبة.

والثالث: أنهما هَمّا بالمعصية فقط.

ونُقل عن علي ﷺ أن الزهرة كانت امرأةً جميلةً، وأنها خاصمت إلى الملَكين هاروت وماروت، فراودها كلُّ واحد منهما على نفسها، ولم يُعْلِم صاحبه، وكانا يصعدان السماء آخر النهار؛ فقالت لهما: بم تهبطان وتصعدان؟ قالا: باسم الله الأعظم، فقالت: ما أنا بمواتيتكما إلى ما تريدان حتى تعلِّمانيه؛ فعلَّماها إياه، فطارت إلى السماء، فمسخها الله كوكباً"[(١)].

وقال ابن الجوزي، أيضاً في تفسيره:

"وفي الحديث أن النبي ﷺ: (لَعَن الزهرة)، وقال: (إنها فَتَنَتْ ملَكين). إلا أنّ هذه الأشياء بعيدة عن الصحة. وتأوّل بعضُهم هذا، فقال: إنه لما رأى

= في هذه الطبعة! وما أكثرَ أخطاء التحقيق في ضبْط الكلمات، وقد أصلحتُ مِن ذلك ما استطعتُ، دون التنبيه عليه؛ لكثرته.

(٢) زاد المسير في علم التفسير، لابن الجوزي، المتوفى ٥٩٧هـ، ١/٩٤-٩٥. **وهذه خيالاتٌ عجيبة!** وانظر تعليقاتي السابقة على كلام الإمام البغوي في هذا الأمر في تفسيره.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الكوكب ذكر تلك المرأة، لا أنّ المرأة مُسخت نجماً.

واختلف العلماء في كيفية عذابهما: فروي عن ابن مسعود أنهما معلقان بشعورهما إلى يوم القيامة. وقال مجاهد: إنّ جُبّاً مُلِأَ ناراً، فَجُعلا فيه"(١).

وقفةٌ إجمالية عند تفسيرهم لقصة هاروت وماروت:

ابتداءً نَقول: يكفينا في قصة هاروت وماروت ما ذكره الله في كتابه بشأنها، وهو أنّ القصة قد حصَلتْ؛ فهذا هو القدْر مِن القصة الواجب الإيمان به؛ تصديقاً لخبر الله تعالى.

أما ما زاد على ما ذكره الله في الكتاب العزيز، فهذا مِن قبِيل الإخبار بالغيب؛ فالقاعدة المنهجية العامة فيه، هو أن لا نَقبَل إلا ما صحّ به الخبرُ عن الرسول المعصوم ﷺ.

ومما يؤخَذ على بعض المفسّرين في إيرادهم الروايات وأقاويل المفسرين المتقدمين في شأن قصة هاروت وماروت والزهرة، دون تمحيصٍ في كثيرٍ مِن الأحيان، ومِن ذلك ما يأتي:

١- ترديدُ كثيرٍ مِن كتب التفسير لرواياتٍ خياليةٍ، لا دليل عليها مِن روايةٍ ثابتةٍ عن المعصوم ﷺ! واعتمادهم على رواياتٍ غير صحيحة.

٢- إيراد كثير مِن كتب التفسير لهذا النوع -غير الثابت- مِن الروايات، دون الوقوف عند نقدها، أو بيان أنها غير صحيحة!

٣- إيراد كثير مِن كتب التفسير أقوال المفسرين من الأصحاب، رضوان الله

(١) زاد المسير في علم التفسير، لابن الجوزي، المتوفى ٥٩٧هـ، ١/٩٥ - ٩٦. والحديث لا أصلَ له مرفوعاً إلى رسول الله ﷺ، وانظرْ تخريجه مفصَّلاً في حاشية "زاد المسير.." في هذا الموضع نفسه.

عليهم، والتابعين، رحمهم الله تعالى، المتعددة، وإشـــعار القارئ بأن التفسـير للآية فيه خلاف! ولا يكاد يخلو تفسـير آيةٍ ما أو آياتٍ في بعض كتب التفسـير مِن إيراد الأقوال المتعددة؛ بغضّ النظر عن مدى ثبوتها، وبغضّ النظر عن مدى حصول التعارض بينها، أو لا.

٤- المطّلع على بعض كتبِ التفسير بالمأثور يتضح له التطويل الواضح في ذِكْر هذه الروايات والأقاويل غير الممحَّصَة، وربما شَعَر القارئ أنّ وقته يَضيع، بسبب ذلك!

٥- كثير مِن كتب التفسـير تذكر الأقوال في التفسـير، دون تفريق بين ما هو مِن قَبِيل الرواية، وما هو مِن قَبِيل الرأي؛ ونتيجةُ ذلك: اختلاطُ الرواية بالرأي، أو الرأي بالرواية! وبهذا تُمَرَّرُ كثيرٌ مِن الآراء في صـــورة رواياتٍ، وهذا أَمرٌ خطيرٌ في منهجية تفسـير كتاب الله تعالى؛ فالمرجوّ أنْ يتنبه له كل مَن خاض في تفسير الكتاب العزيز.

سببُ حصول هذه الأخطاء لدى بعض المفسّرين:

تفسير هاتينِ الآيتين بهذه التفاصيل وعلى هذا النحو، هو مجموعةُ أباطيل، وهو أخبارٌ ليس عليها دليلٌ.

ولا يصـــحُّ تفسـيرُ كتاب الله تعالى بمثل هذا المنهج. وإنما نشـــأَ هذا الخطأ مِن اختلالِ منهجِ التفســـير، والغفلةِ عن أهمية التثبت مِن الروايات المروية في تفســـير القرآن الكريم، وأنه ليس كلُّ تفسـيرٍ مأثورٍ صـحيحاً أو مقبولاً، بل يتعيَّن -فيما يتعيَّن على مفسِّر كتاب الله- التأكدُ مِن مَدى ثبوت الروايات أوّلاً.

وبما أنّ هذه التفاصيل التي ذُكِرَتْ في كتب المفسرين ليس عليها دليلٌ مِن روايةٍ تُثْبتُها، أو رأيٍ عليه دليل، وبما أنّ الرواياتِ المذكورةَ في هذا التفسير ليست ثابتةً عن

www.alukah.net
شبكة الألوكة

رسول الله ﷺ؛ فإنّ هذا التفسير مردودٌ، وهو مشتملٌ على الأباطيل، وهو مِن القولِ على الله بغير علمٍ.

يتبين هذا مِن خلال ما سأذكُرُه في الأسطر الآتية:

ساق ابن كثير رحمه الله جملةً مِن الروايات في تفسير الآيتين، ثم قال:

"وَقَدْ رُوي فِي قِصَّةِ هاروتَ وماروتَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ التَّابِعَيْنِ، كَمُجَاهِدٍ والسُّدي وَالْحَسَنِ الْبَصَرِيّ وَقَتَادَةَ وَأَبِي الْعَالِيَةِ وَالزُّهْرِيّ والرَّبيع بْنِ أَنَسٍ ومقاتل ابن حَيَّانَ وَغَيْرِهِمْ، وقصَّها خلقٌ مِنَ الْمُفَسِّرِينَ، مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَأَخِّرِينَ. **وحاصلُها رَاجِعٌ فِي تَفْصِيلِهَا إِلَى أَخْبَارِ بَنِي إِسْرَائِيلَ، إِذْ لَيْسَ فِيهَا حديثٌ مَرْفُوعٌ صَحِيحٌ متّصلُ الْإِسْنَادِ إِلَى الصَّادِقِ الْمَصْدُوقِ الْمَعْصُومِ، الذِي لَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى.**

وظاهرُ سِيَاقِ الْقُرْآنِ إجمالُ الْقِصَّةِ مِنْ غَيْرِ بسْطٍ وَلَا إطنابٍ فِيهَا، فَنَحْنُ نؤمِن بِمَا وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ عَلَى مَا أَرَادَهُ الله تَعَالَى، والله أعلم بحقيقة الحال"(١).

قلتُ: وهذه الكلمات التي خَتم بها الإمام ابن كثير هذا الكلام تُمَثِّلُ قاعدةً أساسيةً في منهجِ تفسيرِ كتابِ الله وتدبُّرِه؛ لو راعاها المفسرون لَمَا وقَعُوا في هذا الخلل في تفسيرِ كتابِ الله تعالى.

ومِن قبْل الإمام ابن كثير، قد ذكَرَ هذا المعنى القاضي عياض رحمه الله، المتوفى ٥٤٤هـ، بشأن قصة هاروت وماروت...فقال:

"**وَمَا ذَكَرَ فِيهَا أَهْلُ الْأَخْبَارِ وَنَقَلَةُ الْمُفَسِّرِينَ، وَمَا رُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، فِي خَبَرِهِمَا وَابْتِلَائِهِمَا، فَاعْلَمْ –أَكْرَمَكَ الله– أَنَّ هَذِهِ الْأَخْبَارَ لَمْ يُرْوَ مِنْهَا شَيْءٌ، لَا**

(٢) تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، القرشي البصري ثم الدمشقي، المتوفى ٧٧٤هـ، تحقيق سامي بن محمد سلامة ومَنْ معه، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، ١/٣٢.

سَقِيمٌ، وَلَا صَحِيحٌ عَنْ رَسُولِ الله ﷺ[١]. **وَلَيْسَ هُوَ شَيْئاً يُؤْخَذُ بِقِيَاسٍ**.. وَالَّذِي مِنْهُ فِي الْقُرْآنِ اخْتَلَفَ الْمُفَسِّرُونَ فِي مَعْنَاهُ، وَأَنْكَرَ مَا قَالَ بَعْضُهُمْ فِيهِ كَثِيرٌ مِنَ السَّلَفِ كَمَا سنذكره.

وَهَذِهِ الْأَخْبَارُ مِنْ كُتُبِ الْيَهُودِ وَافْتِرَائِهِمْ، كَمَا نَصَّهُ الله أَوَّلَ الْآيَاتِ مِنَ افْتِرَائِهِمْ بِذَلِكَ عَلَى سُلَيْمَانَ وَتَكْفِيرِهِمْ إِيَّاهُ.

وَقَدِ انْطَوَتِ الْقِصَّةُ على شُنَعٍ[٢] عظيمة. وها نحن نُخَبِّر[٣] فِي ذَلِكَ مَا

---

(٢) هذا الحكم بتزييف الروايات في قصة هاروت وماروت، جُملةً وتفصيلاً، فيه خلافٌ بين الأئمة، قال الإمام ابن حجر في فتح الباري -ردّاً على القاضي عياض ومَن على رأيه-: "وَقِصَّةُ هَارُوتَ وَمَارُوتَ جَاءَتْ بِسَنَدٍ حسن من حَدِيث ابن عُمَرَ فِي مُسْنَدِ أَحْمَدَ. وَأَطْنَبَ الطَّبَرِيُّ فِي إِيرَادِ طُرُقِهَا بِحَيْثُ يَقْضِي بِمَجْمُوعِهَا على أَنَّ لِلْقِصَّةِ أَصْلاً؛ خِلَافاً لِمَنْ زَعَمَ بُطْلَانَهَا كَعِيَاضٍ، وَمَنْ تَبِعهُ. وَمُحَصَّلُهَا أَنَّ اللهَ رَكَّبَ الشَّهْوَةَ فِي مَلَكَيْنِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ اخْتِبَاراً لَهُمَا وَأَمَرَهُمَا أَنْ يَحْكُمَا فِي الْأَرْضِ، فَنَزَلَا عَلَى صُورَةِ الْبَشَرِ، وَحَكَمَا بِالْعَدْلِ مُدَّةً، ثُمَّ افْتُتِنَا بِامْرَأَةٍ جَمِيلَةٍ؛ فَعُوقِبَا بِسَبَبِ ذَلِكَ؛ بِأَنْ حُبِسَا فِي بِئْرٍ بِبَابِلَ مُنَكَّسَيْنِ، وَابْتُلِيَا بِالنُّطْقِ بِعِلْمِ السِّحْرِ؛ فَصَارَ يَقْصِدُهُمَا مَنْ يَطْلُبُ ذَلِكَ، فَلَا يَنْطِقَانِ بِحَضْرَةِ أَحَدٍ حَتَّى يُحَذِّرَاهُ وَيَنْهَيَاهُ؛ فَإِذَا أَصَرَّ تَكَلَّمَا بِذَلِكَ؛ لِيَتَعَلَّمَ مِنْهُمَا ذَلِكَ، وَهُمَا قَدْ عَرَفَا ذَلِكَ؛ فَيَتَعَلَّمُ مِنْهُمَا مَا قَصَّ الله عَنْهُمَا. وَاللهُ أَعْلَمُ"، فتح الباري، ١٠/٢٢٥. وقال محققو الشفا بتعريف حقوق المصطفى ﷺ: "وهذا الذي ذكره مِن أنه لم يَرِد فيه حديثٌ ضعيفٌ ولا صحيحٌ رَدَّوْهُ، كما نقله السيوطي في مناهل الصفا في تخريج أحاديث الشفا، بأنه ورَدَ مِن طُرُقٍ كثيرة، منها ما في مسند أحمد عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما مرفوعاً، ورواه ابن حبان، والبيهقي، وابن جرير، وابن حميد في مسنده، وابن أبي الدنيا وغيرهم مِن طرق عديدة.. وقال ابن حجر في شرح البخاري. إنّ له طرقاً تُفيد العلم بصحته.. وكذا في حواشي البرهان الحلبي، وذكره مسنداً عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما.. وقد جَمَع الجلال السيوطي طُرُقَ هذا الحديث في تأليفٍ مستقل؛ فبلغَتْ نَيِّفاً وعشرين طريقاً"، حاشية الشفا بتعريف حقوق المصطفى ﷺ، ٢/٣٩٩.

(٣) شُنَعٍ: بضم الشين المعجمة وفتح النون وعين مهملة جمع شنعة، أي: قبيحة شائعة، والشناعة: الفظاعة. وقد شَنُعَ الشيء مِن بابِ ظَرُفَ.

(٤) أي: نُحرِّر ذلك تحريراً حسناً مِن حَبَّرَهُ: أي حسّنه وزيّنه.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

يَكْشِفُ غِطَاءَ هَذِهِ الْإِشْكَالَاتِ، إِنْ شَاءَ الله"(١).

ثم ذكَرَ ما يُزَيِّفُ القصةَ، ويُبْطلها مِن عدة وجوهٍ.

وقال الإمام القرطبي في تفسيره؛ مُعَلِّقاً على ما أورده عن المفسرين في تفسير هاتين الآيتين:

"قلنا: هذا كله ضعيفٌ وبعيدٌ عن ابن عمر وغيره، لا يَصحُّ منه شيء(٢)، فإنه قولٌ تدفعه الأصول في الملائكة، الذين هم أُمَناء الله على وحيه، وسفراؤه إلى رسله: ﴿لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾، [التحريم: ٦]. ﴿بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ۝٢٦ لَا يَسْبِقُونَهُۥ بِٱلْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِۦ يَعْمَلُونَ ۝٢٧﴾، [الأنبياء: ٢٦ -٢٧]، ﴿يُسَبِّحُونَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ﴾، [الأنبياء: ٢٠].

وأما العقلُ فلا يُنكِر وقوعَ المعصية مِن الملائكة، ويوجد منهم خلافُ ما كُلِّفوه، ويُخْلق فيهم الشهوات، إذْ في قدرةِ الله تعالى كلُّ موهومٍ، ومِن هذا خوْفُ الأنبياء والأولياء الفضلاء العلماء، ولكن وقوعُ هذا الجائز لا يُدْرَك إلا بالسمع، ولم يَصحَّ.

ومما يدل على عدمِ صحته أنّ الله تعالى خَلق النجومَ وهذه الكواكبَ حِين خَلَقَ السماءَ، ففي الخبر: (أن السماء لَمّا خُلقتْ خَلق فيها سبعةً دوارة: زُحل، والمشتري، وبهرام، وعُطارد، والزهرة، والشمس، والقمر)(٣)، وهذا معنى قول الله

(٢) الشفا بتعريف حقوق المصطفى ﷺ، للقاضي عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل، المتوفى ٥٤٤هـ، دار الفيحاء، عمان، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ، ٢/٣٩٩-٤٠٠.

(٣) يُنظر كلام القاضي عياض، الذي مضى ونقَلَه عنه الإمام ابن كثير، والحاشية التي نقلتُها على حكمه على الروايات في هذا.

(٤) لم أقف عليه إلاّ عند الإمام القرطبي في هذا الموضع، ولم يَعْزه لمصدرٍ معتمد في الحديث، ولم أستقص البحث.

تعالى: ﴿وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾، [يس: ٤٠]. فثبتَ[١] بهذا أنّ الزهرة وسُهيلاً قد كانا قبل خَلْق آدم.

ثم إنّ قول الملائكة: ﴿مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَآ﴾، [الفرقان: ١٨]، عورة: لا تَقْدِر على فتنتنا، وهذا كفر[٢] نعوذ بالله منه، ومِن نسبتِه إلى الملائكة الكرام صلوات الله عليهم أجمعين، وقد نزهناهم وهم المنزّهُون عن كل ما ذَكَره ونقَلَهُ المفسرون، سبحان ربك رب العزة عما يصفون"[٣].

والخلافُ في مدى ثبوت قصّة هاروت وماروت خلافٌ طويلٌ، روايةً ودرايةً، على ما سبقت الإشارة إليه فيما مضى من الكلام، ولا حاجة هنا إلى الدخول في تفاصيل تخريج الحديث فيها، لكن للإحاطة أنقلُ في الحاشية طرفاً مِن تفاصيل الحكم عليه، مع عدم موافقتي على ما انتهى إليه صاحب الحاشية مِن ترجيحه ثبوت الحديث؛ وذلك لأننا في حكْم مثل هذه الرواية، علينا تحكيم أسباب القبول والردّ في منهج المحدّثين، ومنها تحكيم أصولهم في نقد المتن[٤].

---

(٢) قوله رحمه الله: "فثبَتَ بهذا..." المراد به أي: بالاستدلال العقليّ، لا بهذا الحديث؛ لأنه حديثٌ لا يصح؛ ولأنه جاء في سياق ردّه لهذه الروايات بشأن القصة، وانظر الحواشي التي مضتْ قريباً بشأن الروايات في ذلك، والحاشية المطوّلة الآتية بعد قليل.

(٣) لم يتبيّن لي وجْه كونه كفراً.

(٤) الجامع لأحكام القرآن= تفسير القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي، شمس الدين، القرطبي، المتوفى ٦٧١هـ، تحقيق أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، القاهرة، دار الكتب المصرية، الطبعة الثانية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

(١) إليك طرفاً من النقل المطوّل عن مدى ثبوت الأحاديث في ذلك، منقولة من كتاب "الكفاية في التفسير بالمأثور والدراية"، د. عبد الله خضر حمد، دار القلم، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٣٨هـ- ٢٠١٧م. ٦١/٣، وما بعدها، حاشية (٨)، ونَصُّها: "بلغت طرق قصة هاروت وماروت نيفاً وعشرين طريقاً كما ذكر ذلك الألوسي في روح المعاني: ٣٤١/١، وذكر جلها =

www.alukah.net
شبكة الألوكة

= الحافظ ابن حجر في العجاب -تحقيق: الأنيس-: ٣١٤-٣٤٣ عند حديثه عن سبب نزول هذه الآية. وقد اختلف العلماء في ثبوتها، فممن أثبتها الحافظ هنا وفي القول المسدد في الذب عن المسند: ٨٩-٩٠ إذ قال: "وله طرق كثيرة جمعتها في جزء مفرد يكاد يكون الواقف عليه أن يقطع بوقوع هذه القصة لكثرة الطرق الواردة فيها وقوة مخارج أكثرها، والله أعلم". كما أخرج حديثها ابن حبان في صحيحه: ١٤/٦٣ - ٦٤ رقم: ٦١٨٦، والحاكم في مستدركه: ٤/٦٠٧ - ٦٠٨ مصححاً له ووافقه الذهبي في التلخيص. وقال الهيثمي في مجمع الزوائد: ٦/٣١٤: "ورجاله رجال الصحيح غير موسى بن جبير، وهو ثقة". وصححه أيضاً ابن حجر الهيثمي في الزواجر عن اقتراف الكبائر: ٢/١٧٢، وأفرد السيوطي في قصتهما جزءاً كما ذكر ذلك في الإتقان: ٢/١٨٠، ويظهر أن الألوسي في روح المعاني: ١/٣٤٣ نقل عنه اعتراضه على من أنكر القصة بأن "الإمام أحمد وابن حبان والبيهقي وغيرهم رووها مرفوعة وموقوفة على علي وابن عباس وابن عمر وابن مسعود-رضي الله عنهم-بأسانيد عديدة صحيحة يكاد الواقف عليها يقطع بصحتها لكثرتها وقوة مخرجيها". وعلي القارئ في شرح الشفا: ٢/٣٢٠ - ٣٢١ إذ قال بعد إيراده لبعض الطرق: "ولا يخفى أن الحديث كما تراه مرفوعاً وموقوفاً له أصل ثابت في الجملة لتعدد طرقه واختلاف سنده ... وموقوفاً على علي وابن عباس كما مر، وعن ابن عمر وابن مسعود بأسانيد صحيحة وقد قيل: لهذه القصة طرق تفيد العلم بصحتها". وقد ضعف هذه الروايات القاضي عياض في الشفا-مع الشرح لعلي القاري-: ٢/٣١٨ - ٣٢٢ إذ قال: "فمما احتج به من لم يوجب عصمة جميعهم (أي: الملائكة) قصة هاروت وماروت وما ذكر فيها أهل الأخبار ونقلة المفسرين، وما روي عن علي وابن عباس في خبرهما وابتلائهما فاعلم -أكرمك الله- أن هذه الأخبار لم يرد منها شيء لا سقيم ولا صحيح عن رسول الله ﷺ، وليس هو شيء يؤخذ بقياس، والذي منه في القرآن اختلف المفسرون في معناه وأنكر ما قال بعضهم فيه كثير من السلف كما سنذكره، وهذه الأخبار من كتب اليهود وافترائهم كما قصه الله تعالى أول الآيات من افترائهم بذلك على سليمان وتكفيرهم إياه، وقد انطوت القصة على شُنَع عظيمة، وها نحن نخبر في ذلك ما يكشف غطاءَ هذه الإشكالات إن شاء الله". ثم شرع في ذكر ما يزيف القصة ويبطلها من وجوه. ووافقه ابن حزم في الفصل في الملل والأهواء والنحل: ٤/٣٢- ٣٤ فقال: (إن قوماً نسبوا إلى الله تعالى ما لم يأت به قط أثر يجب أن يشتغل به، وإنما هو كذب مفترى-إلى أن قال-فصح أنها خرافة موضوعة)، وابن العربي في أحكام القرآن: ١/٣٠ إذ قال: "وتحقيق القول =

شبكة الألوكة - قسم الكتب

= فيه أنه لم يصح سنده، ولكنه جائز كله في العقل لو صح النقل". وابن عطية في المحرر الوجيز: ٣١٨/١، والقرطبي في الجامع لأحكام القرآن: ٥٢/٢ إذ قال: "قلنا: هذا كله ضعيف وبعيد عن ابن عمر وغيره لا يصح منه شيء فإنه قولٌ تدفعه الأصول في الملائكة، الذين هم أمناء الله على وحيه، وسفراؤه إلى رسله، ومما يدل على عدم صحته أن الله تعالى خلق النجوم وهذه الكواكب حين خلق السماء، ففي الخبر "أن السماء لما خلقت خلق فيها سبعة دوارة: زحل والمشتري وبهرام وعطارد والزهرة والشمس والقمر" وهذا معنى قول الله تعالى: ﴿وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [يس: ٤٠]، فثبت بهذا أن الزهرة وسهيلاً قد كانا قبل خلق آدم". وأبو حيان في البحر المحيط: ٣٢٩/١، وابن كثير في البداية والنهاية: ٣٧/١ – ٣٨ إذ قال: "وأما ما يذكره كثير من المفسرين في قصة هاروت وماروت ... فهذا أظنه من وضع الإسرائيليين، وإن كان قد أخرجه كعب الأحبار وتلقاه عنه طائفة من السلف، فذكروه على سبيل الحكاية والتحديث عن بني إسرائيل ... "، وجعل في تفسيره: ١٧٥/١ رواية سالم عن ابن عمر عن كعب عند عبد الرازق في التفسير: ٥٣/١ – ٥٤ أصح وأثبت من رواية نافع عن ابن عمر في المسند وغيره؛ لأن سالماً أثبت في أبيه من مولاه نافع قال: "فدار الحديث ورجع إلى نقل كعب الأحبار عن كتب بني إسرائيل، والله أعلم". وقال في تفسيره أيضاً: ١٧٨/١: "وقد رويَتْ قصة هاروت وماروت عن جماعة من التابعين كمجاهد والسدي والحسن وقتادة وأبي العالية والزهري والربيع بن أنس ومقاتل بن حيان وغيرهم، وقصها خلق من المفسرين المتقدمين والمتأخرين، وحاصلها راجع في تفصيلها إلى أخبار بني إسرائيل، إذ ليس فيها حديث مرفوع صحيح متصل الإسناد إلى الصادق المصدوق المعصوم، الذي لا ينطق عن الهوى، وظاهر القرآن إجمالُ القصة من غير بسط ولا إطناب فيها، فنحن نؤمن بما ورد في القرآن على ما أراده الله تعالى، والله أعلم بحقيقة الحال"، وابن الجوزي في زاد المسير: ١٢٤/١، والرازي في مفاتيح الغيب: ٢٣٧/٣ إذ قال: "واعلم بأن هذه الرواية فاسدة مردودة غير مقبولة" ثم أخذ يعدد وجوه بطلانها، وأبو السعود في إرشاد العقل السليم: ١٣٨/١. ومن المعاصرين الألوسي في روح المعاني: ٣٤١/١ والعلامة أحمد شاكر في تخريجه لأحاديث الطبري: ٤٣٣/٢ رقم: ١٦٨٨ وفي تخريجه لأحاديث المسند: ٢٩/٩ – ٣٣ رقم: ٦١٧٨، وقال في: ٣٢/٩ معقباً على كلام ابن حجر السابق في القول المسدد "أمّا هذا الذي جزم به الحافظ بصحة وقوع هذه القصة صحةً قريبة من القطع؛ لكثرة طرقها وقوة مخارج أكثرها فلا، فإنها كلها طرق معلولة أو واهية بالإضافة إلى مخالفتها الواضحة للعقل لا من جهة عصمة الملائكة القطعية فقط بل من =

www.alukah.net
شبكة الألوكة

= ناحية أن الكوكب الذي نراه صغيراً في عين الناظر قد يكون حجمه أضعاف جسم الكرة الأرضية بالآلاف المؤلفة من الأضعاف؛ فأنى يكون جسم المرأة الصغير إلى هذه الأجرام الفلكية الهائلة". وعزا في نفس الموضع القول بوضع بني إسرائيل لها، وأنها حكاية خرافية، لأستاذه رشيد رضا. وكذا قال أبو شهبة في كتابه: الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير: ١٦٢ - ١٦٣، وضعف شعيب الأرناؤوط في تخريجه أحاديث ابن حبان: ١٦٤/١٤ رقم: ٦١٨٦ حديث ابن عمر المرفوع، وقال عنه هو وزميلاه في تخريج أحاديث المسند: ٣١٨/١٠ رقم: ٦١٨٦ "إسناده ضعيف ومتنه باطل". والأظهر-والله أعلم-في هذه المسألة ثبوت الحادثة لكثرة طرقها وقوة مخارج أكثرها ولا ينبغي رد الأسانيد الثابتة بمثل تلك الاعتراضات، بل الواجب جمع تلك الروايات وأخذ التفاصيل الصحيحة ورد الضعيفة، قال ابن حجر في العجاب-تحقيق الأنيس-: ٣٣٢/١ - ٣٤٣ عند ذكره سبب نزول هذه الآية: "طعَن في هذه القصة من أصلها بعض أهل العلم ... وليس العجب من المتكلم والفقيه، إنما العجب ممن ينتسب إلى الحديث، كيف يُطْلق على خبر ورد بهذه الأسانيد القوية مع كثرة طرقها وتباين أسانيدها أنه باطل، أو نحو ذلك من العبارة مع دعواهم تقوية أحاديث غريبة أو واردة من أوجه لكنها واهية، واحتجاجهم بها والعمل بمقتضاها- إلى أن قال-وأقول: إن في طرق هذه القصة القوي والضعيف ولا سبيل إلى رد الجميع فإنه ينادي على من أطلقه بقلة الاطلاع والإقدام على رد ما لا يعلمه، لكن الأولى أن يُنظر إلى ما اختلفت فيه بالزيادة والنقص فيؤخذ بما اجتمعت عليه، ويؤخذ من المختلف بما قوي، ويطرح ما ضعف، أو ما اضطرب فإن الاضطراب إذا بعُد به الجمع بين المختلف ولم يترجح شيء منه التحق بالضعيف المردود، والله المستعان". أما ما قيل من عصمة الملائكة لأنهم يسبحون الليل والنهار لا يفترون ويفعلون ما يؤمرون فهو صدق لا خلاف فيه، لكنه خبر عن حالهم، وهو ما يجوز أن تتغير لاحقاً فيتم الإخبار عنها بذلك أيضاً بعدُ، وكله حق وصدق لا خلاف فيه. أو يكون من العام الذي دخَله التخصيص، ولا وجه لمنع ذلك، أو أن هذين الملكان [الملكين] قد خرجا عن صفة الملائكة؛ لإلقاء نعت البشرية من الشهوة النفسية عليهما ابتلاء لهم في القضية، والعلم لله تعالى. انظر: أحكام القرآن لابن العربي: ٣٠/١، فتح القدير للشوكاني: ١٨٢/١-١٨٣، شرح الشفا لعلي القاري: ٣٢١/٢. وأما تحوّل المرأة إلى كوكب الزهرة فقد أخرج ابن أبي حاتم: ٣٠٥/١ رقم: ١٠١٢ عن ابن عباس القصة وفيها: (وفي ذلك الزمان امرأة حسنها في النساء كحسن الزهرة في سائر الكواكب"، قال ابن كثير في تفسيره: ٢٧٦/١-٢٧٧ بعد إيراده لها: =

نكتفي بهذا القدْر عن موضوع هاروت وماروت، وأَعتذِرُ عن هذه الإطالة في هذا الموضوع، **لكن، أَردتُ أنْ يَقفَ القارئ على هذا التطويل والتهويل في تفسير بعض المفسّرين بالأثر، حينما لا يَفحصون المرويات الفحص الكافي، ولا يُميّزون الثابت منها عن الزائف.**

كما أدرتُ بِما أوردتُه هنا بيان أنه في مثل هذه القضايا، وهذا النوع مِن الروايات المختلَف فيها مِن الناحية الحديثية، فإنه ينبغي إعمال جوانب نقْد المتن، وترجيح تنزيه كتاب الله عن تفسيره بمثل هذا النوع مِن الروايات، التي تكتنفها الشكوك روايةً، والغرابة عقلاً ومنطقاً. والحمد لله رب العالمين.

= "وقد رواه الحاكم في مستدركه مطولاً عن أبي زكريا العنبري ... ثم قال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه. فهذا أقرب ما روي في شأن الزهرة، والله أعلم). أما بقية الوجوه التي ذكرها من ضَعَّف هذه القصة مطلقاً سواء أكانت وجوهاً عقلية أم إسنادية فلا تقوم في وجه الأسانيد القوية التي وردت بها القصة، والله أعلم". انتهتْ حاشية صاحب "الكفاية في التفسير بالمأثور والدراية".

وانظر أيضاً: "إسعاف الأخيار بما اشتهر ولم يصح من الأحاديث والآثار والقصص والأشعار"، محمد بن عبد الله با موسى، مكة المكرمة، السعودية، مكتبة الأسدي، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م، ٢/٣٦٢-٣٦٦.

الفصل السابع
ضوابط منهجية في التفسيرِ

ويَنقسم إلى تمهيدٍ وثلاثة مباحث:

تمهيدٌ.

المبحث الأوَّل: معالم المنهج بين التفسير بالمأثور والتفسير بالمعقول.

المبحث الثَّاني: قواعد منهجية للتعامل مع روايات أهل الكتاب.

المبحث الثَّالث: قواعد منهجية لتمييز الصحيح من الخطأ في التفسير.

المبحث الرَّابع: قصّة أيوب عليه السلام في ضوء منهجية التفسير.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

تمهيد

خَصّصتُ هذا الفصل لأجْمع فيه الكلام عن بعض الضوابط المنهجية في التفسير، التي ينبغي العناية بها، وتطبيقها في تدبّر كتاب الله تعالى وتفسيره والاستنباط منه، وتمحيص الأقاويل في تفسيره وتدبّره؛ للتأكد مِن صوابها.

وهنا نستحضر ما مضى في بعض الفصول والمباحث مِن التركيز على منهجية التفسير، على الرغم مِن أنّ الكتاب كله إنما هو لخدمة هذه المنهجية المطلوبة لفقه كتاب الله تعالى.

ومِن ذلك ما مضى مِن الفصول والمباحث مِن مناقشاتٍ وبيانٍ لضوابط المقبول والمردود مِن التفسير بنوعيه: المأثور، والمعقول.

مؤمِّلاً في أن يكون لهذا الجمع لهذه الضوابط هنا فائدةٌ للراغب في تتبّعها بخصوصها، وأنْ يكون هذا الإبراز لها مفيداً لدارس كتاب الله والمعتني بتدبره وفقهه.

المبحث الأول
معالم المنهج بين التفسير بالمأثور والتفسير بالمعقول

المطّلعون على منهجية التفسير بين كلٍّ مِن التفسير بالمأثور والتفسير بالمعقول، قد يتجاذبُ أذهانَهم هذان المنهجان، وربما بقي التساؤل في أذهان بعضهم: أَيُّ المنهجين نُقدِّم؟ أو أيهما المتعيّن انتهاجه أو الاحتكام إليه في تفسيرنا لكتاب الله وفقهه؟

والجواب هو: كِلا المنهجين ينبغي العنايةُ به؛ إذ كلٌّ منهما لا بدّ منه لفقهنا للكتاب العزيز؛ فالواجب الجمع بين العنايةِ بكلٍّ مِن التفسير بالمأثور، والتفسير بالمعقول، لكن بشرطِ تحكيم الضوابط المنهجية في كلٍّ منهما؛ إذ هي المعيارُ لتمييز المقبول مِن المردود مِن كلٍّ منهما.

وهذا يَعني أنّ في حصيلةِ كلٍّ مِن المنهجين في التفسير ومصادرِه احتمالَ الصواب واحتمالَ الخطأ؛ وبالتالي فالعبرة بسدادِ المنهجية في تطبيقاتِ كلٍّ مِن نوعيْ التفسير.

وهذا يعني، أيضاً، أنّه لا يَصحُّ أن نُسيء لأحدِ نوعيْ التفسير هذين بالحكم عليه بالنوع الآخَر أو بمقتضياته.

لقد رأينا في بعض الأحيان ادعاءَ التعارض أو التصادم بين هذين النوعين من التفسير، وهو ادّعاءٌ يُسيء إلى المنهجية السديدة المطلوبة لتدبّر القرآن وتفسيره وفقهه.

إذَنْ، **هما مسْلكان ينبغي مراعاتهما معاً في التفسير**، لكن، كما قلتُ، بشرطِ تصحيحِ منهجِ الاختيار منهما بحسب دلالة الدليل محرَّراً.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

وهذا الأمر هو ما استهدفتُ بيانه وتوضيحه في هذا الكتاب كله، بل ربما كنتُ اتّجهتُ بسببه لكتابة هذا الكتاب.

ومعلومٌ أنّه بسبب انقسام التأويل، أو التفسير للقرآن الكريم إلى: تأويلٍ مقبول، وتأويلٍ مردود، ويَدخل فيهما انقسام كلٍّ مِن التفسير بالرواية والتفسير بالرأي إلى قسمين: مقبول ومردود.

وبناءً على ذلك، قد حصَل كلامٌ كثير بين الأئمة والعلماء في حكم القول في القرآن بالرأي، ما بين كلامٍ مقبولٍ، وكلامٍ غيرِ مقبول.

والملاحَظ أنه قد يَحصُل الخطأ أحياناً بسبب الإجمال في الكلام، أو التعميم، أو الإطلاق؛ وبناءً عليه؛ قد يَلتبس على الناس المعنى، ويَحصل الخلط بين الرأي المقبول والرأي المردود.

وبسبب ذلك؛ ربما استدلَّ بعضهم لرأيه الخطأ ببعض الآيات والأحاديث الواردة في منْع القول في القرآن بالرأي، أو بغير علم؛ متمسّكاً بهذا الإطلاق غيرِ المراد في النصوص، دون فقهٍ للمقصود بها!

ومِن هنا وَجَبت العنايةُ بتحريرِ مسألةِ الموقفِ مِن التفسير بالرأي، وتوضيح معايير قبوله أو ردّه، وفقْه الأحاديث في ذلك فقهاً صحيحاً؛ ثم وضْعها في موضعها الصحيح[١].

قال أحدُ الفضلاء في "ملتقى أهل التفسير"؛ متحدّثاً عن التأويل المردود:

"**يمكننا حصر أنواع التأويل الباطلة في النقاط الآتية**[٢]:

---

(٢) يُنظر ما مضى في هذا الموضوع في "الفصل الثالث: بيانٌ نظريّ لأنواع التفسير غير المقبول".

(٣) حذفتُ مِن هذه الأمور واحداً منها؛ لكونه غير صحيح، يتعلق بمصادر التفسير، وترتيب مَن يؤخذ عنه التفسير للقرآن.

١- التأويل مع الجهل بالعلوم الضرورية -أو ما يعرف بعلوم الآلة[١]- لكل من يَرُوم تفسير الذكر الحكيم، وهي تبدأ بمختلف علوم اللغة كلها، ثم بقية العلوم اللازمة للتأهل للتفسير، كالسيرة، والفقه، وأصول الفقه، وانتهاءً بعلوم القرآن كلها...إلخ.

٢- تأويل المتشابه من غير سندٍ من الكتاب أو السنة.

٣- حمْل المعنى القرآني على ظاهر اللغة، والتعسف في تفسيره تفسيراً لغوياً بحتاً مِن غير الرجوع إلى علوم القرآن، والسيرة، والفقه، وأصول الفقه، وإلى أقوال العلماء.

٤- التفسير المذهبي الذي يُحَكِّم الرأيَ والهوى في تفسير القرآن الكريم، ومعارضته بالرأي، أو العقل، أو القياس، أو الوَجْد والذوق، وغير ذلك.

٥- تخصيص اللفظ القرآني العام مِن غير حجة أو دليل، فضلاً عن أنّ السياق لا يَحتمل تخصيصه.

٦- التلفيق بين لفظتين كلٍّ منهما وردت في سياقٍ مخالِفٍ للسياق الذي وردتْ فيه الأخرى.

٧- تفسير الآية مِن القرآن، ثم القطع بأنّ ذلك هو مراد الله، وفي ذلك غلْقٌ لباب الاجتهاد، فضلاً عما فيه من قلة أدبٍ في التعامل مع كلام الله سبحانه"[٢].

---

(٢) تصحّفتْ في الأصل إلى: "الآية"!

(١) أرشيف ملتقى أهل التفسير، تم تحميله في: المحرم ١٤٣٢هـ = ديسمبر ٢٠١٠م، ملاحظة: [تجد رابط الموضوع الذي تتصفحه، أسفل يسار شاشة عرض الكتاب، إذا ضغطت على الرابط ينقلك للموضوع على الإنترنت لتطالع ما قد يكون جَدّ فيه من مشاركات بعد تاريخ تحميل الأرشيف ...]. رابط الموقع: http://tafsir.net. وهو جزءٌ مِن نقاشٍ طويل جرى بين أكثرَ مِن شخصٍ.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

ولتحديد المنهجية السديدة في تفسير الكتاب العزيز، إضافةً إلى مضى مِن المنهجية، ينبغي العناية بالآتي:

- التسليم بمشروعيةِ كلٍّ مِن التفسير بالمأثور والتفسير بالمعقول، وَفْق ضوابط القبول والردّ لكلٍّ منهما.
- الإفادة مِن مختلف التخصصات العلمية في مختلف الفنون لاستخراج معاني الآيات والألفاظ في القرآن الكريم، وفقهه وتدبّره وتفسيره.
- الإفادة مِن معطيات الإعجاز العلمي والطبّي في القرآن الكريم، والعناية به في ضوء الأبحاث المتخصصة الحديثة، والقواعد المنهجية في التفسير.

إلى آخر ما يمكن قوله في هذا الباب، مما له أهميةٌ في باب تفسير كتاب الله تعالى، وتدبّره وفقهه.

المبحث الثاني
قواعد منهجية للتعامل مع روايات أهل الكتاب

حدّدتُ هذا العنوان للحديث عنه؛ لِـما تبيّن مِن أنّ جُلّ الأمثلة التطبيقية تلك السابق ذِكْرها، هي مما يتعلق بالإسرائيليات، وجُلّ المنتقَد مِن تفسير بعض المفسرين هو متعلق بالإسرائيليات.

ومِن المهمّ أنْ يؤخذ العلم أخذاً منهجياً، لا عشوائيّاً، وإليك بعض القواعد الضابطة للتعامل مع روايات أهل الكتاب، أو الروايات بشأنهم، التي إذا سارَ وَفْقَها المتعامل مع تفسير القرآن الكريم؛ عُصِم بإذن الله مِن الحيْدةِ عن طريق التوفيق ووُفّقَ للسلامة مِن الخطأ. ولعل مِن أهمها الآتي:

القاعدة الأُولى: وجوب الاطّلاع على ما ورد في القرآن والثابت مِن الأحاديث:

وهذا مطْلبٌ مهمّ؛ إذْ بالاطّلاع على ما ورد في القرآن الكريم والثابت مِن الأحاديث عن رسول الله ﷺ، مجتمعةً لا مُفرَّقةً، يَتّضح الحق مِن الباطل في الروايات الإسرائيلية المعْنِيّة، كما يتّضح الحكم الصحيح تُجاهها، كما يّتضح بذلك الموقفُ المنهجيّ من الإسرائيليات في ضوء نصوص الوحي هذه.

هذا الجمع بين الوقوف على الآيات والوقوف على الأحاديث في التفسير عاصِمٌ مِن الزلل، ومُعِينٌ على الوصول للصواب.

وبتطبيق هذا على ما جاء بشأن الروايات الإسرائيلية؛ فإنَّه باطّلاعك على مختَلف الأحاديث الثابتة الواردة عن الرسول ﷺ، وعلى مختلَف الآيات في

www.alukah.net
شبكة الألوكة

كتاب الله في الموضوع؛ سيتّضح الموقف المنهجيّ مِن الروايات الإسرائيلية.

فمثلاً: بالاطّلاع على الحديث عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، قَالَ: كَانَ أَهْلُ الكِتَابِ يَقْرَءُونَ التَّوْرَاةَ بِالعِبْرَانِيَّةِ، وَيُفَسِّرُونَهَا بِالعَرَبِيَّةِ لِأَهْلِ الإِسْلاَمِ، فَقَالَ رَسُولُ ﷺ: (**لا تُصَدِّقُوا أَهْلَ الكِتَابِ وَلا تُكَذِّبُوهُمْ، وَقُولُوا:** ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا﴾، **الآيَةَ**)، [البقرة: ١٣٦][1]، مع الاطّلاع، أيضاً، على الآية كاملةً وهي: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ وَمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِيَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمۡ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّنۡهُمۡ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ﴾، [البقرة: ١٣٦]، والوقوف، أيضاً، على باقي الأحاديث ذات العلاقة، وباقي الآيات ذات العلاقة؛ يَتّضح لك الموقفُ الشرعيّ في الموضوع.

والأمثلة في هذا كثيرة، وهي ميدانٌ لِحُسْـــن الفقه عن الله جلّ جلاله وعن رسوله ﷺ.

القاعدة الثانية: لا يكفي مجرّد الوقوف على النصوص:

نعمْ، لا يكفي مجرد الوقوف على النصـــوص، وإنما لا بد مِن فقهها فقهاً صحيحاً؛ وذلك بمعرفة دلالات ألفاظها، والتأكد مِن موْقعها مِن بقية النصوص الأخرى ذات العلاقة.

ولْأضـرب مثَلاً توضـيحيّاً بالنظر في دلالات هذا الحديث: (**بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً، وَحَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْـرَائِيلَ وَلاَ حَرَجَ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**)[2]، فالواجب هنا هو التنبّه إلى هذه الدقة المنهجية في دلالات هذا الحديث:

فأوّلاً: قوله ﷺ: (...**وَحَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْـــرَائِيلَ وَلاَ حَرَجَ**)، يؤخذ مع بقية

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، برقم ٤٤٨٥، و٧٣٦٢، و٧٥٤٢.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، برقم ٣٢٧٤، و٣٤٦١، عن عبد الله بن عمرو.

الأحاديث -لا معزولاً عنها-.

ثانياً: في قوله ﷺ: **(وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ)**، إشارة لطيفة للتحذير مِن عدم التثبت مما في الإسرائيليات وغيرها مِن الأكاذيب! وكلُّ هذه الأحاديث معالِمُ لتحديدِ المنهج السديد في الموقف مِن الإسرائيليات الواردة في مصادر أهل الكتاب.

ثالثاً: ومِن معالِم تحديد الموقف مِن الإسرائيليات، أيضاً، أن نُلاحِظ أنه قال: **(وَحَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلاَ حَرَجَ)**، ولم يَقُل: وخذوا عن بني إسرائيل، أو: واعتمدوا ما رووه لكم!

رابعاً: إذا نظرتَ إلى رواياتِ هذا الحديث ورأيتَ سببَ وروده؛ عَرَفتَ سياقه الذي قاله فيه رسول الله ﷺ، فأدركتَ أنّ سياقه لا يَدلّ على أنّ المقصود به الإطلاق، وإنما هو حُكْمٌ واردٌ على الظرف والحكاية المثيرة للحديث، فسببُه يُساعد في حُسْن فقهه. وعلى هذا المعنى، كذلك، يُفْهم حديث: **(إِذَا حَدَّثَكُمْ أَهْلُ الْكِتَابِ فَلَا تُصَدِّقُوهُمْ وَلَا تُكَذِّبُوهُمْ. فَإِمَّا أَنْ يُحَدِّثُوكُمْ بِبَاطِلٍ فَتُصَدِّقُوهُمْ، وَإِمَّا أَنْ يُحَدِّثُوكُمْ بِحَقٍّ فَتُكَذِّبُوهُمْ. وَقُولُوا: آمَنَّا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ)**[1].

خامساً: إذا ضممتَ إلى هذا الحديث وسائر الأحاديث الأخرى هذه الآيةَ وما في معناها: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ وَمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِيَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمۡ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّنۡهُمۡ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ﴾، [البقرة: ١٣٦]؛ ظَهَر لك الحكْمُ والمنهج معاً في هذا الموضوع!

---

(١) انظر التخريج والتعديل على هذا الحديث في الحاشية الآتية بعد نحو صفحتين.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

هذه إشارةٌ أردتُ ذِكْرَها؛ بياناً لأساسٍ منهجيٍّ لِفقْه هذه الموضوعات في نصوص الكتاب والسنّة، والمنهجية اللازمة لتفسير كتاب الله تعالى تفسيراً سديداً، بإذنه عزّ وجلّ.

القاعدة الثالثة: وجوب جمْع الأدلة وعدم اجتزاء بعضها والغفلة عن الباقي:

وبهذا الجمع بين الآيات والأحاديث وروايات الحديث الواحد؛ يَتّضح أنّ المهمّ والمرتَكَز، هو: أنّ المنهج الشرعيّ في التفسير -فيما يتعلق برواياتِ أهل الكتاب- منهجٌ قائمٌ على التماس الحق والصوابِ مِن سبيله؛ فلا يَقبل هذا المنهجُ إلا ثابتاً مِن الأدلة والروايات والأخبار، ولا يَقبل هذا المنهجُ، أيضاً، ذلك الثابتَ إلا في موضعه الصحيح؛ بأنْ يُفقَهَ معناه ومدلولُه فقهاً صحيحاً تشهد له سائر الأدلة الصحيحة؛ لِتجتمع دلالةُ الرواية، ودلالة الدراية كليهما؛ لمعرفة الحق والصواب، وتمييزهما مما سِواهما.

ولهذا فإنّ مِن الضوابط الشرعية في التعامل مع الروايات والقصص المأخوذة عن مصادر أهل الكتاب، التي دخَلَها التحريف -مع كون أصلها حقّاً- أنْ يُتعامل معها بحذَرٍ؛ لئلا نَقبل زائفاً، ولا نَرُدّ حقّاً؛ تطبيقاً لهذا المبدأ، الذي تقرر في هذا المنهج الشرعي؛ وعملاً بمختَلف الأدلة في الموضوع!

وهذا هو الذي ينبغي أنْ يَجتمع عليه فقه المسلمين المتكلمين في هذا الموضوع؛ فلا يَقعون في أَخْذ بعض الأدلة الشرعية وإهمال بعضها الآخر، أو الغفلة عن بعض آخَرَ منها، وهو أمرٌ واردٌ، أو أمرٌ واقعٌ في الناس، فكم رأينا مِن المتكلمين في هذا الموضوع مِن العلماء وطلبة العلم مَن يأخذ حديثاً واحداً؛ فيُعمّمُ حكمَه، كما فعَلَه بعضهم مع الحديث الثابت السابق ذِكْره: (**بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً، وَحَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلاَ حَرَجَ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**)، إذ

التفتَ إلى هذا الإذن النبويّ منه ﷺ؛ فأَطلق العنان لنفسه وللناس في التلقّف لِما عند بني إسرائيل –وهم أهل الكتاب– كيفما اتّفق، ونسي الأدلة الأخرى مِن الكتاب والسنّة، ومنها: ما كان في ظاهره بعكسِ هذا الحديث، كالأخذ بالحديث في إنكار الرسول ﷺ على عمر قراءتَه لشيء مِن التوراة، وإطلاق هذا الحُكم والغفلة أو نسيان حديث: **(وَحَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلاَ حَرَجَ)**[1].

فكما ترى، هذان مسْلكان متعارضان، وكلاهما يَستند إلى حديثٍ ثابتٍ عن رسول الله ﷺ، وليستْ الأحاديث بمتعارضة، لكن، الذي تَعارَضَ هو فهْمنا للمراد مِن الحديثين كليهما؛ والواقع أنّ بعض الناس يأخذ الحديث الصحيح، ويُعنى بالتثبت مِن صحة روايته، لكن، لا يتنبّه لوجوب التثبت مِن دلالته؛ ليَضع كل حديثٍ ثابتٍ في موضعه المراد به؛ فيَسلمَ مِن مثل ذَيْنِك المسْلكين السابق ذكرهما؛ ويُجنّب نفسَه التسبب في إيهام تعارُض الأحاديث، وهي ليست متعارضةً. وإنّ ما يُجنّبنا هذا المسْلك الخطأ، هو مراعاة هذا المنهج الذي قررتُه.

تَوافُقٌ لطيف:

قد سرّني بعد أنْ قرّرتُ هذا المنهج، وقوفي على قولٍ للإمام ابن تيمية يُقرّر المنهج نفسه، حيث قال[2]:

"وَلِهَذَا، لَمَّا كَانَ قَدْ دَخَلَ فِيمَا يَنْقُلُهُ أَهْلُ الْكِتَابِ عَنْ الْأَنْبِيَاءِ تَحْرِيفٌ وَتَبْدِيلٌ:

– كَانَ مَا عَلِمْنَا أَنَّهُ صِدْقٌ عَنْهُمْ؛ آمَنَّا بِهِ.

– وَمَا عَلِمْنَا أَنَّهُ كَذِبٌ؛ رَدَدْنَاهُ.

---

(٢) الحديث عند البخاري في صحيحه، على ما مرّ قريباً.

(٣) في مجموع الفتاوى، ٤٢٥/١١.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

- وَمَا لَمْ نَعْلَمْ حَالَهُ؛ لَمْ نُصَدِّقْهُ وَلَمْ نُكَذِّبْهُ، كَمَا رَوَى الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ[١] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: **(إِذَا حَدَّثَكُمْ أَهْلُ الْكِتَابِ فَلَا تُصَدِّقُوهُمْ وَلَا تُكَذِّبُوهُمْ. فَإِمَّا أَنْ يُحَدِّثُوكُمْ[٢] بِبَاطِلٍ فَتُصَدِّقُوهُمْ، وَإِمَّا أَنْ يُحَدِّثُوكُمْ بِحَقٍّ فَتُكَذِّبُوهُمْ. وَقُولُوا: آمَنَّا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ)**[٣]".

وهذا الحديثُ له سببٌ، وهو مما يساعِد في فهْمِ سياقه، الذي قاله فيه رسول الله ﷺ. وقد علّقَ بعضُهم على هذا الحديث، ومن ذلك قول شعيب الأرنؤوط:

"هذا خاص بما هو مسكوت عنه في شريعتنا، ولا هو مما عَلِمْنا صحته، مما بأيدينا مما يُشهد له بالصدق، ولا هو مما عَلِمْنا كَذِبَه بما عندنا مِمَّا يخالفه، فالمسكوت عنه لا نؤمن به ولا نكَذِّبه، وتجوز حكايته. فقد روى البخاري (٣٤٦١) من حديث عبد الله بن عمرو أن النبي ﷺ قال: **(بلّغوا عني ولو آية، وحدّثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، ومن كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار)**، لكن ينبغي التنبه إلى أن إباحة التحدث عنهم فيما ليس عندنا دليل على صدقه ولا كذبه شيء، وذكْر ذلك في تفسير القرآن وجعْله قولاً أو رواية في معنى

---

(٢) هذا وَهَمٌ؛ فليس الحديث بهذا اللفظ في صحيح البخاري، وإنما هو عنده بلفظٍ آخر في عدة مواضع عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، منها: قَالَ: كَانَ أَهْلُ الكِتَابِ يَقْرَءُونَ التَّوْرَاةَ بِالعِبْرَانِيَّةِ، وَيُفَسِّرُونَهَا بِالعَرَبِيَّةِ لِأَهْلِ الإِسْلاَمِ، فَقَالَ رَسُولُ ﷺ: **(لا تُصَدِّقُوا أَهْلَ الكِتَابِ وَلا تُكَذِّبُوهُمْ، وَقُولُوا:** ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾ **الآيَةَ)**، [البقرة: ١٣٦]، برقم ٤٤٨٥، و٧٣٦٢، و٧٥٤٢. والآية كاملةً هي: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِيَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ﴾، [البقرة: ١٣٦].

(٣) تصحّفتْ هذه في برنامج المكتبة الشاملة الإلكتروني، في نسخته التي بين يديّ إلى: يُحَدِّثونكم، وهو خطأٌ روايةً، ولَحْنٌ لغةً، وهو مخالِفٌ لِما في مجموع الفتاوى، ١١/٤٢٥.

(٤) أحمد في المسند، برقم ١٧٢٢٥، وأبو داود، برقم ٣٦٤٤، عن أبي نملة، ﷺ، وأخرجه غيرهما.

الآيات، أو في تعيين ما لم يعيَّن فيها، أو في تفصيل ما أجمل فيها، شيء آخر، لأنّ في إثبات مثل ذلك بِجِوار كلام الله يوهم أنّ هذا -الذي لا نعرف صدقه ولا كَذِبه- مبيِّن لمعنى قول الله سبحانه، ومفصِّل لما أُجمل فيه، وحاشا لله ولكتابه من ذلك"(١).

والكلام في هذا يحتاج إلى تأنٍّ ونظرٍ إلى سائر النصوص، وسياقاتها، ومقاصدها.

وبهذا يتبين أنّ هذا الحديث بهذا اللفظ له سببٌ يُساعد في حُسْن فقهه؛ فسياق الحديث وسببُ وُرودِهِ مما ينبغي ملاحظته في فقهه؛ وذلك أنَّه يتعيَّنُ التأكد مِن تحديد المراد به: هل هو العموم، أو المراد خُصوص السبب؟ هذه قاعدةٌ عامّةٌ في فقه النصوص مهمة، على ما أوضحتُهُ قبل قليل في متن هذا البحث.

وأمّا الحديث بلفظ: (**إِذَا حَدَّثَكُمْ أَهْلُ الْكِتَابِ فَلَا تُصَدِّقُوهُمْ وَلَا تُكَذِّبُوهُمْ. فَإِمَّا أَنْ يُحَدِّثُوكُمْ بِبَاطِلٍ فَتُصَدِّقُوهُمْ وَإِمَّا أَنْ يُحَدِّثُوكُمْ بِحَقٍّ فَتُكَذِّبُوهُمْ. وَقُولُوا: آمَنَّا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ**)، فليس هو في صحيح البخاري، عن أبي هريرة، كما قلتُ، لكنه، عند البخاري باللفظ الذي ذكرتُه في حاشيةٍ مضتْ قريباً.

(١) تعليقه على سنن أبي داود، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م، ٤٨٨/٥، على الحديث رقم (٣٦٤٤).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

المبحث الثالث
قواعد منهجية لتمييز الصحيح من الخطأ في التفسير

وبعد عرْض تلك الأمثلة مِن بعض كتب التفسير، وما وردَ فيه مِن القصص والحكايات وسِواها، التي جُلّها مِن قصص الغابرين مِن الأمم، ومِنهم السابقون مِن أهل الكتاب، قصصٌ لا يُمكن قَبولها عقلاً أو شرعاً.

أُريد التنبيه -على سبيل الإيجاز- على معيار التثبت، الذي ينبغي تطبيقه على تفسير المفسرين، أياً كان هذا التفسير، سواءٌ أكان في مجال الروايات الإسرائيلية أم سِواها، وهو أنّ مِن واجبِ المسلمِ في هذا العصر التثبّت والتمحيص، وعدم التقليد لأخطاءِ مَن أخطأ في هذا الباب، أو التكرار لها.

فإليك نقاطاً تُعدُّ عواصمَ مِن الوقوع في الخطأ في تفسير كتاب الله، ينبغي العنايةُ بها، والتعرف عليها -على الرغم مما قد يكون فيها مِن تكرارٍ لبعض القواعد السابقة-مقتصراً على ثلاثِ نقاطٍ، وهي:

القاعدة الأُولى: كلُّ معنىً يُخالِف الكتاب والسنّة فهو باطل:

ما أجمَلَ ما قرره الإمام ابن تيمية مِن هذه الضوابط في كثيرٍ مِن كتاباته، التي ينبغي إعمالها في قَبول الأقوال في التفسير وردّها! ومنها الآتي:

١- "كُلُّ مَعْنًى يُخَالِفُ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ؛ فَهُوَ بَاطِلٌ وَحُجَّتُهُ دَاحِضَةٌ.

٢- وَكُلُّ مَا وَافَقَ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ -وَالْمُرَادُ بِالْخِطَابِ غَيْرُهُ- إذَا فُسِّرَ بِهِ

الْخِطَابُ؛ فَهُوَ خَطَأٌ.

٣- وَإِنْ ذُكِرَ عَلَى سَبِيلِ الْإِشَارَةِ وَالِاعْتِبَارِ وَالْقِيَاسِ، فَقَدْ يَكُونُ حَقّاً وَقَدْ يَكُونُ بَاطِلاً"(١).

قلتُ: وهذه قواعد سهلةٌ مُريحةٌ منْضبِطة، سالِـمةٌ مِن أيِّ اعتراض؛ فلماذا الإعراض!

القاعدة الثانية: الحديث يُفسِّرُ بعضُه بعضاً والنصوص يُفسِّر بعضها بعضاً:

نعمْ، النصوص يُفسِّر بعضها بعضاً.

وأُوضّحها في النقاط الآتية:

١- **يجب التسليم بأنّ سِرَّ كشْف كثيرٍ مِن الخطأ في المسائل هو: جمْعُ نصوص الشريعة كلها في الباب الواحد، وجمْع ما يتعلق به -لفظاً ومعنىً- مما وردَ في مواضع أُخرى غيْر موضعه، والنظرُ في تلك النصوص مجتمعةً، لا متفرقةً؛ فحينئذٍ ينكشف لك الصواب مِن الخطأ، سواءٌ في فهمك أو في فهم غيرك، وهذه -مِن غير شكٍّ- مِن أجلّ القواعد المنهجية لفقه النصوص، كتاباً وسنّةً، فقهاً منهجيّاً منضبِطاً، وما غفَل عنها أحدٌ إلا وقَع في الزلل والخلل في فقهه للآيات والأحاديث!**

٢- قال الإمام أحمد، رحمه الله: "**الحديث إذا لم تجمع طُرُقه لم تفهمه، والحديث يُفَسِّر بعضه بعضا**"(٢).

نعم: "والحديث يُفَسِّر بعضُه بعضاً" هذه قاعدةٌ مهمةٌ لفقه الأحاديث في الباب الواحد، ولفقه اختلافِ رواياتِ الحديث، ولا سيما مع اتِّحاد مَخْرجه، بأنْ

---

(٢) مجموع الفتاوى، ١٣/٢٤٣.

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي، المتوفى ٤٦٣هـ، تحقيق د. محمود الطحان، الرياض، مكتبة المعارف، ٢/٢١٢.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

تكون الروايات واردةً عن طريقِ صحابيٍّ واحد.

إنها قاعدةٌ ينبغي أن يطّرِد تطبيقُ معناها في فقه آيات القرآن الكريم وتدبُّرها وتفسيرها، فإنّه ما وقعَ الخللُ في تفسير بعض المفسرين إلا مِن الغفلة عن تطبيق هذا المنهج؛ وذلك أنّ مما يُفسِّر آيات القرآن ما جاء في معناها -**لفظاً أو معنىً**- في مواضع أُخرى من الكتاب العزيز، إلى جانب الأحاديث الشريفة المفسِّرة له كذلك.

وقاعدة تفسير القرآن بالقرآن، متّسِقةٌ مع قاعدة "الحديث يُفسِّرُ بعضه بعضاً" تماماً، فالنصوص تُفسَّرُ بالنصوص، كتاباً وسنّةً.

والحقُّ أنه لو طَبّق كلُّ مَن فسّر القرآن هذا المنهجَ؛ لَسَلِم تفسيره مِن التفسيرات المتعارِضة مع القرآن أو مع شيءٍ منه!

٣- قد طبّق هذه القاعدة كثيرٌ مِن شُرّاح الحديث وسِواهم من الأئمة والعلماء، وقد يشير إليها الإمام البخاري في تبويبه في الجامع الصحيح إشارةً لطيفةً؛ ومِن ذلك أنه قال في موضعٍ: "باب السمع والطاعة للإمام" وأوردَ تحته أحاديث يَقصِد تطبيق هذا المعنى عليها.

قال صاحب "النظر الفسيح عند مضائق الأنظار في الجامع الصحيح"- تعليقاً على حديث: (**ومَن أطاع الأمير فقد أطاعني...**)-:

"أراد به هنا أميرَ الجيش؛ بقرينةِ إخراجه في أبواب الجهاد، وقد نبّه البخاري بذلك إلى أن اختلاف ألفاظ هذا الحديث يفسِّر بعضُه بعضاً، فعبّر في بعضها بـ "أميري"، كما في كتاب الأحكام[1]، وعبَّر هنا مرةً بالأمير، ومرةً بالإمام، فالمراد الأمير الذي يؤمّره رسول الله ﷺ على الجيش؛ إذ لم يكن في زمن رسول

(٢) صحيح البخاري، الحديث (٧١٣٧).

الله ﷺ أمراء غير أمراء الجيوش"[١]. وهذا يَعني أنّ البخاري طبّق هذه القاعدة في صحيحه في فقهه للأحاديث، وهو منهجٌ صحيحٌ.

٤- وقد رأيتُ ابن حجر صـــرّح بتطبيق هذه القاعدة في فتح الباري، ربما في ســـبعِ مرّات أو أكثر. بل لك أنْ تتصـــور حجْمَ عنايتهم بهذه القاعدة أني بحثتُ في نُسخةٍ مِن المكتبة الشاملة الرقمية التي بين يديّ بلفظ "يفسر بعضه بعضا" في كتب البرنامج كلها؛ فجاء عدد النتائج ٦٧٤ مرة!

٥- ومِن أجملِ كلامِ الأئمةِ في هذا المعنى، قول الإمام ابن حجر، رحمه الله: "**الْمُتَعَيِّنَ عَلَى مَنْ يَتَكَلَّمُ عَلَى الْأَحَادِيثِ أَنْ يَجْمَعَ طُرُقَهَا ثُمَّ يَجْمَعَ أَلْفَاظَ الْمُتُونِ –إِذَا صَحَّتِ الطُّرُقُ– وَيَشْرَحَهَا عَلَى أَنَّهُ حَدِيثٌ وَاحِدٌ؛ فَإِنَّ الْحَدِيثَ أَوْلَى مَا فُسِّرَ بِالْحَدِيثِ**"[٢].

٦- وقال ابن كثير، رحمه الله: "**ومما يلتحق بهذا المعنى جمْع رواياتِ الحديثِ الواحد، والنظر في أســـانيده وألفاظه معاً، وقَبول ما ثبت، وطَرْح ما لم يثبت، وكما قيل: والحديث إذا لم تجمع طُرُقه؛ لم تَتبين عِلَلُه، ثم النظر في الحديث بطولِهِ، وفي الروايات مجتمعةً**"[٣].

القاعدة الثالثة: عَرْضُ استنباطات الناس على النصوص وقواعد الإسلام وكليّاته العامّة:

إنّ مِن أهم الموازين لكشف أخطاء الناس في التفسير، أيضاً، التي تَنكشفُ لك

---

(٢) النظر الفسيح عند مضائق الأنظار في الجامع الصحيح، محمد الطاهر ابن عاشور، ليبيا، تونس، الدار العربية للكتاب، ص ١٢٣.

(٣) فتح الباري، طبعة دار المعرفة، ٤٨٥/٦.

(١) الموسوعة العقدية – الدرر السنية، ٧٤/١، نقلاً عن تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، ٣٤٥/١، بتصرف يسير، بحسب مكتبة الموسوعة الشاملة.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

بها أخطاءُ الفهم للآيات والأحاديث النبوية: عَرْضُ استنباطِ المستنبِطِ مِن الآيات والأحاديث على قواعد الإسلام وكليّاته العامّة المنضبطة، التي لا تأتي أحكام الشرعِ مخالفةً لها، أو مضادّةً لها.

وهذا المعنى قد قرره أئمة الإسلام، ودَعَوا إلى مراعاته في الفهم والفقه، ومِن ذلك قول الإمام الشاطبي، رحمه الله:

"ومدار الغلط في هذا الفصل إنما هو على حرفٍ واحدٍ، وهو: الجهل بمقاصد الشرع، وعدم ضمِّ أطرافه، بعضها لبعض، فإنّ مَأْخذَ الأدلة عند الأئمة الراسخين، إنما هو على أن تؤخذ الشريعةُ كالصورة الواحدة، بحسبِ ما ثبتَ مِن كُلِّيَاتها وجُزئياتها المرتَّبة عليها"(١).

وهكذا يتبين أهمية التثبت من مدى صحة تفسير المفسرين، وذلك بعرْضه على هذه النقاط المنهجية الكاشفة للأخطاء في التفسير، والأخطاء في فهم الحديث كذلك.

والحديث عن هذه الضوابط، قابلٌ للتوسّع فيه، لكن، أكتفي بهذا القدْر؛ تحاشياً لطول الكتاب.

(١) الاعتصام، للشاطبي، ١/٣١١.

المبحث الرَّابع
قصّة أيوب عليه السلام في ضوء منهجية التفسير

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله. أما بعد:

فقد قال الله تعالى: ﴿وَأَيُّوبَ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥٓ أَنِّي مَسَّنِيَ ٱلضُّرُّ وَأَنتَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ ﴿٨٣﴾ فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ فَكَشَفْنَا مَا بِهِۦ مِن ضُرٍّ ۖ وَءَاتَيْنَٰهُ أَهْلَهُۥ وَمِثْلَهُم مَّعَهُمْ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَذِكْرَىٰ لِلْعَٰبِدِينَ ﴿٨٤﴾ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِدْرِيسَ وَذَا ٱلْكِفْلِ ۖ كُلٌّ مِّنَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿٨٥﴾﴾، [الأنبياء: ٨٣- ٨٥].

وقال الله تعالى: ﴿وَٱذْكُرْ عَبْدَنَآ أَيُّوبَ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥٓ أَنِّي مَسَّنِيَ ٱلشَّيْطَٰنُ بِنُصْبٍ وَعَذَابٍ ﴿٤١﴾ ٱرْكُضْ بِرِجْلِكَ ۖ هَٰذَا مُغْتَسَلٌۢ بَارِدٌ وَشَرَابٌ ﴿٤٢﴾﴾ [سورة ص: ٤١-٤٢].

يتعين أنْ أُشير قبل البدء، إلى أنّ هذا الموضوع ليس في تفاصيل قصة أيوب عليه السلام كلها، وإنما هو في نموذجٍ لجزئيةٍ أو جزئياتٍ منها؛ بهدف تطبيق بعضِ منهجية التفسير عليها(١).

الدَّاعي إلى كتابة هذا التعليق:

كانت البداية التي دعتني إلى هذا التعليق ما نقله في تفسيره الإمام القرطبي

(١) وإلا لو استوعبنا الكلام في قصته عليه السلام، كلها؛ لطال بنا المقام. وهذا المبحث مقالٌ نُشِرَ في موقع الألوكة الإلكتروني على الرابط: https://www.alukah.net/sharia/0/169082/، بتاريخ ٢٠/١٠/١٤٤٥هـ-٢٩/٤/٢٠٢٤م. وأوردته هنا؛ لِما حاولتُ إبرازه فيه مِن النظرة المنهجية والتطبيق المنهجيّ الذي يَدعو إليه هذا الكتاب.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

وغيره: "قال الثعلبي: سمعت أستاذنا أبا القاسم بن حبيب يقول: حضرت مجلساً غاصّاً بالفقهاء والأدباء في دار السلطان؛ فسئلت عن هذه الآية الكريمة -بعد إجماعهم على أنّ قول أيوب كان شكايةً- وقد قال الله تعالى: ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا﴾ [سورة ص: ٤٤]؛ فقلت: ليس هذا شكايةً، وإنما كان دعاءً؛ بيانه ﴿فَاسْتَجَبْنَا لَهُ﴾؛ والإجابة تتعقّبُ الدعاءَ، لا الاشتكاءَ. فاستحسنوه وارتضوه. وسئل الْجُنَيْدُ عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ فَقَالَ: عَرَّفَهُ فَاقَةَ السُّؤَالِ لِيَمُنَّ عَلَيْهِ بِكَرَمِ النَّوَالِ "(١).

فرأيت مِن المفيد التعليق على فقه هذه الآيات وتفسيرها، مع ما وردَ في معانيها في مواضع أُخر مِن القرآن الكريم، وذِكْر ما أراه راجحاً في فقهها، في النقاط الآتية:

وأقول ابتداءً: ليس كلامُ أبي القاسم بن حبيب رحمه الله على إطلاقه، وإنما هو صحيح مع شيء مِن التقييد، على ما سيتضح بالاطّلاع على هذا التعليق.

وكذلك قول أصحاب المجلس، الذين أجمعوا على أنّ نداءَ أيوبَ رَبَّه كان شكايةً، فليس كلامهم على إطلاقه.

وأرى أنَّ الصواب هو أنّ نداءَ أيوبَ رَبَّه بهذه الصيغة وبهذه الحال، هو دعاءٌ لطيفٌ مؤدّب مع الله جل جلاله؛ إذ جمعَ فيه أيوب عليه السلام، بصورةٍ بليغة، بين دعائه بالحال ودعائه بالمقال، وليس قول أيوبَ شكايةً وجزَعاً مِن حالِه.

قال القرطبيّ:

"قَالَ الْعُلَمَاءُ: وَلَمْ يَكُنْ قَوْلُهُ: ﴿مَسَّنِيَ الضُّرُّ﴾ جَزَعًا، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا﴾، [ص: ٤٤] بَلْ كَانَ ذَلِكَ دُعَاءً مِنْهُ، وَالْجَزَعُ فِي الشَّكْوَى إِلَى الْخَلْقِ

(٢) تفسير القرطبي، ١١/٣٢٥، وتصحفتْ فيه "فَسُئِلْتُ" إلى: "فَسَأَلْتُ"، في تفسيره للآيات من سورة الأنبياء: ٨٣-٨٥، ونقله الشيخ محمد الأمين الشنقيطي في "أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن"، عند تفسيره لهذه الآيات، دون تصحيف.

لَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَالدُّعَاءُ لَا يُنَافِي الرِّضَا..."[1].

وهذا الترجيحُ للأسباب الآتية:

١- لأنّ عبارة: ﴿نَادَىٰ رَبَّهُۥٓ﴾ هذه فيها معنى الدعاء، ولك أنْ تَلْمح الدعاء مِن: ﴿نَادَىٰ﴾، و﴿رَبَّهُۥٓ﴾، ﴿وَأَنتَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾!

وقد تكررَ في القرآن ذكْر نداء بعض أنبياء الله ربهم في حالات الكرب، واستجابة الله نداءهم إياه في نداءاتهم تلك، مثل: نوح، وذي النون، وأيوب، وزكريا.

ومِن نداءاتهم تلك:

- قوله سبحانه عن نداء نوح عليه السلام له: ﴿وَنُوحًا إِذْ نَادَىٰ مِن قَبْلُ فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ فَنَجَّيْنَٰهُ وَأَهْلَهُۥ مِنَ ٱلْكَرْبِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٧٦﴾﴾ [الأنبياء: ٧٦].

- وقوله عن نداء ذي النون عليه السلام له: ﴿وَذَا ٱلنُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَٰضِبًا فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَىٰ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ أَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبْحَٰنَكَ إِنِّى كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٨٧﴾ فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ وَنَجَّيْنَٰهُ مِنَ ٱلْغَمِّ ۚ وَكَذَٰلِكَ نُنجِى ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٨٨﴾﴾، [الأنبياء: ٨٧-٨٨].

- ومن ذلك هذا الذي ذكَره الله في هذه الآيات مِن سورة الأنبياء مِن نداء أيوب عليه السلام، المذكورةَ أعلاه.

- ومِن ذلك ما ذكره الله مِن نداء زكريا عليه السلام: ﴿وَزَكَرِيَّآ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥ رَبِّ لَا تَذَرْنِى فَرْدًا وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْوَٰرِثِينَ ﴿٨٩﴾ فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ وَوَهَبْنَا لَهُۥ يَحْيَىٰ وَأَصْلَحْنَا لَهُۥ زَوْجَهُۥٓ ۚ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْخَيْرَٰتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا ۖ وَكَانُوا۟ لَنَا

(١) تفسير القرطبي - الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي، المتوفى ٦٧١هـ، تحقيق أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، القاهرة، دار الكتب المصرية، ط.٢، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م، ٣٢٥/١١.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

خَٰشِعِينَ ﴿٩٠﴾﴾، [الأنبياء: ٨٩-٩٠].

وانظر هذا التعقيب على هذا كله بقوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا۟ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْخَيْرَٰتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا ۖ وَكَانُوا۟ لَنَا خَٰشِعِينَ﴾! وهذا مما يؤكد المعنى المتقرّر في هذا التعليق على فقه هذا النداء في الآية.

٢- ومِن العجيب، الذي يؤكد هذا الفهم للآية، كلمة ﴿فَٱسْتَجَبْنَا...﴾ حيث جاءت للدلالة على استجابة الله لنداء العبد ربَّه، وذلك في جميع مواضعها في القرآن فقد جاءت بالفاء، فاء العاقبة أو السببية بعد كلٍّ من تلك النداءات من الأنبياء لربهم جل جلاله، ولم يَرِدْ ذكْر استجابة الله لهم دون الفاء ﴿فَٱسْتَجَبْنَا...﴾، أليسَ هذا الاطّراد في القرآن الكريم كله بذِكْر الفاء مع كل موضعٍ أخبرَنا الله فيه عن استجابته نداء مَن ناداه دليلاً واضحاً على أنّ صيغة هذا النداء صِيغة دعاء! ومِن هذه المواضع:

(١) ﴿وَنُوحًا إِذْ نَادَىٰ مِن قَبْلُ فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ فَنَجَّيْنَٰهُ وَأَهْلَهُۥ مِنَ ٱلْكَرْبِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٧٦﴾ وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَآ ۚ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَوْمَ سَوْءٍ فَأَغْرَقْنَٰهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٧٧﴾﴾، [الأنبياء: ٧٦-٧٧].

(٢) وآيات سورة الأنبياء، المنقولة في بداية هذا الموضوع.

(٣) ﴿وَذَا ٱلنُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَٰضِبًا فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَىٰ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ أَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبْحَٰنَكَ إِنِّى كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٨٧﴾ فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ وَنَجَّيْنَٰهُ مِنَ ٱلْغَمِّ ۚ وَكَذَٰلِكَ نُنجِى ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٨٨﴾ وَزَكَرِيَّآ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥ رَبِّ لَا تَذَرْنِى فَرْدًا وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْوَٰرِثِينَ ﴿٨٩﴾ فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ وَوَهَبْنَا لَهُۥ يَحْيَىٰ وَأَصْلَحْنَا لَهُۥ زَوْجَهُۥٓ ۚ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْخَيْرَٰتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا ۖ وَكَانُوا۟ لَنَا خَٰشِعِينَ ﴿٩٠﴾﴾، [الأنبياء: ٨٧-٩٠].

(٤) ﴿وَلَقَدْ نَادَىٰنَا نُوحٌ فَلَنِعْمَ ٱلْمُجِيبُونَ﴾، [الصافات: ٧٥].

(٥) والآية في سورة ص التي نقلناها في أول هذا التعليق.

(٦) ﴿فَٱصۡبِرۡ لِحُكۡمِ رَبِّكَ وَلَا تَكُن كَصَاحِبِ ٱلۡحُوتِ إِذۡ نَادَىٰ وَهُوَ مَكۡظُومٞ ۝٤٨ لَّوۡلَآ أَن تَدَارَكَهُۥ نِعۡمَةٞ مِّن رَّبِّهِۦ لَنُبِذَ بِٱلۡعَرَآءِ وَهُوَ مَذۡمُومٞ ۝٤٩ فَٱجۡتَبَٰهُ رَبُّهُۥ فَجَعَلَهُۥ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ۝٥٠﴾، [القلم: ٤٨-٥٠].

فهذه هي دلالة الاستقراء لنداءات الأنبياء لربهم، سبحانه، واستجابته نداءاتهم، حيث ذُكرتْ استجابتها في القرآن كله بفاء التعقيب.

بينما جاء في القرآن في مقابل ﴿فَٱسۡتَجَبۡنَا لَهُۥ﴾ عبارة (استجابوا)، دون الفاء في التعبير عن استجابة العباد لربهم:

(١) كما في قوله سبحانه: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱسۡتَجَابُواْ لِرَبِّهِمۡ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَمۡرُهُمۡ شُورَىٰ بَيۡنَهُمۡ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ ۝٣٨ وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَابَهُمُ ٱلۡبَغۡيُ هُمۡ يَنتَصِرُونَ ۝٣٩﴾! [الشورى: ٣٨-٣٩].

(٢) وقوله عزّ اسمه: ﴿ٱلَّذِينَ ٱسۡتَجَابُواْ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ مِنۢ بَعۡدِ مَآ أَصَابَهُمُ ٱلۡقَرۡحُۚ لِلَّذِينَ أَحۡسَنُواْ مِنۡهُمۡ وَٱتَّقَوۡاْ أَجۡرٌ عَظِيمٌ ۝١٧٢...﴾، الآيات، [آل عمران: ١٧٢-١٧٤].

(٣) وقوله سبحانه: ﴿لِلَّذِينَ ٱسۡتَجَابُواْ لِرَبِّهِمُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ وَٱلَّذِينَ لَمۡ يَسۡتَجِيبُواْ لَهُۥ لَوۡ أَنَّ لَهُم مَّا فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗا وَمِثۡلَهُۥ مَعَهُۥ لَٱفۡتَدَوۡاْ بِهِۦٓۚ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ سُوٓءُ ٱلۡحِسَابِ وَمَأۡوَىٰهُمۡ جَهَنَّمُۖ وَبِئۡسَ ٱلۡمِهَادُ ۝١٨﴾، الآيات: [الرعد: ١٨-٢٤]. إلى غير ذلك مِن المواضع.

وهذه هي دلالة الاستقراء لبعض ما ورد في القرآن الكريم مِن صيغةِ التعبير عن استجابات العباد لربهم سبحانه، حيث وردت كلها في القرآن كله دون فاء التعقيب (استجابوا) ونحوها!

ألا ما أدقّ هذا الكتاب العزيز! وما أدقّ اللغة العربية وما أجملها! وما أعظم ارتباط هذه اللغة الكريمة بالقرآن الكريم المبارك! وما أشدّ التلازم بينهما!

٣- ولأنّ في عبارة ﴿أَنِّي مَسَّنِيَ ٱلضُّرُّ﴾، إشارةً إلى شفْع دعاء المقال بدعاء

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الحال بأدنى إشارة وألطفِها! ولا سيما أنّ الدعاء بواقع الحال مِن أبلغِ أنواع الدعاء؛ طالما لم يكن في ذلك شكايةٌ وتجزّعٌ!

٥- ولأنّ في قوله تعالى: ﴿فَٱسۡتَجَبۡنَا لَهُۥ﴾، دلالةً صريحة على أنّ نداءه ربَّه كان دعاءً.

٦- ولأنّ القرآن يفسّر بعضُه بعضاً، فما جاء فيه في موضعٍ فقد يأتي في موضعٍ آخر أو مواضع يُفسّر بعضُها بعضاً، وقد ذَكَرَ الله أيوب عليه السلام في موضعٍ آخر غيرِ هذا، فقال: ﴿وَٱذۡكُرۡ عَبۡدَنَآ أَيُّوبَ إِذۡ نَادَىٰ رَبَّهُۥٓ أَنِّي مَسَّنِيَ ٱلشَّيۡطَٰنُ بِنُصۡبٖ وَعَذَابٍ ۝٤١﴾ [سورة ص: ٤١]، وتكلم عنه حتى نهاية الآية ٤٤، وذكَر الله عنه في هذا الموضع دعاءه ربه بما يقارب الصيغة في سورة الأنبياء، وأشار فيه إلى شيء مِن هذا الضر الذي أصابه، وأنه نُصْبٌ وعذابٌ مِن الشيطان، وذكَرَ الله هنا، أيضاً استجابته لعبده أيوبَ بقوله: ﴿ٱرۡكُضۡ بِرِجۡلِكَۖ هَٰذَا مُغۡتَسَلُۢ بَارِدٞ وَشَرَابٞ﴾ [سورة ص: ٤٢] فما بعدها.

وهكذا ترى أنّ القرآن هنا يُفسِّر بعضُه بعضاً، كما هو الشأن في القرآن الكريم كله!

اللهم إنّ الكتاب كتابك، والبيان بيانك، والإعجاز في هذا الكتاب الكريم إعجازك؛ فلا عجَب أن يأتي البيان فيه بنحو هذه الدقّة الآسِرة! فاللهم وفقنا للفقه عنك وعن رسولك محمد ﷺ خاتم أنبيائك ورسلك، عليه وعليهم صلوات الله وسلامه!

وقفةٌ عند الضُّرّ الذي مَسّ أيوبَ عليه السلام:

قال الإمام القرطبي في تفسيره: "قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَيُّوبَ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥٓ﴾، أَيْ: وَاذْكُرْ أَيُّوبَ إِذْ نَادَى رَبَّهُ. ﴿أَنِّي مَسَّنِيَ ٱلضُّرُّ﴾ أَيْ: نَالَنِي فِي بَدَنِي ضُرٌّ وَفِي

مَالِي وَأَهْلِي. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: سُمِّيَ أَيُّوبَ لِأَنَّهُ آبَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى فِي كُلِّ حَالٍ"(١).

قلتُ: **في ثبوت هذا القول عن ابن عباس رضي الله عنهما نظرٌ –فلا أَظنه يَثبتُ عنه– ومما يَدلُّ على عدم ثبوته أنّ تسميتَه (أيوبَ) سابقةٌ لكل ما جرى عليه في حياته مِن الأحوال والأفعال؛ لأنَّ التسمية حاصلةٌ عند ولادته، حين لا يُعرَفُ ماذا سيحْصُل له في حياته بعد ذلك!**

وأسوقُ، على استحياءٍ، ما حكاهُ الإمام القرطبي عن بعض المفسرين مِمَّا لا يصحّ قبوله بحالٍ(٢) بقوله: "وَرُوِيَ أَنَّ أَيُّوبَ عليه السلام كَانَ رَجُلًا مِنَ الرُّومِ ذَا مَالٍ عَظِيمٍ، وَكَانَ بَراً تَقِياً رَحِيماً بِالْمَسَاكِينِ، يَكْفُلُ الْأَيْتَامَ وَالْأَرَامِلَ، وَيُكْرِمُ الضَّيْفَ، وَيُبَلِّغُ ابْنَ السَّبِيلِ، شَاكِراً لِأَنْعُمِ اللَّهِ تَعَالَى، وَأَنَّهُ دَخَلَ مَعَ قَوْمِهِ عَلَى جَبَّارٍ عَظِيمٍ فَخَاطَبُوهُ فِي أَمْرٍ، فَجَعَلَ أَيُّوبُ يَلِينُ لَهُ فِي الْقَوْلِ مِنْ أَجْلِ زَرْعٍ كَانَ لَهُ؛ فَامْتَحَنَهُ اللَّهُ بِذَهَابِ مَالِهِ وَأَهْلِهِ، وَبِالضُّرِّ فِي جِسْمِهِ حَتَّى تَنَاثَرَ لَحْمُهُ وَتَدَوَّدَ جِسْمُهُ، حَتَّى أَخْرَجَهُ أَهْلُ قَرْيَتِهِ إِلَى خَارِجِ الْقَرْيَةِ(٣)، وَكَانَتِ امْرَأَتُهُ تَخْدمُهُ. قَالَ الْحَسَنُ: مَكَثَ بِذَلِكَ تِسْعَ سِنِينَ وَسِتَّةَ أَشْهُرٍ(٤). فَلَمَّا أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يُفَرِّجَ عَنْهُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ: ﴿ٱرۡكُضۡ بِرِجۡلِكَۖ هَٰذَا مُغۡتَسَلُۢ بَارِدٞ وَشَرَابٞ ٤٢﴾، [سورة ص: ٤٢] فِيهِ شِفَاؤُكَ، وَقَدْ وَهَبْتُ لَكَ

---

(٢) تفسير القرطبيّ، ٣٢٣/١١.

(٣) على أنه علّق لاحقاً على بعضه؛ انتقاداً له، رحمه الله، وقد أحسَنَ صُنعاً بذلك، لكنه تعليقٌ بعيد عن مكان إيراد الروايات المزعومة، ومتأخرٌ عن مكان إيرادها، ولا يَصحّ تأخير البيان عن وقته.

(٤) قلتُ: وهذا كلامٌ غيرُ مقبولٍ في حقّ نبي الله أيوب، ولا في حقّ سِواه مِن الأنبياء؛ لِمَا فيه وصْفه بهذه الأمراض والعاهات، التي نزّهَ الله عنها أنبياءه؛ فلم يَبعث رسولاً فيه عاهة قطُّ، بل بعثهم وهم في أحسنِ خِلْقه جسدية، كما أنهم في أحسَنِ صورةٍ أخلاقية! وما هذه الروايات إلا رواياتٌ ملفّقة، أُدخِلتْ في التفسير على حين غفلةٍ مِن بعض الأئمة في بعض العصور، رحمهم الله تعالى.

(٥) أوردوا في مدة بلائه عليه السلام أقوالاً كثيرة مختلفة، وكلها يتوقف قبولها على صحة سندها، ولا سَنَدَ يَعزو إلى عالِمٍ بهذا الغيب سوى القرآن الكريم، وما يَثبتُ مِن الحديث عن رسول الله محمد خاتم الأنبياء، عليه وعليهم الصلاة والسلام.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

أَهْلَكَ وَمَالَكَ وَوَلَدَكَ وَمِثْلَهُمْ مَعَهُمْ. وَسَيَأْتِي فِي "ص"[١] مَا لِلْمُفَسِّرِينَ فِي قِصَّةِ أَيُّوبَ مِنْ تَسْلِيطِ الشَّيْطَانِ عَلَيْهِ، وَالرَّدِّ عَلَيْهِمْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى".

ثمّ تناول القرطبيُّ معنى قول أيوب ﴿مَسَّنِيَ ٱلضُّرُّ﴾ هذا، فقال: "وَاخْتُلِفَ فِي قَوْلِ أَيُّوبَ: ﴿مَسَّنِيَ ٱلضُّرُّ﴾ عَلَى خَمْسَةَ عَشَرَ قَوْلاً..."، وذكَرَها[٢]. وأستغفرُ اللهَ مِن نَقْلِ أقاويلِهم هذه.

قلتُ: وأورد فيها تفاصيلَ وأقوالاً بعضها يَنبو عن العقل أو عن سُنن الله في الخلْق، أو يتعارض مع مقام النبوّة، أو يَفتقد دليلَ إثباته!

ولا يَصحّ نسبة مثل هذه المعصية، التي ذكروها لنبيٍّ مِن أنبياء الله تعالى، المعصومين عن الخيانة والمداهنة في دِين الله تعالى، الذي بَعثَهم به! وهذه قاعدةٌ عامّة يَجبُ تطبيقها في حق الرسل والأنبياء جميعاً، وقاعدةٌ أساسيّةٌ في تفسير القرآن الكريم في هذا المجال.

ولا بدّ مِن الإشارة الإجمالية هنا إلى بطلان الأقوال والروايات التي اشتملتْ على تصوير أيوب عليه السلام بأنّ بلاءه كان بسببِ خطيئة؛ وذلك أنها تُنافي عصمة الأنبياء، أو تنافي مقام الأنبياء عند ربهم، أو تصوّر أيوب بأوصافٍ مزرية، نحو تساقط لحمه، وتسليط الدود عليه، وكراهة رائحته حتى قَذَرَه قومُه وأخرجوه من بلدتهم بسبب ذلك، ونحو هذا الكلام؛ فلا يجوز الانشغال، والإشغال، بمثل هذا الكلام في كتب التفسير بحجة إرادة تفسير كلام الله تعالى!

قال الشيخ محمد الأمين الشنقيطي[٣]: "﴿مُغْتَسَلٌۢ بَارِدٌ وَشَرَابٌ ۝٤٢﴾، وما ذكره في "الأنبياء": من أنه آتاه أهله ومثلهم معهم رحمةً منه وذكرى لمن يعبده؛ بيّنه في

---

(٢) يُنظَر: ١٥/٢٠٧، في تفسير القرطبيّ.

(٣) تفسير القرطبيّ، ١١/٣٢٣ -٣٢٧.

(١) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي، المتوفى ١٣٩٣هـ، له عدة طبعات، ويُهتدى فيه للموضع بالرجوع لمكان تفسيره للآية أو الآيات.

"ص" في قوله: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ أَهْلَهُۥ وَمِثْلَهُم مَّعَهُمْ رَحْمَةً مِّنَّا وَذِكْرَىٰ لِأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ﴾، وقوله في "الأنبياء": ﴿وَذِكْرَىٰ لِلْعَٰبِدِينَ ﴿٨٤﴾﴾ مع قوله في "ص": ﴿وَذِكْرَىٰ لِأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ فيه الدلالة الواضحة على أن أصحاب العقول السليمة مِن شوائب الاختلال، هم الذين يعبدون الله وحده ويطيعونه. وهذا يؤيد قول مَن قال مِن أهل العلم، إن من أوصى بشيء من ماله لأعقل الناس؛ أنّ تلك الوصية تُصْرف لأتقى الناس وأشدهم طاعة لله تعالى؛ لأنهم هم أولو الألباب؛ أي العقول الصحيحة السالمة مِن الاختلال".

وقال الشيخ الأمين:

"**تنبيه:** في هذه الآيات المذكورة سؤالٌ معروف، وهو أن يقال: إن قول أيوب المذكور في "الأنبياء" في قوله: ﴿إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥٓ أَنِّى مَسَّنِىَ ٱلضُّرُّ ﴿٨٣﴾﴾ وفي "ص" في قوله: ﴿إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥٓ أَنِّى مَسَّنِىَ ٱلشَّيْطَٰنُ بِنُصْبٍ وَعَذَابٍ ﴿٤١﴾﴾ يدل على أنه ضَجِرَ مِن المرض فشكا منه؛ مع أن قوله تعالى عنه: ﴿إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًا ۚ نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ ۖ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ ﴿٤٤﴾﴾ يدل على كمال صبره؟

والجواب: أن ما صدَر من أيوب دعاءٌ، وإظهارُ فقرٍ وحاجة إلى ربه، لا شكوى ولا جزع.

قال أبو عبد الله القرطبي رحمه الله في تفسير هذه الآية الكريمة: ولم يكن قوله: ﴿مَسَّنِىَ ٱلضُّرُّ﴾ جزعًا؛ لأن الله تعالى قال: ﴿إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًا ۚ﴾، بل كان ذلك دعاءً منه. والجزع في الشكوى إلى الخلق لا إلى الله تعالى، والدعاء لا ينافي الرضا".

قال الشيخ الأمين في تفسيره هذه الآيات: "ودعاءُ أيوبَ المذكور ذكره الله في سورة "الأنبياء" من غير أن يسند مس الضر أيوب إلى الشيطان في قوله: ﴿أَنِّى مَسَّنِىَ ٱلضُّرُّ وَأَنتَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ ﴿٨٣﴾﴾ وذكره في سورة "ص" وأسند ذلك إلى الشيطان في قوله: ﴿أَنِّى مَسَّنِىَ ٱلشَّيْطَٰنُ بِنُصْبٍ وَعَذَابٍ ﴿٤١﴾﴾ والنصب على جميع

www.alukah.net
شبكة الألوكة

القراءات معناه: التعب والمشقة، والعذاب: الألم. وفي نسبة ما أصابه من المشقة والألم إلى الشيطان في آية "ص" هذه إشكال قوي معروف؛ لأن الله ذكر في آيات من كتابه: أن الشيطان ليس له سلطان على مثل أيوب من الأنبياء الكرام؛ كقوله: ﴿إِنَّهُۥ لَيْسَ لَهُۥ سُلْطَٰنٌ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٩٩﴾ إِنَّمَا سُلْطَٰنُهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُۥ وَٱلَّذِينَ هُم بِهِۦ مُشْرِكُونَ ﴿١٠٠﴾﴾ وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لَهُۥ عَلَيْهِم مِّن سُلْطَٰنٍ﴾ [سبأ: ٢١] الآية، وقوله تعالى عنه مقررًا له: ﴿وَمَا كَانَ لِىَ عَلَيْكُم مِّن سُلْطَٰنٍ إِلَّآ أَن دَعَوْتُكُمْ فَٱسْتَجَبْتُمْ لِى...﴿٢٢﴾﴾، [إبراهيم: ٢٢]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ إِلَّا مَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ ﴿٤٢﴾﴾ [الحجر: ٤٢].

وللعلماء عن هذا الإشكال أجوبة؛ منها ما ذكره الزمخشري قال:

فإن قلت: لِمَ نسبه إلى الشيطان، ولا يجوز أن يُسلّطه على أنبيائه ليقضي من إتعابهم وتعذيبهم وطرَه، ولو قدر على ذلك لم يدعْ صالحًا إلا وقد نكبه وأهلكه، وقد تكرر في القرآن أنه لا سلطان له إلا الوسوسة فحسب؟

قلت [القائل الشيخ محمد الأمين]: لما كانت وسوسته إليه، وطاعته له فيما وسوس سببًا فيما مسه الله به من النصب والعذاب نَسَبَه إليه، وقد راعى الأدب في ذلك حيث لم ينسبه إلى الله في دعائه، مع أنه فاعله ولا يقدر عليه إلا هو. وقيل: أراد ما كان يوسوس به إليه في مرضه من تعظيم ما نزل به من البلاء، ويغريه على الكراهة والجزع، فالتجأ إلى الله تعالى في أن يكفيه ذلك بكشف البلاء، أو بالتوفيق في دفعه ورده بالصبر الجميل.

وروي أنه كان يعوده ثلاثةٌ من المؤمنين؛ فارتد أحدهم فسأل عنه، فقيل: ألقى إليه الشيطان أن الله لا يبتلي الأنبياء الصالحين. وذكر في سبب بلائه: أن رجلًا استغاثه على ظالم فلم يغثه. وقيل: كانت مواشيه في ناحيةِ ملك كافر فداهنه ولم يغزه. وقيل: أعجب بكثرة ماله. انتهى منه.

ومنها ما ذكره جماعة من المفسرين: أن الله سلط الشيطان على ماله وأهله ابتلاءً لأيوب؛ فأهلك الشيطان ماله وولده، ثم سلطه على بدنه ابتلاءً له فنفخ في جسده نفخة اشتعل منها، فصار في جسده ثآليل، فحكها بأظافره حتى دميت، ثم بالفخار حتى تساقط لحمه، وعصَم الله قلبه ولسانه. (وغالب ذلك من الإسرائيليات) وتسليطه للابتلاء على جسده وماله وأهله ممكن، وهو أقرب من تسليطه عليه بحمْله على أن يفعل ما لا ينبغي؛ كمداهنة الملك المذكور، وعدم إغاثة الملهوف، إلى غير ذلك من الأشياء التي يذكرها المفسرون. وقد ذكروا هنا قصة طويلة تتضمن البلاء الذي وقع فيه، وقدر مدته (وكل ذلك من الإسرائيليات) وقد ذكرنا هنا قليلًا.

وغايةُ ما دل عليه القرآن: أن الله ابتلى نبيه أيوب عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام، وأنه ناداه فاستجاب له وكشف عنه كل ضر، ووهبه أهله ومثلهم معهم، وأن أيوب نسب ذلك في "ص" إلى الشيطان. ويمكن أن يكون سلطه الله على جسده وماله وأهله؛ ابتلاءً ليظهر صبره الجميل، وتكون له العاقبة الحميدة في الدنيا والآخرة، ويرجع له كل ما أصيب فيه، والعلم عند الله تعالى.

وهذا لا ينافي أن الشيطان لا سلطان له على مثل أيوب؛ لأن التسليط على الأهل والمال والجسد من جنس الأسباب التي تنشأ عنها الأعراض البشرية كالمرض، وذلك يقع للأنبياء؛ فإنهم يصيبهم المرض، وموت الأهل، وهلاك المال لأسباب متنوعة. ولا مانع من أن يكون جملة تلك الأسباب تسليط الشيطان على ذلك للابتلاء. وقد أوضحنا جواز وقوع الأمراض والتأثيرات البشرية على الأنبياء في سورة "طه".

وقول الله لنبيه أيوب في سورة "ص": ﴿وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْثًا فَاضْرِب بِّهِۦ وَلَا تَحْنَثْ ...﴿٤٤﴾﴾ الآية، قال المفسرون فيه: إنه حلف في مرضه ليضربن زوجَه مائة سوط، فأمره الله أن يأخذ ضغثًا فيضربها به ليَخرج من يمينه، والضغث: الحزمة الصغيرة من حشيش

www.alukah.net
شبكة الألوكة

أو ريحان"[١].

ومِن المفيدِ أن أنقُلَ هنا كلام الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور في تفسير هذه الآيات، وما اشتمل عليه مِن تحقيق، حيث قال: "هذا مَثَل ثانٍ ذُكِّر به النبي ﷺ أسوةً به في الصبر على أذى قومه والالتجاء إلى الله في كشف الضر، وهو معطوف على ﴿ٱصۡبِرۡ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَٱذۡكُرۡ عَبۡدَنَا دَاوُۥدَ ذَا ٱلۡأَيۡدِۖ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٞ ١٧﴾ [ص: ١٧]، ولكونه مقصوداً بالْمِثل أعيد معه فعل ﴿وَٱذۡكُرۡ﴾...

وإذ كانت تعدية فعل ﴿وَٱذۡكُرۡ﴾ إلى اسم أيوب على تقدير مضاف لأن المقصود تذكّر الحالة الخاصة به كان قوله: ﴿إِذۡ نَادَىٰ رَبَّهُۥٓ﴾ [سورة ص: ٤١]. بدل اشتمال من أيوب لأن زمن ندائه ربَّه مما تشتمل عليه أحوال أيّوب. وخص هذا الحال بالذكر من بين أحواله لأنه مظهر توكّله على الله واستجابة الله دعاءه بكشف الضر عنه.

والنداء: نداء دُعاءٍ لأن الدعاء يُفتتح بـ: يا رب، ونحوه.

و﴿أَنِّي مَسَّنِيَ ٱلشَّيۡطَٰنُ﴾ متعلق بـ﴿نَادَىٰ﴾ بحذف الباء المحذوفة مع (أن)، أي نادى: بأنّي مسني الشيطان، وهو في الأصل جملة مبيّنة لجملة ﴿نَادَىٰ رَبَّهُۥٓ﴾ ولولا وجود (أن) المفتوحة التي تصيّر الجملة في موقع المفرد لكانت جملة مبيّنة لجملة ﴿نَادَىٰ﴾، ولما احتاجت إلى تقدير حرف الجر ليتعدّى إليها فعل ﴿نَادَىٰ﴾ وخاصة حيث خَلَت الجملة من حرف نداء. فقولهم: إنها مجرورة بباء مقدرة جرى على اعتبارات الإعراب؛ تفرقة بين موقع (أنَّ) المفتوحة وموقع (إنَّ) المكسورة ولهذا الفرق بين الفتحِ والكسرِ اطّرد وجهَا فتحِ الهمزة وكسرِها في نحو "خيرُ القَول أني أحمد".

وقد ذكرنا في قوله تعالى: ﴿فَٱسۡتَجَابَ لَكُمۡ أَنِّي مُمِدُّكُم بِأَلۡفٖ مِّنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ

(١) أضواء البيان، ٤/ ٨٥٠ - ٨٥١.

مُرْدِفِينَ﴾ [الأنفال: ٩] رأينا في كون (أنّ) المفتوحة الهمزة المشـــددة النون مركبة من (أَنْ) التفسيرية (وأنَّ) الناسخة. والخبر مستعمل في الدعاء والشكاية، كقوله: ﴿رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَىٰ﴾ [آل عمران: ٣٦]، وقد قال في آية سورة [الأنبياء: ٨٣] ﴿أَنِّي مَسَّنِيَ ٱلضُّرُّ وَأَنتَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾ والنُصْب، بضم النون وسكون الصاد: المشقة والتعب، وهي لغة في نَصَب بفتحتين، وتقدم النَصَب في سورة الكهف. وقرأ أبو جعفر {بِنُصُبٍ} بضم الصاد وهو ضم إتباع لضمّ النون.

والعذاب: الألم. والمراد به المرض يعني: أصابني الشيطان بتعَب وألم. وذلك من ضرٍّ حل بجسده وحاجةٍ أصابته في ماله كما في الآية الأخرى ﴿أَنِّي مَسَّنِيَ ٱلضُّرُّ﴾ [الأنبياء: ٨٣].

وظاهر إسناد المسّ بالنُّصب والعذاب إلى الشيطان أن الشيطان مسّ أيوب بهما، أي أصابه بهما حقيقةً مع أن النصب والعذاب هما الماسّان أيوب، ففي سورةَ [الأنبياء: ٨٣] ﴿أَنِّي مَسَّنِيَ ٱلضُّرُّ﴾ فأسند المسّ إلى الضر، والضرّ هو النصب والعذاب. وتردّدت أفهام المفسرين في معنى إسناد المسّ بالنُّصب والعذاب إلى الشيطان، فإن الشيطان لا تأثير له في بني آدم بغير الوسوسة كما هو مقرر من مُكرر آيات القرآن، وليس النُّصب والعذاب من الوسوسة ولا من آثارها.

وتأولوا ذلك على أقوال تتجاوز العشرة وفي أكثرها سماجة وكلها مبني على حملهم الباء في قوله: ﴿بِنُصْبٍ﴾ على أنها باء التعدية؛ لتعدية فعل ﴿مَسَّنِيَ﴾، أو باء الآلة مثل: ضربه بالعصا، أو يؤول النُّصب والعذاب إلى معنى المفعول الثاني من باب أعطى.

والوجه عندي [الكلام للطاهر ابن عاشور]: أنْ تُحْمل الباء على معنى السببية بجعل النُّصْب والعذاب مسببين لمسّ الشيطان إياه، أي مسّني بوسواس سببه نُصْب وعذاب، فجعل الشيطان يوسوس إلى أيوب بتعظيم النُّصْب والعذاب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

عنده ويلقي إليه أنه لم يكن مستحقاً لذلك العذاب ليلقي في نفس أيوب سوء الظن بالله أو السخط من ذلك. أو تحمل البَاء على المصاحبة، أي مسّني بوسوسة مصاحبة لضرٍّ وعذاب، ففي قول أيوب: ﴿أَنِّي مَسَّنِيَ الشَّيْطَانُ بِنُصْبٍ وَعَذَابٍ﴾ كناية لطيفة عن طلب لطف الله به ورفع النُّصب والعذاب عنه بأنهما صارا مدخلاً للشيطان إلى نفسه فطلب العصمة مِن ذلك على نحو قول يوسف عليه السلام: ﴿وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ وَأَكُن مِّنَ الْجَاهِلِينَ﴾ [يوسف: ٣٣].

وتنوين ﴿بِنُصْبٍ وَعَذَابٍ﴾ للتعظيم أو للنوعية، وعدل عن تعريفهما لأنهما معلومان لله"(١).

وبهذا التحقق مِن التفسير الصحيح لهذه الآيات بشأن أيوب عليه السلام وابتلاء الله له؛ ليُظهِر صبره والأُسوة فيه؛ يتبين زَيْف ما أُلصق بكتاب الله مِن تلك التفاسير المنقولة عند هذه الآيات، وأنّ مما هو واضحٌ مِن دلالة هذه الآيات هو أنّ الله ابتلى عبده ورسوله أيوب، وأَظهَرَ في حاله وسيرته وفي ابتلائه له جَلال قدْره عند ربه، وآيات نبوّته، ومواضع القدوة والأسوة فيه؛ ولهذا أَمرَ خاتم رسله محمداً ﷺ بأخْذ العبرة والأُسوة فيه، صلوات الله وسلامه عليهما وعلى سائر رسله وأنبيائه.

خاتمة الموضوع:

وأخيراً: لعل القارئ يُدرِك مما مضى المحَصّلة الآتية:

١- هذا الموضوع مثالٌ تطبيقيّ؛ يُوَضّح أهمية المنهج السديد، المطلوب مراعاته في فقه كتاب الله تعالى وتفسيره؛ للخلاص مما عَلق بتفسيره في عددٍ مِن كتب التفسير، مِن تغليب منهج الجمْع في كثيرٍ مِن الأحيان على منهج

(٢) تفسير التحرير والتنوير، تونس، دار سحنون للنشر والتوزيع- لبنان، دار ابن حزم، ١٤٤٣هـ-٢٩٢١م، محمد الطاهر ابن عاشور، في تفسيره للآيات.

التحقيق والنقد؛ وذلك لاطّراح غيرِ الصحيح، والأوهام، والابتعاد عن منهجِ سرْد الروايات الباطلة الواهية، والأقوال الواهمة(١).

٢- ولعل القارئ ينتهي، أيضاً، إلى حقيقةٍ في غاية الأهمية، وهي أنّ تفسيراتِ المفسرين ليست حكَماً على كتاب الله، وإنما كتاب الله هو الحَكَم عليها؛ فهي ينبغي أن تؤخذ في ضوء هذا الكتاب الكريم، الذي لا يأتيه الباطل مِن بين يديه ولا مِن خلفه، تنزيلٌ مِن حكيمٍ حميد، لا العكس.

٣- ولعل القارئ يَتنبّهُ، أيضاً، إلى أنه ليس معنى ما ورد في هذا الموضوع هو الدعوة إلى اطّراح الكنوز العلمية النورانية تلك، التي زَخرَ بها النتاج العلميّ المبارك في جهود العلماء في كتب تفسير القرآن الكريم؛ فيتطاول الجاهل، أو غير ذي الأهلية على رصيد الأمّة في التفسير هذا؛ ليتّخذ ذلك تُكَأةً للقول في كتاب الله بغير عِلم! كلا، بل لا يصح التفريط أو الانتقاص مِن قدْر هذا العِلم الشريف وتراثه، لكن -في الوقت نفسه- لا بد مِن التأكيد على أهمية التمحيص والتجديد في ضوء منهجية التفسير اللازمة، المبنية على أصول منهج أولئك الأئمة مِن حيث الجملة.

وربنا الموفق الهادي إلى سواء السبيل، جل جلاله، والحمد لله رب العالمين.

(١) ولَعَلَّ الاطلاع على مضمون هذا الكتاب وأمثلته التطبيقية، يُنضج لدى القارئ المنهجية اللازمة لفقه كتاب الله فقهاً سديداً.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

الخـاتمة

الحمد لله تعالى على الانتهاء مِن هذا البحث الممتع المضني، الذي عشتُ معه، وعاش معي، سـنواتٍ طِوالاً، أَنقطِع عنه حيناً، وأعوْدُ إليه حيناً آخر، فله سبحانه الفضل كله بتيسيره الانتهاء منه، بعدَ أنْ خشيتُ أنْ أنتهيَ قبل أنْ ينْتهي؛ وذلك لكثرة مراجعاتي لموضوعاته، وتَطلُّبي سداد المنهج؛ لئلا أَقعَ في خطأِ تقريرِ منهجيةٍ مغلوطة في مكان المنهجية الصائبة، ولا سيما أني عن منهجية تفسير كتاب الله أتحدّث، وكذلك لأني أَكتُبُ كتابةً نقدية لأعمالِ مَن سبقني من الأئمة والكاتبين الفضلاء في باب التفسير، الذين سَبَقوني إلى العِلم والفضل! ومع هذه الكثرة لمراجعتي له، قد بقيتْ مواضعُ ومجالاتُ لستُ راضياً عن مستوى المراجعة والتدقيق لها؛ بسبب ضيق الوقت أحياناً؛ وحجم الجهد المطلوب لها أحياناً.

ومما أتى عليه البحث، النقاط الآتية:

أوّلاً: فيما يتعلق بما قرّرتُه في الكتاب في حُكم التقيّد بأقوال السلف في التفسير، فإنّ ما رجّحتُه ودعوتُ إليه، قد رجّحته في ضوء دلالة الأدلة، وليس معناه أنني أدعو، إلى الخروج عن أقوال السلف مطْلَقاً؛ أو أُوجب الإعراض عن أقوالهم، مطْلقاً، بل إنني لا أَستبيحُ ذلك.

لكني كما -سبق في موضعه- أُوجبُ الخروج عن أقوال السلف حينما يقتضي الدليل الشرعيّ ذلك، تبعاً لدلالة الدليل.

وهذا القول ليس قولي، بل هو حُكْم الشرع، وإنما الذي صنعتُ هو أنني أظهرتُ حُكْمَ الشرع ودليلَهُ، ودعوتُ إليه. وهذا لا يأتي على أهمية الإفادة مما كَتَبَهُ السلف في التفسير، بل لا ينبغي للمرء أن يُقْدِم على التفسير قبل الاطّلاع على كلامهم -رحمهم الله تعالى-.

وإنما كَتَبتُ عن هذا الرأي بهذا التفصيل؛ لِما رأيتُه مِن شيوع الفكرة المخطئة عند كثيرٍ مِن طلاب العلم، بإيجاب التقيد بأقوال السلف في التفسير مطْلقاً.

وقد كان السبب في كتابة أصْل هذا الموضوع نقاشاً دار بيني وبين بعض طلابي الفضلاء، دافعَ فيه بعضهم عن الرأي الشائع خطأً، حتى تبيّن لهم وجْه الصواب، فلمّا تَبَيّنَ لهم الصواب كانوا نعْم الطلاّب؛ إذْ قَبِلوا الحق دون تردٍ أو امتراء(١).

ثانياً: التأكيد على ما قرّره هذا الكتاب مِن نقْدٍ لبعض مسالِك بعض المفسرين في التفسير، ونقْدٍ لبعض الآراء غير الصحيحة، والروايات والأخبار غير الثابتة، التي دوّنوها في كتبهم؛ تفسيراً لكتاب الله؛ لأنّ هذه الأخطاء مما يَحُوْل بين الناس وبين هدايات القرآن الكريم، ويَحول بين الناس وبين تَدبُّرِه.

---

(١) على ما ذكرتُهُ في مقدمة كتابي: "استخراج الآيات والأحاديث في البحوث العلمية: طرُقه - وسائله، عن طريق الكتب وعن طريق الحاسوب"، الرياض، الطبعة الأُولى، ١٤٢٥هـ، وذكرتُه مِن قبل في مقدمة هذا الكتاب.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

ثالثاً: التأكيدُ على أهمية تلك المنهجية، والأسس، التي تقررتْ في هذا البحث، وأهمية الإفادة منها، وتطبيقها في التعامل مع كتاب ربنا سبحانه، وإدراك الهدف منها، وهو تقرير منهجِ فهْم كتاب الله وفقهه وتفسيره وتدبُّره؛ صافياً؛ بعيداً عن مختلَف معوِّقات الاهتداء بهدْيه، أو موانع الاهتداء بهداياته، أو الحيلولة دون إدراكِ معانيه وأحكامه وحِكَمه، أيّاً كانت هذه الموانع أو المعوِّقات.

رابعاً: تَبيَّنَ مِن خلال هذا البحث، مَدَى ما اشتملتْ عليه كثيرٌ مِن كُتب التفسير مِن الأقوال الباطلة، والروايات المكذوبة على الله ورسوله ﷺ، باسم تفسير القرآن الكريم، وهذا مِن أهمِّ ما يوجب علينا نقْد كتب التفسير وتمحيصها؛ لإحقاق الحق، وإبطال ما يَلزم إبطاله مِن ذلك.

خامساً: في خَتْمِ هذه الخاتمة أُذَكِّرُ -مُكَرِّراً- بأمورٍ مهمّةٍ مِن مُحصَّلةِ ما قد انتهى إليه البحث، وهي:

١- الدعوة إلى عدم تقييد كلام الله بكلام البشر، سِوى تفسير الرسول ﷺ المبلِّغ عن ربه تبارك وتعالى، وَفْقَ منهجٍ سديد لفقهه.

٢- الدعوة إلى إدراك أهمية كلامِ السلف في التفسير، في الجملة، لاسيما الصحابة، رضوان الله عليهم، وأهمية الرجوع إليه والإفادة منه، لا الدعوة إلى ازدرائه وعدم الالتفات إليه.

٣- الدعوة إلى أهمية التمييز بين ما أصاب فيه المفسرون مِن السلف وما أخطأوا فيه؛ لئلا نَقع في تكرار أخطائهم؛ فهُمْ غيرُ معصومين، وقُدْسيّةُ كتاب الله فوق رؤوسنا جميعاً.

٤- التأكيد على أنه ينبغي للمتخصص في تفسير القرآن الكريم في زماننا،

والخائض فيه، أن يكون له إلمامٌ، بل تخصُّصٌ في الحديث وعلومه بحيث يَتمكّن مِن نقْد الروايات المتداولة في كتب التفسير؛ ليُميّز بين الثابت منها، والزائف؛ فلا يُكرّرِ أخطاء مَن أخطأ بالاستناد إلى تلك الروايات دون تمحيص.

٥- التأكيد على اشتراط الأهلية المطلوبة للقول في كتاب الله: تدبراً، وتفسيراً، وفقهاً، ومِن أهمّ وجوه الأهلية هذه: الإلمام الكافي بلغةِ القرآن الكريم -اللغة العربية- إلماماً شاملاً لمختلف علومها وتخصصاتها، ويجدرُ بي بعد ما مَرَّ بنا في هذا الكتاب عن اللغة العربية مما يَخُصُّ اللغة العربية وعلومها وأهميَّتها وأثرها في فقه القرآن وتفسيره أن أقولَ: إنّي على قناعَةٍ بأنَّ مِن أهَمّ أَوْلَوِيَّات أيّ كتابٍ في التفسير، ومِن أهَمّ علامَة قيمته في التفسير وجودَتِه فيه، أيضاً، كونه مبنياً على فقهِ اللغة العربيةِ ونَحْوِها وصَرْفِها وسائر علومها[1]. وكذلك الإلمام بمختلف العلوم اللازمة لفقه الكلام وفقه القرآن الكريم، كالعلوم الأُوَل: أصول التفسير، وعلوم القرآن، وأصول الحديث وعلومه، وأصول الفقه، وقواعده، والقواعد الفقهية، والإلمام بالأحكام الشرعية، مع الإخلاص والتقوى، والتوجّه بهذا العلم إلى التعبد به لوجه الله الكريم. وإنّ مما يُنَغِّص على النفسِ أنْ ترى مَن يخوض في فقه كتاب الله وتفسيره وهو يَلْحَنُ لحْناً شديداً!

٦- أهميّة التعمّق في دراسة القواعد والضوابط المنهجية، اللازمة للقول في كتاب الله تعالى، وقد أَلَمّ هذا الكتاب بقدْرٍ منها، مع ضرْب الأمثلة

(٨) ولَعَلَّ مِن المناسبِ هنا الدلالةُ على كتاب المؤلِّفِ: "قراءة في مصادر تدبر القرآن الكريم ومراجعه"، الذي صَدَرَ مع نهاية تحرير هذا الكتاب.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

التطبيقية عليها مِن خلال كتب التفسير.

٧- القناعة بأنّه لا يَصِحُّ لنا أن نحتجَّ بأخطاء المفسرين على كتاب الله والقول فيه دون تأكّدٍ مِن صواب القول المنقول، قبل القول به، سواءٌ كان مِن باب التفسير بالمأثور، أو مِن باب التفسير بالرأي.

٨- التأكيد على أهميّةِ قَفْلِ باب الجرأة على كتاب الله الخاتم إلى البشرية كلها، بمختلف الأسباب والوسائل المشروعة الممكِنة؛ فإنّ جرأةَ المجترئين على كتاب الله وعلى منهج تفسيره، ليست جرأةً مشروعةً، وليس منها فائدةٌ علمية أو أيّ فائدةٍ سِواها، وإنما هي ضررٌ خالصٌ يُسيء إلى كتاب الله، ويسيء إلى البشرية بهذا الضلال والإضلال عن الحقّ والهدى والنّور الإلهيّ.

وأرجو أن يكون هذا الكتاب سهماً مقبولاً عند الله تعالى في باب الدعوة إلى دينه وهدايات كتابه العزيز وحديث رسوله ﷺ!

سبحانك اللهم وبحمدك، أشهدُ أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك.

والحمد لله رب العالمين. وصلى الله وسلم على نبيه محمد وعلى آله وصحبه أجمعين!

المؤلف

١-١-١٤٤٥هـ

www.alukah.net
شبكة الألوكة

فهرس المصادر والمراجع

١- إتقان البرهان في علوم القرآن، أ.د. فضل حسن عباس، المتوفى ١٤٣٢هـ، الأردن، دار النفائس، ط.٢، ١٤٣٠هـ- ٢٠١٠م.
٢- أرشيف ملتقى أهل التفسير، رابط الموقع: http://tafsir.net
٣- استخراج الآيات والأحاديث في البحوث العلمية: طرُقه -وسائله، عن طريق الكتب وعن طريق الحاسوب، الرياض، ط.١، ١٤٢٥هـ.
٤- الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، محمد بن محمد، أبو شُهبة، المتوفى ١٤٠٣هـ، مكتبة السنة، ط.٤.
٥- إسعاف الأخيار بما اشتهر ولم يصح من الأحاديث والآثار والقصص والأشعار، محمد بن عبد الله با موسى، مكة المكرمة، السعودية، مكتبة الأسدي، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ- ٢٠١١م.
٦- أصُول الفِقهِ الذي لا يَسَعُ الفَقِيهِ جَهلَهُ، عياض بن نامي بن عوض السلمي، دار التدمرية، المملكة العربية السعودية، الرياض، ط.١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
٧- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي، المتوفى ١٣٩٣هـ، لبنان، بيروت، دار الفكر للطباعة

والنشر والتوزيع، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

٨- الاعتصام، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي، المتوفى ٧٩٠هـ، تحقيق سليم بن عيد الهلالي، السعودية، دار ابن عفان، ط.١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٩- الإعراب المحيط من تفسير البحر المحيط، وهو إعراب القرآن مستلّاً من (البحر المحيط) لأبي حيان الغرناطي، المتوفى ٧٤٥هـ، عمِلَهُ د.ياسين جاسم المحيميد، وهو مرقّمٌ آليّاً، ولم أَرَهُ مطبوعاً.

١٠- إعلام الموقعين عن رب العالمين، محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية، المتوفى ٧٥١هـ، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، بيروت - لبنان، دار الجيل.

١١- إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات إلى المذهب الحق من أصول التوحيد، أبو عبد الله محمد بن إبراهيم الوزير، المتوفى ٨٤٠هـ، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٣١٨هـ.

١٢- البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، المتوفى ٧٤٥هـ، تحقيق صدقي محمد جميل، بيروت، دار الفكر، الطبعة ١٤٢٠هـ.

١٣- تأويل مشكل القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، المتوفى ٢٧٦هـ، تحقيق السيد أحمد صقر، القاهرة، دار التراث، ط.٢، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

١٤- تأويل مشكل القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، المتوفى ٢٧٦هـ، تحقيق إبراهيم شمس الدين، بيروت، لبنان، دار الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

العلمية.

١٥- تفسير ابن أبي حاتم = تفسير القرآن العظيم، ابن أبي حاتم، أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر، التميمي، الحنظلي، الرازي، المتوفى ٣٢٧هـ، تحقيق أسعد محمد الطيب، المملكة العربية السعودية، مكتبة نزار مصطفى الباز، ط.٣، ١٤١٩هـ، بحسب موقع "المكتبة الشاملة" الإلكتروني، (ويُنظر التنبيه عن هذه الطبعة في هذا الموقع؛ لأهمية ذلك قبل الاعتماد على الكتاب).

١٦- تفسير ابن الجوزي = زاد المسير في علم التفسير، جمال الدين أبو الفرج، عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، المتوفى ٥٩٧هـ، تحقيق عبد الرزاق المهدي، بيروت، دار الكتاب العربي، ط.١، ١٤٢٢هـ.

١٧- تفسير ابن بدران = جواهر الأفكار ومعادن الأسرار المستخرجة من كلام العزيز الجبار، عبد القادر بن أحمد بدران، المتوفى ١٣٤٦هـ، تحقيق زهير الشاويش، بيروت، لبنان، المكتب الإسلامي، ط.١، ١٤٢٠هـ-١٩٩١م.

١٨- تفسير ابن كثير = تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، المتوفى ٧٧٤هـ، تحقيق سامي محمد سلامة، ومَن معه، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط.٢، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

١٩- تفسير البغوي = معالم التنزيل في تفسير القرآن، البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود، محيي السنة، المتوفى ٥١٠هـ، تحقيق محمد عبد الله النمر، وعثمان جمعة ضميرية، وسليمان مسلم الحرش، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط.٤، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.

٢٠- تفسير التستري، أبو محمد سهل بن عبد الله بن يونس بن رفيع التُستري، المتوفى ٢٨٣هـ، جمعها أبو بكر محمد البلدي، تحقيق محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون، بيروت، دار الكتب العلمية، ط.١، ١٤٢٣هـ.

٢١- تفسير الثعلبي = الكشف والبيان عن تفسير القرآن، الثعلبي، أبو إسحاق، أحمد بن إبراهيم الثعلبي، المتوفى ٤٢٧هـ، تحقيق عددٍ مِن الباحثين في رسائل جامعية، وأشرف على إخراجه عددٌ مِن الأساتذة، دار التفسير، جدة، المملكة العربية السعودية، ط.١، ١٤٣٦هـ- ٢٠١٥م. في ٣٣ جزءاً، الثلاثة الأخيرة منها فهارس.

٢٢- تفسير السيوطي = الدرّ المنثور في التفسير بالمأثور، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، المتوفى ٩١١هـ، بيروت، دار الفكر، ط.١، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

٢٣- تفسير السيوطي = الدر المنثور في التفسير بالمأثور، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، المتوفى ٩١١هـ، تحقيق د. عبد الله التركي، بالتعاون مع مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، ط.١، القاهرة، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م، في خمسة عشر جزءاً إضافةً إلى الجزء: ١٦- ١٧، للفهارس.

٢٤- تفسير الطبري = جامع البيان في تأويل القرآن، أبو جعفر الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، المتوفى ٣١٠هـ، تحقيق أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط.١، ١٤٢٠ هـ- ٢٠٠٠ م.

٢٥- تفسير الطبري = جامع البيان في تأويل القرآن، أبو جعفر الطبري، محمد

www.alukah.net
شبكة الألوكة

بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، المتوفى ٣١٠هـ، بيروت، دار ابن حزم، ١٤٣٤هـ- ٢٠١٣م.

٢٦- تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي، شمس الدين القرطبي، المتوفى ٦٧١هـ، تحقيق أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، القاهرة، دار الكتب المصرية، ط.٢، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

٢٧- تفسير مقاتل بن سليمان، أبو الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي البلخي، المتوفى ١٥٠هـ، تحقيق عبد الله محمود شحاته، بيروت، دار إحياء التراث، ط.١، ١٤٢٣هـ.

٢٨- التفسير النبوي: مقدمة تأصيلية، مع دراسةٍ حديثية لأحاديث التفسير النبوي الصريح، خالد بن عبد العزيز الباتلي، رسالة دكتوراه من جامعة الإمام بالرياض، دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط.١، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.

٢٩- تفسير النيسابوري = غرائب القرآن ورغائب الفرقان، النيسابوري، نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي، المتوفى ٨٥٠هـ، تحقيق الشيخ زكريا عميرات، بيروت، دار الكتب العلمية، ط.١، ١٤١٦هـ.

٣٠- تفسير دروزة = التفسير الحديث، محمد عزت دروزة، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، ١٣٨٣هـ، وهو مرتّبٌ حسب ترتيب النزول.

٣١- التفسير من سنن سعيد بن منصور، أبو عثمان سعيد بن منصور بن شعبة، الخراساني، الجوزجاني، المتوفى ٢٢٧هـ، دراسة وتحقيق د. سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد، الرياض، دار الصميعي للنشر والتوزيع،

ط.١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
٣٢- تهذيب الآثار (الجزء المفقود)، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري، المتوفى ٣١٠هـ، تحقيق علي رضا بن عبد الله بن علي رضا، دمشق -سوريا، دار المأمون للتراث، ط.١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
٣٣- تهذيب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر، أبو الفضل، العسقلاني، الشافعي، المتوفى ٨٥٢هـ، مطبعة دائرة المعارف النظامية، حيدرآباد الدكن - الهند، ط.١، ١٣٢٥- ١٣٢٧هـ.
٣٤- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، جمال الدين أبو الحجاج يوسف المزي، المتوفى ٧٤٢هـ، تحقيق د. بشار عواد معروف، بيروت - مؤسسة الرسالة، ط.١، ١٤٠٠- ١٤١٣هـ- ١٩٨٠- ١٩٩٢م.
٣٥- جامع الأصول في أحاديث الرسول، مجد الدين ابن الأثير، المتوفى ٦٠٦هـ، دار ابن الأثير، بيروت، ودار البشائر، دمشق، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط ومَن شاركه في الأجزاء: ١٢-١٥.
٣٦- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي، الخطيب البغدادي، المتوفى ٤٦٣هـ، تحقيق د. محمود الطحان، الرياض، مكتبة المعارف، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
٣٧- الدخيل في التفسير، جامعة المدينة العالمية، مناهج جامعة المدينة العالمية، كود المادة: GUQR5333، لمرحلة: الماجستير.
٣٨- دَرْجُ الدُّرر في تَفسِيرِ الآيِ والسُّوَر، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد، الفارسي الأصل، الجرجاني الدار، المتوفى ٤٧١هـ، تحقيق الفاتحة

www.alukah.net
شبكة الألوكة

والبقرة وَليد بِن أحمد بن صَالِح الحُسَيْن، (وشاركه في بقية الأجزاء): إياد عبد اللطيف القيسي، بريطانيا، مجلة الحكمة، ط.١، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م. هو أطروحة الماجستير للمحقق.

٣٩- سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني، المتوفى ٢٧٥هـ، تحقيق شعَيب الأرنؤوط - محَمَّد كامِل قره بللي، دار الرسالة العالمية، ط.١، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

٤٠- سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، المتوفى ٧٤٨هـ، تحقيق مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط.٣، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

٤١- الشحارير بين الجهل والتدليس في القرآن والحديث، أبو معاذ، هاني يوسف، القاهرة، مؤسسة بيان للترجمة والنشر والتوزيع، ط.١، ٢٠٢١م.

٤٢- الشفا بتعريف حقوق المصطفى ﷺ، القاضي، أبو الفضل، عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، المتوفى ٥٤٤هـ، عمان، دار الفيحاء، ط.٢، ١٤٠٧هـ.

٤٣- صحيح البخاري = الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، المتوفى ٢٥٦هـ، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، ط.١، ١٤٢٢هـ.

٤٤- صحيح مسلم = المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى

رسول الله ﷺ، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، المتوفى ٢٦١هـ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

٤٥- العُجاب في بيان الأسباب، (أسباب النزول)، أحمد بن علي بن حجر، أبو الفضل، العسقلاني، الشافعي، المتوفى ٨٥٢هـ، تحقيق عبد الحكيم محمد الأنيس، دار ابن الجوزي، ط.١، ١٤١٨هـ -١٩٩٧م.

٤٦- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر، أبو الفضل، العسقلاني، الشافعي، المتوفى ٨٥٢هـ، بيروت، دار المعرفة، ١٣٧٩هـ.

٤٧- الفرق بين النصيحة والتعيير، ابن رجب، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي ثم الدمشقي الحنبلي، المتوفى ٧٩٥هـ، علق عليه وخرج أحاديثه: علي حسن علي عبد الحميد، عمان، دار عمار، ط.٢، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م.

٤٨- فضائح الباطنية، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، المتوفى ٥٠٥هـ، تحقيق عبد الرحمن بدوي، الكويت، مؤسسة دار الكتب الثقافية.

٤٩- قراءة في مصادر تدَبُّر القرآن ومراجعه، عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، الرياض، ١٤٤٥هـ. (تحت الطبع ورقياً).

٥٠- قناة إزالة https://youtu.be/jEBsS_3atbM.

٥١- قواعد الترجيح عند المفسِّرين: دراسة نظريَّة تطبيقيَّة، حسين بن علي بن حسين الحربي، رسالة ماجستير، الرياض، دار القاسم، ط.١، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

٥٢- الكفاية في التفسير بالمأثور والدراية، د. عبد الله خضر حمد، لبنان، بيروت، دار القلم، ط.١، ١٤٣٨هـ - ٢٠١٧م. (وتحت الطبع ورقياً).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

٥٣- مجموع الفتاوى، ابن تيمية، تقي الدين، أبو العباس، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، المتوفى ٧٢٨هـ، تحقيق عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ١٤١٦هـ -١٩٩٥م.

٥٤- مَدخَلٌ لدراسة (مشْكل الآثار) - مقاييس لصحة تفسير النصوص - أنواع استشكال النصوص وأسبابه، عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، الرياض، ط.١، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

٥٥- مقدمة في أصول التفسير، ابن تيمية، تقي الدين، أبو العباس، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، المتوفى ٧٢٨هـ، بيروت، لبنان، دار مكتبة الحياة، ط.١٤٩٠هـ -١٩٨٠م.

٥٦- مَن تُكُلِّمَ فيه وهو موثَّقٌ أو صالحُ الحديث، الذهبي، شمس الدين، محمد بن أحمد بن عثمان، المتوفى ٧٤٨هـ، تحقيق عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، ط.١، ١٤٢٦هـ- ٢٠٥م، رسالة ماجستير.

٥٧- المناهج المنحرفة في تفسير القرآن الكريم: دوافعها ودفْعها، د. محمد بن حسين الذهبي، القاهرة، مكتبة وهبة، ط.٣، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٥٨- الموافقات، أبو إسحاق، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي، الشهير بالشاطبي، المتوفى ٧٩٠هـ، تحقيق أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، ط.١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٥٩- موسوعة الصحيح المسبور من التفسير بالمأثور، أ. د. حكمت بن بشير بن ياسين، المدينة المنورة، دار المآثر للنشر والتوزيع والطباعة، ط.١،

١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م. في ٤ أجزاء.
٦٠- الموسوعة العقدية - الدرر السنية، مجموعة من الباحثين بإشراف عَلوي بن عبد القادر السقاف، موقع الدرر السنية على الإنترنت dorar.net.
٦١- موقع ملتقى أهل الحديث، الإلكتروني: http://www.ahlalhdeeth.com/
٦٢- النظر الفسيح عند مضائق الأنظار في الجامع الصحيح، محمد الطاهر ابن عاشور، المتوفى ١٣٩٣هـ، ليبيا - تونس، الدار العربية للكتاب.
٦٣- النكت الدالة على البيان في أنواع العلوم والأحكام، القصّاب، أحمد محمد بن علي بن محمد الكَرَجي القصَّاب، المتوفى نحو ٣٦٠هـ، تحقيق كلٍّ مِن: علي بن غازي التويجري، وإبراهيم بن منصور الجنيدل، وشايع بن عبده بن شايع الأسمري، أجزاؤه موزّعة عليهم، دار ابن القيم - دار ابن عفان، ط.١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، في ٤ أجزاء.

هذا الكتاب

- القرآن الكريم كلامُ اللّه تعالى، المتعبَّدُ به للّه تعالى، المُشْتَمِلُ على عجائب الإعجاز الإلهيّ!
- إنَّه الكتاب الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، تنزيل من حكيمٍ حميدٍ.
- وأوصافُ: الإعجاز، والتحدي، ومختلَف الدلالات فيه، إنّما هي على نصِّ القرآن الكريم نفسه، لا على تفسير المفسرين له على أيةِ حالٍ.
- وإنما أَمَرَنا اللّه تعالى بقراءته؛ لنتدبره؛ لنفهمه على المراد به؛ لنعمل به.
- ومِن ثَمَّ كان عجباً أنْ يتجدّد القرآن بتجدّد المتدبرين للآيات، ويتجدّد بتجدّد الإنسان والزمان، بل هو متجدّد بتجدّد تدبر القارئ الواحد، فكلما قرأه بتدبر، تجدَّدَ القرآن في نفسه وفي فهمه!
- وهذا الكتاب محاولةٌ لإيضاح المنهج الواجب اتّباعه في فهْم القرآن، فيما يتعلق بجانبٍ مِن أهمّ جوانب تفسير القرآن الكريم، وهو مسألة التفسير بالمأثور، والتفسير بالمعقول أو بالرأي.
- وهو دعوةٌ إلى تحديدِ وتجديدِ منهجنا في هذا العصر في تفسير الكتاب العزيز وفقهه وتدبُّره.
- إنه دعوةٌ مفتوحة، تدعو كلَّ مسلم ومسلمة إلى أن لا يَحْجُبَهما عن أنوار هذا الكتاب الإلهيِّ، وهداياته شيء!
- ومِن أهمِّ واجبات ذوي الأهلية العلمية مِن المسلمين: صيانتُه مِن أخطاء المخطئين قديماً وحديثاً، ولعلّ هذا الكتاب يكون سهماً مقبولاً في هذا الباب.
- يُعدُّ الكتابُ أساساً مُهِمّاً لتدَبُّر القرآن وتفسيره؛ لِمَا قَرَّرَه في مُخْتَلَفِ موضوعاتِه مِن منهجيةٍ.
- نسأله تعالى أن يُفقّهنا في كتابه العزيز، ويُسْعدنا بأنواره وهداياته كلها.